مكتب المغرب العربي

عبد المجيد بن جلون

هذه مراكش

مطبعة الرسالة

الطبعة الأولى

القاهرة — ١٩٤٩



حضرة صاحب الجلالة محمد الخامس ملك مراكش المعظم

كلمة تقـــديم

لحضرة صاحب المعالى عبد الرحمن عزام باشا

الأمين العام لجامعة الدول العربية

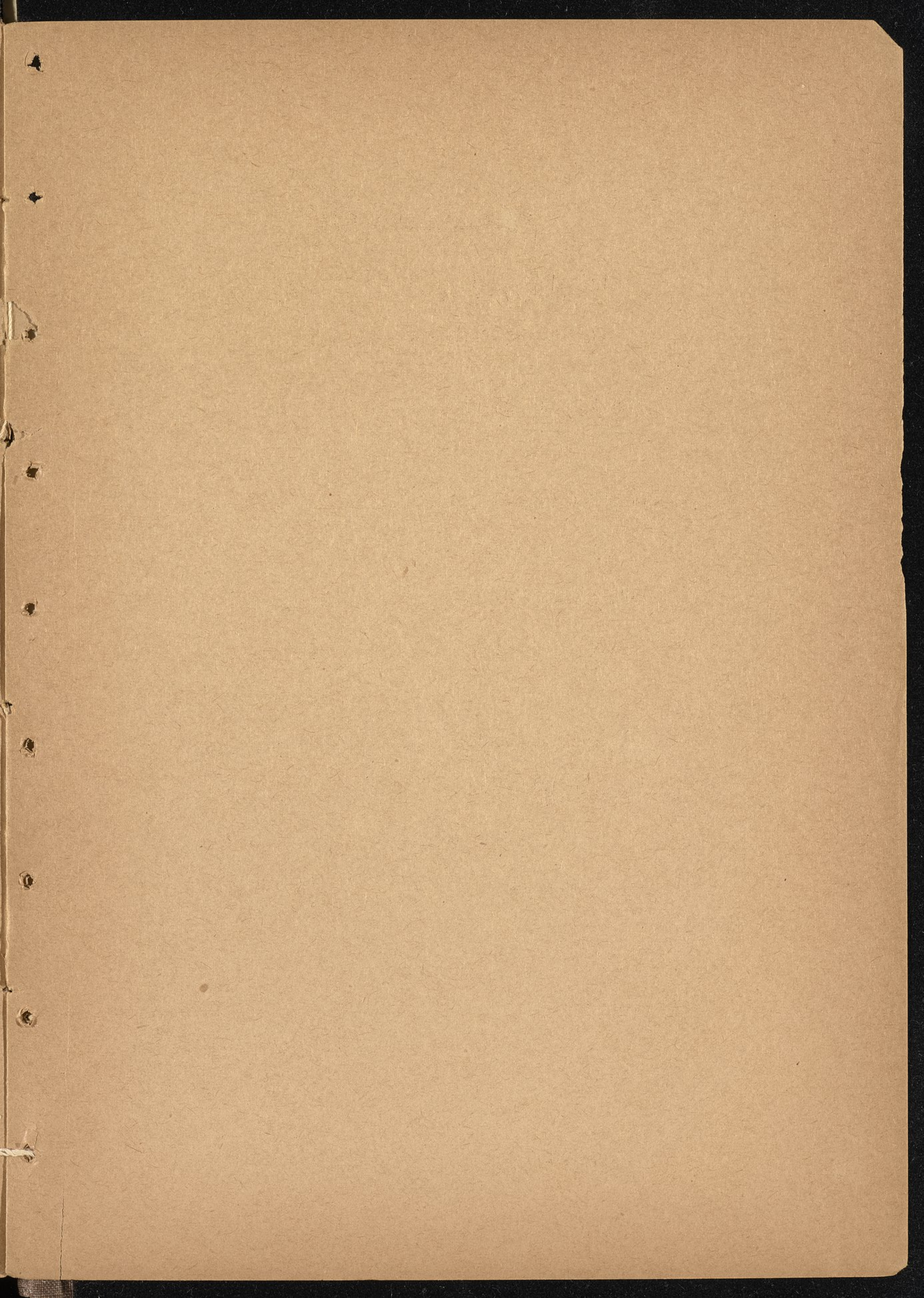
هذا الكتاب يجلو الماضي والحاضر لمراكش ذلك القطر العظيم من أقطار الإسلام والعروبة .

وقد استطاع مؤلفه الشاب الأستاذ عبد المجيد بن جلون أن يقدم فيه لقراء العربية صورة واضحة لبلاده كما تراءت له في أوضـاعها الجغرافية والتاريخية ونظمها السـياسية والإدارية والقضائية والتعليمية والعسكرية والاقتصادية وغيرها مما تحتاج له البلاد العربية للتعارف والتعاون في كفاحها المشترك لاسترداد حقوقها .

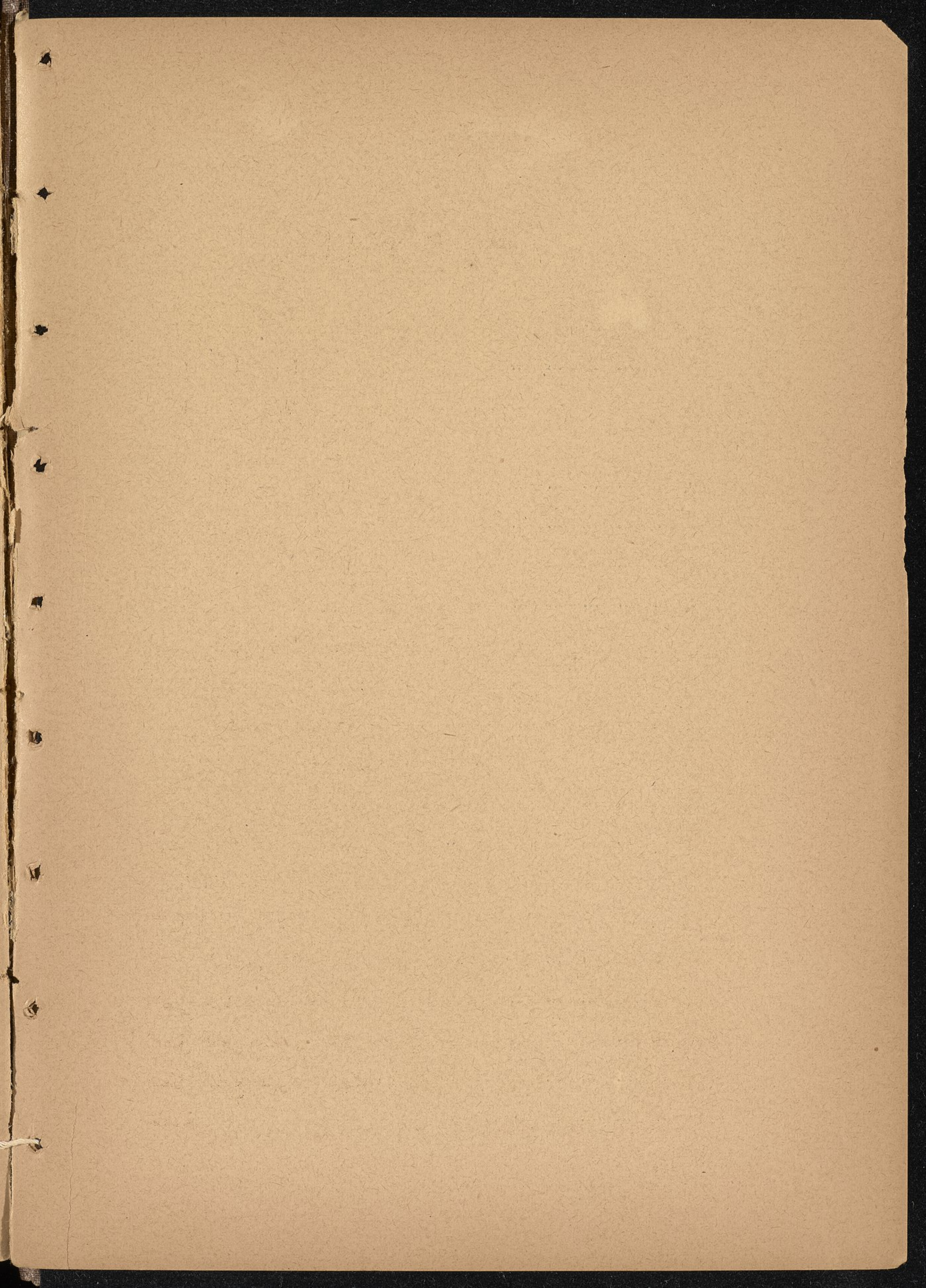
وإنى إذ أقدم هـذا الـكتاب أرجو لمؤلفه دوام التوفيق فى خدمة الثقافة العربية وخـدمة مراكش ذات التاريخ الحافل المجيد والمستقبل المأمول فى الـكيان العربى العام بعون الله .

القاهرة ١٧ شعبان سنة ١٣٦٨
الموافق ١٤ يونيه سنة ١٩٤٩

عبد الرحمن عزام



الفهرس



الفصل الأول

ظروف البيئة وعواملها

هناك فى الزاوية الشمالية الغربية من القارة الافريقية حيث تمتد شمالا حتى تكاد تلمس الزاوية الجنوبية الغربية من القارة الأوربية ، توجد دولة مراكش التى نزمع التحدث عنها فى هذه الفصول ، وهى إحدى دول شمال أفريقيا الخمس ويقابل موقعها فى الشمال الغربى من أفريقيا موقع مصر فى الشمال الشرقى منها .

وتبلغ المساحة التى تشغلها هذه الدولة الآن بعد أن سلخت عنها مناطق شاسعة فى الشمال والجنوب والشرق ما يزيد على خمسمائة ألف كيلو متر مربع ، تبسط اسبانيا نفوذها على ٣٢ ألف كيلو متر مربع منها ، وهناك أيضاً منطقة طنجة الدولية وتبلغ مساحتها ٢٨٠ كيلو متر مربع ، وباقى المملكة مشمول بالحماية الفرنسية .

وبالرغم من الحضارات والدول التى تعاقبت على هذه البلاد ، فان خريطتها ظلت غير معروفة بصفة علمية دقيقة إلى أواخر القرن التاسع عشر ، وكانت المطامع الاستعمارية فى طليعة الأسباب التى أعانت على ذلك .

ولهذه البلاد شواطىء على البحر الأبيض المتوسط ، وأغلبها صخرى وغير صالح لرسو السفن ، إذ تعوزه الملاجىء الطبيعية ، وهى قليلة السكان ويبلغ طولها ٤٧٥ كيلو متر ثم تنحرف الشواطىء جنوبا فى خط قوسى مع المحيط الأطلسى ، ويبلغ طول هذه الشواطىء ١٦٦٠ كيلو متر ، وأكبر موانئها الدار البيضاء عاصمة البلاد التجارية ، وبها موانىء أخرى أقل أهمية ولكنها صالحة .

وتوجد فى داخلية البلاد سلسلتان من الجبال ، أولاهما سلسلة جبال الريف وهى متوسطة الارتفاع وتمتد فى شكل قوسى بين مدينتى طنجة ومليلية و يطلق اسم الريف على القسم الشرقى منها ، وتبلغ هذه السلسلة أقصى ارتفاعها فوق سطح البحر عند جبل (تدغين) وارتفاعه ٢٥٠٠ متر ، وسلسلة الريف استمرار لجبال جنوب اسبانيا وهى مستقلة تماما عن سلسلة جبال الأطلس .

وثانيتهما سلسلة جبال الأطلس المشهورة ، وهى أكثر ارتفاعا من سلسلة الريف ويفصل بينهما ممر تازة ، وتتألف مجموعة جبال الأطلس من ثلاث سلاسل وهى جميعاً تمتد من سيرت إلى شاطىء المحيط الأطلسى ، مخترقة شمال أفريقيا كله . وهى :

١ — الأطلس الكبير وهو يخترق مراكش كلها من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقى ، وأقصى ارتفاع يبلغه فوق سطح البحر ٤٥٠٠ متر ، وهو يمثل الجزء الأكثر ارتفاعا فى نظام مراكش الجبلى ، و بعض قممه مكللة بالثلوج طول السنة .

٢ — الأطلس المتوسط ، وهو يسير محاذياً تقريباً للنصف الأعلى من الأطلس الكبير إلى أن يلمسه فى منتصفه عند منابع نهر الملوية ويبلغ أقصي ارتفاعه ٤٠٠٠ متر فوق سطح البحر .

٣ — الأطلس الصغير ، وهو ينفصل عن الأطلس الكبير عند جبل سروعة ، و يبتعد عنه كلما اتجه نحو الجنوب الغربى إلى أن يقترب من الشاطىء ، وهو فاصل بين الأطلس الكبير والصحراء و يبلغ أقصي ارتفاعه ٣٣٠٠ متر .

وتفصل سلاسل الأطلس الجبلية بين غرب مراكش وشرقها ، ولكن ممر تازة يصل ما بين المنطقتين ، كما تفصل الشمال عن الجنوب ، ولكن توجد بينهما أودية وفجوات هى التى تربط بينهما .

وبالرغم من أن مراكش أكثر بلاد شمال أفريقيا غنى بالمياه والأنهار ،



منظر رائع لقمم جبال الألب الناصعة المكللة بالثلوج وقد انعكست روائعها على صفحة بحيرة

فانها ما تزال إلى الآن مهددة بالجفاف ، لعدم وجود سدود كافية لاختزان الـكمية الهائلة من المياه التى تجرى هباء . وتنقسم الأنهار فى مراكش إلى ثلاثة أقسام ، قسم يصب فى البحر الأبيض المتوسط ، ولا أهمية لمصباته لـكثرة الارساب فيها . وأهم أنهاره نهر الملوية وتوجد منابعه فى المـكان الذى يلتقى فيه الأطلس الـكبير والأطلس المتوسط ويبلغ طول مجراه ٤٨٠ كيلو متر ، وتغزر مياهه فى فصل الربيع ، وهو صالح الملاحة حينما يقترب من مصبه ، ويتمثل فيه خط للدفاع العسكري عن الحدود الشرقية قبل الوصول إلى ممر تازة حيث تضيق المسافة بين سلسلة الريف وسلسلة الأطلس .

والقسم الثانى هو مجموعة الأنهار التى تصب فى المحيط الأطلسى ، وأهمها نهر سبو الذى ينبع من الأطلس المتوسط ويمر بمدينة فاس وطوله ٨٠٠ كيلو متر ، ويصب فى المحيط الأطلسى شمال مدينة سلا . ثم نهر « أم الربيع » وتوجد منابعه جنوب منابع نهر سبو وطوله ٥٠٠ كيلو متر .

والقسم الثالث الأنهار التى تنبع أيضاً من السلسلة الأطلسية ولـكنها تنحدر جنوبا لـكى تصب في جوف الصحراء .

وهناك عشرات أخرى من الأنهار تندرج تحت الأقسام الثلاثة لا مجال لذكرها هنا ، ولـكن يكفى أن نقول إن مراكش لو استطاعت أن تستغل مياهها كلها لأصبحت من أغنى بلاد العالم .

وأول ما يلاحظ الناظر إلى خريطة مراكش هو اختلاف مناطقها بسبب سلاسل الجبال أولا ، ثم ثانياً بسبب عامل السواحل فى الغرب والشمال من ناحية ، وعامل الصحراء فى الجنوب من ناحية أخرى ، وقد كان لذلك أثره البليغ كما سنرى .

فالمناخ فى مراكش كما قال عنه لوى جانتى « يمثل مناخ البحر الأبيض

المتوسط مشتملا على فوائد مناخ المحيط الأطلسى » ، ولـكنه مع ذلك يختلف باختلاف المناطق .

فعلى شاطىء المحيط نجده معتدلا فى الصيف باردا فى الشتاء شديد الرطوبة ، ولا توجد إلا مفارقات ضعيفة بين أشد الأيام حرارة وأشدها برودة ، وتزداد هذه النسبة كلما ابتعدنا عن الشاطىء إلى أن يصبح مناخا بريا بشكل دقيق .

ويتسع الفرق الحرارى بين الليل والنهار فى المناطق الجبلية كلما زاد ارتفاعها ، وتتساقط على قممها العالية الثلوج ويشتد البرد فى فصل الشتاء وتـكثر الزوابع فى فصل الصيف .

وتقل الأمطار والرياح ويتسع الفرق بين درجة الحرارة فى الليل والنهار فى المناطق الصحراوية الجنوبية .

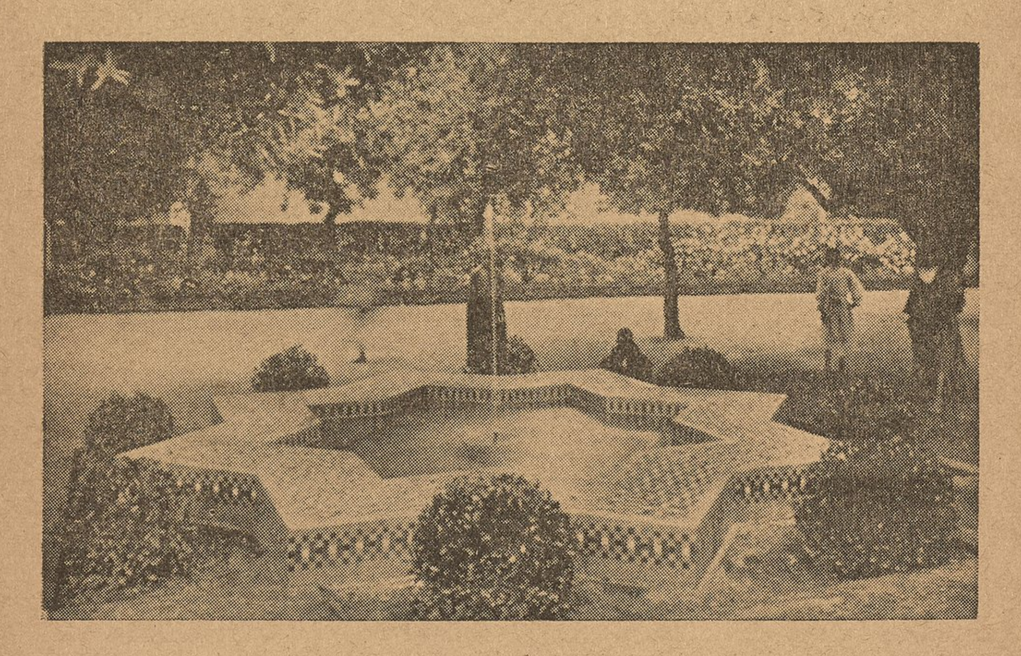
ويمكن أن يقال عن الأمطار بصفة عامة فى البلاد كلها ، إنها غير منتظمة ولـكن يمكن أن يقال عنها إنها تتساقط بكثرة فى الخريف ، وبذلك يكون فصل الشتاء إيذاناً ببداية الربيع ، والأمطار قليلة جداً فى فصل الصيف . على أنه يمكن حصرها بقاعدة عامة أخرى هى أن الـكمية المتساقطة تقل نسبيا كلما انحدرنا من الشمال إلى الجنوب على الشواطىء .

وتقل الأمطار كذلك فى الداخل كلما اتجهنا من الغرب إلى الشرق ، مع ملاحظة الشذوذ الذى ينتج عن وجود الحواجز الجبلية التى تتحول بسببها الرطوبة إلى مطر ، وربما إلى ثلج . أما فى مناطق مراكش الداخلية المعزولة فان الطقس لا يخضع مطلقاً لنفوذ المحيط الأطلسى . هذا مع ملاحظة أن لغابات السنديان والأرز المنتشرة فى جبال الأطلس الـكبير والمتوسط تأثيراً واضحاً فى تـكييف المناخ .

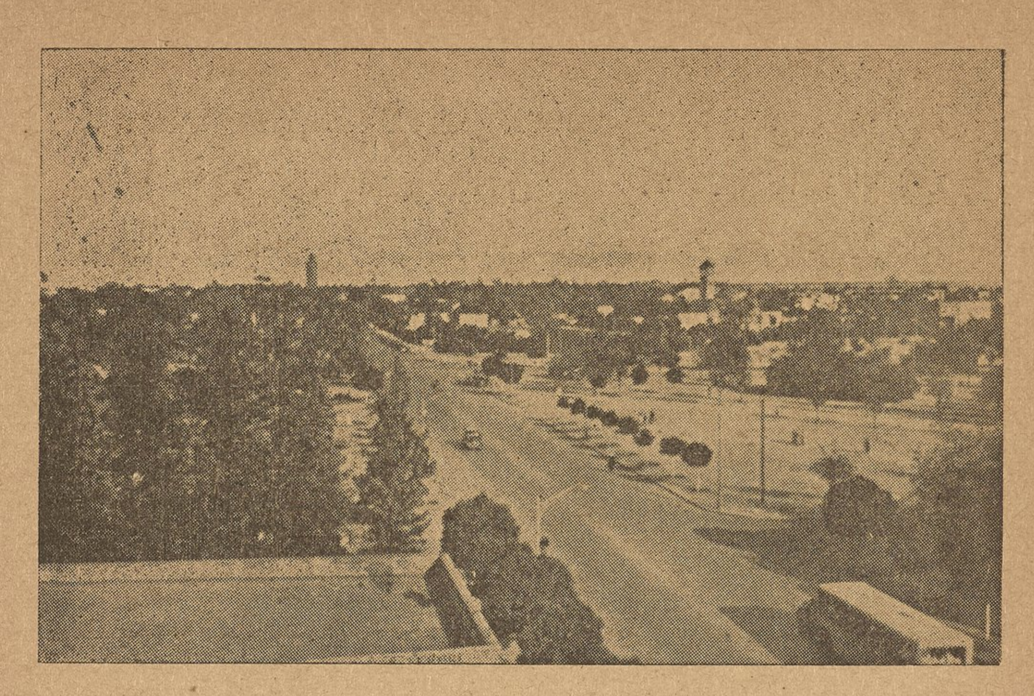
وتهب الرياح في مراكش من الجهات الأربع ، فالغربية تعبر المحيط محملة بالأمطار في فصل الشتاء ، وكذلك الرياح الشمالية التى تعبر البحر الأبيض ،



بلاد الشمس والنخيل (جنوب مراكش)



بلاد الحدائق ذات الطابع الأندلسي (حديقة فاس العامة)



بلاد السهول والبساتين (مدينة مراكش)



بلاد السحب والثلوج (ازرو)

وتحدث فى الشمال نفس الأثر الذى تحدثه الرياح الغربية فى الغرب . أما الرياح الشرقية فهى حارة فى الصيف باردة فى الشتاء ، ولا تحمل الأمطار إلا بنسبة ضئيلة ، وأما الرياح الجنوبيـة فتهب حارة محملة بالأتربة ويكثر مفعولها فى المناطق الجنوبية .

وقد تسبب عن وجود السلاسل الجبلية التى أسلفنا القول عنها أن وجدت في مراكش مناطق مختلفة ، منها منطقة السهل الغربى وهى عبارة عن سهول شاسعة الأطراف تمتد من مدينة الرباط إلى مدينة مراكش ، وتشمل ما بين الأطلس والمحيط الأطلسى وتتألف من بلاد الشاوية ودكالة وتادلة وعبدة والحوز ، وهى منطقة وافرة الخصوبة غنية التربة حافلة بالمروج والحقول والمزارع ، وربما عدت فى طليعة المناطق الموجودة فى القارة الأفريقية كلها .

ونؤثر أن نطلق على المنطقة الثانية اسم السهل الشمالى ، إذ تقع عند شمال السهل الغربى وجنوب سلسلة جبال الريف ويخترقها نهر سبو ، ما بين مدينتى فاس فى الداخل والمهدية على ساحل المحيط ، وتمتد بعد ذلك غربا إلى أن تشمل ممر تازة وسهل الملوية ، وتستمر فى الامتداد غربا إلى حدود الجزائر ، ويمتاز هذا السهل الشمالى عن الغربى بوجود الهضاب فيه مبعثرة هنا وهناك ، وهو يتألف من البلاد التى يطلق عليها إقليم وجدة والملوية والغرب وسايس .

ونجد بعد ذلك منطقة ثالثة هى منطقة السوس على ساحل المحيط أيضاً فى الجنوب الغربى ، وهى أصغر من سابقتيها محصورة بين الأطلس الصغير والأطلس الـكبير وساحل المحيط .

وهناك أيضاً منطقة شرق مراكش ، وهى تشمل الوادى الذى يجرى فيه نهر الملوية قبل أن يصل إلى السهل ، وتمتد غربا كلما تباعدت السلسلتان إلى الحدود الجزائرية ، وتعتبر هذه المنطقة التى يتدرج فيها مناخ المحيط الأطلسى إلى مناخ الجزائر أداة وصل بين المناخين .

وعند جنوب السلاسل الأطلسية توجد منطقة درعة وتافيلالت المترامية الأطراف ، وهى بمثابة ســاحل عمرانى تبتدىء فيه الحياة بعد انتهاء مفازات الصحراء ، وتزداد جفافا كلما انحدرت جنوبا إلى أن تصبح صحراء قاحلة ، بيد أنها لا تخلو من واحات وافرة الظلال دانية القطوف .

وحدود مراكش الجنوبية مطاطة بحسب قوتها أو ضعفها ، وقد اعتدى عليها الفرنسيون فضموا قسما منها إلى الجزائر ، كما استولوا على منطقة شنقيط على حدود السنغال ، واستولت اسبانيا على منطقة «ايفنى» الواقعة جنوب مدينة أجادير كما استولت على منطقة كبيرة أخرى على ساحل المحيط فى أقصى الجنوب أطلقت عليها إسم الصحراء الأسبانية .

المدن المراكشية :

وتوجد فى مراكش مدن كثيرة نسبيا لا نستطيع أن نتحدث عنها جميعاً ولذلك نـكتفى بأن نقول كلمة موجزة عن المدن التى لعبت أدواراً مهمة فى تاريخ هذه البلاد أو التى لها أهميتها فى العصر الحديث :

ولعل أهم هذه المدن المراكشية على الاطلاق مدينة فاس عاصمة البلاد التاريخية والثقافية التى تقع فى السهل الشمالى بين امتدادات الأطلس وامتدادات الريف ، وقد لعبت فى التاريخ الإسلامى أدواراً شبيهة بالأدوار التى لعبتها القيروان والقاهرة ودمشق و بغداد من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية . وظلت عاصمة لمراكش ، منذ أنشأها إدريس بن إدريس سنة ١٩٢ ﻫ (٧٨٠ م) إلى أن فرضت الحماية الفرنسية على البلاد سنة ١٩١٢ ، مع استثناء فترات قصيرة انتقلت فيها العاصمة إلى مدن أخرى ، لاعتبارات أكثرها عسكرية . وفاس من أجمل مدن مراكش مناظر لوقوعها بين الهضاب والسهول ولما يحف بها من حدائق ومزارع وحقول ، وما تزال إلى الآن زاهية بطابعها العربى الأصيل .

ومدينة الرباط اليوم هى عاصمة مراكش السياسية وتقع على ساحل المحيط الأطلسى شمال مدينة الدار البيضاء ، وقد نقلت إليها فرنسا العاصمة لمحاولة القضاء على نفوذ مدينة فاس ، ثم لأن الاعتبار الوطنى الذى قضى بجعل العاصمة فى الداخل انهار حينما أصبحت البلاد مشمولة بالحماية الفرنسية . وقد أسس مدينة الرباط يوسف بن عبد المؤمن وأتم بناءها خلفه وابنه يعقوب بن يوسف سنة ٥٩٣ هـ . وهى الآن مقر جلالة الملك وحكومته ومقر السلطات الفرنسية العليا .

ولعل مدينة الدار البيضاء اليوم أشهر المدن المراكشية ، وترجع شهرتها هذه إلى مينائها الكبير واتساع عمرانها وأهميتها الاقتصادية التجارية ، وتقع على ساحل المحيط الأطلسى ، وهى أجمل مدينة حديثة فى مراكش ، ويرجع عهدها إلى ما قبل الاسلام ، وقد فتحها عقبة بن نافع سنة ٦٢ هـ . وكانت في القديم تدعى بآنفا ولكن البرتغاليين استولوا عليها سنة ٩٢٠ هـ ، وأعادوا تشييدها وأطلقوا عليها « كازا بلانكا » فلما بارحوها بعد ذلك ظل اسم الدار البيضاء يطلق عليها .

وهناك أيضاً مدينة مراكش عاصمة الجنوب ، بناها يوسف بن تاشفين سنة ٤٥٤ هـ لتكون قاعدة ملكه وهى أصلح مدينة لإدارة البلاد لوقوعها فى مكان وسط بين مناطق الجنوب المترامية الأطراف ومناطق الشمال .

ومن مدن مراكش المشهورة مدينة طنجة التى يرجع عهدها إلى ما قبل الإسلام ، وهى تقع عند مضيق جبل طارق وقد اكتسبت شهرتها الحالية منذ القرنين الأخيرين بسبب الموقع الجغرافى من ناحية ، ولأنها كانت مقراً للسفراء الأجانب فى عهد الاستقلال من ناحية أخرى ، وقد ازدهرت فيها الحياة الوطنية فى بداية القرن الحالى ونشأت فيها الصحافة العربية وكان لها تأثير حاسم على تكييف وضعية البلاد الحاضرة . زارها الامبراطور غليوم سنة ١٩٠٥ ، ليقف إلى جانب السلطان ضد فرنسا ، وألقى فيها خطبته الشهيرة . وفى ابريل من سنة ١٩٤٧ زارها حضرة صاحب الجلالة ملك مراكش المعظم — وهى أول

زيارة من نوعها منذ أصبحت طنجة مدينة دولية — وأعلن فيها للعالم مطالبته بحقوق مراكش المشروعة فى الحرية والاستقلال ونوه بالروابط التى تربط بينها وبين شقيقاتها أعضاء دول الجامعة العربية .

ولا نستطيع أن نتحدث عن المدن المراكشية دون أن نذكر مدينة تطوان التى أصبحت عاصمة لمنطقة مراكش المشمولة بالنفوذ الأسبانى . وقد اكتسبت شهرتها بسبب تركز الحركة الفكرية فيها بعد انقطاع الصلة بينها وبين المنطقة الجنوبية ، وباتت مركزاً للنشاط السياسى والثقافي والاجتماعى والاقتصادى .

السكان :

اختلف القول فى عدد سكان مراكش منذ بذلت المحاولات لتحقيق هذا الغرض ، وقد تردد الرقم الذى حاول الرحالون أن يقدروه منذ القرن الماضى بين ٦ ملايين و ١٥ مليونا ، وذلك لصعوبة القيام بالإحصاءات فى ذلك الوقت ، ولعدم وجود لوائح حكومية ذات أرقام يمكن الاعتماد عليها . أما بعد فرض الحماية الفرنسية فقد بذلت محاولات موفقة لإحصاء عدد السكان ، ولكن المطلعين على أحوال تلك البلاد ونظمها يستبعدون الأرقام التى أذاعتها السلطة ، فهى — وإن تكن تقريبية — بعيدة كل البعد عن الصحة فى البوادى حيث يقيم السواد الأعظم من المراكشيين ، وحيث يضلل السكان القائمين بالإحصاء لاقتناعهم بسوء نيتهم فهم ينظرون إليهم على أنهم يقومون بمهمة تتعلق بفرض الضرائب أو التجنيد العسكرى .

وقد قدرت السلطة الفرنسية عدد السكان فى منطقتها بما يقارب ٩ ملايين دون سكان منطقة النفوذ الأسبانى ومنطقة طنجة الدولية . أما نقدة هذا الإحصاء فيقدرون سكان البلاد كلها — للاعتبارات السالفة — بما يزيد على اثنى عشر مليونا .

ويتألف الشعب المراكشى من عنصرين عظيمين هما العرب والبربر . والبربر شعب عظيم كان يقيم فى شمال أفريقيا كلها فيما غبر من أزمنة التاريخ ، ثم انحسر بعد ذلك عن الشرق وهو الآن عنصر يكثر عدده كلما اتجهنا غربا من برقة إلى مراكش ، وهو شعب كثير التشعبات والتنقلات والتداخل بحيث لم يعد من الممكن ربط أشتاته سواء فى الأصل أو اللغة أو التقاليد . ولسنا نريد أن نتقيد بالأرقام للأسباب التى أسلفنا القول فيها ، ولكننا مع ذلك نستطيع أن نقول إن العنصر البربرى فى مراكش يكاد يتجاوز نصف عدد السكان ، وهو يكثر عادة فى الجبال ومناطق الصحراء وما يجاورها .

أما العنصر العربى فقد انتقل إلى هذه البلاد فى صدر الإسلام وإن كان هذا الانتقال محدوداً لا يكاد يتجاوز الجند ، ولم تحصل هجرة عربية بالمعنى الصحيح إليها إلا بعد أن انتقل الفاطميون من المغرب إلى مصر وانقطعت دعوتهم عن هذه البلاد ، فشجعوا أربعة من أعظم القبائل على الانتقال إلى أراضى المغرب العربى لكى يقوم التنافس بينهم وبين البربر وبذلك يسهل على الفاطميين الاستيلاء عليها مرة أخرى .

ويتألف العنصر العربى أيضاً من العرب الذين هاجروا من الأندلس إلى هذه البلاد بعد أن أجلاهم الاسبان عنها ، كما يتألف من جماعات عربية — وخصوصاً من سلالة على بن أبى طالب — فضل أفرادها الانتقال إليها ليتمكنوا من حماية اتجاهاتهم وأرواحهم فى أقصى المغرب ، بعيدين عن متناول يد خصومهم ، ويكثر العنصر العربى عادة فى الأراضى الزراعية ويمثل الأغلبية الساحقة في جميع المدن .

على أنه لا ينبغى أن يتصور المرء أن هناك فاصلا حاسماً بين هذين العنصرين ، فالامتزاج بينهما مستمر وهو يتم بسهولة كلما انتقل الاثنان إلى بيئة تلائم حياتهما معاً ، وقد امتزجا امتزاجا تاماً فى المدن بحيث لا يمكن التفريق بينهما ، ويرجع احتفاظ البربرى ببعض خاصياته في جبال الأطلس وجبال الريف

إلى آن العربى لا يستطيع أن يعيش فى تلك المناطق ، وليس من شأن توفر الحضارة إلا أن يساعد على أن يحصل بين العرب والبربر فى الجبال نفس ما حصل بينهم فى المدن أى الامتزاج والتعاون وتبادل التأثير ثم فناء العنصرين فى عنصر واحد ، ولا ينبغى هنا أن نغفل الإشـارة إلى أن العنصرين معاً يشتركان فى اعتقاداتهم وتقاليدهم .

وتوجد بمراكش أقلية يهودية يتجاوز عددها المائة ألف نفس ، وقد جاء اليهود إلى هذه البلاد فى عهدين ، أولهما قبل الإسلام حينما هاجرت منهم جماعات من فلسطين إليها حيث بثوا ديانتهم بشكل محدود ، والعهد الثانى حينما طردهم الأسبان من الأندلس بعد جلاء العرب ، ولليهود أمكنة خاصة بهم فى جل المدن وقد استوطنوا البلاد وعاشوا فى أمان ولذلك نجد بينهم الفلاحين والصناع ، بينما اشتهروا بالتجارة وحدها فى سائر أنحاء العالم ، وإذا كان اليهود يمتازون مثل إخوانهم فى جميع البلاد بالنشاط التجارى المـادى فإنهم أكثر يهود العالم استعداداً للانصهار فى كتلة الوطن نظراً لتأثرهم الشديد بالحياة فى المناطق المحلية التى سكنوها منذ قرون ، فهم يتكلمون اللغة العربية بلهجة خاصة وتتمثل فيهم كل مميزات الحياة المراكشية الاجتماعية بصفة تشتد كلما بعدت عن الدين وتخف كلما قربت منه .

هذه هى العناصر التاريخية التى يتألف منها الشعب المراكشى وقد تفاعلت وتبادلت التأثير منذ أجيال كما رأينا ، ولكن يوجد فى هذه البلاد منذ فرض عليها نظام الحماية جالية أجنبية أغلبها من الفرنسيين والأسبان ، جاؤا إليها بقصد الاستغلال الاقتصادى ، وقد كان ذلك عسيراً عليهم قبل الحماية ، فلما تملك الفرنسيون والأسبان مقاليد السلطة الفعلية منذ سنة ١٩١٢ توافد عليها الأجانب أفواجاً أفواجا ، لطرق أبواب الرزق التى أقفلت في وجوههم ببلادهم ، ويبلغ عددهم اليوم ما يقرب أو يزيد على ٢٥٠ ألفاً ، وأهم الأعمال التى يزاولونها

الزراعة والتجارة ، حيث يستغلون السلطة العنصرية التى تؤيدهم ، وقد أثروا على حياة البلاد من ناحية الوسائل الجديدة التى يستعملونها ، ولكن تأثيرهم المباشر على الحياة الاجتماعية ضئيل بصفة تسترعى الأنظار .

باطن الأرض :

كان الإنسان فى قديم الزمان يعتمد فى حياته الاقتصادية على قطف ثمار الطبيعة ولكنه كان كلما تقدمت به الحياة واكتسب خبرة علمية بما فيها ازدادت مطامحه ولجأ إلى الابتكار لكى يبتز من الطبيعة ثمارها معتمداً على جهوده العقلية والعضلية .

وقد ساعد الاستعمار — بصفة غير مباشرة — على خلق وسائل الابتزاز هذه حينما نقل إلى مراكش خبرته التى اكتسبها فى بلاده بالعلم والعمل إلى أن ضاقت بلاده عن تجاربه فانتقل إلى البلاد الأخرى بصفته مستعمرا ، وأهم النتائج التى وصل إليها فى مراكش هى التوسع فى كشف المعادن الأمر الذى قفز بمركز البلاد الاقتصادى إلى مستوى يوشك أن يكون خطيراً .

وأهم هذه المعادن معدن الفسفاط إذ أصبحت مراكش ثالثة بلاد العالم انتاجاً له ولا يكاد يخلو مكان في البلاد كلها من معدن الملح ، كما اكتشف البترول بصفة جعلت من البلاد أهم مورد لهذا الصنف إلى فرنسا ، وما يزال من المؤكد إلى الآن أن أكثر المعادن فى مراكش غير مكتشفة أو ما تزال الوسائل الموجودة عاجزة عن استغلالها .

كما توجد بالبلاد معادن أخرى كثيرة بكميات مختلفة مثل الفحم والذهب والفضة والمنجنيز والرصاص والزنك وخصوصاً فى جبال الأطلس والريف ، وتوجد فى منطقة السوس معادن أخرى مثل الرخام والجبس والكبريت والنحاس والزئبق ويستتبع ذلك وجود مياه معدنية فى كثير من البقاع ، وإن كانت الجهود التى

بذلت فى سبيل استغلالها والعناية بها ما تزال محدودة إلى الآن ، وإذا انتظمت العناية بباطن الأرض فى مراكش وتوفرت وسائل ذلك كان من المنتظر أن تصبح من أهم بلاد العالم انتاجا لمختلف المعادن ، كما سنرى فيما بعد

ظاهر الأرض :

ولا يقل ظاهر الأرض خطورة عن باطنها ، ولا يقلل من هذه الأهمية سوى عدم التمكن من السيطرة على الطبيعة فيها إلى الآن ، إذ تقابل خصوبة الأرض المتناهية الاعتماد على المطر فقط فى الرى ، وقد بذلت جهود محدودة لبناء الخزانات

وتنتج البلاد مختلف أنواع الفواكه المعروفة سواء منها ما ينبت فى المناطق الحارة أو الباردة ، ويكثر انتاج الخضروات فى ضواحى المدن ، ولا يكاد يوجد نوع من أنواع النبات أو الزهر إلا وله منطقة تنتجه في هذه البلاد .

وأنواع الحيوانات كثيرة متنوعة أيضاً ولكن ما تزال وسائل تربيتها محدودة إلى الآن ، ولذلك فهى — مثل الزرع — دائماً معرضة للأخطار ، وسوف تظل كذلك إلى أن يوضع للبلاد نظام للرى محكم بواسطة بناء الخزانات الضخمة ، وتختلف الحيوانات كذلك باختلاف المناطق فتكثر الخراف فى مناطق الجبال والسفوح ، والمعز فى جبال الشمال والأبقار فى السهول الخصبة ، وتكاد المناطق كلها تحفل بالبغال والحمير ، ويقتصر وجود الجمال على مناطق الجنوب الصحراوية . وأكثر الطيور التى يعتنى بتربيتها الدجاج والديك الرومى وقد كان من نتائج وفرة المنتوجات الطبيعية واتساع أفق تفكير الأهالى ، واطراد نمو عدد السكان والظروف التى خلقها الاستعمار بصفة غير مباشرة — أن ازدهرت التجارة فى مراكش ازدهاراً لم يكن له مثيل من قبل مع ملاحظة أن المراكشيين اشتهروا بالتجارة الواسعة منذ أقدم العصور ، إذ كانت تعرفهم معظم موانىء البحر الأبيض المتوسط وأهم المدن الأوربية .

ومن أغرب ما يلاحظ أن هذه التجارة لم تكن تتأثر كثيراً بتدهور الحياة السياسية ، بل كانت تستمر دائماً فى نشاطها بالرغم من النكبات التى لحقت البلاد فى الأزمنة الأخيرة .

نتائج أحكام :

يسهل على الذين يتتبعون ظروف البيئة وعواملها أن يلاحظوا التأثير القوى الذى أحدثته سلاسل الجبال التى تخترق البلاد فى اتجاهات مختلفة ، بحيث جعلت من مراكش مجموعة من المناطق المقفلة وشبه المقفلة ، فإذا لاحظنا إلى جانب ذلك الموقع الجغرافى الذى يقع هو أيضاً فى زاوية تكاد تكون مقفلة سهل علينا أن نفهم لماذا ظلت مراكش بعيدة عن أن تكتسحها موجات هجرة الجيوش الغازية كما سنرى فيما بعد .

وقد تأثر السكان بهذه الفواصل بحيث ظهرت فى كل منطقة مميزات خاصة كما اختلف الانتاج أيضاً ، وذلك تبعاً لتلك الفواصل الطبيعية من ناحية ، ولاختلاف الظواهر الطبيعية بين المحيط والصحراء من ناحية أخرى .

ولهذا فقد كان من الصعب جداً على جيوش الامبراطوريات المختلفة أن تخترق تلك المعاقل الجبلية إلي قلب مراكش ، وهكذا تمتعت باستقلالها طوال عصور التاريخ . ولكن ذلك لم ينته بالمراكشيين إلى الجمود كما يحصل لمناطق الارساب البشرى فى كثير من جهات العالم المقفلة ، بل ظلت قسوة الطبيعة ، فى مناطق الجبال ، والأودية ، والتعرض للجدب ، ووضوح الفصول الأربعة ، تدفع بالمراكشيين دائماً إلى الكد والكفاح فى سبيل الحياة وهذا سر ما يمتازون به من نشاط .

على أنه إذا كانت هناك عوامل خير فهناك عوامل شر أيضاً ، فقد جرت تلك المناطق المقفلة وشبه المقفلة متاعب كبيرة على البلاد ، إذ كان من السهل دائماً

أن تنفصل إحدى المناطق عن الدولة وتثور ضدها ولها من أرضها ما يساعدها على الدفاع والاكتفاء الذاتى .

وسوف نلاحظ عند ما نستعرض تاريخ هذه البلاد أنها لا يمكن أن تكون إلا قوية أو ضعيفة ، وهى تستمد قوتها من الحكومة القوية التى تعرف كيف تستفيد من اختلاف ظروف البيئة وتنوع قدرة السكان ، وإذا كان لا بد من أن تمتاز الحكومة فى مراكش بالقوة فهى أحوج إلى أن تمتاز بالعدالة لكى لا تتذمر منطقة من المناطق .

وتساعد تلك الفواصل الجبلية أيضاً زيادة على اختلال وسائل الرى على استفحال المجاعات والأوبئة فى مناطق معينة لعدم وجود وسائل الانقاذ . ومن هنا كانت مراكش دائماً في حاجة إلى شبكة معقدة كبيرة من المواصلات ، وهذا ما فطن إليه الفرنسيرن بعد فرض معاهدة الحماية فأنشأوا شبكة من الطرق تمتد فى كل اتجاه وتساعد على ربط جميع المناطق ربطاً محكما .

تلك هى مراكش ، إذا توفرت لحكومتها أسباب القوة فبسطت فيها الامن وجعلت شعارها العدالة قفزت بالبلاد فى سنين معدودات إلى صف الدولة القوية ، وإذا فقدت حكومتها أسباب القوة والعدالة انحدرت البلاد بسرعة نحو الهاوية ولم تكن مراكش غير ذلك طوال عصور التاريخ البعيد والقريب .

الفصل الثانى

تاريخ وأحداث

كانت تطلق على هذه البلاد أسماء مختلفة أثناء التاريخ إلى أن جاء العرب وأطلقوا على شمال أفريقيا كله بلاد المغرب ، وميزوا بين أقطاره الثلاثة بأن أضافوا صفة إلى لفظة المغرب ، فقالوا المغرب الأدنى (تونس) والمغرب الأوسط (الجزائر) والمغرب الأقصى (مراكش) .

وعند ما برز اسما تونس والجزائر لم يعد هناك مانع من إطلاق كلمة المغرب فقط على مراكش فغلب عليها ذلك . ولكن اسم هذه البلاد لم يستقر من قبل ولا من بعد . أضف إلى ذلك أن كلمة المغرب أشبه بأن تكون اسم جهة من أن تكون اسم دولة ، ولذلك فإن أبناء هذه البلاد المستنيرين يفضلون الرجوع إلى الاصطلاح العربى القديم فيطلقون على أفريقيا الشمالية اسم (بلاد المغرب العربى) ويفضلون أن يطلقوا اسم مراكش على القطر كله وبذلك تكون أسماء تونس والجزائر ومراكش خاضعة لقاعدة واحدة ، هى إطلاق اسم مدينة مشهورة على القطر كله .

وقد أطلق اسم كثير من المدن على القطر كله فى عصور مختلفة ، فكان يقال لها فى العصر الرومانى (المملكة الطنجية) نسبة لمدينة طنجة عاصمة البلاد يومئذ ، كما أطلق عليها فى العصر الإسلامى اسم (مملكة فاس) نسبة إلى مدينة فاس عاصمة مراكش الإسلامية . وكان إطلاق هذه الأسماء فى الغالب يأتى من

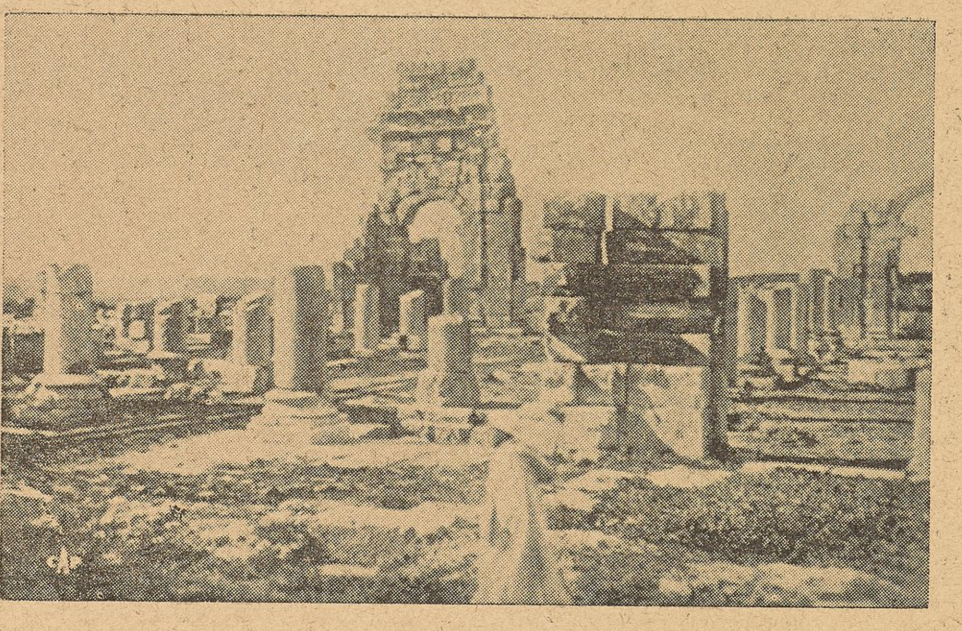
الخارج وخصوصاً من أوربا . ومنذ أكثر من سبعة قرون ابتدأ اسم مراكش يطارد هذه الأسماء جميعاً فى أوربا ، وانتقل بعد ذلك إلى الشرق ، وإذا كان قد أصبح اسماً لهذه البلاد فى جميع اللغات الأخرى فإنه بدأ يستقر كذلك فى اللغة العربية .

مراكش قبل الإسلام

يرجع وجود العنصر البربرى فى مراكش إلى أقدم العصور التاريخية ، ونستطيع أن نتصور أن المراحل التى مرت بالإنسان الأول مرت به فى هذه البلاد التى لا يعتمد التاريخ إلا على أدلة سطحية وهو يتحدث عن العصور القديمة فيها .

ومهما يكن من شئ فإن بعض الآثار تميل بنا إلى القول بأن الفينيقيين وصلوا إلى شواطئ مراكش فى أوائل القرن الثانى عشر قبل الميلاد ، وأسسوا بها بعض المراكز التجارية وجاء من بعدهم القرطاجنيون فتوسعوا فى إنشاء هذه المراكز ووصلوا بها إلى أمكنة داخلية على شاطئ المحيط ، ولكن لم يكن لهذه المراكز أثر قوى على داخلية البلاد نظراً لاعتصام أهل الداخل برؤوس الجبال كلما احتل الغزاة السهول الشمالية

وأخيراً سقطت الأمبراطورية القرطاجنية ، وفى سنة ٤٣ م — فى عهد الأمبراطور (كلود) — أصبحت مراكش مقاطعة رومانية عاصمتها طنجة ، وظل الأمر على ذلك إلى سنة ٢٨٥ حينما أدخلت الإصلاحات الإدارية على الأمبراطورية ، فأصبحت (موريتانيا) الطنجية بمقتضى هذه الإصلاحات تابعة لشبه جزيرة « إيبريا » وبذلك دخلت البلاد فى علاقة قوية مع شبه الجزيرة ، وزادت هذه العلاقة قوة حينما شملت الثورات الأمبراطورية ، ولم تعد هناك رابطة تربط بين طنجة وروما سوى عبر إيبريا .



لم يبق من آثار المدن الرومانية الثلاث فى مراكش سوى آثار مدينة فولوبيليس

وتمتد المنطقة التى كان يستولى عليها الرومان من شمال مراكش من مصب نهر (أبو رقراق) بالقرب من مدينة الرباط الحالية، وتمتد المنطقة شرقاً إلى أن تشمل كتلة زرهون الجبلية وممر تازة.

وكانت أهم المدن التى توجد بموريتانيا الطنجية ثلاثا، تقع كل واحدة عند زاوية مثلث يحصر بينه أراضى مراكش التى احتلها الرومان وهى طنجة وسلا ثم فولو بيليس التى تمثل عندها أبعد نقطة وصل الرومان إليها فى الداخل، ولم يبق منها اليوم سوى الآثار التى تمثل الحضارة الرومانية. أما (سلا) فكانت تقع فى مكان مدينة الرباط الحالية، وقد ورد اسمها فى قصة روبنصون كروزو حينما غرق ولجأ إليها، وهى غير مدينة سلا الحالية.

ومهما يقل عن الرومان فى شمال مراكش والمدة التى قضوها هناك، فقد كان تأثيرهم ضعيفاً على الشعب المراكشي، حتى بعد أن أصبحوا يبشرون بالنصرانية وينشرونها. ذلك أن هذا الشعب ظل معتصما بقمم الجبال وبالمناطق المقفلة، دون أن يستطيع أحد من الغزاة أن يقتحم عليه قلاعه المنيعة.

الفتح العربى

ما زال العرب يعملون على التوسع غرباً منذ فتحوا القطر المصرى، وقد اكتسحوا بالفعل معظم الشمال الافريقى، وأسسوا عاصمة القيروان، وفى أثرهم الدين الإسلامى والثقافة العربية الفتية. ولكن القائد الذى استطاع أن يخترق حدود مراكش فى أقاصى المغرب هو عقبة بن نافع وكان ذلك سنة ٦٢هـ

أما قبل ذلك فلا نعرف اتصالا بين العرب والبربر بعد ظهور الإسلام سوى فى عهد عثمان بن عفان، إذ يروى أن جماعة من قبيلة زناتة البربرية وعلى رأسها ملكها، قدمت إلى خليفة المسلمين وأعلنت بين يديه إسلامها، وأنها رجعت إلى مراكش بعد ذلك لتبث فى بنى قومها تعاليم الدين الجديد.

ويروى أيضاً أن هذه القبيلة التى ساعدت الجيش العربى الفاتح بقيادة عقبة على اقتحام معاقل الجبال إلى قلب منطقة (سوس) المقفلة حيث كانت تعيش جماعات من البربر المجوس الذين لم يصل إليهم مبشرو الرومان ولا دعاة بنى إسرائيل .

ولكن العرب الذين لم يكونوا قد اكتسبوا خبرة كافية تؤهلهم لمعاشرة البربر ، أثاروا ضدهم هذا الشعب ذا الشكيمة الصعبة ، وما زال موقفهم يدق إلى أن انتهى الأمر بالحملة العربية إلى نكبة مروعة . إذ تربص الملك البربرى كسيلة بالقائد عقبة بن نافع فى جماعة من كبار العرب ووجوههم وانقض عليهم بالقرب من أرض الزاب جنوب منطقة قسنطينة بالجزائر وقتلهم جميعاً ، وبذلك اضطر العرب إلى الانسحاب من بلاد المغرب العربى كلها سنة ٦٤ هـ

وقد زاد فى اضطراب أمر العرب بالمغرب يومئذ ما كانوا يعانونه من خلافات داخلية ، فلم تتمكن الحملة من العودة إلا فى سنة ٦٩ هـ في عهد الخليفة عبد الملك ابن مروان الذى كان قد حارب فى هذه الميادين من قبل واحتفظ لها بذكريات فى نفسه . ولكن هذه الحملة أخفقت أيضاً إذ استطاعت داهية — الكاهنة البربرية — أن تخلف الملك كسيلة الذى لقى حتفه فى القتال ، وأن تطرد العرب من بلاد المغرب مرة أخرى .

وظنت الكاهنة العنود أن العرب لا يمكن أن يكفوا عن شن هذه الحملات القوية على البلاد ما دامت تحفل بالخيرات ، ولذلك أمرت بحرق الأشجار وجميع ما تفتجه الأراضى ، فضعفت البلاد ضعفاً شديداً ، وانتشرت فيها المجاعة ، وفي أثرها الفوضى ، فمهدت بتصرفاتها المخطئة — على عكس قصدها — السبيل أمام الجيش العربى الذى عاود الهجوم سنة ٧٤ هـ تحت قيادة حسان بن النعمان الذى استطاع أن يقتحمها مرة أخرى .

وجد حسان البلاد متذمرة فعوّل على تنظيمها ، ودوّن الدواوين باللغة

العربية واستقدم ألف عائلة من أقباط مصر للاستعانة بهم على إدخال النظم الجديدة وسلك سياسة أكثر مرونة نحو البربر ، وبدأ يشركهم فى سوس بلادهم ويستشيرهم ويستعين بهم .

ولم تصل هذه الحملة فى الحقيقة إلى مراكش، والظاهرأن العرب رأوا أن من الضرورى أن يثبتوا أقدامهم فى تونس والجزائر قبل الإقدام على مغامرة أخرى بين سلاسل جبال الأطلس .

وعند ما استتب الأمر وتم لهم ما أرادوا ، بدأ الزحف على مراكش بقيادة موسى بن نصير ، وبمعيته طارق بن زياد — وهو من أصل بربرى — وسرعان ما فتح العرب مراكش مرة أخري . وبدلا من أن يصطدموا بالبربر عمدوا إلى التعاون معهم ، وألفوا جيشاً كبيراً أغلبيته الساحقة من البربر ، واستطاعوا أن يستفيدوا من نزعتهم الحربية بأن أرسلوا هـذا الجيش إلى الأندلس ليفتحها .

وظهرت بين البربر بعد فتح الأندلس فكرة جديدة هى أنه يجب أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم كشعب مسلم — وهى نزعة شبيهة بالتى ظهرت في فارس — ولسنا نريد أن نستمر هنا فى سرد حوادث التاريخ ، وإنما يكفى أن نشير إلى أن هذه النزعة الجديدة كانت سبباً فى ظهوراضطرابات شتى ، ونلاحظ هنا أن الإسلام كان ينتشر بصفة واسـعة النطاق ، وأن البربر فصلوا الإسلام عن العروبة ، ونلاحظ أيضاً أنهم بدأوا يتأثرون رغم ذلك بالمشاكل العربية الداخلية ، وبدأت المذاهب السياسية تشق طريقها إلى بلاد المغرب ، وقد استمر هذا العصر الذى يمكن أن نطلق عليه عصر التمخض فترة طويلة بدأت بعد مقتل الوالى يزيد ابن أبى مسلم سنة ١٠٢هـ وانتهت بقيام الدولة الأولى .

الدولة الادريسية ١٦٩ — ٣١٣

ويرتبط قيام الدولة المراكشية الأولى بالحوادث التى قام بها أبناء على بن أبى طالب فى الشرق بعد قيام الدولة العباسية ، فقد حاولوا سنة ١٦٩ﻫ أن يستولوا على الدولة بزعامة الحسين بن على ، وانضم إليه أربعة إخوة كان لهم شأن فى تاريخ العرب فى المشرق والمغرب هم : محمد النفس الزكية وإدريس ويحيى وسليمان أبناء عبد الله بن الحسن بن على بن أبي طالب . فقد انهزمت الحركة العلوية بالمدينة فهرب هؤلاء الأبناء إلى أنحاء مختلفة من العالم العربى ، وقد استطاع إدريس أن يصل إلى مراكش .

كما يرتبط بعامل داخلى هو رغبة المراكشيين فى المحافظة على استقلالهم دون أن يمس ذلك الإسلام الذى تمكن من قلوب كثير منهم . وقد كان ذلك سبباً فى الاضطرابات التى قلنا إنها سادت مراكش . فلما وصل إليها إدريس وجد الشعب أن الفرصة قد سنحت لبناء كيان الدولة المراكشية الإسلامية .

وصل إدريس بن عبد الله إلى مصر ثم استطاع بمعاونة بعض رجال الدولة أن يصل إلى مدينة وليلى (مدينة كانت بالقرب من مكناس) سنة ١٧٢ ﻫ ، فأكرمه أمير البربر يومئذ وساعده على نشر دعوته وكان لتزوجه بفتاة منهم أثر حسن بينهم فبايعه الناس ، فقويت شوكته وكبرت جيوشه بحيث استطاع أن يفتح أرض تامسنا وأرض تادلا ، وبذلك نشر الإسلام فى مناطق كانت تدين باليهودية والنصرانية وجعل مدينة وليلي عاصمته ، ومد حدود الدولة الشرقية إلى مدينة تلمسان ، واستطاع فى ظرف خمس سنوات أن يضع أصول دولة مراكش الإسلامية .

ولكن عين هرون الرشيد لم تكن لتنام أمام هذا الخطر العلوى الداهم الذى يهدد ملكه من المغرب . فانتقى أحد الدهاة (سليمان الشماخ) وزوده

بالمال والدسيسة إلى أن استطاع أن يصل إلى عاصمة الدولة ، ويتقرب إلى إدريس ويكسب ثقته ، وأخيراً استطاع أن يدس له سماً زعافاً ويقتله سنة ١٧٧ هـ

وهنا برز رجل طالما عرف بإخلاصه لإدريس هو مولاه راشد ، فقد أعلن لرجال الدولة أن زوجة إدريس حامل ، فعهدوا إليه بحماية المملكة إلى أن يولد قائدها الجديد ، وفعلا استطاع بحكمته وحنكته أن يسير بالأمور إلى أن ولد إدريس الثانى فى نفس السنة التى توفى فيها والده .

واستطاعت يد هارون الرشيد أن تمتد مرة أخرى وتقتل المولى راشدا بواسطة عامله فى أفريقيا ، فلم يضطرب أمر البلاد ، وإنما تزعم الأمر رجال آخرون إلى أن كبر الفتى إدريس .

ترعرع عاهل البلاد الصغير بين أحضان البربر ، ولقن تقاليد العرب وأشعارهم ووقائعهم ، ودرب تدريباً حسناً على مبادىء الشرف وأصول الفروسية وبذلك استطاع أن يكون مثلا أعلى للبربر والعرب معاً . وفى سنة ١٨٨هـ وهو ما يزال طفلا في سن الحادية عشرة ، بايعه الناس والتفت حوله القلوب واستطاع العاهل الصغير وهو على عتبة الشباب أن يبرز فى الفروسية وكثرت جيوشه وذاع صيته فى تونس والجزائر والأندلس ، وأخفقت دسائس الخليفة العباسى فى أن تفسد حوله القلوب . كانت الدولة تتسع كلما تدرج هو فى سنى شبابه . ولم تعد وليلى صالحة له ، فاختط مدينة فاس سنة ١٩٢هـ لتكون عاصمة ملكه . وبذلك وضع فى جسم مراكش قلباً ما زال ينبض بالحياة إلى اليوم ، وظل كذلك طوال عصور التاريخ . وقد امتدت الدولة فى عهده من وهران بالجزائر إلى منطقة سوس ، وكان من المنتظر أن ينقلب أمر الدولة إلى أمبراطورية لولا أن عاجلته المنية ، وهو ما يزال فى سن السادسة والثلاثين إذ توفى سنة ٢١٣هـ ، والبلاد أحوج ما تكون إلى مواهبه لتقوية وحدتها فى عصر كانت مقاليد الدول ترتبط فيه بالأشخاص .

وتولى الأمر بعده ابنه محمد ، ولـكن جدته نصحته إذا هو أراد أن يتلافى الخلاف مع إخوته أن يقسم البلاد بينهم ، وبذلك تشتت الوحدة التى بذل العاهلان السابقان جهوداً جبـارة لبنائها وتدعيمها ، وهو تقليد فشا فى العالم الإسلامى حتى كاد يبدده .

وقد انحدر بعد ذلك أمر البلاد مرة أخري ، وعاثت فيهـا جيوش بنى مروان الأندلسـية ، والشـيعة من الفاطميين . وكانت مراكش جزءا من الإمبراطورية التى أنشأها الفاطميون فى شمال أفريقيا ، وبذلك تحققت فـكرة المغرب العربى لأول مرة تحت زعامة الفاطميين . ولـكن سرعان ما انقلبت الأمور فإذا بها تخرج من قبضة الفاطميين إلى قبضة بنى أمية خلفاء الأندلس ، وقد استمر الأمر على ذلك إلى بداية القرن الخامس الهجرى .

دولة المرابطين ٤٦٢ — ٥٤٢

وبينما كانت حالة العرب تزداد حرجاً فى الأندلس عقب الانتصارات التى أحرز عليها الجيش الأسبانى ، وبينما كانت الدولة الفاطمية تجلو عن المغرب العربى لتقيم دولة أخرى فى مصر بعد أن فتحها جوهر الصقلى كانت الوضعية السياسية فى الشمال الأفريقي تتغير مرة أخرى لتتخذ شـكلا قريباً من الشكل النهائى الذى استقرت عليه بعد ذلك إلى العصر الحديث . وبذلك قامت فى مراكش الدولة الثانية التى تمثلت فى دولة المرابطين أو الملثمين ، والتى جاءت نتيجة لحركة واسعة النطاق نشأت بجنوب مراكش فى قبيلة لمتونة .

كانت حركة المرابطين فى أول أمرها دينية تطهيرية ، ترمى بكل بساطة إلى التوسع فى بث تعاليم الدين ورد الناس بالوعظ أحياناً وبالقوة أحياناً أخرى عن ارتـكاب البدع التى انتشرت بينهم ، وكان اسم الرجل الذى يتزعم هذه الحركة عبد الله بن ياسين ، فلما قويت شوكتها بدأت تقوم بغزوات صغيرة فى الصحراء

وفى بلاد السودان إلى أن استفحل أمرها وبدأت تتجه بضرباتها شمالا إلى أن استولت على سجلماسة .

وفى أثناء زحف الملثمين إلى الشمال آلت الزعامة إلى أكبر قوادها المحنكين يوسف بن تاشفين الذى أظهر من الشجاعة والإخلاص والدهاء ما رشحه لزعامتها سنة ٤٦٢ هـ

كان يوسف بن تاشفين بربرياً صميما ، ومن الأبطال الذين لوحت الشمس أبدانهم وأرواحهم ، فتأصلت فى نفسه تعاليم الإسلام ، وبرع فى أساليب الحرب والسياسة ، واشتد فى إخلاصه لفكرة إنشاء دولة قوية فى مراكش ، ولكنه كان فى زعامته أقرب إلى البداوة منه إلى الحضارة . وهذه هي الصفة التى مكنته من القيام بالدور الحاسم الذى لعبه فى تاريخ هذه البلاد .

وسرعان ما بدأ القائد الموهوب زحفه نحو الشمال ، واستطاع أن يحصل على تأييد العباسيين فى الشرق . فقلده الخليفة المستظهر عهده ، وبذلك ازداد قوة ، وبنى مدينة مراكش لتكون عاصمة ملكه ، وقاعدة عسكرية يستند عليها فى زحفه إلى الشمال ، وما زالت جيوشه تستولى على المدن والمناطق تباعاً إلى أن أصبحت مراكش كلها خاضعة له .

وبينما كان أمر مراكش يقوى كانت الأندلس تعانى من الخلافات الداخلية ما أضعفها أمام الأسبان فى عهد ملوك الطوائف الذين استنصروا يوسف بن تاشفين بواسطة المعتمد بن عباد ، فتردد يوسف قليلا ولكن عينه كانت لا تنام ، إلى أن قدم عليه المعتمد نفسه ليستنجد بجيوشه وأساطيله ، وفى سنة ٤٧٩ هـ . عبر (أمير المسلمين) البحر إلى الأندلس فى جماعة كبيرة من أعظم قواد المرابطين ومعه جيش عظيم ما لبث أن انضمت إليه جيوش الأندلس الإسلامية ، واجتمعت الكلمة المتضعضعة حول القائد الكبير الذى زحف بها ليرد جيوش الأسبان على أعقابها .

وانتشر الذعر فى أسبانيا النصرانية ؛ لأن رهبة أمير المسلمين كانت تسبق جيوشه . وجمعوا الجموع وحاولوا أن يردوا أبطال مراكش عن المضى فى مغامرتهم الجريئة ، ولكن جيوش يوسف بن تاشفين المدربة على طاعة أوامره وتنفيذ الخطط الحربية البارعة التى كان يضعها ، تمكنت من أن تغير تاريخ العرب فى أسبانيا .

وسرعان ما وضع يوسف خطته الحربية ، وما كاد يلتحم مع الأسبان حتى سيطر على الموقف . وفى معركة الزلاقة الشهيرة انهزم الأسبان شر هزيمة واندفع فرسان مراكش وأبطالها في إثر فلولهم إلى أن كادوا يستأصلون جيوشهم عن آخر رجل فيها .

ولم يكن أمير المسلمين بالرجل الذى يرضى عن الحياة فى الأندلس ، تلك الحياة الرقيقة الناعمة ، وعلى حدودها جيوش النصرانية تتحفز من آن لآخر للقضاء عليها ، ولم تكن تلك الحياة مما يتناسب مع البيئة الدينية التى نشأ فيها يوسف ، لذلك عول على القضاء على نظام الطوائف الضعيفة والاستيلاء على الأندلس وضمها إلى مراكش ، فألقى القبض على المعتمد بن عباد ونفاه إلى أغمات حيث ظل بها سجينا إلى أن مات ، ثم قاتل ملوك الطوائف الذين حاولوا مقاومته إلي أن دانت له الأندلس كلها . وبذلك أصبح المرابطون الدرع القوى الذى أخر زحف الأسبانيين وزحزحهم نحو الشمال .

ولكن دولة المرابطين كانت تستمد جزءاً كبيراً من قوتها من حزم زعيمها واستقامته ، ولذلك فقد أثرت عليها وفاته سنة ٥٠٠ هـ . بعد أن تولى الأمر ٣٨ سنة غيَّر أثناءها تاريخ مراكش والأندلس معاً .

وتولى الأمر بعده ابنه على بن يوسف بن تاشفين وقد ساعده الاستقرار الذى كان يسود البلاد على المضى فى أداء الرسالة التى بدأها والده ، وظل يحكم البلاد ٣٥ سنة تزعزع ملكه فى نهايتها ؛ لأن علياً لم يكن يتصف بدهاء أبيه فعاد

الأسبان إلى التقدم فى الأندلس مرة أخرى ونبتت فى مراكش حركة أخرى هي حركة الموحدين . وما كادت المنية توافى عليا حتى استفحل أمر هؤلاء الموحدين ثم انتهى الأمر إلى قيام دولتهم .

امبراطورية الموحدين ٥١٤ — ٦٦٨

أفسحت دولة المرابطين الطريق لتحل محلها أكبر دولة عرفتها مراكش فى العهد الإسلامى ، وهى دولة الموحدين . وبذلك انتقلت زعامة البلاد من قبيلة لمتونة إلى قبيلة صنهاجة وهما قبيلتان بربريتان عريقتان فى الإسلام .

ولد المهدى بن تومرت سنة ٤٨٥ ، وأولع منذ صباه بالدراسات العلمية والدينية ، وما كاد يبلغ سن الخامسة والعشرين حتى رحل إلى بلاد الشرق ، فزار مصر والحجاز ووصل إلى العراق . وكان ورعاً ناسكا فصيحاً فى اللغتين : العربية والبربرية ، ولكنه كان يمتاز بالجرأة فى التهجم على الناس لما يأتونه من أمور تخالف الدين دون أن يخلو في ذلك من شذوذ يرجع فى الغالب إلى عاهة فيه ؛ ولذلك طورد من كل بلد حل به إلى أن رجع إلى مدينة مراكش حيث استمر فى خطته ، وكاد يلقى عليه القبض لولا أنه هرب إلى الجبال ، وأعلن أنه المهدى المنتظر فبايعه المصامدة . واستطاع أن يهزم جيوش على بن يوسف بالقوة تارة وبالدهاء تارة أخرى . وأخيراً توفى وهو ما يزال فى التاسعة والثلاثين ، وأهم الآثار التي تركها فى البلاد هو نشره لمذهب الأشعرية .

توفى المهدى بن تومرت ليخلفه ساعده الأيمن وقائده العسكرى عبد المؤمن ابن على ، وكان رجلا عملياً جريئاً ، فنازل جيوش المرابطين فى حروب طويلة إلى أن استطاع أن يدحرها وانضم إليه الأسطول سنة ٥٤٠ هـ ، وما كاد الأمر يستتب فى مراكش حتى قفز إلى الأندلس واستولى عليها ، ثم فتح الجزائر ثم تونس ، وهكذا استطاع أن يحقق فكرة (المغرب العربى) بصفة أقوى وأمتن

من المحاولة التى قام بها الفاطميون من قبل ، فقد سيطر على هذه البلاد جميعاً ، وحصنها ووضع الأساطيل فى جميع موانئها .

وانتشر الأمن والرخاء فى سائر أنحاء البلاد ، وقصد البلاط الموحدى العلماء والأدباء والفلاسفة فى عهد يوسف بن عبد المؤمن صديق ابن طفيل ، وهو الذى ترجم ابن رشد كتب أرسطو بطلب منه .

و بلغت دولة الموحدين أوج عظمتها فى عهد يعقوب المنصور (٥٨٠ – ٥٩٥) فتوغلت جيوشه فى أفريقيا وفى أسبانيا . وخاض معركة الأرك فى الأندلس وهى معركة شبيهة بمعركة الزلاقة هزم الأسبان فيها هزيمة منكرة ، وكاد ينقذ مدينة طليطلة لولا أن خرجت إليه والدة الادفنش و بناته ونساؤه باكيات بين يديه فرق لذلهن وترك المدينة .

وحصل فى عهد المنصور أول اصطدام بين مراكش والدول الأوروبية ، وذلك أن أسطولا مركباً من ستين سفينة كان يحمل جنوداً من ألمانيا وجهات الألزاس واللورين فى عودتهم من بيت المقدس ، وحاول إنزالهم على ساحل غاليسيا بالقرب من سان جاك . ولكن السكان أجلوهم ، وأقبل فى نفس الوقت أسطول انجليزى بلچيكى إلى لشبونة ، وقيل إن الأسطول الأول انضم إليه وتعاقد مع ملك البرتغال على محاربة المسلمين ، فعاث الجيش الأول فى أطراف الأندلس الإسلامية وقتل أغلب المسلمين الموجودين فى الأراضي المفتوحة . ولكن جيش المنصور باغته وشرده واسترد المدن والبلاد التى استولى عليها سنة ٥٨٧ هـ .

ولكن يعقوب المنصور أخطأ خطأ كبيراً حينما أرسل إليه صلاح الدين الأيوبى يطلب مؤازرة أسطوله و إقفال البحر الأبيض المتوسط فى وجه الأساطيل الأوروبية فى طريقها إلى بيت المقدس ويعلل المؤرخون ذلك بأن صلاح الدين لم يخاطبه فى الرسالة بلقب أمير المسلمين ونرى نحن أن لهذا الرفض علاقة ببعض الحروب التى قامت على حدود الموحدين الشرقية . ولو أقدم المنصور على إقفال

البحر الأبيض المتوسط — وكان أسطوله من أقوى الأساطيل الإسلامية — لكان من الممكن أن يغير مجرى التاريخ العربى .

ولم تعرف نهاية المنصور فقد اختفى سنة ٥٩٥ هـ وبذلك فقدته دولة الموحدين وهى أشد ما تكون حاجة إليه .

ثم بدأ عصر التدهور مرة أخرى ، واختلف الموحدون على أنفسهم وما كاد الزمن يتقدم حتى انسحبت تونس من حكمهم ، ثم فقدوا الأندلس بعد أن منوا بهزيمة منكرة في معركة حصن العقبان سنة ٦٠٩ وهى فاتحة النكبة التى حلت بالأندلس العربية .

ثم اشتدت الثورات والمنازعات إلى أن سقطت الدولة بعد أن حكمت البلاد ما يزيد على قرن ونصف من الزمان .

دولة بن مرين : ٦٦٨ — ٨٩٠

وأعقبت دولة بنى مرين (٦٦٨ — ٨٩٠) دولة الموحدين . وبنو مرين ينتمون إلى زناته تلك القبيلة التى نذكر الدور الكبير الذى لعبته فى تاريخ هذه البلاد الإسلامى . كانوا من الرحالين المتنقلين يحترفون الصيد ، وقد طار صيتهم فى معركة الأرك بالأندلس فى جيوش الموحدين .

فلما ضعف أمر هؤلاء ودب بينهم الخلاف وانتشرت المجاعة في البلاد بدأوا يغيرون على أطراف الدولة وهزموا جيوش الموحدين فى معارك شديدة ، ولكنهم لم يكونوا يرمون إلى بناء دولة جديدة بالمعنى الصحيح ، إلى أن تولى الزعامة فيهم يعقوب بن عبد الحق الذى استطاع أن يستولى على البلاد كلها ويؤسس ما يعرف فى تاريخ مراكش بدولة المرينيين ، وقد دانت له البلاد بفتح مدينة سجلماسة سنة ٦٧٣هـ .

وازدادت قوة المرينيين حينما عبروا إلى الأندلس و بدأوا يغيرون على الأسبان ويهزمونهم و يستولون على ثغورهم ، وقد هزموهم فى معارك كثيرة وسيطروا على مضيق جبل طارق ، وحرص المرينيون على أن ينقلوا إلى مراكش الحضارة الأندلسية بفنونها وآدابها ، وقد أرسل ملك قشتالة إلى يعقوب بن عبد الحق جميع الكتب العربية التى بقيت فى الأراضى التى جلا عنها العرب ، كما يلاحظ أنهم كانوا يحرصون على الاتصال بسلاطين مصر (بنى قلاوون) فكانوا يتراسلون معهم ويهادونهم .

وازدادت دولة بنى مرين عظمة فى عصر السلطان يوسف بن يعقوب (٦٨٥ — ٧٠٦) فقد عنى بالحضارة والعمران ، وهذب الدولة التى كانت أسباب البداوة ما تزال عالقة بها .

ثم جاء السلطان أبو سعيد عثمان (٧١٠ — ٧٣١) ذو الميول السلمية فنشر الأمن والطمأنينة والرخاء ، وأنشأ أسطولا كبيراً فى دار الصناعة بمدينة سلا . واستطاع أن ينقذ غرناطة من السقوط .

وازدادت الدولة المرينية هيبة فى عهد السلطان أبى الحسن على (٧٣١—٧٥١) الذى استرد جبل طارق من الأسبان بعد أن كانوا قد استولوا عليه سنة ٧٠٩ﻫ وكان شجى فى حلق المرينيين ، وقد صاهر الحفصيين سلاطين تونس ، وكان يراسل ويهادى محمد بن قلاوون صاحب مصر والشام والحجاز . ولكن الأسبان استطاعوا أن يهزموا جيوشه ويقتلوا ابنه ، فحضر لهم أسطولا ضخما يتألف من مئة قطعة فهزم الأسطول الأسبانى هزيمة شديدة وأسر جميع السفن التى لم تغرق أثناء المعركة . واستُقبل أسطول قشتالة الأسير استقبالا رائعاً فى مدينة سبتة . وقد خاض هذا الأسطول معارك كثيرة مع الأسبان ، وكان أسطول قشتالة يستعين عليه بأساطيل ملك أراغون وملوك إيطاليا وأسبانيا .

وتاقت همة السلطان أبى الحسن إلى تحقيق فكرة المغرب العربى مرة أخرى بعد

أن انقرضت بانقراض الموحدين ، واستطاع بالفعل أن يحتل الجزائر وتونس سنة ٧٤٨ فامتدت المملكة فيما بين مسراتة بطرابلس إلى بلاد السوس بمراكش وسادها الأمان . ولكن سرعان ما تحطم المشروع بسبب نكبة محزنة نزلت بأقوى سلاطين المرينيين إذ خرج عليه ابنه أبو عنان فغرق السلطان وهو فى طريق العودة إلى مراكش ، ولفظه البحر على الساحل .

فدخل البلاد وحيداً متحاملا على نفسه ، وأخيراً مات شريداً سنة ٧٥١ وبذلك بدأت الفتنة تشق طريقها إلى صفوف المرينيين ، وإذا كانت دولتهم قد استمرت بعد ذلك قرناً من الزمان فإن أمرها لم يستقر أبداً إذ كثرت الثورات وانتشر الخوارج ، وبدأ الوزراء يستبدون بالسلاطين ويستبدلونهم ويشردونهم ويقتلونهم . فتولى السلطنة لذلك الصبيان وضعفاء الرجال ، ومال السلاطين إلى اللهو يلتمسون فيه ما يعزيهم عن الاسم الكبير والمعنى الصغير . وإذا تخلصوا من استبداد الوزراء وقعوا تحت استبداد سلاطين بنى الأحمر فى الأندلس الذين كانوا يتلاعبون بهم .

كان ذلك فى القرن الخامس عشر المسيحى ، حينما قويت الدولة الأسبانية والبرتغالية وبدأ التنافس بينهما فى سبيل الوصول إلى الهند . وتدخل البابا فقسم العالم بخط وهمى بين الدولتين . وكان البرتغال يعملون للوصول إلى الهند عبر أفريقيا التى كانت شرقى هذا الخط الوهمي ، أما الاسبان فكان لهم غربه أى ما وراء المحيط .

وبذلك بدأ البرتغال يوجهون حملاتهم نحو أفريقيا وهم فى طريقهم إلى رأس الرجاء الصالح ، بعد أن اكتشفوا مناطق واسعة فى قلب القارة ، وبينما كانت الدولة المرينية تنحل وتندثر استطاع البرتغال أن يحتلوا معظم موانئها ، فزادوا الموقف حرجا في مراكش .

وقد زاد فى هذا الحرج ما عمدت إليه طائفة من المرينيين تدعى بالوطاسيين ،

كان يشغل أفرادها مناصب كبيرة فى الدولة ، فقد اغتصبوا الملك وأنشأوا دولة فى شمال مراكش لم تقم بأى عمل من شأنه أن ينقذ الوطن من الأخطار الحرجة التى كانت تلم به ، وقد تم لهم ذلك سنة ٨٧٦ . وازداد طمع البرتغاليين فى البلاد فبدأت السواحل تسقط تباعاً فى يدهم ، واحتلوا ساحل البريجة وأسسوا مدينة الدار البيضاء وحصنوها ، ثم قفزوا إلى ساحل السوس واستولوا عليه واحتلوا مدينة أجادير .

لم يكن الوطاسيون يستوحون فى حركتهم سوى حزازات قديمة ، فليس من الغريب أن يخفقوا فيها إذ قامت الدولة السعدية واستولت على الجنوب وكادت تنشأ فى البلاد دولتان ولكن الأشراف السعديين تمكنوا من النهوض إليهم وتشريدهم . فكان الوطاسيون وهم ينهزمون يلتمسون العون من البرتغال تارة ومن العثمانيين — الذين احتلوا الجزائر فى هذا الوقت — تارة أخري ، وكادوا يجرون على البلاد نكبة قاصمة لولا قيام السعديين .

الدولة السعدية ٩١٥ — ١٠٦٩ :

عمت الفوضى سائر الجناح الأيسر للعالم العربى إذ سقطت دولة بنى مرين فى مراكش ، ودولة بنى زيان فى الجزائر ، ودولة بنى حفص فى تونس ، ودولة بنى الأحمر في الأندلس . وقد طرد العرب من أسبانيا فلجأوا إلي دول شمال أفريقيا ، وأغار الاسبان على الجزائر ثم طردهم الأتراك منها واحتلوها ، واحتل البرتغال معظم شواطىء مراكش ، وبذلك أصبحت هذه البلاد أمام خطر مستطير بين الأتراك والبرتغال .

كانت جهود البرتغال كلها منصرفة إلى بريق الهند الذى كان يدفعهم إلى القيام بمغامراتهم البحرية فى القارة الإفريقية ، وكانوا قد احتلوا تلك الشواطىء لتساعدهم على تحقيق هدفهم الأمبراطورى في الهند . ولكنهم وجدوا أنفسهم

أمام بلاد وافرة الخيرات قد شملتها الفوضى والاضطرابات فطمعوا فى الاستيلاء عليها كلها .

كان قيام الدولة السعدية رد فعل مباشر لتوغل البرتغاليين فى منطقة سوس حيث أفلت زمام المنطقة من يد المريفيين الذين تضعضع سلطانهم ، وسعى إليهم الانحلال . وكانت الدعوة التى قامت على أساسها الدولة الجديدة ، هى طرد البرتغاليين من المنطقة تمهيداً لطردهم من البلاد كلها . وسرعان ما تألفت حكومة شبيهة بالحكومات التحريرية فى منطقة السوس على رأسها أبو محمد عبد الله أول السعديين ، وتألف جيش التحرير وبدأ القتال بينه وبين البرتغاليين سنة ٩١٧ ، وأحرز السعديون انتصارات متوالية فى الداخل ، إلى أن تولى الأمر السلطان أبو عبد الله الشيخ ، واستطاع أن يستأصل البرتغاليين استئصالا ، ويطوح بهم فى المحيط سنة ٩٤٨ هـ ١٥٤٢ م . ثم استأنف السعديون زحفهم إلى الشمال . واستطاعوا أخيراً الاستيلاء على البلاد كلها وتخليص معظم المدن الساحلية من يد البرتغاليين .

بيد أن وجود مراكش بين البرتغاليين والأتراك — فى الجزائر — كان يهدد البلاد دائماً بالأخطار ، وفعلت الدسائس فعلها وبدأ الخلاف يجد طريقه إلي صفوف السعديين حينما تنازع اثنان منهم على السلطنة هما عبد الملك بن الشيخ ومحمد المتوكل على أثر مبايعة هذا الأخير سنة ٩٨١

بويع محمد المتوكل فلجأ عبد الملك بن الشيخ إلى الأتراك يطلب معونتهم فى سبيل اعتلاء العرش ، فلبوا دعوته وجهزوا جيشاً ضخما لمساعدته في مقابل أن يقوم بدعوتهم إذا انتصر . واستطاع هذا الجيش أن يشرد جيوش المتوكل . وبلغ الخطر التركى منتهاه حينما عاثت جيوش آل عثمان فى البلاد بشكل أزعج عبد الملك نفسه وأخيراً استطاع أن يقنع الأتراك بسحبها .

أما السلطان المخلوع محمد المتوكل ، فقد دفعت به الهزيمة إلى صفوف

البرتغاليين فقبل هؤلاء مساعدته ، وقبل هو فى مقابل ذلك أن يسمح لهم بالاستيلاء على شواطئ مراكش كلها .

ورأى سباستيان ملك البرتغال أن الفرصة قد سنحت لتحقيق ذلك الحلم التاريخى ، وهو القضاء على مراكش والتخلص منها إلى الأبد . فألف جيشاً ضخماً وعبر به إليها وانضمت إليه جيوش المتوكل ، وتسارع كبار القواد والنبلاء بالانضمام إلى الجيش الذى يقوده الملك لكى يساهموا فى نيل شرف القضاء على هذه العدوة التاريخية ، وهى أمنية عجز الجيش البرتغالى عن تحقيقها منذ أجيال .

وكان المراكشيون متذمرين من عبد الملك الذى استعان بالأتراك على خلع السلطان ، ولكن قلوبهم جميعاً عادت وتعلقت به حينما ترامى إلى أسماعهم أن ملكهم المخلوع قد ارتمى فى أحضان الأعداء . وكانوا يكرهون الملك سباستيان كراهية شديدة بعد أن بلوا أساليبه القاسية فى القتال الذى خاضه ضدهم فى طنجة .

وهناك على ضفاف نهر المخازن بالقرب من مدينة القصر الكبير فى شمال مراكش اشتبك الفريقان فى معركة لم تكن حاسمة بالنسبة لمراكش وحدها وإنما كانت حاسمة أيضاً بالنسبة للقارة الافريقية كلها . كانت معركة وادى المخازن بالنسبة للمسلمين في أفريقيا فى مثل أهمية معركة لا بواتيه بالنسبة للمسيحيين فى أوربا ، ذلك أن المعركة التى دارت بين الفريقين انتهت يوم ٤ أغسطس سنة ١٥٧٨ إلى هزيمة البرتغاليين هزيمة منكرة لم يكن يتصورها أحد ، فقد قتل ملكهم سباستيان فى المعركة ، واستأصل الجيش المراكشى الجيش البرتغالى الذى كان يضم كبار الشخصيات وعظماء القواد الذين كانت تعتمد عليهم البرتغال فى مغامراتها عبر البحار والمحيطات ، وأقبرت أحلامهم إلى الأبد ، وأصبحوا بعد ذلك وما يزالون إلى الآن دولة صغيرة لا شأن لها خلف حدودها بعد أن كانت أول دولة لها شأن خلف حدودها ، وبذلك

كانت معركة القنطرة أو وادى المخازن معركه فاصلة ، ما تزال ذات أثر إلى الآن فى التاريخ ، و إذا كانت قد أنقذت مسلمى أفريقيا من فرسان المسيحية الأروبية فقد زحزحت البرتغال — كما زحزحت عوامل أخرى الأسبان — عن مصاف الدول العظمى ، فبرزت عليهما دول أخرى فى طليعتها انجلترا وفرنسا .

واستطاع المنصور السعدى سنة ٩٨٦ هـ ١٠١٢ م الذى تولى السلطنة غداة المعركة الفاصلة ، أن يستفيد من هذا الانتصار ويدعم الدولة ، وقد امتدت انتصاراته إلى أواسط السودان، واستطاع أن يقف فى وجه الأتراك ويداريهم بعد أن كادوا يشنون عليه الحرب .

ولكن دسائس الأتراك والأسبان ومضايقاتهم ، وكذلك الاختلافات التى نشأت بين السعديين أنفسهم عادت وزعزعت دولتهم مرة أخرى ، فكثرت الثورات ، ويكفي أن نقول إن السلطان زيدان قضى في السلطنة ما ينيف على ٢٥ سنة لم تخل واحدة منها من حرب مع إخوته وأقاربه والخارجين عليه . وسرعان ما أحدث ذلك كله مفعوله المحتوم ، فأفلت الزمام من يد الحكومة وتلاعب الأسبان والأتراك بالبلاد ، ولكن هذا الانحلال لم يدم مدة طويلة إذ أسرع العلويون إلى السيطرة على الموقف من جديد بعد أن دامت دولة السعديين ما يقرب من قرن ونصف من الزمان .

الدولة العلوية :

تضعضع أمر مراكش منذ وفاة المنصور السعدى واستولى على بعض المناطق رؤساؤها واستبدوا بها وكثرت الثورات والفتن ، وفى أثناء ذلك استطاع الانجليز أن يستولوا على مدينة طنجة كما استطاع البرتغال أن يستولوا على مدينتى الجديدة والمهدية والأسبان علي مدن سبتة والعرائش وأصيلا ، و بذلك اختل أمر المملكة مرة أخرى اختلالا خطيرا ، و كان ذلك فى نهاية القرن السادس عشر المسيحى

أما عائلة العلويين وهي العائلة المالكة في مراكش إلى اليوم فهي تنتمي إلى العرب الأشراف الذين استوطنوا الصحراء المراكشية منذ القرن السابع الهجري واشتهروا هناك ، وبدأت تتجمع حولهم كلمة سكان الصحراء . وعندما ضعفت الدولة السعدية وأصبحت مراكش في حاجة إلى من يتزعمها لإقرار أمورها واطرد الأجانب من موانئها ، بايع الناس في مدينة سجلماسة محمد بن الشريف الذي سارع إلى الاستيلاء على درعة ، وما زال يتقدم إلى الشمال إلى أن احتل مدينة فاس ، ثم وافاه أجله ، فبايع الناس أخاه الرشيد الذي استطاع أن يخضع البلاد كلها لسيطرته ، مع استثناء المدن الساحلية التي كان يحتلها الانجليز والأسبان والبرتغال .

وقد وقعت هذه المهمة — مهمة تحرير تلك المدن — على عاتق عاهل مراكش العظيم « إسماعيل » ، فقد عظمت قوته ، وصحت عزيمته على إرجاع تلك المدن إلى حضيرة الدولة مرة أخرى . وانتشرت في طول البلاد وعرضها دعاية واسعة النطاق ترمي إلى استرجاع الموانيء . وأخيراً زحف العاهل العظيم بجيشه ، واستطاع أن يفتح المهدية والعرائش وأصيلا ، وأن ينقذ طنجة ، وكاد يفتح سبتة أيضاً ، ولكن الأحوال الداخلية لم تساعده على ذلك ، فظل الأسبان مستولين عليها إلى اليوم منذ ذلك التاريخ البعيد .

وقد استمر المولى إسماعيل يحكم مراكش ما ينيف على خمسين سنة ، استطاع خلالها لا أن ينقذ البلاد فحسب ولكن أن يرجع بها إلى سالف ازدهارها وقوتها أيضاً .

وتوالى بعده الملوك العلويون ومن بينهم ملوك عظام دبروا شؤون البلاد في حزم ورشاد . فدافعوا عنها ضد الأجانب ، ونشروا فيها العلوم ، وأقاموا العمران ، ودخلوا في علاقات ديبلوماسية مع معظم الدول الأوربية ، إلى أن بدأ احتكاكهم

بالتدخل الأجنبي أثناء القرن التاسع عشر ، فقد استفحل أمر هذا التدخل تارة بالحرب وتارات أخرى بالمكر والخديعة ، إلى أن بدأ هؤلاء الملوك يعجزون عن مقاومة الأخطار الداخلية والخارجية بالرغم من الجهود الصادقة التى بذلوها فى سبيل إنقاذ البلاد .

ونظراً إلى أن الفترة التى اجتازتها مراكش خلال القرن التاسع عشر هى أخطر الفترات تأثيراً فى تكوينها الحديث ، فقد رأينا أن نفرد لها فصلا خاصاً يستعين به القارىء على فهم هذا التكوين .



الفصل الثالث

فى القرن التاسع عشر

مرت مراكش خلال التاريخ الذى سردناه بأطوار مختلفة من الحضارة المادية والمعنوية لم يكن من الميسور تفصيل القول فيها ، وحسبنا أن نشير هنا إلى أن هذه الحضارة بلغت الأوج فى كثير من العصور ، وأنها كانت تزدهر بازدهار الدولة وتتلاشى بتلاشيها إلى أن نصل إلى القرن التاسع عشر ، فنجد هذه البلاد وقد اصطلحت عليها الأحداث ، وعملت فيها عوامل مختلفة ، منها ما هو داخلى ومنها ما وفد عليها من الخارج على النحو الذى نريد أن نتحدث عنه فى هذا الفصل

ويحدثنا ستوتفيلد فى الرحلة التى كتبها عن مراكش فى أواخر القرن التاسع عشر بأن التاريخ لا يقدم إلينا مثالا كمراكش ، فقد كانت أعظم دولة فى العالم من الناحية المادية والمعنوية منذ خمسة قرون فقط فأسرع إليها البلى حتى أصبحت كما هى اليوم فى مركز يائس .

ويقول نفس المؤلف عن مدينة فاس بعد أن زارها : إنها أصبحت مدينة الجهالة والخرافات ، وإن من الصعب على الإنسان أن يصدق أنها كانت فى يوم من الأيام مركزاً قوياً للدراسات نبغ فيه كثير من المؤرخين والطبيعيين وعلماء الحساب والفقهاء والفلاسفة ، حتى كانت بمثابة أثينا الافريقية ومهبط الثقافة والحكمة ، فلقد انحط اليوم سكانها بحيث لم تمت فيهم الثقافة الصحيحة فحسب ولكن أيضاً نسوا تماماً أسماء مواطنيهم السالفين الذين يدين لهم العالم أجمع بفضل كثير

ولقد كانت للآفات التى انتشرت فى هذه البلاد خلال القرن التاسع عشر أصول ولا شك ترجع إلى ما قبله ، ولكنها برزت وما زالت تقوى إلى أن أصابت البلاد بشلل منكر هو الذى قضى علىها بأن تحي حياة العبردية فى القرن العشرين .

وقد تولى عرش مراكش خلال هذا القرن الذي نتحدث عنه أربعة من الملوك العلويين هم :

سليمان بن محمد : ١٧٩٢ — ١٨٢٢

عبد الرحمن بن هشام : ١٨٢٢ — ١٨٥٩

محمد بن عبد الرحمن : ١٨٥٩ — ١٨٧٣

الحسن بن محمد : ١٨٧٣ — ١٨٩٤

ونلاحظ هنا أن هؤلاء الملوك تمتعوا بالاستقرار وطول المدة ، ولم تقصر المدة التى تولوا فيها العرش الأمر الذى تتسبب عنه عادة الفوضى كما نلاحظ فى تاريخ هذه البلاد ، ولكننا سوف نعرف أن حالة التدهور كانت أفدح من أن تستطيع الجهود التى بذلها ملوك العائلة العلوية إنقاذ البلاد من المصير المحتوم الذى كان ينتظرها بعدهم فى القرن التالى .

اصطلحت على مراكش أحداث مختلفة ، ولكن تلك الأحداث لم تكن داخلية فحسب ، وإنما ساعد على تجسمها العامل الخارجي بصفة خطيرة ، بحيث أصبحت البلاد تتلقى من دول أوربا عموماً ومن فرنسا وأسبانيا خصوصاً ضربات متتالية لم يكن فى استطاعتها مقاومتها ، وهى آتية من دول قوى مركزها وكثر نهمها بسبب تطور الأساليب الصناعية والاقتصادية .

ويرجع التدخل الفرنسى فى شؤون مراكش إلى ما قبل القرن التاسع عشر، ولكن هذا التدخل أخذ صبغة فعالة استعمارية عقب الحملة الجزائرية مباشرة سنة ١٨٣٠ فقد كانت تلك الحملة بمثابة المسمار الأول فى نعش الاستقلال .

حدثت مصادمات بين المراكشيين والأتراك على حدود الدولة الشرقية ، ولكن تلك المصادمات كانت مجرد نتيجة للاحتكاك بين قوتين . أما ما حدث بعد احتلال فرنسا للجزائر فشيء آخر ؛ إذ كان احتلالها الخطوة الأولى فى سبيل بناء الامبراطورية الفرنسية فى شمال أفريقيا كلها .

بدأ الاحتكاك بين المراكشيين والفرنسيين فى مدينة تلمسان ، فقد طلبت الانضمام إلى مراكش واحتلتها الجيوش المراكشية لكى تنقذها من الاحتلال الفرنسى ، وقد أدرك جلالة السلطان عبد الرحمن خطر وجود الفرنسيين على مراكش إذا هم احتلوا الجزائر . وفى نفس الوقت أعجب بالحرب الجريئة التى خاضها الأمير عبد القادر الجزائرى ضد الاحتلال ، والخسائر الفادحة التى ألحقها بالفرنسيين فى الأرواح بالرغم من تقدمهم المستمر . ولذلك قرر أن يمده بالمال والسلاح على يد السيد الأمين الطالب بن جلون ، ولكن الأمير عبد القادر بدأ يضعف ويلجأ إلى حدود مراكش ويستنفر المراكشيين لمناصرته .

وكانت العلاقة قد استمرت سلمية بين مراكش وفرنسا منذ عقد الطرفان معاهدة لهذا الغرض فى عهد السلطان محمد بن عبد الله (١٧٥٧ — ١٧٩٠) ، ولكن الفرنسيين — بعد أن لجأ الأمير عبد القادر إلى مراكش — اتهموا السلطان بخرق المعاهدة بسبب تأييده العملى للأمير فأغاروا على الحدود ثم اقتحموا مدينة وجدة وعاثوا فيها نهباً وتخريبا .

وهكذا بدأ الفريقان يستعدان للحرب ، ونشبت فعلا بينهما معارك طاحنة ، واستطاع الفرنسيون أن ينشروا فى الجيش المراكشي أن قائده محمد بن عبد الرحمن ولى العهد قد قتل ، فاختلت صفوفه وهزم فى معركة (ايسلى) سنة ١٨٤٤ هزيمة منكرة ، وهاجمت سفن فرنسا الحربية مدينتى طنجة والصويرة وأمطرتهما وابلا من القنابل . فاضطر السلطان تحت تأثير الهزيمة والفرنسيون تحت تأثير السياسة الدولية إلى عقد الصلح ، وهو الصلح الذي بدأ به التدخل الأوربى الاقتصادى

وقوى مركز الأجانب ، فاستطاعوا أن ينشئوا المراكز التجارية فى المدن الساحلية وأن يوسعوا تجارتهم . فكان لذلك كله أثره فى مركز البلاد الاقتصادى انتهي بأزمة فى النقد المحلى ، وكان له أثر بليغ على التجارة القومية . هذا بينما كان السلطان سليمان قد حرم التجارة مع الأوربيين خوفا من أن تتعرض البلاد لما تعرضت له عقب معركة ايسلى .

ويتقدم بنا الزمن قليلا فنجد نفس الاحتكاك يحصل بين المراكشيين والأسبان سنة ١٨٥٩ على حدود مدينة سبتة التى يحتلها الأسبان منذ زمن بعيد ، وينتهى هذا الاحتكاك أيضاً باعلان الحرب بين الدولتين ، ونشبت بينهما معارك طاحنة تكبد فيها الفريقان خسائر فادحة ، ولكن القدر يأبى إلا أن تدور الهزيمة مرة أخرى على الجيش المراكشى ، واستطاع الأسبان أن يحتلوا مدينة تطوان ، وأن يفتكوا بأهلها وينهبوا متاجرها ويخربوا مساجدها ويقوموا بأعمال منكرة ، بل غيروا معالمها بالهدم والبناء محاولين بذلك أن يطمسوا طابعها الإسلامى لكى يكون مصيرها مصير أختيها سبتة ومليلة . ويكفى أن نقول إن عدد سكان المدينة أثناء هذه الحوادث نقص من ٤٠ إلى ٣٥ ألفاً . وقال الرحالة الانجليزى ستوتفيلد حين زار تطوان بعد أكثر من ثلاثين سنة : إن كثيراً من دورها كان لا يزال مخربا منذ الاحتلال الأسبانى ، ولم يستطع المراكشيون أن ينقذوا المدينة بالرغم من أنهم توافدوا للدفاع عنها من كل مكان .

ونشبت معارك أخرى دامية عقب سقوط تطوان نكب فيها الجيش الأسبانى نكبات قاسية ، ولكن موقع المدينة كان يسنده ، ولذلك تعذر إنقاذها ، وأخيراً عقد صلح بين الطرفين تعهد بمقتضاه السلطان بأن يدفع للأسبان مبلغ ٢٠ مليون ريال ، وتعهد الأسبان بإخلاء تطوان — تحت تأثير التدخل الإنجليزى — على أن تمد حدود سبتة قليلا . وقد ظل الأسبان محتلين مدينة تطوان سنة كاملة ، وظل ممثلوهم موجودين سنين طويلة فى أقسام الجمارك بالموانى

للاشراف على استيفاء الدين ، ولم يتم التخلص منهم نهائياً إلا فى عهد المولى الحسن أى بعد الحرب بحوالى ثلاثين سنة .

ولم يقتصر أثر التدخل المسلح في شؤون مراكش على هذين الحربين اللتين خاضتهما البلاد ضد فرنسا وأسبانيا ، وإنما تعدى ذلك إلى غارات واسعة النطاق كانت تشنها من آن لآخر أساطيل بعض الدول الأوربية لأسباب مختلفة تهدف كلها إلى إخضاع البلاد لمشيئة هذه الدول .

ونجد أمثلة كثيرة لهذه الغارات البحرية قبل القرن التاسع عشر ، وفى طليعتها الغارة التى شنها الأسطول الفرنسى على مدينة سلا فى عصر المولى محمد ابن عبد الله ، واشتبك فى مبارزة مدفعية مع حامية المدينة ، فخرب كثيراً من الدور ، ولكن مدفعية الساحل استطاعت أن ترغمه على الانسحاب ، وأن تلحق به خسائر جسيمة ، فترك الفرنسيون هذه المدينة الحصينة إلى مدينة العرائش فظلوا يمطرونها وابلا من القنابل إلى أن تغلبوا على حاميتها واقتحموها فى القوارب ، ولكن الجيش البرى — بتعاون مع الأهالى — هاجمهم من كل مكان وردهم على أعقابهم ثم قطع عليهم خط الرجعة وكاد يفنيهم عن آخرهم قتلا أو أسراً . وفى سنة ١٨٣٠ هاجم الأسطول النمساوى مدينة العرائش بشدة وألحق بها أضراراً جسيمة .

وفى الحرب المراكشية الفرنسية هاجم الأسطول الفرنسى مدينتى طنجة والصويرة وكاد يترك هذه الأخيرة ركاماً من الأحجار .

وفى عهد المولى عبد الرحمن دخلت مياه مراكش سفينتان نمسويتان دون أن تكون معهما رخصة ، فاعترضتهما سفن خفر السواحل واقتادتهما لأنهما خرقتا الاتفاق البحرى بين مراكش والدول الأجنبية ، فأرسلت النمسا أسطولا مؤلفاً من ست قطع هاجم مدينة العرائش ، واستمر يضربها طول النهار ، واستطاع أن ينزل إلى البحر حوالى خمسمائة جندي تحت حماية قنابل المدافع ،

ولكن الأهالى بعد ذلك فتكوا بهم فتكا ذريعاً .

وفى منتصف القرن التاسع عشر تماماً ، نشأ نزاع بين مراكش وفرنسا بسبب سفينتين فرنسيتين ، فهاجم الفرنسيون بأسطول يتألف من خمس قطع مدينة سلا مهاجمة شديدة ، وظل يضربها ثمانى ساعات ونصفاً ضرباً مروعاً عجزت مدفعية الساحل عن مقاومته ، وكان يلقى عليها قنابل يتأخر انفجارها فكانت تأخذ السكان على غرة ، وتحطمت بسببها كثير من الدور ، كما تحطم مسجد المدينة ومنارته .

وفى أثناء الحرب المراكشية الأسبانية هاجم الأسطول الأسبانى مدينة أصيلا مهاجمة مماثلة لما تقدم .

ولسنا نرمى هنا إلى حصر هذه الوقائع التى تكررت أثناء القرن التاسع عشر وإنما نكتفى بسرد هذه الأمثلة التى تعطى صورة واضحة عن الأساليب العسكرية التى كانت تلجأ إليها بعض الدول الأوربية للضغط على هذه البلاد .

هذا وقد كان للأجانب تدخل مسلح آخر ، ولكنه كان غير مباشر ، إذ كانوا يستغلون قيام بعض الثورات فى القبائل ويقدمون جميع الأسلحة للمتحاربين دون إقامة أى وزن لما ينتج عن ذلك من إضعاف لنفوذ الحكومة فى السيطرة على البلاد .

ويتمثل تدخل هذه الدول فى شؤون البلاد بشكل أوسع من الناحية السياسية والاقتصادية ؛ إذ كانت تتنافس فى كسب النفوذ وتوسيع التجارة على صورة مزعجة . وكان هذا التدخل يستفحل ويتخذ طابع الجشع كلما تقدمت السنون . وكانت تتذرع لهذا التدخل باسم التجارة أو الإصلاح أو حماية رعاياها أو حماية اليهود أو تنظيم العلاقات إلى غير ذلك من الأسباب التى كانت تفضى إلى التدخل العدائى فى النهاية .

وترجع العلاقات بين مراكش والدول الأوربية إلى ما قبل القرن التاسع

عشر ، بل إننا نجد نوعاً من الاتفاقات التجارية تعقد بينها و بين بعض المدن على ساحل البحر الأبيض المتوسط يرجع تاريخها إلي القرن الثانى عشر الميلادى ، وما زالت هـذه العلاقات تقوى إلى أن أصبحت واسعة النطاق فى القرن الذى نتحدث عنه . فقد كانت للبلاد معاهدات وعلاقات سياسية وتجارية مع كل من انجلترا وفرنسا وأسبانيا والنمسا وألمانيا وهولاندا والبرتغال و إيطاليا والفاتيكان والولايات المتحدة وروسيا و بلجيكا والدانمارك .

و بدأ يلوح شيئاً فشيئاً أن الدولتين اللتين كانت لهما مطامع فى مراكش هما فرنسا وأسبانيا ، وتهتم إنجلترا بالناحية التجارية كما تقيم وزناً لموقع مراكش الجغرافى باعتبار الشواطىء المقابلة لجبل طارق وتأثيرها على مواصلاتها البحرية ، أما باقي الدول فـكانت لهـا مصالح تجارية ، كما كان بعضها يرى أن موضوع مراكش صالح للمساومة لـكي تـكسب فى مقابلها — إذا هى سقطت — تأييد الدول المستولية على مراكش لها فى بلاد أخرى ترمى إلى السيطرة عليها .

وقد رأينا فيما مضى كيف اتسع نفوذ الأجانب بعد هزيمة «ايسلى» وتطوان وكيف بدأ التجار الأجانب يكثرون فى المدن الساحلية بعد أن كان المولى سليمان قد حرم التجارة مع الأجانب بصفة قاطعة . كل ذلك تحت حماية سياسية تأتيهم من قبل الدول التى ينتمون إليها ، وبالرغم من أنهم كانوا ممنوعين من حق الملـكية فى البلاد فقد كانوا يتذرعون بمختلف الوسائل لشراء الأملاك بها ثم أباح لهم مؤتمر مدريد ذلك سنة ١٨٨٠

ويحدثنا كثير ممن كتبوا عن مراكش فى هـذا العصر بأن المراكشيين كانوا يكرهون الأجانب كراهية عمياء لـكثرة ما لحقهم منهم من أضرار و بسبب طغيانهم فى ابتزاز خيرات البلاد . ونجد فى كثيرمن الأحيان أن السلطان يرفض أن يقابل ممثـلى الدول الأجنبية — وكان مقرهم فى طنجة — لأنهم كانوا يقدمون إليه مطالب متضاربة ، ويلحون فى الشكوى والتذمر لـكى يصلوا إلى نيل حق من الحقوق .

وكان أهم ما يتاجر به هؤلاء الأجانب الأسلحة والبارود والشاى والعقاقير ومصنوعات القطن ، وكان أهم مركز تجارى فى مراكش بمدينة طنجة ثم بدأ يتحول قليلا قليلا إلى مدينة الدار البيضاء .

ولكن المسألة هنا لم تكن مسألة تجارة ، وإنما كان حب السيطرة يكمن وراء هذه المظاهر التجارية إلي أن بدأت تتخذ التجارة أداة فعالة لهدم السيادة القومية وخصوصاً من جانب فرنسا وأسبانيا .

وأبرز مشكلة واجهتها مراكش وعجزت عن مقاومتها هى مشكلة الحماية ، فقد كانت الدول تسحب حمايتها على بعض الأفراد المراكشيين لتخلصهم من سيطرة الحكومة المحلية عليهم ولتتخذهم أداة لتوسيع نفوذها ، ولم تكن الأمور الداخلية منظمة يسودها العدالة ولذلك انتشرت الحمايات وأصبحت الحكومة عاجزة عن تصريف الأمور بسبب هذا الانتشار .

وفى مؤتمر مدريد الذى عقد سنة ١٨٨٠ أصبح من حق كل دولة أن تحمى إثنى عشر شخصاً يشترط فيهم أن يكونوا غير موظفين بالطبع ، وأصبح من حق كل تاجر أوربى أن يشمل بحماية دولته اثنين من الوكلاء الوطنيين . وهكذا اتسع نطاق الحمايات بشكل يهدد البلاد فى الصميم .

كانت رغبة فرنسا في النصف الأخير من القرن التاسع عشر واضحة جداً ولم يعد هناك أى شك فى أنها تريد السيطرة علي البلاد لإتمام بناء ما تدعوه بامبراطوريتها فى شمال أفريقيا وخصوصاً بعد أن تمكنت من فرض سيطرتها على تونس بعد الجزائر .

وهنا يبرز شخص مراكشى لعب دوراً خطيراً فى تثبيت قدم فرنسا وتوسيع نفوذها ، وهذا الشخص يعرف بشريف وزان احترف التدجيل لأجل الوصول إلى تحقيق مطامعه الشخصية ولتحقيق المصالح الفرنسية ، كان شريف وزان هذا يدعى الولاية ، وكان رئيس الزاوية الوزانية ، اتسعت مطامعه وكثرت أهواؤه ،

واستخف ببلاده ومصالحها فى سبيل أغراض مبهمة ربما ارتقت إلى أسمى مقام فى البلاد ، وكانت تصرفاته فى غاية الغرابة والشعوذة والتناقض .

كان يدعى الولاية ، ولكنه لم يكن يقيم فى مقر الزاوية بمدينة وزان ، وإنما كان يقيم فى طنجة حيث كان يحيى حياة أوروبية خالصة مع زوجته الانجليزية ، ولم يكن يجد أى تناقض بين ما يزعمه من الاتصال الروحى بالملكوت الأعلى و بين الرقص وتناول الشمبانيا ، وكان أتباعه — أو أتباع الزاوية — يفدون على إبنه ليقدموا إليه الهدايا والتحف ، وكان له ممثلون فى جميع أنحاء البلاد يجمعون له المال كل سنة كما تجمع الضرائب ، وكان واسع الثراء يملك عدداً كبيراً من الدور والأراضى ومناجم الملح والفنادق .

واتصلت اسباب المودة بين الشريف وفرنسا ، و بلغ به الأمر أن تجرد من جنسيته ليتخذ الجنسية الفرنسية ، وبدأ يسحب هذه الجنسية على أتباعه ، وبذلك بدأ يعمل على إنشاء مملكة له داخل مملكة السلطان بتشجيع فرنسا ، وبدأ الفرنسيون يحاولون دفعه إلى الانتقاض على السلطان باعتباره من أبناء إدريس بن عبد الله العلوى . وفى سنة ١٨٨٤ دعمه علانية وزير فرنسا المفوض بطنجة ومال إلى تأييده ضد السلطان ، وكان يدفعه إلى الثورة والاستيلاء على العرش تمهيداً لوضعه تحت الحماية الفرنسية لولا تدخل ممثلى الدول الأجنبية الأخرى لمنع فرنسا من الانفراد بالسيطرة على خيرات البلاد .

وعندما استطاعت فرنسا أن تسوى المشكلة الصينية بدأت تحاول الإسراع فى تحقيق أهدافها الاستعمارية فى مراكش ، وكانت تريد أن تزحزح حدود الجزائر إلى نهر الملوية لتكون قاب قوسين من فاس عاصمة البلاد ، ولولا تدخل الدول الأخرى لأسرعت إلى تحقيق تلك الأهداف بحد السلاح .

وكانت أسبانيا تنظر بعين القلق إلى هذا التدخل الفرنسى ، لذلك كانت تسرع إلى مقاومته تارة و إلى القيام بمثله تارة أخرى ، وكانت ترى أنها أحق

من فرنسا فى السيطرة على البلاد بحكم الجوار وبحكم وجود مدينتى سبتة ومليلة تحت سيطرتها فى قلب الأراضى المراكشية .

ولن نستطيع أن نفهم أغراض فرنسا وأسبانيا إلا عندما تكشف الدولتان عن نواياهما الحقيقية فى مفتتح القرن العشرين كما سنرى فيما بعد .

أما متاعب مراكش الداخلية أثناء القرن التاسع عشر فهى أخطر من متاعبها الخارجية التى قدمنا بعض الأمثلة عنها . فقد انحدر أمر هذه البلاد بشكل لم يسبق له مثيل ، وكانت المتاعب الداخلية والخارجية تتفاعل تفاعلا يزيد موقف البلاد حرجا .

انتشرت المجاعات بسبب قلة وسائل المواصلات وانعدامها فى بعض الأماكن وكذلك بسبب ضيق وسائل الإنتاج والاعتماد على الأمطار فقط فى الرى ، فكان المتنقل فى البوادى يقابل قبائل برمتها يهيم أفرادها الجياع على وجوههم بحثاً عن القوت . وكان للحروب والثورات أثر فى ذلك ، فغلت الأسعار وتدهورت قيمة النقد ، ولذلك فإنك تستطيع أن تجد المجاعة متنقلة دائماً فى أنحاء مراكش خلال هذا القرن دون أن تستطيع المناطق المنكوبة أن تستفيد من المناطق الأخرى بسبب ضعف المواصلات كما قلنا ، وبسبب مضاربات اليهود ، والتجار الأوروبيين .

وتأتى الأوبئة لتكتسح من أبقت عليهم الحروب والثورات والمجاعات ، فقد أصيبت البلاد بوباء الكوليرا عدة مرات ، وكانت تكتسحها من آن لآخر الحميات والأمراض ، ولم يكن تأثير هذه الأوبئة على الفقراء فحسب ، وإنما تعدي ذلك إلى طبقة الحكام ، وكثيراً ما نسمع عن موت أفراد من البيت المالك بسببها . هذا مع ملاحظة ما آل إليه فن الطب من الانحطاط بعد أن كان فناً زاهراً بهذه البلاد فى يوم من الأيام .

وإن المتتبع لحوادث القرن التاسع عشر فى مراكش ليخيل إليه أنه يقرأ قصة مؤلمة تعج بمفاجآت الحروب والثورات والأمراض والمجاعات .

وكان الشعور بالصالح العام ضعيفاً جداً سواء لدى الحكومة أو الشعب ، وهذا ما دفع بالبلاد نحو هاوية الفوضى والانحلال ، وكان سبب ضعف هذا الشعور يرجع إلى انحطاط التعليم وعدم إدراك حقيقة الموقف فى الداخل أو الخارج ، فيحدثنا المستر ستوتفيلد أن المراكشى يعتقد أن بلاده أحسن بلاد العالم ، وأن ما وراء حدوده بلاد الجهالة والكفر ، وكان الناس لا يستطيعون أن يلموا بمدى التطور الذى لحق العلوم والمعارف وازدهار الحضارة نتيجة للتطور الصناعى الهائل الذى حدث فى أوربا ، وكان جهلهم بأنفسهم أوسع من جهلهم بغيرهم ، ولذلك أصبح من المتعذر أن يفكروا فى الصالح العام تفكيرا صحيحاً ، وبذلك كانوا عاجزين عن تصور العلاج الصحيح للحالة المروعة التى يوجدون عليها .

ولا تكاد تنتقل من سنة إلى سنة أو من منطقة إلى أخرى حتى تصطدم بثورة مسلحة تشنها القبائل ضد الحكومة لأسباب مختلفة ، وكانت طبيعة البلاد الجبلية أكبر مساعد على انتشار هذه الثورات ، وبذلك وجد الأجانب الباب الذى ينفذون منه إلى التلاعب بمقادير البلاد الداخلية ، واستنزفت هذه الثورات أموال الحكومة ، واقتطعت جزءاً مهماً من نشاطها ، فشغلها ذلك كثيراً عن التفكير فى الإصلاحات العامة الضرورية التى كان لا بد من القيام بها لإنقاذ البلاد .

وفشت عادة الأخذ بالثأر بين القبائل ، الأمر الذى كان يزيد هذه الثورات شدة ، فكانت تشب الحرب الطاحنة بين القبيلتين بسبب بعض الأحداث التى كانت تسفر عن سفك الدم بين الأفراد ، وقد كان لهذا النوع من الثورات أثر حاسم فى القضاء على فكرة الوطن الواحد ذى المصلحة العليا التى تتعلق بجزء من أجزاء البلاد ، وكثيراً ما كانت هذه الأحداث تفضى إلى قيام حالة الحرب

الدائمة بين قبيلتين متجاورتين ، كما كانت مثل هذه الثورات تنشب نتيجة لخطأ من الأخطاء وقع بسبب شخص لا يجيد الرماية .

ونسرد لذلك مثالا لما كان واقعاً بين قبيلتي (بني حسن) (وآزمور) ، والأولى عربية بينما الثانية بربرية تسكن الهضاب المجاورة لأراضي الأولى في غرب مراكش بالقرب من الساحل قبل مدينتي الرباط وسلا ، فكانت العداوة دائماً بين القبيلتين ، وكانتا تكلفان الحكومة كثيراً لأجل القضاء على ما يقوم بينهما من نزاع مسلح ، فكان أفراد القبيلتين لا يستطيعون مغادرة بيوتهم إلى السوق دون أن يكونوا مدججين بالسلاح ، وكان فلاحهم يحرث الأرض وبندقيته إلى جانبه ، ويسوق الرعاة مواشيهم وهم مسلحون ، وكانوا يتبادلون الحراسة فيسهر الفرد ببندقيته الطويلة في يده وإلى جانبه كلبه الأمين يترقب أن يهاجم في كل وقت ، أما المرور بين القبيلتين فكان متعذرا بسبب هذه الأحداث (ستوتفيلد ص١٨٠) .

وقد بلغ استفحال هذه الكوارث درجة أصبح معها المسافر يقابل في طريقه مدنا وقرى خالية ليس بها أحد ، قضت على سكانها الأوبئة أو المجاعات أو الثورات ، منفردة أو مجتمعة .

وساد اعتقاد خطر في دوائر الحكومة ، وهو أنها يجب أن تحذر المناطق التي يكثر فيها الرخاء لكي تأمن شر الثورة فيها ، ويكفي أن تعتقد الحكومة ذلك لكي يحاول ممثلوها في المناطق إبقاءها في شقاء لكي لا تثور .

وضربت الفوضى أطنابها في الإدارة لأسباب كثيرة ، فكان السلطان لا يعرف شيئاً عن حقيقة ما يجري في مملكته ، بسبب تدليس الوزراء وكبار الموظفين المحيطين به . وكانت الوظائف تباع وتشترى دون أن يكون للموظف أي مرتب سوى ما يستولي عليه بحكم وظيفته ، فكان ذلك بمثابة إجبار على الإخلال بالأمانة .

وكان القضاة يأخذون مرتباتهم من المتخاصمين ، وقد عرفت مراكش بالقضاء العادل خلال التاريخ ، ولكن هذه القاعدة جاءت بالوبال فى عصر الانحطاط ، فأغرق ذوو النفوس الضعيفة من القضاة فى العبث بالعدالة ، فكانت القضايا تكسب بالمال ، وبذلك فتح باب الرشوة على مصراعيه وبصفة مشروعة لشراء ذمم القضاة والموظفين ، وبذلك أيضاً تدهورت الإدارة تدهورا مؤسفاً . وكانت الوظائف الممتازة تشترى من السلطان مباشرة بالمزايدة ، فكان يفوز بها أقدر المتزايدين على دفع المبالغ المالية لا أكثرهم كفاءة .

وسرعان ما كان الرجل العادى يقفز بسبب وظيفته إلى مصاف الأثرياء ، ولكن لم يكن هناك ما يحميه ويحمى ماله ، فكانت أقل هفوة تدفع السلطان إلى القبض عليه وتعذيبه ومصادرة أمواله وأملاكه .

وكان الاسرائيليون في مراكش سبباً فى إمداد نيران الفوضى بالوقود ، وقد لحقت بهم بعض الأضرار بسبب الأعمال التى كانوا يقومون بها ، ولكن ضررهم فاق التصور فقد كانوا يملأون صحف أوروبا صراخاً ، ويصورون أنفسهم فى صورة ضحايا التعصب الدينى ، ويستعدون الأجانب ، ولذلك يحدثنا ستوتفيلد بأن المراكشيين على حق — مثل الروس — فى كراهية اليهود ، ويقول إن مصدر هذه الكراهية — على خلاف ما كان يعتقد قبل أن يقوم برحلته فى مراكش — ليس هو الدين لأن لطغيانهم الاقتصادي فى هذه البلاد دخلا فى الموضوع ، وقد مس الفلاح الصغير منهم أذى كثير . فكانوا يجمعون الغلال أثناء المجاعات بعد أن يشتروها بأفدح الأثمان ، ويخزنونها ، وبذلك كانوا يضاعفون خطر المجاعة عدة مرات ، فإذا ما تمكنت من إنزال نكبتها بدأوا يبيعون الغلال بأثمان فاحشة ، وبذلك يمتصون دماء شعب أنهكه الجوع . وهكذا كانوا يجازون هذه البلاد التى آوتهم بعد أن كادت أسبانيا تمحقهم فى نهاية القرن الخامس عشر الميلادى .

وقد كان اليهود يتمتعون بالمدارس والمستشفيات ، وكانت حالتهم أحسن من حالة المراكشيين فى بعض المناطق ، كما كانوا يحترفون الزراعة فى منطقة وادى نون . وإذا قتل يهودى أقيمت جلبة أكثر مما لو قتل مراكشى . وما يقال عن كسلهم الصناعى ليس صحيحاً فى مراكش ، فقد كانوا يباشرون كثيراً من الصناعات وخصوصاً الجلدية والنحاسية . وكان الحاكم المراكشى يدرك قيمتهم الاقتصادية ، وكان إدراكه هذا يدفعهم إلى الطغيان . وكان هؤلاء الحكام -- مثل حكام أوربا — يشجعونهم فى تجارتهم لكى يبتزوا منهم الأموال عند الحاجة . ويقول ستوتفيلد إن جميع اليهود على استعداد للتنازل عن الجنسية المراكشية للتجنس بجنسية أوربية ، وخدمة المصالح الأجنبية ، وقد ساعد ذلك كله على انحطاط أخلاقهم الاجتماعية ، وويل للمراكشى إذا وقع فى مخلب من مخالب أحدهم (أنظر ستوتفيلد ص ١٤٠) .

أضف إلى هذا كله الخراب الذى دب فى الجيش المراكشى فى هذه البلاد التى قلنا عنها فى الفصل الأول إن حكومتها لا بد أن تكون قوية لكى تسيطر على مناطقها المنيعة .

وما زال هذا التدهور يؤثر فيه منذ هزيمتى اسلى وتطوان ويحدثنا ستوتفيلد بأنه رآى بعض فرق الجيش وهى أثناء التدريب خارج مدينة مراكش ، فكانت صفوفهم غير متراصة وأسلحتهم متخالفة ، وبين أفراده غلمان ضعاف تبدو عليهم مظاهر الجوع . ويحدد الجيش النظامى برقم ٦٥٠٠ من بينهم كثيرون لا دراية لهم بالحرب . كما يحدثنا بوجود جيش آخر نظامى اسمه (الجيش) أكبر من الأول ، أبلى بلاء حسناً فى حرب تطوان بالرغم من سوء قيادته ورداءة أسلحته ولو اعتنى به لكانت فائدته عظيمة ، وأحسن فرق (الجيش) فرقة «البخاريون» وهى فرقة الحرس الأسود السلطانى الخاص . وكانت إدارة هذه الجيوش ضعيفة ، ولذلك كان أفرادها فى بعض الأحيان لا يأخذون مرتباتهم .

وقد آلت قيادة الجيش فى الربع الأخير من القرن إلى ضابط اسكوتلندى اسمه ماك لين وكان يدربه باللغة الإنجليزية ، وكانت زوجته أسبانية ، كما كان يقود المدفعية ضابط فرنسى اسمه إيركان ، وسرعان ما بدأ الأجانب يتسربون إلى الجيش ، فكانت هناك بعثة عسكرية فرنسية لا يمكن أن نحدد مدى خطورتها إلا إذا استطعنا أن نتبين مطامع فرنسا في هذه البلاد .

أما البحرية المراكشية فلم تكن بأسوأ حظاً من الجيش فقد انتهى تاريخها الطويل والدور الكبير الذى لعبته فى تاريخ غرب البحر الأبيض المتوسط إلى الاضمحلال ، وحاول المولى محمد بن عبد الله (١٧٥٧ — ١٧٩٠) أن يعيد إليها سالف مجدها وينظمها من جديد ليحمى شواطىء مراكش المكشوفة المترامية ، التى كانت تجعل البلاد مجاورة لكثير من الدول الاستعمارية بواسطة أساطيلها ، وهى التى استطاعت كثير من الدول الأوربية في الماضى أن تغزوها بجيوشها وتحتلها . فاشترى عدداً من السفن من انجلترا والسويد واعتنى بالثغور والموانىء فأصلحها وحصنها ووضع بها الحاميات القوية .

وأراد السلطان قبل هذا القرن مباشرة أن يحيى مدرسة الموحدين البحرية ، وكانت له علاقة صداقة مع العثمانيين ، فأرسلوا إليه ثلاثين من مهرة البحارة فرقهم على الثغور ليحيوا فيها فن البحرية الجوهرى بالنسبة لمراكش ، فتخرج على أيديهم مئات من البحاريين ، وكان هؤلاء وتلاميذهم هم الذين خاضوا المعارك البحرية التى نشبت فى مياه مراكش والتى تحدثنا عنها فى صدر هذا الفصل .

وكان الأسطول الذى استقبلت به مراكش القرن التاسع عشر يتألف من عشرين قطعة كبيرة وثلاثين صغيرة ، لها ستون من القواد ، وكان جيش البحرية يتألف من أربعة آلاف جندى وألفى مدفعى .

وكاد الأسطول يقوى ، ولكن الدول الأوربية توجست منه خيفة علي مطامعها وكرهت سيطرته علي حدود البلاد ، وبالتالى على حركة الصادرات

والواردات ، وساءها أن تتمكن الحكومة بواسطته — فوق حماية الشواطىء — من السيطرة على اقتصاديات البلاد . وبدأ النزاع ، وتعددت المشاكل بسبب بعض الحوادث التى كانت تحدث بين القطع المراكشية والقطع الأوربية ، وكثرت الشكاوى وتقديم المطالب والاحتجاجات ، إلى أن تفاقم الأمر ، فعمد المولى سليمان إلى اتخاذ قرار بالغ الخطورة هو إلغاء البحرية وتوزيع قطعها على بعض الدول الإسلامية ، تخلصاً من المشاكل التى نجمت عن سيطرة الأوربيين على البحار والمحيطات .

ولكن ما كاد الزمن يتقدم حتى بدا السلطان يتبين مقدرة خطورة قرار حل البحرية إذ أصبحت البلاد عاجزة عن السيطرة على مياهها الإقليمية ، فأصبحت خطوطها الدفاعية على طول السواحل مكشوفة أمام مدافع الأساطيل الأوربية والمهربين ، فعاد المولى عبد الرحمن إلى إنشاء أسطول جديد صغير ، وعقد اتفاقا بحريا مع الدول الأوربية تلافيا للمشاكل القديمة . وظل هذا الأسطول موجوداً إلى القرن العشرين وإن كان شأنه يتضاءل كلما اقتربنا من القرن العشرين وهكذا كان ضعف البحوية ظاهرة ملموسة ذات أثر فعال فى إضعاف أمر مراكش أثناء القرن التاسع عشر .

هذه بعض المشاكل التى كانت تعانيها مراكش فى ذلك الوقت وهى تكفى لإعطاء صورة واضحة عن مبلغ الضعف الذى أصابها ، والأسباب الداخلية والخارجية التى دفعت إلى ذلك ، وهى قصة متسلسلة المآسى لا ينتهى بنا القول إذا نحن أردنا أن نستقصى آثارها البعيدة التى ما تزال ملموسة المفعول إلى اليوم .

* * *

وليس معنى هذا أن سلاطين مراكش الأربعة لم يحاولوا أن يصلحوا الحالة فقد بذلوا جهوداً لا بأس بها فى هذا السبيل ، ولكن الخرق كان قد اتسع بحيث بات من المستحيل أن ينقذ فرد أمة بلغت فيها الفوضي هذا المبلغ .

ولقد كان الأوربيون يتذرعون بالحاجة إلى الإصلاح للتدخل ، ولذلك حاولت الحكومة عدة مرات أن تنفذ الإصلاح لكى تنقذ الموقف وتتخلص من ضجيج الأوربيين — أو الفرنسيين بعبارة أوضح — يقومون بعرقلة كل حركة من شأنها أن تقوى مركز البلاد .

وقد بذلت الحكومة جهوداً واسعة النطاق للقضاء على الفتن والثورات ، وجردت الجيوش للقضاء على كل ثورة قبل أن يستغلها الأجانب ، كما حاولت إصلاح حالة التعليم ، وأرسلت بعض البعثات إلى أوربا للتزود من العلوم الحديثة ، ومنها بعثة أرسلت إلى القاهرة ، وصدرت مراسيم بإنصاف اليهود ، لكى يكفوا من غلوائهم واتخذت إجراءات اقتصادية مختلفة لتثبيت النقد ، وتخفيف المجاعة ، وأقيم معمل للسلاح وأحيت الحكومة فن البحرية كما قلنا . وفى نهاية القرن اتسعت الدعوة قليلا إلى الإصلاح بين الناس ، و بدأ الاتصال مع مصر وسائر العالم العربى ، و بدأ بعض المراكشيين يحسون برغبة ملحة فى إصلاح أحوال بلادهم قبل أن تلتهمهم هذه الدولة التى تتسع جهودها يوماً بعد يوم للقضاء على استقلال بلادهم .

ومما زاد فى بلبلة فكر السلطان فى هذا الموضوع أن برامج الإصلاح كانت تقدم إليه متضاربة من قبل دول مختلفة وخصوصاً انجلترا وفرنسا ، وكانت تخفى وراءها مطامع تبعث على الخوف والتردد .

وقد أخفقت جميع محاولات الإصلاح بسبب تدخل الأجانب ودسائسهم ، وبسبب استفحال المتاعب بحيث بات من المتعذر الإصلاح على هذه الطريقة ، ولم تدع فرنسا والدول فرصة للهدوء تمكن السلطان من أن يفرغ لهذه الأمور الخطيرة .

ولكن الأمر لم يكن أمر إصلاح فى الحقيقة ، فقد اتسعت المتاعب بشكل بات يدعو إلى انقلاب شامل ، ولم يكن من الميسور إحداث هذا الانقلاب ؛ لأن

المستوى الفكرى فى البلاد لم يكن ليساعد عليه .

وإذا كانت مراكش لم تسقط فريسة للاستعمار الفرنسى فى القرن التاسع عشر فلا يرجع السبب فى ذلك إلا إلى المركز الدولى . فقد حصل ما حصل فى تركيا التى ساعدها النزاع الدولى عَلَى الاحتفاظ باستقلالها .

لقد كان في الطرف الغربى من العالم العربى رجل مريض آخر يستطيع أى ضعيف أن يجهز عليه ، ولكنه كان ينتظر أن يصفى الجلاد نزاعه مع الجلادين الآخرين.

ولا يكاد يبدأ القرن العشرين حتى تتحول قضية مراكش إلى قضية دولية ثار بسببها نزاع خطير بين الدول ودام أكثر من عشر سنوات ، أما فى الداخل فكان كل شىء قد انتهى . وكانت محاولات الاحتفاظ بالاستقلال بمثابة الإضاءة التي تسبق انطفاء المصباح .

الفصل الرابع

الرجل المريض

١٩٠٠ — ١٩١١

لم يبدأ الصراع بين الدول من أجل مراكش فى مفتتح القرن العشرين ، وإنما اتخذ شكله الجدى فقط حينذاك ، ولذلك لا نجد مناصاً من أن نشير إلى بعض الحوادث العالمية التى يسرت الظروف أمام فرنسا وأسبانيا ، ومكنتهما من أن تشمل هذه البلاد بحمايتهما .

وإذا كانت مطامع فرنسا الإمبراطورية فى شمال أفريقيا ترجع إلى أوائل القرن التاسع عشر ، فإن ظروف تيسير إخراجها من حيز الأمانى إلى عالم الواقع استغرق مدة طويلة ، ولقد واتتها هذه الظروف فى الجزائر ، فأجهزت عليها سنة ١٨٣٠ ثم فى تونس فزحفت إليها سنة ١٨٨١ .

ولا بد لنا من أن نشير إلى الهزيمة الفرنسية أمام الجيوش الألمانية فى حرب السبعين ، لأن هذه الهزيمة هى التى مكنت فرنسا من بقاء امبراطوريتها في شمال القارة الأفريقية . ذلك أن مطامع البرنس بيسمارك كانت واسعة النطاق فى أوربا وكان يرى في فرنسا حجر عثرة في سبيل هذه المطامع ، فلما تمكن من هزيمتها رأى أن يلهيها عن مشروعاته فى أوربا ، وذلك بإغرائها بأفريقيا وإشغالها عن تصرفاته . فقد كان البرنس أبعد نظرا من أن يعتقد أن مجرد الهزيمة كفيل بالقضاء على المعارضة الفرنسية . وهكذا كانت حرب السبعين سبباً من أسباب

تشجيع فرنسا على نسيان أوروبا بأفريقيا ، وهي نفس السياسة التى كانت فيما بعد سبباً من أسباب الهزيمة الألمانية فى الحرب العظمى الأولى .

ثم بدأت المصالح الانجليزية تحتك بالمصالح الفرنسية ، وكاد هذا الاحتكاك يؤدى فى كثير من الأحيان إلى قيام الحرب بينهما بسبب اتساع امبراطوريتيهما ، وكان هذا النزاع يدور حول أمكنة كثيرة فى العالم ، وكادت الحرب تشب بين فرنسا وانجلترا بسبب احتكاكهما فى أفريقية فى فاشودة سنة ١٨٩٨ حينما أرسلت فرنسا من السودان الفرنسى الكولونال مارشان للاستكشاف فأرسلت انجلترا حملة عسكرية لإيقافها ، ولم يسع الكولونيل الفرنسى إزاء تصميم الحملة الانجليزية إلا أن ينسحب .

ولكن الخطر الألمانى الذى كان يهدد سلامة الدولتين بدأ يقرب بينهما ، فقد اتجهت ألمانيا اتجاهاً متطرفا فى الإيمان بالقوة ، واعتقد الألمان أنهم شعب الله المختار الذى يجب أن يسود العالم ، وأظهر الشعب الألمانى من القوة فى الفكر والبراعة فى الصناعة ما أثار مخاوف الدولتين الاستعماريتين ، وكذلك ما امتاز به الامبراطور غليوم الثانى من نشاط وحماس ، كل ذلك بالإضافة إلى القوة التى بلغتها ألمانيا فى البر والبحر .

ومما ساعد على ذلك أيضاً وفاة الملكة فكتوريا واعتلاء إدوارد السابع عرش انجلترا — وهو غير غريب عن فرنسا وحياتها — ثم زيارته لباريس ورد رئيس الجمهورية الفرنسية على هذه الزيارة فى لندن ، أضف إلى ذلك استقالة اللورد سالسبورى وزير الخارجية البريطانية سنة ١٩٠٢ وكان عدوا لدودا للسياسة الفرنسية .

وعندما اشتبكت الروسيا — حليفة فرنسا الوحيدة — فى الحرب مع اليابان وجدت فرنسا نفسها معزولة فى القارة ، فكان لا بد لها من البحث عن حليف جديد ، خصوصاً بعد أن أسفرت الحرب عن هزيمة روسيا .

كان الجو صالحا إذن للعمل بالنسبة لفرنسا فى مفتتح القرن فعولت لذلك على تصفية مشاكلها مع الدول الأخرى ، وقد عقدت معاهدة مع إيطاليا سنة ١٩٠٠ عززت بمعاهدة أخرى فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٢ اتفقت الدولتان بمقتضاها علي تبادل الحرية فى العمل بمراكش وطرابلس .

ثم تم الاتفاق مع أسبانيا شقيقة فرنسا اللاتينية الأخرى بمعاهدة عقدها الطرفان ، بعد أن ضعفت أسبانيا أثر الهزيمة التى منيت بها فى كوبا ، وقد اتفق فيها الطرفان على أن يشتركا فى احتلال مراكش . وقبلت أسبانيا التفاهم بسبب ضعفها ، وقبلته فرنسا لأنها كانت تعرف أن إنجلترا لا يمكن أن تسمح لها باحتلال شمال هذه البلاد كما سنرى .

وهكذا تهيأ الجو لعقد الاتفاق الودى فى ١٨ إبريل سنة ١٩٠٤ وهو الاتفاق الخطير الذى غير مجرى السياسة العالمية ، وقد تنازلت إنجلترا عن مقاومة فرنسا فى مراكش فى مقابل تنازل هذه عن مقاومتها فى مصر ، وجزيرة نيوفاوندلاند ، ولكن على شرط أن لا تقيم فرنسا أية استحكامات فى شمال مراكش إلى مصب نهر سبوز ، على شرط أن لا تغض فرنسا النظر عن حقوق أسبانيا .

وقد أسرعت فرنسا على أثر ذلك إلى عقد اتفاق آخر مع أسبانيا فى أكتوبر من نفس السنة ، وتعهدت فيه بأن تسمح لها باحتلال جزء كبير من شمال مراكش يشمل مدينتى فاس وتازة .

انهزمت الروسيا فى الحرب مع اليابان ، وتم الاتفاق بين كل من فرنسا وإيطاليا وأسبانيا وإنجلترا فيما يتعلق بمراكش ، فلم يبق سوى ألمانيا .

لم تكن ألمانيا قبل القرن العشرين تظهر اهتماماً كبيراً بهذه البلاد ، وقد أبلغ ذلك الأمير هوهنلوه إلى الحكومة الفرنسية سنة ١٨٨٠ كما أبلغ المركيز

بينومار سفير أسبانيا بمدريد ما يشبه ذلك ، وأعيد مثل هذا التبليغ للمسيو بيدور سفير فرنسا فى برلين سنة ١٩٠٣

ولكن غضب ألمانيا ثار حينما أحست أن شبكة من الاتفاقات قد تمت دون أخذ رأيها فى الموضوع ، إذا لم تبلغها فرنسا أى خبر عنها ، و بذلك بدأت ألمانيا تعارض فى احتلال مراكش . وفى الوقت نفسه كانت قد دفعت لانجلترا وإيطاليا وأسبانيا ثمن هذا الاحتلال ، ولكنها وجدت نفسها عاجزة عن القيام به أمام المعارضة الألمانية .

أما وجهة النظر الألمانية فهى أن الدول قد اتفقت ضدها ، وأن هذه الاتفاقات تعارض مصالحها التجارية ، ولذلك فهى حرة فى أن تنتهج سياسة خاصة

وكانت فرنسا وصحفها تعلن أنها لا ترمى إلى احتلال مراكش ، ولكنها تعمل على منع غيرها من احتلالها ، و بدأت الأزمة حينما تمت الاتفاقات السالفة ، وحاول ممثل فرنسا بطنجة أن يفهم جلالة السلطان أنه يمثل الدول الأوربية جميعاً ، ولما استفهم السلطان ممثل ألمانيا أجابه بأن بلاده لا علاقة لها بمثل هذا الاتفاق إذا كان حقيقة قد تم بين الدول ، فهي لا تعترف به وتزيد على ذلك تأييدها لاستقلال مراكش .

كانت الحوادث تسير تباعا ، وكان الموقف فى الداخل أكثر سوءاً منه فى الخارج ، وقد نشبت عدة ثورات ، وودعت مراكش المولى الحسن الذى توفي سنة ١٨٩٤ ليتربع على عرشها السلطان عبد العزيز ، وهو فتى صغير لا دراية له بهذه الدسائس التى تحاك حول مراكش فى كل مكان ، وكانت فرنسا تدرك أهمية هذه الظروف الملائمة ، وتخشى أن تتغير ، ولذلك تعمدت الإسراع فى العمل

ففى مفتتح القرن العشرين بدأت حملتها على منطقة شنقيط الواقعة فى أقصى جنوب مراكش و بدأت تحتلها من السنغال زاعمة أنها أرض غير مراكشية ، وأرسل جلالة السلطان حملة لإيقاف هذا الاعتداء على النحو الذى سوف يطلع

عليه القراء حينما نتحدث عن هذه المنطقة .

وفى ٢١ مارس سنة ١٩٠٥ وصل الأمبراطور غليوم الثانى إلى مدينة طنجة على اليخت الأمبراطورى « هو هنزوليون » وأعلن تأييده لاستقلال مراكش وتصميمه على حماية المصالح الألمانية ، وصرح بأنه « جاء ليزور سلطان مراكش سيد البلاد » كما صرح الممثل الفرنسى بأن معنى زيارته لطنجة هو أن ألمانيا ترغب فى الحرية التجارية ومساواتها لغيرها من الدول الأخرى ، وأنه يرغب فى معاملة السلطان مباشرة بصفته حاكما حراً وسيداً لبلاد مستقلة ، وأنه يود من صميم فؤاده أن تراعى فرنسا ذلك ، ثم التفت إلى ممثل السلطان — ولم يحضر السلطان لأسباب سياسية — وكرر له مثل ذلك .

كانت فرنسا تعمل جادة للاستيلاء على مراكش فى أقرب وقت ممكن ، وقد كتب المسيو ديلكاسيه وزير الخارجية إلى سفرائه يقول : إن ضم مراكش إلينا سوف يعزز امبراطوريتنا فى شمال أفريقيا ، و إذا سيطرت عليها دولة أخرى فسوف يكون ذلك بمثابة تهديد دائم لهذه الامبراطورية . كما أنه سوف يصيبها بالشلل ! وكانت الصحف الفرنسية تخشى أن يصبح نهر الملوية ريناً آخر تهدد منه فرنسا ، أما فى الحقيقة فإنها كانت تتطلع إلى مركز مراكش الممتاز ذى الشواطئ المترامية على البحر الأبيض والمحيط الأطلسى ، و إلى أرضها البكر ذات الميزات التى جعلت منها لفرنسا أرضاً للميعاد .

بهذه النية شاركت فرنسا الدول فى مؤتمر الجزيرة الخضراء الذى دام انعقاده من ١٢ يناير سنة ١٩٠٦ إلى ٧ أبريل ، واشتركت فيه كل من مراكش وألمانيا والنمسا و بلجيكا وأسبانيا وأمريكا وفرنسا وانجلترا و إيطاليا وهولندة والبرتغال والروسيا والسويد وصدر عقبه ما يعرف (بعقد الجزيرة الخضراء) ، وقد نص فى ديباجته — وعليه توقيع فرنسا — : إن الدول الموقعة على هذا العقد يهمها أن يسود النظام والأمن والرخاء فى مراكش ، وأن الإصلاح المنشود فيها لا يمكن أن يتم إلا بثلاثة أشياء : سيادة واستقلال السلطان ، ووحدة الأراضى الواقعة

تحت سيادته ، وتقرير المساواة الاقتصادية بين الدول . وقد تضمن العقد إصلاحات تتعلق بنظام الشرطة ، والقضاء على تهريب الأسلحة ، وتأسيس بنك الدولة المراكشية ، وتنظيم الضرائب ، وخلق إيرادات جديدة للدولة ، وتنظيم الجمارك ، ثم نص فى فصل سادس على تنظيم الخدمات العامة .

وقد كشف مؤتمر الجزيرة الخضراء لألمانيا على الرغم من التأثير الذى كان لها على المؤتمر ، أنها أصبحت معزولة فى العائلة الدولية إذ لم يكن يؤيدها فى اقتراحاتها سوى النمسا والمجر ، ولذلك فقد بدأت تتجه اتجاهاً خاصاً أفضى إلى الحرب العالمية الكبرى .

ولقد كان مؤتمر الجزيرة الخضراء — بالرغم من جميع الاتفاقات السرية — بمثابة اعتراف علنى من قبل فرنسا — وهو يحمل توقيعها — بأن قضية مراكش أصبحت ذات صبغة دولية ، وأنه لم يعد من حقها أن تهتم بمصير هذه البلاد وحدها .

ولكن مؤتمر الجزيرة كان يسير فى اتجاه ، وكانت فرنسا تسير فى اتجاه آخر ، فقد أرسلت فى نفس السنة قطعاً من أسطولها للقيام بمظاهرة بحرية فى مياه طنجة ، ولم يقتصر هذا الأمر على التهديد .

فقد زحف (الجنرال) ليوتى على مدينة وجدة على حدود الجزائر فى ابريل سنة ١٩٠٧ ، وفى يونيه من نفس السنة نزلت جيوش فرنسا فى مدينة الدار البيضاء ، وفى سنة ١٩٠٨ احتلت منطقة الشاوية . وقد حصل كل ذلك بحجة حماية المصالح الفرنسية التى يهددها الأهالى ، وبحجة حماية أرواح الفرنسيين المقيمين فى هذه الأراضي .

ولكن بالرغم من كثرة الاعتداءات الواضحة المغزى ، أعلن المسيو بيشون وزير الخارجية أن فرنسا لا تنوى البقاء فى مراكش ، ولكنها ترمى إلى منع دولة أخرى من احتلالها ، وأكد أن فرنسا لا ترمى إلى قلب امبراطورية السلطان

إلى أرض محمية ولكنها لن تدع غيرها يفعل ذلك ، وكان الفرنسيون فى صحافتهم يتلافون استعمال الكلمات التى تدل على الحملة العسكرية أو الاحتلال ، بيد أن خطة جديدة كانت عرفت بين الفرنسيين بعد اكتساب نقط الارتكاز هى خطة « التوغل السلمى » .

كانت فرنسا تعلم أن زمام الحوادث فى يدها ، وكانت تتحرق إلى حل هذه الأزمة بالاحتلال السافر الصريح ، ولكن انجلترا من ورائها كانت تنصحها بالتريث لئلا تصطدم اصطداماً مسلحاً مع ألمانيا ، كما كانت تشترط لأجل فرض الحماية على مراكش الحصول على موافقة الدول الموقعة على عقد الجزيرة الخضراء .

وقبل أن نمضي فى عرض تطور الحوادث الدولية ، يحسن بنا أن نشير إلى تطور الموقف فى داخل البلاد لكى يستطيع القارىء أن يلم بالموضوع من جميع أطرافه ، ذلك أن الفوضى ضربت أطنابها فى البلاد كما قلنا بعد وفاة المولى الحسن سنة ١٨٩٤ وتولى ابنه عبد العزيز لأمور الملك وهو ما يزال فتى صغيراً واستطاع الوزير الأكبر أبو أحمد أن يسيطر على الحالة ويستبد بالملك الصغير ، ولكن الحالة ازدادت سوءا بعد وفاة الوزير سنة ١٩٠٠ ، وبذلك فقدت البلاد السلطة المركزية التى لا بد منها لإنقاذها أمام الخطر الخارجى المستفحل .

وعلى أثر ذلك نشبت ثورة داخلية كبيرة بزعامة محمد الجيلانى الزرهونى ، الملقب « بأبى حمارة » دامت عدة سنوات ، وقد نشبت أشد فتنة على حدود الجزائر ، وكان الفرنسيون يغذونها ويشجعونها ثم ينتحلون القول بأنهم مسؤولون عن الأمن فى هذه البلاد لتأمين حدود الجزائر . وكان الثائر يدعى أنه نجل السلطان مولاى الحسن ، ويستغل ضعف السلطان مولاى عبد العزيز لبث الدعاية لثورته الواسعة النطاق ، وقد استطاع أن يلحق هزائم متوالية بجيوش حكومة المخزن ، ويحتل منطقة الريف وقد ساعدت هذه الثورة على استنزاف أموال الحكومة ، وبذلك بدأ ينهار الاستقلال المالى .

ولقد استمرت مراكش صامدة لجميع الأزمات التى تعرضت لها دون أن تستدين ، وكانت الحكومة تعرف النتيجة التى تفضى إليها الاستدانة ، وكان لها من القضية المصرية برهان واضح على خطر هذه النتيجة ، ولكنها فى سنة ١٩٠٢ وجدت نفسها عاجزة عن الاستمرار فى التشبث بهذا المبدأ ، نتيجة للفوضى ، فعقدت أول قرض أجنبي مع فرنسا فى تاريخ مراكش فى هذه السنة لمقاومة الثورة ، وفى السنة التالية عقدت قرضين أحدهما مع انجلترا والآخر مع اسبانيا وفى سنة ١٩٠٤ عقدت مع فرنسا قرضاً بمبلغ ٦٢ مليون فرنك ونصف مليون ، وفى سنة ١٩١٠ عقدت مع فرنسا قرضا قدره ١٠١ مليون فرنك ، وهكذا أصبحت المسألة المالية أداة من أدوات القضاء على البلاد .

على أن مراكش كانت تشهد في تلك الأيام السود من تاريخها الحديث ، نهضة وطنية مركزها مدينة طنجة فقد انبعثت من هذه المدينة صيحات مختلفة تدعو إلى إحداث انقلاب عاجل قبل أن تحدث الكارثه التى لم يكن أحد يشك في قرب حدوثها . وما زالت هذه الحركة تتطور وتنتشر فى حدود ضيقة وتصطنع الوسائل الحديثة — كالصحافة — لمقاومة دسائس فرنسا وأسبانيا إلى أن احتلت الجيوش الفرنسية مدينتي وجدة والدار البيضاء ؛ فاستطاع المولى عبد الحفيظ نجل المولى الحسن وأخو السلطان عبد العزيز أن يقود الجيوش ضد أخيه ، ويخوض معه معارك انتهت بانتصاره عليه سنة ١٩٠٨ وكان المولى عبد الحفيظ فى طليعة رجال الاصلاح ، وقد أعطى لثورته صفة الانقاذ والتحرير ، وبايعه ممثلو الشعب على أساس تحرير مدينتى وجدة والدار البيضاء من الغزاة الفرنسيين ، و إدخال الإصلاحات الحديثة على مرافق البلاد ، والتحرر من القيود التي فرضها عقد الجزيرة الخضراء على مراكش .

ولسنا نجد أبلغ من النص التالى لنصور به الحالة فى البلاد آنئذ ، وهو



جلالة المرحوم المولى عبد الحفيظ آخر ملوك عهد الاستقلال

منقول عن صحيفة « لسان المغرب » التى كان يصدرها الوطنيون فى طنجة ، فقد كتبت عن جلالة المولى عبد الحفيظ عقب توليه :

« والذى نرجوه منه أولا ، وقبل كل شيء ، هو فتح المدارس ، ونشر المعارف ، وأن يكون التعليم الابتدائى إجبارياً وأن يولى ذوى الكفاءة والاستحقاق والأهلية ، ويقرب إليه ذوى العقول الراجحة ، والأفكار الحرة الراقية ، وليحترز من الوشاة والجواسيس الذين يشوهون له رعاياه ، ويحولون بينهم و بينه ، وفى بلاطه الشريف من هذه المكروبات جيش كبير ...

وبما أن يداً واحدة لا تقدر على إنهاض شعب من وهدة سقوطه ، ولا على إصلاح إدارة كادارة حكومتنا ، فيجب أن تكون الأيدي المتصرفة والعقول المفكرة كثيرة متكاتفة على العمل ، وعليه فلا مناص ولا محيد لجلالته من أن يمنح أمته نعمة الدستور ومجلس النواب ، وإعطائها حرية العمل والفكر لتقوم بإصلاح بلادها ، اقتداء بدول الدنيا الحاضرة المسلمة والمسيحية » .

وما كاد السلطان الجديد يتربع على العرش حتى شرع فى تنفيذ برنامجه الإصلاحى ، فأعاد تنظيم الجيش ، واستطاع أن يسحق ثورة أبى حمارة ويلقى عليه القبض . وأن يقاوم التدخل الفرنسي ويحاول استغلال الوضعية الدولية . وألف لجنة لوضع الدستور للبلاد ، وقد وضعته بالفعل ونشر نصه فى الصحف وكانت النصوص التى أصدرتها اللجنة تتألف من أربعة قوانين ، نص الدستور وقانون الانتخاب ، وقانون العقوبات ، واللائحة الداخلية ، وكان البرلمان الذى أوصته بتأسيسه يتألف من مجلسين ، وبذلك كاد مجلس الأعيان الذي تألف بالتعيين فى عهد المولى عبد العزيز سنة ١٩٠٥ لكى يتذرع به لمقاومة التدخل الأجنبى كما حصل فى عهد الخديوى إسماعيل بمصر — أن ينقلب إلى برلمان

قائم على أسس ديمقراطية . لـكن هذه الحركة لم تستطيع أن تؤتى ثمارها ، لأنها لم تتمكن من المدة الكافية ، ولخطورة المتاعب الداخلية ثم لاستفحال التدخل الفرنسى والأسبانى .

* * *

انتهت الحوادث الدولية التى وقفنا عندها إلى ما يسمى بالأزمة المراكشية الأولى . وكان سببها محاولة فرنسا أن تستعين بالدول لإرغام ألمانيا على قبول احتلالها لمراكش . وقد كانت إنجلترا تؤيد فرنسا ، ولـكن هذا التأييد كان مصحوباً بالحذر خوفاً من أن يؤدى تطور الحوادث إلى نشوب الحرب .

وقد كانت فرنسا تحاول ، لصرف نظر ألمانيا ، أن تخفى نياتها الحقيقية فى مراكش ، وتحاول أن تسترضى المولى عبد الحفيظ ، فأرسلت ممثلها فى طنجة إلى فاس للاتفاق مع الحكومة على شروط الجلاء عن المناطق التى احتلتها ولهذا الغرض نفسه عقدت الحكومة الألمانية اتفاق ٨ فبراير سنة ١٩٠٩ انتهت به الأزمة المراكشية الأولى ، وقد اعترفت فيه ألمانيا بأن مصالحها فى مراكش مصالح اقتصادية فحسب ، واعترفت لفرنسا بالمركز الممتاز بسبب وجودها فى الجزائر ، وهكذا استطاعت فرنسا أن تطمئن ألمانيا وأن تكسب فى نفس الوقت الاعتراف بالمركز الممتاز . ولم يعترف هذا الاتفاق بأى حق سياسى لفرنسا غير ذلك ، وقد حدد هذا الحق بمسألة الأمن ، بحيث لا يجوز لها أن تتدخل فى شؤون مراكش السياسية ما دام الأمن سائداً فى البلاد .

بيد أن التصرفات الفرنسية عقب عقد هذه المعاهدة مباشرة كانت بعيدة كل البعد عن أن تقف عند حد . وكان مفهوم الاتفاق أن فرنسا يجب أن تجلو عن المناطق التى احتلتها فى شرق البلاد وغربها ، وحاول المولى عبد الحفيظ أن يستفيد من ضغط ألمانيا على فرنسا فعقد معها معاهدة فى مارس سنة ١٩١٠ تقضى

بالجلاء غير المحدد عن تلك المناطق ، و بتخفيض جيوش الاحتلال فى الحال من ١٥ ألفاً إلى ستة آلاف جندى .

ولكن فى ظروف غامضة — نجد لها تفسيراً إذا لاحظنا اعتراف ألمانيا بحق فرنسا فى الاهتمام بالأمن فى مراكش — بدأت القلاقل تنتشر فى البلاد ، فأسرعت فرنسا إلى إرسال ٢٥٠٠ جندى إلى شمال مدينة فاس ، بحجة تأمين المواصلات مع طنجة وذلك فى فبراير سنة ١٩١١ .

وكلفت الحكومة الفرنسية السيد قدور بن غبريط بإفهام المرحوم مولاى عبد الحفيظ بدقة الموقف ، و بأن حياته فى خطر داهم إذا لم يستدع الجيوش الفرنسية لإنقاذه من ثورة أهلية يخوض غمارها خمسون ألفاً من رجال القبائل الأشداء ، وأن الجنود الفرنسيين الموجودين فى شمال فاس وهم لا يتجاوزون رقم ٢٥٠٠ لن يستطيعوا إنقاذه فى الساعة الحاسمة التى لا ريب أنها آتية ، ولذلك فإن على جلالته أن يستدعى حملة فرنسية إذا كان يهتم بمصير حياته . و بعد أن استعمل السيد قدور كل وسائل التحايل واللباقة ، و بعد أن لجأت السلطات الفرنسية إلى مختلف وسائل الترغيب والتهديد ، قبل المولى عبد الحفيظ فى ٢٧ مارس أن يستدعى الحملة الفرنسية لإنقاذ الموقف . وهكذا تطورت الحوادث إلى هذه المأساة المروعة ، وكان من سخرية الاقدار أن تستدعى الجيوش الفرنسية بواسطة ملك كان منذ ثلاث سنوات فقط ، رمزاً للتحرير القومى ، ولكننا سوف نرى أن الحوادث كانت تسير من تلقاء نفسها ، وأن المولى عبد الحفيظ أرغم على إرسال الطلب تحت ضغط الظروف ، وأنه لم يتنكر للمبادىء التى نادى بها من قبل .

إزاء هذا كله بدأت ألمانيا تشعر بأن موقفها يزداد ضعفاً ، وكانت فرنسا تنشر دعاية واسعة النطاق عن أن الأوربيين فى مراكش مهددون بالإفناء ،

إذا لم تتدخل جيوشها . وعند ما تدخلت هذه الجيوش ارتفع صوت ألمانيا ، وكادت الأزمة المراكشية الثانية أن تفضى إلى الحرب مرة أخرى ، وبذلت فرنسا جهوداً مختلفة لمحاولة تعديل عقد الجزيرة الذى ينص على استقلال مراكش ، ولكن دون جدوى ، وتحولت انجلترا فجأة فتنازلت لفرنسا عن رأيها القائل بضرورة موافقة الدول الموقعة عَلَى هذا العقد لفرض الحماية على مراكش .

وفى أول يوليه سنة ١٩١١ أرسلت ألمانيا الطراد بنثر إلى مياه أجادير ، بحجة أن مصالحها الاقتصادية فى مراكش مهددة بالخطر ، وخيل للناس إن أول قنبلة فى الحرب العالمية الأولى سوف تطلق فى مياه أجادير .

ولكن فرنسا اتهمت ألمانيا بأنها لم تلجأ إلى إرسال الطراد بنثر إلا للحصول على ثمن لمراكش ، كما حصلت على ذلك انجلترا وايطاليا وأسبانيا ، وبذلك بدأت الأزمة المراكشية الثانية تتجه اتجاهاً آخر ، انتهت بضرورة دفع ثمن مراكش لألمانيا أيضا ، وإلا فان الحرب سوف تنشب لا محالة . وهكذا بدلا من تعديل عقد الجزيرة ، وبدلا من محاولة الحصول على موافقة الدول الموقعة عليه ، وبدلا من تجاهل ألمانيا الذى قد يفضى إلى الحرب ، دخلت الحكومتان الفرنسية والألمانية تحت ضغط الحوادث فى مفاوضات تنازلت فيها فرنسا لألمانيا عن قطعة من بلاد الكونغو فى مقابل السماح لها بفرض الحماية على مراكش .

كانت الحكومة الألمانية فى الحقيقة تريد أن تنقذ هيبتها ، ولذلك قبلت هذه الوضعية الجديدة ، أما الصحافة الألمانية فقد رفعت عقيرتها بالاحتجاج والتهديد ، وقالت إن فرنسا كان يجب أن تشترى مراكش بثمن أغلى ، وأن الفرح الذى غمر فرنسا يقابله الحداد فى ألمانيا ، واتهمت انجلترا بأنها هى التى أرغمت ألمانيا على الاستعاضة بقطعة صغيرة من بلاد الكونغو مشكوك فى

قيمتها . وصرح الامبراطور غليوم بأن أسبانيا استطاعت الحصول على ما لم تستطع ألمانيا الحصول عليه .

وهكذا تدخل سنة ١٩١٢ الفاصلة فى تاريخ مراكش الحديث ، وقد انهزمت فى جميع الميادين فلم تعد هناك دولة واحدة تؤيد استقلالها مع استثناء الولايات المتحدة -- وتأييدها نظرى بحت — فانهار صرح الاستقلال مرة واحدة على النحو الذى نسرده فى الفصل التالى ، فكان مصير « رجل المغرب المريض » شبيها بمصير « رجل المشرق المريض » وانتهى استقلال مراكش الذى ظل صوريا منذ وفاة المولى الحسن سنة ١٨٩٤ .



الفصل الخامس

الحماية والتقسيم

وجدت فرنسا أخيراً نفسها بعد إبرام الاتفاق الفرنسى الألمانى سنة ١٩١١ وقد تغلبت على المشكلة الأولى التى كانت تعترضها فى فرض الحماية على مراكش وهى المشكلة التى عملت على تذليلها كل تلك السنين الطويلة كما شرحنا ذلك فى الفصل السابق .

أما المشكلة الثانية التى أصبح عليها أن تواجهها فهى مشكلة خاصة بينها و بين مراكش وهى تتلخص فى أسلوب الاجهاز على هذه البلاد بطريقة سهلة لا تثير كثيراً من الضجيج حتى لا تخلق لها مشاكل أخرى دولية .

وتبين المراكشيون المصير المحتوم الذى ينتظرهم وأحدثت تلك المتاعب الداخلية والخارجية التى ظلت تعمل عملها فى النيل من مركز البلاد ، وازداد الحرج بالاعتداءات الفرنسية علي الحدود الشرقية والغربية والجنوبية وانتشرت كراهية الأجانب على العموم والفرنسيين والأسبان على الخصوص فى كل أنحاء مراكش إلى أن انفجرت الثورة وضعف أمر الحكومة ضعفاً شديداً ، فرأت فرنسا الفرصة مناسبة للتدخل بالاعتبار الذى كانت تعطيه لنفسها وهو أنها مسؤولة عن الأمن فى البلاد كما أشرنا إلى ذلك .

وهكذا بدأ الاحتلال فى أواخر سنة ١٩١١ وزحفت الجيوش الفرنسية على مدينة فاس عاصمة البلاد ، كما نزلت الجيوش الأسبانية على الساحل الشمالى ،

وسرعان ماوصل الجيش الفرنسي إلى فاس لحماية الملك من رعيته ، وهى الصفة التى لابد أن نحفظ ذكرها لكى نفهم اتجاه السياسة الفرنسية فيما بعد . ووضع مشروع معاهدة للحماية فى باريس ثم قدم بها المسيو رينيو الوزير الفرنسى الذى ساهم مساهمة كبيرة فى القضاء على استقلال مراكش ومعه الجنرال « موانيه » الذي نيطت به مهمة الاحتلال . وانضم إليهما السيد قدور بن غبريط لإقناع جلالته بالترغيب والتهديد بضرورة إمضاء المعاهدة . على أن تضمن له فرنسا فى تلك الظروف المحفوفة بالمخاطر الحماية من كل خطر يمكن أن يهدد شخصه أو شخص من يرثون منصبه فى المستقبل وحاول السلطان المحاصر أن يقاوم وهدد بالاستقالة ولكن جلالته أخيراً اضطر إلى توقيعها يوم ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ .

وقيل للفرنسيين أن المسألة انتهت وأقيمت الحفلات ابتهاجا بالعهد الجديد

ولكن الثورة انطلقت من عقالها فى مدينة فاس فى ليلة ١٧ — ١٨ ابريل إذ انقض الجنود على ضباطهم الفرنسيين وقتلوهم وتتبعوا الفرنسيين بعد أن انتشروا فى سائر أنحاء المدينة وانضم إليهم الأهالى ، وسادت الفوضى فى الأيام التالية ، وكان دوى الرصاص يسمع فيها بالليل والنهار وزادت هذه الفوضى عند ما بدأت القبائل المجاورة تهاجمها لوجود الفرنسيين فيها .

زعزعت هذه الحوادث الحكومة فى باريس ولذلك بدأت تفكر فى تعيين شخصية عسكرية فى منصب الإقامة العامة ؛ لأن الجنرال داماديه كان يعمل تحت إشراف المسيو رنيو ولذلك رأت أن توحد القيادة السياسية والعسكرية فى شخص عسكرى له اتصال بالسياسة . فوقع اختيارها على الجنرال ليوتى الذى سبق أن مارس مشكلة مراكش من حدود الجزائر .

كان الجنرال ليوتى من بيت عتيق فى العسكرية الفرنسية وكان يضطرم منذ صباه بأحلام المجد والسيطرة دون أن يتمكن من تحقيق شىء من ذلك فى وطنه . ولذلك بدأ يتجه إلى الامبراطورية الأفريقية عله يجد فيها ما فقده فى

فرنسا ، وكان يكره المناقشة و يرمي دائماً إلى إبرام آرائه فى استبداد . وما كاد يعين فى هذا المركز حتى بدأ يتلمس الطريق إلى تلك الأحلام التى طالما اضطرم بها خياله .

وصل ليوتى إلى مدينة الدار البيضاء في أوائل مايو و إلى فاس فى اليوم الثالث عشر منه . وكان يواصل سيره فى موكب عسكرى مهيب ويطلق على هذه الحركة « الزحف على فاس » ليؤمن مقادير مملكته الجديدة . وكان يستدعى فى انتقالاته أفراد الجالية الفرنسية ويحادثهم وينتخب من بينهم أعوانه فى الحكم كما ينتقى رئيس الوزراء وزراءه . وأقام بمدينة فاس فى أحد قصورها الضخمة .

كان وصول الجنرال ليوتى إلى فاس يومئذ بمثابة إضافة وقود جديد لنيران الثورة فاشتد لهيبها في كل مكان و باتت المدينة تعج بالأحداث الخطيرة وحاصرتها القبائل الثائرة ، وكانت الفرق الفرنسية تنهزم أمامها الواحدة تلو الأخري ، وأعد الجنرال ليوتى أوراقه ليحرقها فى الساعة الفاصلة ، ولكن فرقة المدفعية الفرنسية فى الأخير استطاعت أن تنقذ الموقف وتفك الحصار عن المدينة وذلك فى أواخر مايو .

ولنترك هنا حركة المقاومة لنتحدث عنها فى فصل آخر ، وننتقل بعد هذا إلى الحديث عن معاهدة الحماية التى أحيط إبرامها بهذه الظروف .

تقوم معاهدة الحماية على أساس الاهتمام المتبادل بين حكومة فرنسا لوجودها فى الجزائر ، وحكومة مراكش بتأسيس حكم منظم جديد فى البلاد ، وذلك تمهيداً للقيام بالإصلاحات الإدارية والقضائية والتعليمية والمالية والعسكرية التى ترى الحكومة الفرنسية إدخالها مع احترام الدين الإسلامى ومكانة جلالة السلطان عَلَى أن تقوم الحكومة الفرنسية بالاحتلال العسكرى الضرورى لإقرار الأمن وتصدر أوامر تنفيذ التدابير الجديدة عن جلالته . ويكلف ممثلو فرنسا فى

الخارج بتمثيل مراكش أيضاً . ولا يجوز للسلطان أن يعقد أية معاهدة أو أى قرض إلا بعد الحصول على موافقة الحكومة الفرنسية .

هذه هى الحقوق التي اكتسبتها فرنسا من معاهدة الحماية من الوجهة النظرية الخالصة وهى شديدة فى تقييد السيادة المراكشية فى الداخل والخارج ولكنها مع ذلك لا تعطى فرنسا حق السيطرة المباشرة على مقادير البلاد الكبيرة والصغيرة كما حصل في الواقع ، ذلك أن تصرفات فرنسا فى هذه البلاد مقيدة بلفظة « الاصلاحات » وفى ذلك مجال لمناقشة كل التصرفات التى قامت بها والتى سيمر الكثير منها بالقارئ ولا شك أن لفظة « الاصلاحات » نسبية ومطاطة ولكن من البديهى أن المراد منها « الاصلاحات » من وجهة النظر المراكشية التى ترمى إلى تحقيق منفعة للشعب المراكشى قبل كل شىء . والنص على الاحتلال العسكرى مقرون بالأمن فاذا استتب هذا الأمن لم يكن بد من جلاء الجيوش الفرنسية عن مراكش . ولا يعنى تمثيل فرنسا لمراكش فى الخارج فقدان شخصية هذه البلاد الخارجية كما هو واقع الآن فمصالح مراكش قائمة بالفعل وتابعة لها ، وهناك دول مستقلة تنيب عنها ممثلى دول أخرى ، ولا يعنى ذلك مطلقاً حق فرنسا فى السيطرة على هذه المصالح دون أن تعرف عنها مراكش شيئاً ، هذا مع ملاحظة أن جل ممثلى فرنسا يجهلون جهلا تاماً مراكش ولا يعرفون عنها ولا عن مصالحها شيئاً .

ولن ينتهى بنا القول إذا نحن أردنا أن نمضى فى المقارنة بين الحقوق التى نالتها فرنسا بهذه المعاهدة والحقوق التى اكتسبتها بالفعل بواسطة القوة ، ولكننا نعود فنشير إلى ظروف الإكراه التى أحاطت بالمولى عبد الحفيظ عند إمضائها .

فلقد قاومها بكل ما يملك من قوة كما سنرى بعد أن تعهد للشعب بمقاومة التدخل الأجنبي وبويع على هذا الأساس . وعند ما قبل إمضاء المعاهدة قامت فى وجهه الصعوبات فتنازل عن العرش ، ولقد كان ذلك بمثابة رفض للحماية من

قبل الأمة المراكشية بالضبط كما يمضى رئيس الدولة مشروعاً فترفضه الأمة فيستقيل اعترافاً منه بأن لا حق له فى إبرام ما لم توافق الأمة عليه .

ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث فقد اعتبر إمضاء السلطان عبد الحفيظ إبراماً بالنسبة لمراكش . أما بالنسبة لفرنسا فقد نوقشت المعاهدة فى البرلمان الفرنسى فى أول يوليه ، وصادق عليها بعد جدال طويل بأغلبية ٤٤٣ صوتاً ضد ٨٥ ، وبذلك اعتبرت نافذة المفعول .

هذا فيما يخص الجزء الجنوبى الأكبر من هذه البلاد وهو الجزء الذى وضع تحت الحماية الفرنسية بمقتضى هذه المعاهدة . أما الجزء الشمالي الذى ما زلنا نذكر أن إنجلترا اشترطت أن تحتلها أسبانيا فى اتفاقها مع فرنسا ، فقد بدأت الفرق الأسبانية تحتلها كذلك ، ولكن فرنسا عادت وغيرت الحدود التي اتفقت مع أسبانيا عليها فى أوائل القرن كما أشرنا إلى ذلك وجعلت تلك المنطقة أصغر ، باعتبار أن فرنسا هى التى خاضت المشاكل وتحملت المتاعب والتضحيات فى سبيل نيل الغنيمة ، ولذلك عدلت الحدود بحيث أخرجت منها مدينتى فاس وتازة ، وغضبت أسبانيا غضباً شديداً لهذه الوضعية وبدأت تنظر إلى فرنسا على أنها قد اعتدت عليها ؛ بل ذهبت إلى القيام ببعض التصرفات ضدها — وهو موقف لا بد أن نتذكره لنفهم التصرفات الأسبانية فى الحرب الأخيرة بمراكش — ولكنها فى الأخير وجدت نفسها مرغمة على الاتفاق مع فرنسا .

وطبقاً لما نص عليه فى الفصل الأول من المعاهدة من أن حكومة الجمهورية ستتفاوض مع الحكومة الأسبانية فى المصالح التى لها بمراكش ، بدأت المحادثات فى مدريد بين الطرفين وأسفرت عن معاهدة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ بعد أن دامت المفاوضات مدة طويلة ، وهذه المعاهدة تقضى بأن تظل المنطقة تحت سيادة السلطان المدنية والدينية ، ويكون من حق أسبانيا أن تحتلها عسكرياً وتقوم

بإصلاحها كما تقوم بتمثيلها فى الخارج على نحو ما تقوم به فرنسا بالنسبة للمنطقة الجنوبية ، وتدار المنطقة تحت إشراف خليفة يمثل السلطان على أن يكون من حق الحكومة الأسبانية أن تقدم إلى جلالته مرشحين يختار أحدهما ، وتحت رقابة مندوب سام أسبانى ، ولا يكون من حق جلالة السلطان نزع هذا الخليفة إلا بعد الاتفاق مع حكومة مدريد .

ونص فى المعاهدة على أن تحتفظ فرنسا بمنطقة ورغة الخصبة لتأمين منطقة فاس والطريق إلى الجزائر ومنطقة شاسعة فى الجنوب تقع بين نهرى درعة وسوس ليكون للصحراء منفذاً إلى المحيط الأطلسى ، و بلغت مساحة المنطقة التى استولت عليها أسبانيا بناء على هذه المعاهدة ٢٣ ألف كيلو متر مربع ، و بذلك قسمت مراكش إلى منطقتين كبيرتين مفصولتين ، وأعطيت كل من فرنسا وأسبانيا لنفسيهما حق التصرف بحرية داخل كل منطقة . وسوف نرى أن معاهدة ٣٠ مارس ومعاهدة ٢٧ نوفمبر كانتا أساساً لتقسيم مراكش والعمل على الفصل بين المنطقتين تارة بالقصد تحت تأثير التقلبات السياسية التى اعترضت العلاقات بين أسبانيا وفرنسا ، وتارة دون قصد ، ولكن تحت تأثير الاختلاف الموجود بين العقليتين في النظر إلى هذه البلاد من النواحى الإدارية والقضائية والعسكرية والسياسية .

ولم يقتصر الأمر على الفصل بين هذين المنقطتين فحسب ، و إنما تعدى ذلك إلى فصل مدينة طنجة عنهما لتخضع للنظام الدولى كما نص ذلك فى الفصل الأول من معاهدة ٣٠ مارس، وذلك لموقعها الجغرافي قبالة جبل طارق ، وتحت تأثير السياسة الإنجليزية التى كانت توصى بأن تظل المدينة على الحياد أو تكون إنجليزية

ولكن الدول لم تستطع أن تصل إلى اتفاق فى موضوع طنجة بسبب المطامع الفرنسية والأسبانية فيها ، وعند ما انتهت الحرب العظمى أرادت فرنسا أن تضمها إلى منطقة نفوذها . فاحتجت أسبانيا بأن المدينة واقعة فى قلب منطقتها

ولكن « اللورد كيرزن » وزير خارجية إنجلترا أبلغ فرنسا أن حكومته لا تعترف بالحماية الفرنسية على مراكش إلا إذا كانت متأكدة من أن طنجة ستكون مدينة دولية ، وفى سنة ١٩٢٣ عقد مؤتمر لندن لتقرير نظام المدينة ، وحاولت أسبانيا وفرنسا الاحتفاظ بالمركز الممتاز فيها دون جدوى ، وأخيراً وصل المؤتمر إلى الاتفاق على هذا النظام ، وانضمت الدول الموقعة على عقد الجزيرة إلى هذا الاتفاق ، ما عدا الولايات المتحدة التى رأت أنها لم تستفد شيئاً من النظام الجديد وما عدا إيطاليا ، وأخيراً انضمت إليه إيطاليا . وبعد الحرب العالمية الثانية اتفقت الدول فى باريس علي إدخال تعديل نظام المدينة مع إرجاء الاتفاق على مداه إلى فرصة أخرى ولم تستطع هذه الدول أن تحدد هذا التعديل إلى الآن والظاهر أن هناك خلافات تحول دون ذلك ، وسوف نفصل القول فى نظام طنجة فى فصل خاص .

هذه هى الوضعية الجديدة التى أصبحت عليها مراكش بسبب معاهدة فاس التى فرضت على البلاد الحماية والتقسيم . وقد تعرضنا لمختلف الظروف التى سبقتها وأحاطت بها . وسوف نتعرض للمعارضة التى قوبلت بها من قبل الشعب ورد الفعل الحربى والسياسى الذى أحدثته . وكذلك جميع التصرفات التى قامت بها السلطات الفرنسية والأسبانية منذ احتلال هذه البلاد وهى تصرفات لا تناقض فحسب التعهدات التى قطعتها فرنسا وأسبانيا على نفسيهما فى مختلف المناسبات الدولية فحسب وإنما تناقض معاهدة الحماية أيضا .

وإذا كان لا بد لنا من أن نتصور قيمتها القانونية — إذا كان للقيمة القانونية أثر ما فى العالم السياسى — فلا بد من أن نختم هذا الفصل بالحديث عن نهاية جلالة المولى عبد الحفيظ .

كان موقف جلالته بعد أن احتلت الجيوش الأجنبية بلاده بالضبط مثل موقف الجنرال بيتان بعد أن احتلت الجيوش الألمانية فرنسا فى الحرب الأخيرة ،

فقد أراد أن يسجل وجود مراكش بالمعاهدة قبل أن تساعد الظروف فرنسا على المضى فى الاجراءات العسكرية التى كان من شأنها لو تمت دون معاهدة أن تقضى على كيان البلاد . ولقد حاول عبثا أن يستفيد من الوضعية الدولية وماطل فى التوقيع ولكن دون جدوى . وكان جلالته على حظ وافر من الذكاء مكنه من أن يفهم الوضعية على حقيقتها بشهادة الفرنسيين أنفسهم .

وما كاد رجال السلطة الفرنسية يصلون إلى فاس ، حتى بدأوا يضايقونه ويكثرون من ذكر ماضيه فى مقاومة امتداد النفوذ الفرنسى وفى طليعتهم الجنرال موانيه نفسه ، فكانوا يهددونه ومع ذلك استطاع أن يمنعهم من استغلاله لتهدئة الأحوال ، وكانت السياسة الفرنسية فى ذلك الوقت ترى بسبب القلاقل المنتشرة أنها فى أشد الحاجة إلى معونته .

وعندما وصل الجنرال ليوتى إلى فاس حاول أن يستدرجه باللين ، وكان السيد قدور بن غبريط يتولى تنفيذ هذه المهمة ، فكان يوصيه دائماً أثناء ثورة فاس بأن لا يتحرك كيلا يخلعه الفرنسيون ويهدده بوجود فرقة كبيرة من جنودهم فى مدينة مكناس . وقد أراد ليوطى أن يموه الحالة أمام جلالته بأن يتولى بنفسه تقديم الأخبار إليه عن سير الأمور فى الداخل والخارج ولكنه اعتذر له بأنه على اتصال بجميع الظروف بوسائله الخاصة .

هذا من جانب الفرنسيين ، أما المراكشيون فكانوا ينظرون إليه على أنه سجين فى يد الفرنسيين وأنه أرغم على عقد المعاهدة ، وبذلك يكون قد أجبر على أن يتنازل على جميع العهود التى قطعها للشعب فى عقد البيعة ، أضف إلى ذلك موجة التذمر التى اكتسحت جميع الأوساط .

كان جلالة المولى عبد الحفيظ يهدد الفرنسيين بالتنازل عن العرش فيكاد يجن جنونهم ، لا لأنهم أمنوا خطورة وجوده على عرش مراكش وهو الرجل الذى اعتلى هذا العرش منذ أربع سنوات فقط ، فكان رمزاً رائعاً لمقاومة

التدخل الأجنبى فى الوقت الذى انهار فيه كل شىء ، ولـكن لأن الدول الأجنبية لم تـكن قد اعترفت بالوضعية الجديدة فى مراكش فليس من المصلحة فى شىء أن يتنازل عن العرش فيصور ذلك فرنسا فى موقف الجائر المعتدى ، أما فيما عدا ذلك فقد كان الفرنسيون مصممون على أن لا يبقى فى هذا المركز .

وانتقل جلالته إلى مدينة الرباط من فاس ووصلها في يوم ١٦ يونيه وحل الموقف بنفسه حينما أعلن أنه لن يبقى فى مراكش بعد ٣١ أغسطس . فاغتبط ليوطى بهذا الإعلان ، ولـكنه آثر أن يكون حذراً لأنه رأى أن يتم هذا القرار فى هدوء حتى لا يكون سبباً فى إثارة القلاقل من جديد ، ويكون كذلك سبباً فى تنفير الشعب من خلفه وتصويره فى صـورة من اغتصب العرش بأسنة الرماح الفرنسية .

وقد تردد الفرنسيون فيمن يختارونه لهذا المنصب الخطير دون أن يكون لهم أى حق فى ذلك ، واتجهت أنظار الجنرال ليوطى فى أول الأمر إلى المولى عبد العزيز الذى ثار عليه المولى عبد الحفيظ وخلعه بعد أن هزمه . وقد استغاث بالفرنسيين دون جدوى وهو ينهزم ، ولذلك كان من الممكن أن يحفظ لهم الجميل إذا أعادوه إلى العرش بعد الهزيمة . ولـكن ليوطى عدل عن هذا الرأي نهائياً واستقر على أن يكون الخلف شخصية جديدة لا عهد لها بالحكم فى أيام الاستقلال وكان هذا الشخص هو المولى يوسف أخى جلالة السلطان .

وفى اليوم العاشر من شهر أغسطس قبل جلالته أن يتناول طعام الغداء مع الجنرال ليوطى ودار بينهما بعد الظهر حديث لم يخل من لمز ، فقد أسهب جلالته فى الحديث عن الأغلاط الـكبيرة التى ارتـكبتها فرنسا فى الإجهاز على مراكش وقارن له بين الاتجاه السياسى عند الإنجليز والفرنسيين مقارنة عرف منها الجنرال مدى اطلاعه الواسع فى الشؤون السياسية . وقد حذر جلالته الفرنسيين من النتـائج الخطيرة التى سوف تترتب على هذه السياسـة إذا هم تمادوا فيها .

وأعلن له أنه يتنازل عن العرش لاستحالة أن يتحمل مسؤولية التعاون فى ظل هذه الأغلاط أمام الضمير وأمام التاريخ . وكان الجنرال ليوتى — الرجل العسكرى المضطرم — يتميز غيظاً ، وهو يسمع نقد سياسته وتحليل أغلاطه ، ولـكنه كان مضطراً إلى الاستمرار فى الاستماع لـكى لا يغضب السلطان حتى لا يتنازل عن العرش وهو غاضب .

وفى ١١ أغسطس انتهت المأساة وخرج أهل مدينة الرباط زرافات ليلقوا آخر نظرة على الملك الذى آثر أن يقضي حياته فى المنفى علي أن يحتفظ بالعرش و يساهم فى ارتكاب تلك الأغلاط التى تحدث إلي القائد الفرنسي عنها ، وشيعه الناس بالدموع والباخرة تبحر به فى اليم وطلقات المدافع تودعه ، فقد كان بمثابة آخر صورة حية من صور الاستقلال تغادر تلك البلاد لتدعها تنحدر نحو هذا المستقبل الغامض المحفوف بالمخاطر الذى لا يعلم أحد ما سوف ينجلى عنه .

الفصل السادس

نظام الحكم والادارة

١ — حكومة المخزن :

ظلت مراكش دولة ملكية مطلقة منذ أكثر من ألف سنة ، وقد تطور فيها النظام الملكي فى الحدود التي رسمها الإسلام إلي العصر الحديث . ولا يقيد هذا الحكم المطلق إلا ما أشار إليه الإسلام من وجوب التشاور والتفاهم ، ولذلك يعتبر سلطان مراكش رئيس الدولة الأعلى من الناحيتين الزمنية والروحية .

ومعنى كلمة « السلطان » فى مراكش مطابق لكلمة « الملك » فقد كان يرد فى صدر الترجمة العربية للمعاهدات التى تعقدها مراكش مع الدول الملكية أن سلطان مراكش تعاقد مع سلطان الانجليز أو سلطان الفرنسيين . ولذلك أصبح المراكشيون — بعد تطور اللغة العربية وتحديد الألفاظ السياسية فيها — يطلقون على جلالته الكلمة الحديثة « ملك » بدلا من الكلمة القديمة « سلطان » . و بذلك يكون لقبه « حضرة صاحب الجلالة ملك مراكش المعظم » .

وليس هناك نظام محدد لولاية العهد ، و إنما يستمد هذا النظام من السوابق التاريخية التى تقضى بأن يتولى أكبر أنجال الملك المتوفى الملك بعد أبيه ، أو أحد أنجاله دون اشتراط الكبر، أو الأخ ، وفى القليل تنتقل إلى فرع آخر من العائلة ولا يحصل ذلك فى الغالب إلا عقب ثورة . وتستمد النظم التى تستند إلى السوابق من عهود الاستقرار . وإذا راعينا فى ولاية العهد القاعدة المتبعة فى

عهود الاستقرار هذه وجدنا أن الملك كان ينتقل دائماً إلى أكثر أبناء الملك كفاءة ، وعليه أن يبرهن على ذلك فى المناصب السياسية أو العسكرية العليا التى يتولاها ، فكان الملك الوالد يأخذ البيعة لابنه قبل وفاته ، وتجدد هذه البيعة بعد وفاة الملك ، ويغلب أن يكون أكبر الأبناء أكثرهم استعدادا وكفاءة لأن كبر السن تمكنه من أن تكون تجاربه أوسع .

وعلى ذلك تتركز فى يد جلالة ملك مراكش المعظم من الوجهة النظرية السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية فيما يتعلق بالأقاليم المراكشية كلها .

ويباشر جلالته هذه السلطات بواسطة الحكومة المراكشية القومية التى كان يطلق عليها قديماً كلمة « المخزن » ، وهى الكلمة التى يطلقها المراكشيون على الحكومة فيقولون مخزن فرنسا ومخزن ألمانيا الخ . وقد كانت حكومة المخزن المراكشية قبل الحماية تشتمل على الصدر الأعظم أو رئيس الوزراء ووزير لكل من الداخلية والمالية والخارجية والحربية والعدلية ، ولهذه الحكومة ممثلون فى سائر المدن يطلق عليهم اسم الباشوات وفى البوادى يطلق عليهم اسم القواد ، كما تتبعها محاكم القضاء الشرعى ، وكانت توجد بعض المجالس لمساعدة هؤلاء الموظفين على القيام بالمهمة التى نيطت بهم .

وكانت المدينة تنقسم إلى أحياء (حومات) على كل واحدة منها « مقدم » يتبعه رجال الشرطة ، وكل مقدم مسؤول أمام باشا المدينة عن الأمن وحماية الآداب العامة تساعده في القيام بذلك (العريفة) ، وهى بمثابة بوليس نسائى لمساعدة الشرطة على القيام بواجبهم فيما يتعلق بالنساء .

كما كان يوجد فى كل مدينة محتسب مهمته تحديد أسعار الحاجيات اليومية ومراقبة الموازين و إتلاف ما خسر من البضائع و إلقاء القبض على من يلجأ إلى الغش من التجار .

وكان عمال كل صناعة ينتخبون من بينهم رئيساً يطلقون عليه لقب

« الأمين » وتراعى خبرته ونزاهته فى الانتخاب لكى تستفيد منه الحرفة التى ينتمى إليها .

ولليهود حى خاص يطلق عليه اسم الملاح له نظام شبيه بالحى المراكشى مع مراعاة الصبغة اليهودية .

وينوب عن جلالة الملك فى المدن الكبرى خليفة من العائلة المالكة يقوم بمهمة شرفية تتمثل فى الغالب فى النيابة عن جلالته فى المناسبات .

هذه هى الخطوط العامة لدولاب الحكومة المراكشية ، ولقد شاعت كما عرفنا فى هذه الحكومة أشكال مختلفة من الفوضى بسبب الظروف التى تحدثنا عنها . ولقد تعهدت فرنسا في معاهدة الحماية بأن تصلح النظام الإدارى والحكومى فى البلاد فما هى التغييرات التى حصلت ... ؟

قيدت معاهدة الحماية سلطات الملك بحيث أصبح من الضرورى الحصول على مصادقة المندوب الفرنسى المقيم فيما يتعلق بالإصلاحات ، وكذلك فى الاتصال بالدول الأجنبية لعقد قرض أو معاهدة ، وحددت السلطة التشريعية بالسماح للفرنسيين والأسبانيين بالاحتلالات الضرورية لإقرار حالة الأمن فى البلاد . فكيف استغلت فرنسا وأسبانيا هذه القيود من الناحية الإدارية ؟ .

أما من ناحية حكومة المخزن فقد قضت السلطات الفرنسية بالطبع على وزارة الخارجية ؛ لأن المقيم الفرنسى هو الذى يقوم بمهامها ، كما قضت — دون الاستناد إلى حق — على وزارتى المالية والحربية ، وبذلك أصبحت الحكومة المراكشية فى عهد الحماية تتألف من الرئيس ووزراء الداخلية والأوقاف والعدل ، وتضم محكمتين هما المحكمة الشريفية العليا ، وتصدر أحكامها باسم الوزير الأكبر وتتبعها محاكم الباشوات والقواد ؛ والمحكمة الشرعية وتصدر أحكامها باسم وزير العدل وتتبعها المحاكم الشرعية .

وقد كان آخر تعديل أدخل على حكومة المخزن بمقتضى المراسيم الملكية

الصادرة في ١٢ و ٢١ و ٢٤ يونيه سنة ١٩٤٧ وهى تقضى بأن تشمل الحكومة تحت رئاسة جلالة الملك مناصب الوزير الأول ووزير الشؤون العدلية ووزير الأوقاف ومدير التشريفات ونائب للوزير الأول فى شؤون التعليم . ويساعد الوزير الأول فى القيام بأعباء منصبه خمسة مندوبين مهمتهم ربط الصلة بين الوزير الأول والمصالح المختصة التى سوف نرى أن الفرنسيين أنشأوها لإكمال النقص فى هذه الحكومة بصفة مؤقتة إلى أن يستطيع المراكشيون القيام بها ، وقد أنشئت مناصب المندوبين — وهى مناصب صورية بسبب هذه المصالح الفرنسية — ليكون ذلك دليلا على أن الفرنسيين سائرون في تنفيذ تعهداتهم .

وهؤلاء المندوبون هم : مندوب المالية ، ومندوب للفلاحة والتجارة ، ومندوب للأشغال العمومية والمنتجات الصناعية والبريد والتلغراف والتلفون ، ومندوب للصحة العمومية ، ومندوب للشؤون الاجتماعية ، كما يقوم بمعونة الوزير الأول إلي جانب هؤلاء المندوبين الخمسة المستشار الشرعى .

وتقضى هذه المراسيم بأن يستدعى جلالة الملك الحكومة لعقد جلسة غير عادية تحت رئاسته كلما رأي جلالته أن الظروف تقتضى ذلك . أما الجلسات التى تعقدها هذه الحكومة بكامل هيئاتها من وزراء ومديرين فتتم مرة كل شهر تحت رئاسة الوزير الأول على أن يكون من حقه أن يدعو لحضور هذه الجلسات كل فرد يمكن أن يستفيد المجلس من خبرته .

وقد أفرد لحكومة المخزن جناح خاص فى القصر الملكى تباشر فيه القيام بمهتها التى سوف نتحدث عنها . ولقد كان من المفروض — طبقاً للاصلاح الإدارى الذى تعهدت به فرنسا وأسبانيا — أن تضم هذه الحكومة وزارات أخرى مثل المالية والمواصلات والأشغال العامة ، ولكن الفرنسيين قضوا على وزارات الخارجية والحربية والمالية بدلا من أن ينشئوا وزارات جديدة ، وأنشأوا بدلا من بعضها منصب المدير على النحو الذى أشرنا إليه .

وبدلا من أن تأخذ الحكومة الفرنسية — كما تعهدت — فى سد النقص الموجود فى حكومة المخزن بإنشاء وزارات جديدة مراكشية عمدت إلى سد هذا النقص بواسطة تعيين مديرين فرنسيين على زعم أنه لا يوجد فى المراكشيين من يستطيع القيام بها ، ولذلك أنشأوا فى المخزن المصالح التالية :

١ — مصلحة الإدارة العامة وهى التى تشرف مباشرة على الشؤون المدنية العامة كالصحافة والاجتماع والإحسان وإنشاء البلديات وأجور العمال والدراسات الاجتماعية ، وتدخل فى اختصاصها مشاكل السكنى ومراقبة الأسعار وهيئات التعاون .

٢ — مصلحة المالية وهى مجموعة من الإدارات تقوم بوضع الميزانية ووضع الحسابات والإشراف على الضرائب ووضعها ، ورسوم الدمغة والممتلكات والأموال العامة .

٣ — مصلحة الاقتصاد وتتألف من إدارة الأشغال العامة وتهتم بالمواصلات البحرية وسكك الحديد والمعادن والشؤون الهندسية ، وتتعاون مع مصلحة الزراعة والتجارة والاستعمار فى الاهتمام بالمعامل الكهربائية ، وهى إدارة أخرى مندرجة تحت هذه المصلحة ، وتهتم بالزراعة وتربية الماشية والشؤون الصناعية والتجارية واستعمار الأراضى وبالمياه والغابات وحماية الملكيات ، كما تضم هذه المصلحة إدارة لشؤون البريد والتلغراف والتلفون .

٤ — مصلحة الشؤون الاجتماعية وهى تضم الادارة العامة للتعليم والفنون الجميلة والآثار ، والادارة العامة للشؤون الصحية .

هذه هى الادارات الجديدة التى أنشأها الفرنسيون لسد النقص فى حكومة المخزن ، ولكنها فى نفس الوقت تعتبر جزءاً من الاقامة العامة .

٢ — حكومة المخزن في الشمال :

أما فى الجزء الشمالى من مراكش فقد نشأت فيها منذ سنة ١٩١٢ حكومة مركزية جديدة تحت رئاسة خليفة جلالة الملك ، وأسند هذا المنصب لأول مرة إلى المغفور له صاحب السمو الملكى مولاى المهدى فى ٤ مايو سنة ١٩١٣ . وهى من الوجهة النظرية والقانونية جزء من حكومة المخزن فى الرباط ، ولكنها فى الواقع منفصلة عنه تماماً . ومن حق أسبانيا كما قلنا أن تقدم لجلالة الملك مرشحين اثنين يختار جلالته أحدهما لتولى المنصب كلما شغر . ولكن أسبانيا أبقت على النظام القديم ، وبدلا من أن تمركزه فى مدينة الرباط عاصمة حكومة مراكش خلقت عاصمة جديدة وركزته فيها وكانت ترى أن العرش فى قبضة الفرنسيين ، ولذلك فيجب فصل الحكومة حتى لا يكون لهم تأثير عليها . وتسير حكومة المخزن فى الشمال على نفس النظام الذى تسير عليه أختها فى الجنوب ، وهى تشتمل اليوم على خمس وزارات سوف نرى قيمتها حينما نتكلم على الإدارة الأسبانية ، وهى الوزير الأكبر ، وهو وزير الداخلية فى نفس الوقت ، ووزير لكل من المعارف والعدلية والمالية والزراعة والإنتاج . ويصدر الخليفة مرسومات ملكية دون الرجوع إلى جلالة الملك ، كما يصدر الوزير الأكبر مرسومات وزارية دون الرجوع إلى الحكومة ولا داعى لأن نطيل القول فى حكومة المخزن الشمالية فهي شبيهة بحكومة الرباط بصفة عامة ، وسوف نعرف اختصاصاتها بصفة أوسع عند الحديث عن الإدارة الأسبانية .

٣ — الإقامة الفرنسية العامة :

ونجد إلى جانب حكومة الرباط إدارة فرنسية تامة التكوين هى فى الواقع حكومة مراكش الفعالة ، وعلى رأسها مندوب فرنسا المقيم الذى نصت معاهدة فاس على أنه سوف يمثل الحكومة الفرنسية لدى البلاط العلوى ، وخوّلته حق

المراقبة والمصادقة على المراسيم الملكية ، وقد حددت اختصاصاته فى مرسومين ملكيين صدرا فى ٣٠ مايو وفى ١٦ يونيه سنة ١٩١٢ يقضيان باعتباره ذا شخصية مزدوجة ، فهو موظف فرنسي باعتباره ممثلاً لفرنسا ، ولكن هذه الصفة لا تخوله حق التدخل ، ولذلك قضى أحد المرسومين باعتباره فى نفس الوقت موظفاً مراكشياً أيضاً لكى يكون له حق التدخل الإدارى ، وهو بهذه الصفة الواسطة الوحيدة بين جلالة الملك والدول الأجنبية ، وهو القائد الأعلى لقوات البر والبحر ، وتعينه فى القيام بهذه المهمة الواسعة النطاق مكاتب مدنية وحربية وسياسية ودبلوماسية .

وأنشئت وظيفة أخرى فى الإقامة العامة بمرسوم ١١ يونيه هى وظيفة معتمد الإقامة ، وتنتقل إليه اختصاصات المندوب المقيم فى حالة غيابه ، ويختص فى الغالب بشؤون العلاقات الأجنبية فى حالة وجود المقيم .

وفى ١٥ يناير سنة ١٩١٣ أنشئت وظيفة سكرتيرية الحماية ، ومهمتها تركيز الشؤون الإدارية ، والقائم بها هو مدير مصالح المراقبة فى المناطق المدنية ، أما فى المناطق الحربية فتقوم بهذه المهمة فيها إدارة الشؤون الأهلية الآتيه ، كما يشرف على الدراسات التشريعة التى تعد المراسيم الملكية التى تقدم إلى جلالة الملك لتوقيعها ثم تعاد إلى المندوب المقيم للمصادقة عليها ، وبذلك تصبح قانوناً نافذاً .

وتتبع الإقامة العامة مباشرة إدارة الشؤون الأهلية ومصلحة الاستعلامات على النحو الذى اتبعه الفرنسيون فى الجزائر ، وهى أخطر الإدارات الفرنسية على الإطلاق من حيث المهمة التى نيطت بها ، وهى جمع المعلومات الأهلية التى من شأنها أن تدعم النظام الفرنسى ومراقبة التطورات السياسية فى الداخل والإشراف على الأهالى فى المناطق الحربيـة والسهر علي مصالح فرنسا بمختلف الوسـائل — وفى طليعتها الجاسوسيه — حتى لا تتعرض هذه المصالح للخطر .

٤ — الإدارة العامة للشؤون المراكشية :

وتوجد إلى جانب حكومة المخزن و إدارة الإقامة العامة إدارة أخري اسمها الإدارة العامة للشؤون المراكشيه" ويطلق عليها الفرنسيون (الشريفية) نسبة إلى البيت المالك ، وهى إدارة فرنسية محضة ، ومهمتها تقريب وجهتى النظر بين الحكومة والإقامة العامة وتنسيق أعمالها ، و يطلق على المشرف عليها لقب المستشار ، وهو شخصية فرنسية برتبة قنصل عام يحضر اجتماعات مجلس الوزراء وتقع على عاتقه مهمة شرح فوائد المشروعات الفرنسية لجلالة الملك وحكومته ، كما يقدم المقيم العام ملاحظات الملك والحكومه" ، فإذا لم يحصل الاتفاق بين الإقامة العامة والقصر كان على المستشار أن يبتكر حلا الموضوع ، وقد أصبحت هذه الوظيفه" شاقة وعسيرة بسبب الخلافات المتكررة التى تنشأ من آن لآخر بين القصر والإقامة في السنوات الأخيرة .

ولهذه الإدارة أقسام خمسة المالية والأشغال العامة و الاقتصاد والتعليم والصحة ومهمة هذه الإدارة فى الواقع هي مراقبة حكومة المخزن مراقبة دقيقة حتى لا تصدر عنها تصرفات تضر بالفرنسيين ، كما أن من مهمة إدارة الشؤون الأهلية السالفة الذكر — وهى التى تتبع الإقامة العامة — هى مراقبة التصرفات الشعبية لنفس الغرض .

الإدارة الفرنسية فى المناطق :

هذا فيما يتعلق بالإدارة الفرنسية المركزية ، أما فيما يتعلق بإدارة المناطق فقد كانت حكومة المخزن — وما تزال — تباشر سلطتها فى المدن بواسطة الباشوات وفى البوادى بواسطة القواد ، و إلى جانبها محكمة القاضى الشرعية . فعمدت السلطة الفرنسية إلى وضع مراقب لها إلى جانب كل من الباشا والقائد أصبح فى الواقع هو الحاكم المطلق بدلا منهما .

المناطق العسكرية :

هذا وقد ظلت مناطق مراكش المحتلة كلها خاضعة للحكم العسكرى منذ سنة ١٩١١ إلى ١٩١٩ ، إذ أخرج بعضها فأصبحت مدنية ، أما المناطق الأخرى فقد ظلت عسكرية إلى الآن ، وهى أربع : منطقة فاس ، ومنطقة تازة ، ومنطقة مكناس ، ومنطقة مراكش .

وتدار كل منطقة عسكرية بواسطة ضابط فرنسى برتبة جنرال يقال له حاكم المنطقة ، وأصبح له نائب مدنى منذ سنة ١٩٣٧ وتساعد الحاكم هيئة أركان حرب فرنسية ومكتب للاستعلامات فيما يتعلق بالمسائل المدنية ، وهو مكتب سافر للجاسوسية إذ هى أهم الأعمال التى يباشرها .

وتقسم المنطقة العسكرية إلى أقاليم ، على كل إقليم ضابط فرنسى برتبة جنرال أو كولونيل ، وتتبعه هو أيضاً هيئة أركان حرب ومكتب للاستعلامات وتنقسم الأقاليم إلى دوائر على نفس الأسلوب .

وقد أسندت إلى مكاتب الاستعلامات هذه مهمة خطيرة منذ أنشئت ، فكان عليها أن تمهد السبيل أمام الجيش الفرنسي سياسياً وهو يحتل البلاد ، وإدارة المناطق المحتلة ، والسهر على الحالة السياسية فيها ، ومراقبة السلطات المراكشية ، وحفظ هيبة فرنسا أمام السكان ، ولذلك فهى تدخل فى علاقات مباشرة مع الأعيان والشخصيات الكبيرة لاستمالتهم ، وكان ضابط مكتب الاستعلامات — وهو يعد إعداداً خاصاً للقيام بمهمته — هو المتصرف المطلق فى المقاطعة أو الإقليم أو الدائرة ، فهو المدير والحاكم والقاضى والمهندس والفلاح ، وكان المارشال ليوطى يسميهم « حيوانات الحركة » لشدة نشاطهم وفداحة المهمة التى نيطت بهم

ويسير نشاط الاستعلامات الخطير من الدائرة إلى الإقليم ، ومن الإقليم إلى المنطقة ، ويتبع مكتب المنطقة إدارة الشؤون الأهلية بالإقامة العامة ، ويوجد فى مراكش ما ينيف على ٣٠٠ ضابط فرنسى للاستعلامات .

المناطق المدنية :

تصبح المنطقة مدنية حينما يصل مفعول الأمن إلى قلبها ... والسلطات الفرنسية وحدها هى التى تقرر ذلك . وعلى كل منطقة مدنية حاكم فرنسى مدنى يطلق عليه لقب المراقب المدنى ، وهو بمثابة ممثل للدولة الحامية فى المنطقة ، وعليه أن يؤثر على الإدارة المراكشية ويسيرها فى الاتجاه الضرورى ، وهو على اتصال دائم بجميع فروع الإدارة المراكشية بصفته مراقباً عليها ، ولا يمكن اتخاذ أى قرار من قبل الباشا أو القائد أو القاضى دون الرجوع إليه .

وفى مراكش أربع مناطق مدنية هى منطقة الشاوية وتقع بها مدينة الدار البيضاء ، ومنطقة الرباط ، ومنطقة الغرب وتقع بها مدينة القنيطرة ، ثم منطقة وجدة . وتوجد إلى جانب ذلك مقاطعات صغيرة بها مراقبات مدنية أيضاً هى منطقة دكالة وعبدة والشياظمة ووادى زم .

والمراقبون المدنيون وحكام المناطق العسكرية هم ممثلون مباشرون للمقيم العام الفرنسى ، ولهم بهذه الصفة حق الإشراف على جميع الموظفين فى منطقة نفوذهم مدنيين كانوا أو عسكريين . ويشرف المراقبون على الأمن ولكن بدلا من أن يساعدهم على ذلك الجيش تتبعهم قوة من البوليس كما تتبعهم فرقة من الخيالة الأهلية ، والمفروض من الوجهة النظرية أن يقضى على نظام المقاطعات العسكرية متى وصل مفعول الأمن إلى قلبها كما يقول أحد المؤلفين الفرنسيين ، ولكن ليس هناك ما يدل على أن السلطة الفرنسية مستعدة للتنازل من تلقاء نفسها عن هذا النظام لا فى الوقت الحاضر ولا فى المستقبل القريب .

المندوبية السامية الأسبانية :

أما فى المنطقة الشمالية المشمولة بالنفوذ الأسبانى فالنظام الإدارى فيها منقول

عن النظام الفرنسى تقريبا مع ملاحظة الاختلاف بين الواضع والناقل . فالممثل الأسبانى — واسمه الرسمى المندوب السامى لا المندوب المقيم — يشغل نفس الوظيفة التى يشغلها زميله الفرنسى ، فهو ممثل أسبانيا فى شمال مراكش ، وقد حددت اختصاصاته بمراسيم مختلفة أهمها المرسوم الخليفى بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩١٦ ويقوم بمقتضاه بمهمة الاتصال بالدول الأجنبية وإعداد الميزانية ، وعليه أن يرسل إلى الحكومة الأسبانية فى النصف الثانى من شهر مايو مشروع الميزانية ، ويشاركه فى وضعها الوزير الأكبر والنائب العام الأسبانى ومديرو المصالح الأسبان ، أى أن الوزير الأكبر هو الشخص المراكشى الوحيد الذى يشارك فى وضع مشروع الميزانية ، ويوجد بالمندوبية مكتبان مكتب حربى وآخر سياسى وأنشئت لها سكرتارية بمرسوم سنة ١٩٤١ للنظر فى شؤون الموظفين الإداريين . وبينما نجد الفرنسيين يطلقون على رؤساء المصالح كلمة مدير يطلق عليه الأسبان كلمة « نائب » . وقد تعرض نظام الإدارة هذا إلى كثير من التغييرات والاضطرابات بسبب أنه منقول وبسبب النزاع المستمر الذى كان ينشب بين العسكريين والمدنيين الأسبان إلى أن أخذ شكله النهائى بمرسوم صدر عن رئاسة الجمهورية الأسبانية فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤ نظم الإدارة المركزية وإدارة المقاطعات ، وتتبع المندوبية السامية بمقتضاه خمس نيابات :

أولاها وأخطرها نيابة الأمور الوطنية ، وهى بمثابة وزارة للداخلية ، ويرأسها ضابط أسبانى برتبة جنرال ، وله نائب ينوب عنه فى حالة غيابه وتتألف هذه النيابة الخطيرة من ثلاثة أقسام :

القسم السياسى ومهمته الإشراف على الحكومة المراكشية ومراقبة الوزير الأكبر ووزارتى العدل والأوقاف ، ولا تستطيع هذه الحكومة القيام بأى شيء دون الرجوع إلى القسم السياسى ، وله رئيس هو المرجع فى جميع تصرفات الحكومة ، وكان للرئيس فيما قبل مراقب للعدلية ومراقب للأوقاف ، ولكن

ألغيت الوظيفتان بعد إعلان استقلال الوزارتين ، ذلك الاستقلال الصورى الذى أعاد اختصاصات المراقبين إلى الرئيس الذى يتدخل بصفة غير مباشرة فى الوزارتين عن طريق تدخله فى شؤون الوزير الأكبر .

والقسم الثانى قسم الاستعلامات ، ومهمته مثل مهمة الاستعلامات الفرنسية فهو الذى يحاول السيطرة عن طريق جمع المعلومات على الحالة السياسية فى البلاد وأهم وسائله الجاسوسية و بث الأعوان ، وهو ينفق بسخاء محاولا بذلك شراء الضمائر والتلاعب بالذمم .

ثم قسم البوليس والأمن العام ، وهو قسم أسبانى أيضاً ، ومهمته واضحة ، ولكى نعرف خطورة هذه النيابة يجب أن نلفت النظر إلى أنها استنزفت من ميزانية المنطقة فى السنة الماضية ما يكاد يصل إلى النصف .

وأن نلفت النظر أيضاً إلى أن ميزانية الحكومة المراكشية كلها فى هذه المنطقة بلغت ٤ ملايين بسيطة ، بينما بلغت ميزانية نيابة الأمور وحدها ٤٣ مليون ونصف مليون بسيطة وذلك فى سنة ١٩٤٦ . هذا ولا يوجد شىء فى الحياة المراكشية لا تتدخل فيه نيابة الأمور الوطنية بأقسامها الثلاثة .

والنيابة الثانية هى نيابة المالية ، وتهتم بشؤون المال ، وتقوم بإعداد الميزانية والحسابات ومراقبة شؤون الجمارك على نحو ما تقوم به إدارة الشؤون المالية فى الجنوب .

والثالثة نيابة الأشغال العمومية والمواصلات .

والرابعة نيابة الاقتصاد والصناعة .

وأخيراً نيابة المعارف .

الإدارة الأسبانية فى المناطق :

وتنقسم المناطق فى الشمال ، كما تنقسم في الجنوب ، إلى مناطق عسكرية

وأخرى مدنيـة بحسب حالة الأمن فيها ، وتنقسم المنطقة إلى دوائر ، ولـكل منطقة مراقب يديرها ، وهو الممثل المندوب السامى ، كما يقوم بدور الاستعلام وإبلاغ المندوبية ما يستجد على الحالة السياسية ، وهو الذي يشرف على الحالة الاقتصادية وتنمية الثروة فى المنطقة مثل المراقب الفرنسى تماما . وتنحصر مهمة المراقب فى المقاطعات المدنية فى مراقبة النشاط السياسى فيها .

وتنقسم منطقة شمال مراكش بحسب مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤ إلى خمس مناطق : المنطقة الجبلية ومركزها مدينة تطوان ، والمنطقة الغربية ومركزها مدينة العرائش ، والمنطقة الشرقيه ومركزها مدينـة الناضور ، ومنطقة غمارة ومركزها مدينة شفشاون ، ومنطقة الريف ومركزها مدينة الحسيمة . وعلى كل منطقة من هذه المناطق مراقب يشرف على من فيها من الباشوات والقواد والقضاة ، وتنقسم كل دائرة إلى أقسام بحسب ما فيها من المدن والقرى والقبائل ، وتخضع هذه المناطق لنيابة الأمور الوطنية التى أسلفنا القول فيها .

البلديات :

وتوجد في مراكش خمس عشرة بلدية بمقتضى المرسوم الملكى الصادر فى ١٨ ابريل سنة ١٩١٧ وهو الذى نظم البلديات . وهى بلديات آزمور والدار البيضاء والقنيطرة ومراكش (المدينة) والصويرة والجديدة ومكناس والرباط وآسفى وسلا وصفرو وسطات وتازة ووجدة وفاس .

وهي نوعان وطنية خالصة ومختلطة أى مركبة من المراكشيين والفرنسيين يعين أعضاؤها لمدة سنة من قبل رئيس الوزارة ما عدا فى فاس فإن الأساس النظرى لبلديتها هو الانتخاب ، وكذلك بلدية الدار البيضاء التى يعين أعضاؤها لمدة ثلاث سنوات ويتجدد تعيين الثلث كل سنة .

ورئيس البلديات بنوعيها فرنسى ، وله نائب مراكشى يكون عادة هو محافظ

المدينة ، والرئيس هو الذى يضع ميزانيتها أثناء شهر سبتمبر من كل سنة لترسل قبل ١٥ أكتوبر إلى سكرتارية الحماية التى تعيد النظر فيها ثم تقدمها أخيراً إلي الوزير الأكبر للمصادقة عليها .

أما فى منطقة النفوذ الأسبانى فإن النظام البلدى لم يعرف إلا فى سنة ١٩٣٦ بعد أن كثرت المطالبة بذلك ، ولم يدم هذا النظام مستنداً إلى الانتخاب الحر إلا مدة وجيزة إذ ألغى ذلك عقب ثورة الجنرال فرانكو ، وأصبح أعضاء البلديات يعينون من قبل السلطات الأسبانية ، وقد ذهبت جميع محاولات الوطنيين سدى في سبيل إرجاع نظام الانتخابات ، وتعتذر السلطة عن ذلك بأنها لا يمكن أن تسمح بأن يتمتع الشعب المراكشى بما لا يتمتع به الشعب الأسبانى نفسه .

ملاحظات :

لعل أول ملاحظة يلاحظها القارىء ونحن نستعرض له نظام الحكم والإدارة فى مراكش هذا الشذوذ الواسع النطاق الذى قضى بأن تقوم فى دولة واحدة — مع مراعاة الإدارة الدولية في طنجة ودون الإشارة إلى فصل منطقة ايفنى التى تستعمرها أسبانيا ومنطقة سبتة ومليلة التى ضمتهما أسبانيا أيضا إلى أراضيها ومنطقة شنقيط فى أقصى الجنوب التى تحكمها فرنسا حكما مباشراً — ستة أنواع من الإدارات من شأنها أن ترهق ميزانية الدولة بسبب ما تستنزفه من الأموال ، وذلك بسبب مراعاة الظروف التى قضت بأن تراعى المعاهدات الدولية واتجاهات كل من انجلترا وألمانيا وفرنسا وأسبانيا ، وكانت مراكش آخر دولة أقيم لها حساب .

وإذا كان هذا النظام نتيجة فجة لخبرة فرنسا الواسعة النطاق فى المشرق والمغرب فانه نتيجة فجة منقولة بالنسبة لأسبانيا التى يرتكز وجودها فى شمال

مراكش على وجود فرنسا فى الجنوب ، إذ جاء نتيجة للاتفاق بين الدولتين دون أن تكون مراكش طرفاً فى هذا الاتفاق .

وقد حاولت فرنسا أن تستغل حكومة مراكش وعلى رأسها جلالة الملك ولكنها أخفقت فى ذلك إخفاقاً تاماً بسبب وجود حضرة صاحب الجلالة محمد الخامس على عرش هذه البلاد . أما أسبانيا فقد كان أول عمل قامت به هو محاولة القضاء تدريجياً على كل سلطة لجلالته فى المنطقة التى تشملها بنفوذها .

وإذا نحن أعدنا النظر فى النظام الإدارى وجدنا أن فرنسا وأسبانيا قد سيطرتا سيطرة تامة على حكومة مراكش ، وذلك بواسطة السيطرة على أهم المراكز فيها من ناحية ، ثم من ناحية الرقابة الشديدة التى فرضتاها على ما بقى من المناصب التافهة فى أيدى المراكشيين ، وسيطرتهما على تعيين وعزل الموظفين المراكشيين ، وقد عمدتا إلى وضع هذا النظام مراعاة للظروف الدولية فحسب ، ولولاها لقضت على الحكومة المراكشية قضاء اسمياً كما قضتا عليها بالفعل .

ويستند النظام الإدارى فى المنطقتين إلى مراسيم ملكية وجمهورية أسبانية ليس لها أى مسوغ ، لأن كل نظام فى مراكش يجب أن يصدر عن جلالة الملك رئيس البلاد الأعلى ، وهو الأمر الذى غفلت عنه أسبانيا ، أما فى منطقة الجنوب فإن جميع المراسيم الملكية المخالفة لمعاهدة فاس سنة ١٩١٢ تعد لاغية وفى طليعتها المرسوم الذى حدد اختصاصات المقيم العام تحديداً يخالف هذه المعاهدة . ذلك أن معاهدة الحماية — إلى أن تتغير — تعد جزءاً من نظام الدولة الأساسي ، ولذلك فيجب أن تكون جميع المراسيم التشريعية منسقة معها ، ولا تقوم الحكومة المراكشية فى الواقع إلا بدور مكتب للترجمة والتفسير فى بلاد يسيطر عليها أجانب لا يتقنون لغتها ، أما أدوار الدراسة والإعداد والابتكار والاشراف والسيطرة فيقوم بها الفرنسيون والأسبان .

ولم يكن هناك أى داع لتأسيس حكومة مستقلة فى شمال مراكش ، وقد تعهدت أسبانيا فى معاهدة مدريد بتقديم مساعداتها لجلالة الملك وللحكومة المراكشية فى سبيل إصلاح منطقة الشمال ، فعمدت بدلا من ذلك إلى القضاء على كل نفوذ لحكومة البلاد المركزية وأنشأت بدلا منها حكومة مركزية أخرى فى تطوان سيطرت عليها سيطرة تامة ، بينما كان الواجب يقضى بإنشاء إدارة ممثلة لحكومة الرباط المركزية ، تلك الحكومة التى لا توجد أية معاهدة دولية أو فردية تنتقص من سيادتها على البلاد كلها . ولكن الحكومة الأسبانية منذ احتلالها للشمال بدأت تعمل على فصله سواء بواسطة النظام الادارى الذى وضعته أو بواسطة بث الحزازات والاحن فى النفوس لكى تقضى على وحدة البلاد .

هذا ويجب أن نلاحظ أن السلطة الفرنسية والأسبانية هى التى تعين موظفي الحكومة المراكشية ، ولذلك فليس من الغريب أن يكونوا ذوى شخصيات ضعيفة تختارهم السلطة لما يمتازون به من الانصياع والطاعة . وبذلك تتم السيطرة على مقادير البلاد كلها من الناحية الواقعية دون أن تخل بما تعهدت به من احترام سيادة هذه الحكومة . أما الحاكم أو الموظف الفرنسى والأسبانى فتختاره السلطة بعد أن تعده إعداداً شاملا ؛ لكى يتفهم أغراضها والمهمة التى يجب عليه آداؤها ، ثم تضع الموظف المراكشى الضعيف الشخصية تحت رحمته .

وإذا لم يكن هناك أى فرق بين سيطرة أسبانيا وفرنسا على مراكش من الناحية الواقعية فقد أسرفت أسبانيا إسرافاً خطيراً من الناحية الصورية واعتدت اعتداءات مروعة على سلطة جلالة الملك وحكومة الرباط ، بل ذهبت إلى إسناد نظام الادارة هذا إلى مراسيم صدرت عن الملك وعن رئيس الجمهورية .

وآخر ما نلاحظه هو هـذا التفريق بين مقادير الأهالى ومقادير الجالية الأوربيه ، إذ تعتبر إدارة الشؤون الأهليه ومصلحة الاستعلامات الفرنسية ، كما تعتبر نيابة الأمور الوطنية الأسبانية بمثابة حكومتين خاصتين بإصدار الأحكام التعسفية ضـد المراكشيين دون أن تصطدم بالإدارات الأخرى التى أنشئت للسهر على راحة الجالية الفرنسية والأسبانية وهى التى يجب أن يراعى فى معاملتها ما تتناقله الألسن عن الرجل الحديث وحقوقه في الحياة .



الفصل السابع

الحياة الاستشارية

الشورى ومجالس الجماعة :

كان سلاطين مراكش منذ أقدم العصور يعتمدون على المشورة فى حكمهم للبلاد ، فكانوا يستدعون علماء الدين ليعرضوا عليهم المشاكل التى تصادفهم ليأخذوا رأى الدين فى تلك المشاكل ، وكذلك جمعوا الخبراء فى مختلف الشؤون ليستعينوا بخبرتهم فى إدارة شؤون البلاد الداخلية أو الخارجية . وهذا ما دعا إليه الإسلام حينما وصى من ولوا أمر المسلمين بأن يعتمدوا على المشورة فى مختلف الشؤون ، لكي يتجنبوا بذلك مواطن الزلل .

هذا فيما يتعلق بالمسائل العامة العليا التى كان يهتم بها أهل المدن ، ولكن سلاطين مراكش لم يكونوا يهملون الرأى العام حتى فى القبائل ، إذ كانوا يهتمون دائما بأن يحققوا العدالة فيها بواسطة أخذ الرأى . فكان يوجد منذ زمن بعيد إلي جانب القائد الذى يمثل جلالة السلطان فى المقاطعات المختلفة مجلس استشارى يطلق عليه « مجلس الجماعة » وكانت سلطة هذه المجالس — وكانت توجد فى القبائل العربية والبربرية على السواء — تختلف فى المقاطعات ؛ فمنها من كان يشرف على جميع الشؤون ويتمتع بسلطة واسعة النطاق ، ومنها من كان يدلى بالرأى فحسب ، وللقائد بعد ذلك أن يتصرف ولكنها كانت جميعاً بصفة عامة عاملا مهماً لتحقيق الصالح العام .

وعلى ذلك نستطيع أن نقول إن الفكرة الاستشارية عريقة الأصول فى مراكش ، وأن فكرة الحكم المطلق الذى تسنده العناية الإلهية لم تعرف فى هذه البلاد على الشكل الذى اشتهرت به فى كثير من الأقطار الأخرى التى عرف فيها النظام الملكى .

ولقد ظل الأمر سائراً على ذلك دون أن تنضج فى البلاد فكرة الدستور الحديثة ، إلى أواخر القرن التاسع عشر ، حينما بدأت هذه الفكرة تتسرب إلى البلاد تحت تأثيرين اثنين :

أولهما ظهور فكرة الدستور فى كثير من الأمم الإسلامية وتنفيذ هذه الفكرة فى بعضها ، فكان لذلك تأثير على مراكش كما كان للفكرة السلفية وسائر الأفكار الاصلاحية الأخرى تأثير عليها أيضا .

وثانيهما تأثير التدخل الأجنبى فقد حصل بعد عقد الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا ما حصل فى مصر عقب تدخل الدول أيام إسماعيل . فقد ضعف أمر السلطان عبد العزيز أمام الأجانب ومطالبهم المستفحلة فرأى أن يعتمد على الأمة فى رفض المطالب التى كانت تقدم إليه كما حصل نفس الشىء فى عهد السلطان عبد الحفيظ .

مجلس الأعيان سنة ١٩٠٥ :

كتب لفكرة أخذ رأى الشعب أن تظهر إلى حيز الوجود سنة ١٩٠٥ حينما قدم الممثل الفرنسى المسيو تاينديه إلى جلالة السلطان عبد العزيز برنامجاً للاصلاح ترى حكومته أن تنفذها مراكش بمناسبة اتفاقها مع انجلترا وإيطاليا وأسبانيا ، فأبلغه جلالته بعد أن أمعن النظر فى خطورة البرنامج ، وبعد أن ألح الممثل فى طلب الرأى الفاصل ، أن تنفيذ مثل ذلك البرنامج الخطير لا يمكن أن يتم بقرار من جلالة السلطان وحده ، وإنما يجب الرجوع فى ذلك إلى الشعب .

وأرسل جلالته عقب ذلك إلى ممثليه بمختلف أنحاء المملكة يطلب منهم أن يختاروا من بين الشعب أفراداً يمكن الاعتماد على خبرتهم ليتناقشوا فى الموضوع ، وعلى أمانتهم ليفصلوا فيه طبقاً لما تقتضيه مصالح البلاد الحقيقية .

ووصل هؤلاء الممثلون إلى العاصمة ليناقشوا المشروع ، واستدعى جلالة السلطان الممثل الفرنسى ليحضر الجلسات التى يعقدها « مجلس الأعيان » — كما أطلق عليه — إلى جانب الوزراء ، وظل المجلس يناقش المشروع نحو خمسة أشهر كان الممثل الفرنسى خلالها يلح في طلب وضعه موضع التنفيذ ، فكان جلالة السلطان عبد العزيز يؤكد له دائماً أنه بين يدى ممثلى الأمة وسوف يقررون مصيره بعد الفراغ من دراسته ، وأخيراً عقد المجلس جلسته الأخيرة يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٠٥ وأصدر قراره برفض المشروع الفرنسى وكل مشروع تقدمه فى المستقبل دولة أجنبية بمفردها ، بسبب سوء النية الواضحة فى تلك المشاريع التى سبق أن قدمتها دول أخرى . ثم قرر أن يطلب من جلالة السلطان إرسال دعوة إلى سائر الدول ليناقشوا القضية المراكشية و يضعوا مشروعا مشتركا . لأن من شأن تلك المشاريع المفردة أن تثير الدول الأخرى وتضع البلاد فى موقف حرج ، ولذلك فالإصلاح أمر يجب أن تفصل فيه الدول جميعاً ومن بينها مراكش ، لا دولة بمفردها ، حتى تحفظ مصالح المراكشيين وسائر الأجانب فى البلاد . وكتب وزير الخارجية إلى الممثل الفرنسى يبلغه القرار ، وأردفه بقوله إن جلالة الملك لا يستطيع أن يقف موقفاً معارضاً للشعب . وقد كان قرار مجلس الأعيان هذا هو الباعث على إرسال الدعوة إلى سائر الدول ، فأسفر ذلك عن عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة ١٩٠٦ على النحو الذي تحدثنا عنه فى فصل سابق ، ولم يكن الداعى إلى ذلك التدخل الألمانى ، كما تشير إلى ذلك سائر المصادر الفرنسية .

وعلى ذلك فقد كان مجلس الأعيان — بالرغم من البواعث التى دعت إلى تأليفه — خطوة أولى جريئة لتسجيل حق الشعب فى أن يفصل فى كل ما يتعلق

بمراكش ، فقد سجل ذلك جلالة السلطان عبد العزيز على نفسه لا أمام الشعب بواسطة المراسيم التى أصدرها إلى ممثليه فحسب ، ولكن أمام الأجانب بواسطة التبليغات التى أرسلها إلى الدول أيضاً ؛ وفى مقدمتهم الممثل الفرنسى ، الذى انتقد فكرة مجلس الأعيان وألح على السلطان فى أن يفصل بنفسه فى أمور مملكته ، وتفنن فى شرح الأخطار التى يمكن أن تنجم عن « مجالس الأعيان » .

منتدى الشورى سنة ١٩٠٨ :

وعندما نجح الانقلاب الذى قاده جلالة المولى عبد الحفيظ سنة ١٩٠٨ كما قلنا ، واستطاع أن يجلس على عرش مراكش بعد أن تزعم فكرة الإصلاح ، كانت فكرة الدستور نفسها قد اختمرت ، فكانت من جملة الإصلاحات التى شرع جلالته فى دراستها وتنفيذها بقدر ما سمحت به تلك الظروف الخطيرة التى كانت تمر بها البلاد آنذاك . وكانت فكرة مقاومة التدخل الأجنبى بواسطة الشعب قد أخذت اتجاهاً واضحاً فى السياسة المراكشية ، فقد جاء فى نص البيعة التى بويع على أساسها جلالة المولى عبد الحفيظ غداة نجاحه : « وإذا عرض ما يوجب مفاوضة مع الأجانب فى أمور سلمية أو تجارية فلا يبرم — أى السلطان — أمراً منها إلا بعد الصدع به للأمة ، حتى يقع الرضى منها بما لا يقدح فى دينها ولا عوائدها ولا إستقلال سلطانها » .

وما كاد جلالته يستولى على أزمة الحكم حتى شكل لجاناً كلفها بدراسة النظام التمثيلى فى مختلف البلاد واقتباس الصالح من هذه النظم لتطبيقه فى مراكش ، وقد والت هذه اللجان أعمالها مدة طويلة ، ثم استقر الرأى أولا على إلغاء الفوضى فى الأحكام ، ولذلك وضعت قانوناً للعقوبات اسمه « قانون الجزاء » لأن الحياة النيابية متوقفة قبل كل شيء على تحقيق المساواة والعدل بين أفراد الشعب « وفى أواخر سنة ٩٠٨ كانت هذه اللجان قد فرغت من إعداد مشروعها

وهو يقضى بإنشاء برلمان يطلق عليه اسم « منتدى الشورى » تمثل الأمة فيه على أساس انتخابى . كما يقضى بأن يتألف هذا البرلمان من مجلسين : أحدهما مجلس للنواب يسمى « مجلس الأمة » ويمثل الأمة فيه نواب من طبقات الشعب المختلفة . والثانى مجلس للشيوخ ويطلق عليه « مجلس الأشراف » يتألف من طبقة الأعيان والبارزين فى الأمة . كما صدر إلى جانب ذلك مشروع للدستور باسم القانون الأساسى وقانون آخر يتعلق بالنظام الداخلى للبرلمان (اللائحة الداخلية) وآخر يتعلق بنظام الانتخاب » .

وهكذا تطورت فكرة الشورى فى ظرف أعوام قليلة من مجرد أخذ رأى بعض الأفراد البارزين بواسطة التعيين ، إلى الديمقراطية الحديثة القائمة على أساس التمثيل النيابى المعروف . وقد نشر المشروع بأكمله فى صحيفتى : « لسان المغرب » المراكشية « والزهرة » التونسية ، وكاد يتم تنفيذه لولا أن الأزمة السياسية تطورت من سيئ إلى أسوأ ، ولم يعد فى استطاعة الحكومة أن تفكر فى أى إصلاح أمام الخطر الخارجي الغامر إلى أن فرضت الحماية الفرنسية واختفت فكرة البرلمان والدستور لتظهر فى لون آخر .

النظام الدستورى للحرب الريفية :

ولكن قبل أن نتحدث عن مصير فكرة الحياة النيابية فى ظل الحماية يحسن بنا أن نشير إلى النظام الدستورى الذى وضع أثناء الحرب الريفية ، فقد رأى الأمير عبد الكريم الخطابى أن يضع دستوراً تسير فى ظله الحكومة الجمهورية المؤقتة التى ألفها ، لكيلا يقال عنه إنه يعمل ليصبح ملكا على البلاد ، ولذلك ألف جمعية وطنية لتساعد الحكومة على أداء مهمتها وكانت تشرف على شؤون الكفاح الوطنى والإدارة .

كان رئيس الحكومة هو رئيس الجمعية الوطنية ، وكان فى نفس الوقت

مسؤولا أمامها ، كما كان الوزراء الأربعة — نائب الرئيس ووزراء الخارجية والمالية والتجارة — مسؤولين أمامه ، أما وزارتا الداخلية والحربية فكانتا من اختصاص الرئيس .

وظل هذا هو النظام الدستورى المتبع فى الجمهورية الريفية طيلة الخمس سنوات التى عاشتها ، ولا شك أن الظروف الحربية هي التى قضت باتباع مثل هذا النظام وكان لها تأثير قوى فى تكييفه .

الشورى فى ظل الحماية :

كان الباعث الحقيقى لتأسيس الحياة النيابية فى مختلف الدول يقوم على حق الشعب فى حكم نفسه بنفسه بواسطة النظام التمثيلى ، وكان من الطبيعى أن يعمل الفرنسيون فى ظل النظام الجديد على القضاء على هذا الباعث ليخلفه باعث آخر ، لا يمكن أن نتصوره إلا إذا تصورنا أن السلطات الفرنسية ، مهما تكن خبرتها ، قاصرة فى فهم البلاد فهماً يمكنها من أن تحقق مصالحها . وذلك بحكم اختلاف اللغة والدين والعادات والأخلاق عند المراكشيين والفرنسيين ، ولذلك اتجهت هذه السلطات إلى الاستعانة بخبرة بعض أعيان الأهالى ، وكذلك بخبرة أفراد الجالية الفرنسية الذين سبق أن مارسوا الحياة العامة فى هذه البلاد ، وبذلك تحولت فكرة الشورى عن مصلحة المجموع إلى مصلحة الحماية الفرنسية ، وهما مصلحتان مختلفتان إن لم تكونا متناقضتين .

الغرف الاستشارية المراكشية :

ولم تكد تمر سنة واحدة على توقيع معاهدة الحماية حتى عمد الفرنسيون إلى تأسيس غرف استشارية للزراعة وأخرى للتجارة والصناعة ، وكانت تتألف من الفرنسيين وحدهم بطريق التعيين ؛ لأن السلطة رأت ضرورة الاستفادة من

خبرة رعاياها فى مراكش . وقد ظل الأمر على ذلك إلى سنة ١٩١٩ ، إذ صدر فى يونيه من هذه السنة قرار أدخل بعض التغييرات على هذه الغرف ، وأهم هذه التغييرات أن الزراع والتجار والصناع الفرنسيين أصبحوا ينتخبون ممثليهم فى هذه الغرف ، كما أنشئ بها قسم أهلى يعين أعضاؤه من قبل الإدارة ، ويجتمع أعضاء الغرفة التجارية والصناعية فى جلسة واحدة مع أعضاء الغرفة الزراعية كلما كان موضوع المناقشة مشتركا بينهما ، وذلك فى كل منطقة .

وقد ظل أمر هذه الغرف يسير على هذه الخطة إلى أن صدر مرسوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧ . وهو يقضي بتسميتها باسم الغرف المراكشية الاستشارية وبإعطاء الفلاحين والتجار والصناع المراكشيين حق الانتخاب فى هذه الغرف على شرط أن يكون الفلاح من الذين يستعملون الآلات الزراعية الحديثة ، وبالرغم من أن بعض قواعد الانتخاب التى نص عليها المرسوم ذات صبغة رجعية فيما يتعلق بالأقسام المراكشية ، فهو يعد خطوة فى سبيل تمثيل الرأى العام المهنى فى هذه الغرف ، وقد طبق المرسوم لأول مرة وأجريت الانتخابات فى شهر ديسمبر من نفس السنة .

وتقوم هذه الغرف — التى توجد فى كل منطقة — بإسداء النصائح التى تطلبها السلطة منها ، أو بتقديم ملتمسات من تلقاء نفسها . وذلك فيما يتعلق بجميع الشؤون التجارية والصناعية ، والمساهمة بصفة استشارية فى العمل على تحسين وسائل الزراعة فى الحقول والبساتين ، ووسائل تربية المواشى ، واستغلال الغابات ، واستثمار الأراضى وكل ما من شأنه أن يرتفع بمستوى الحياة الاقتصادية من حيث الزراعة والصناعة والتجارة .

ولكن ليس لهذه الغرف أى سلطة عملية على الإدارة ، كما أن المصالح المراكشية ظلت مهملة فيها من سنة ١٩١٣ إلى سنة ١٩١٩ ، ثم مثلت فيها بواسطة تعيين الأعضاء إلى سنة ١٩٤٧ ، الأمر الذى عرض هذه المصالح للخطر طول

هذه المدة ، فى الوقت الذي ظلت المصالح الفرنسية ممثلة فيها تمثيلا عادلا بواسطة قواعد انتخابية عادلة منذ سنة ١٩١٩ إلى الآن .

وإلى جانب ذلك توجد فى كل منطقة لجنة اقتصادية جديدة معينة يطلق عليها اسم « لجنة المنطقة الاستشارية الاقتصادية » لا يشارك فيها سوى ممثلى الجالية الفرنسية ، وقد أنشئت بمقتضى القرار المقيمى الصادر في ١٥ فبراير سنة ١٩٤١ ، وأعيد تنظيمها على النحو الحالى بقرار مقيمى صادر فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٣ .

أما شمال مراكش المشمول بالنفوذ الأسبانى ، فتوجد فيه غرف للتجارة والصناعة والتجارة أيضاً ، تقوم بنفس المهمة ، وهى تشمل أعضاء مراكشيين وأسبان ، ولكن هؤلاء الأعضاء جميعاً معينون ، إذ لم يعرف شيء اسمه الانتخابات أو الشورى فى تلك المنطقة منذ سنة ١٩١٢ إلى الآن .

مجلس شورى الحكومة :

ولا يقتصر أمر الشورى فى منطقة الحماية الفرنسية من مراكش على هذه الغرف ، وقد آثرنا أن نجمل القول فيها لما لها من تأثير على مؤسسة استشارية أخرى مركزية تدعى باسم « مجلس شورى الحكومة » فقد نشأ هذا المجلس أول ما نشأ على أساس تلك الغرف لتنسيق نشاطها فى البلاد كلها . ذلك أن رؤساء الأقسام الفرنسية ووكلاءهم فى مختلف الغرف كانوا يجتمعون فى مجلس مشترك للبحث فى المسائل من وجهة النظر المشتركة بعد أن بحثوها فى الغرف من وجهة النظر المحلية ، وكان ذلك أصل ما يعرف بمجلس شورى الحكومة .

وقد رؤى أن هذا المجلس الفرنسى لا يمثل جميع طبقات الجالية الفرنسية التى تزايد عددها فى البلاد تزايداً خطيراً إذ لم تكن ممثلة فيه سوى طبقة التجار والمزارعين ، ولذلك صدر قرار مقيمى فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٦ وسع المجلس

وضم إليه ممثلي غير المزارعين والتجار من الفرنسيين ، لكي يكون ممثلا للجالية الفرنسية أصدق تمثيل .

وقد تطور مجلس شورى الحكومة بعد ذلك تطورات غير خطيرة ، بالرغم من السماح للغرف المراكشية بأن تقدم إليه ممثلين وطنيين عنها ، فقد كان هؤلاء الممثلون معينين من قبل الإدارة فى الغرفة ، ولذلك كان وجودهم صورياً إلى أن صدر المرسوم الذى أعطي المراكشيين حق الانتخاب فى الغرف .

ويتكون مجلس شورى الحكومة اليوم على النحو التالى :

الطبقة الأولى : الرجال الرسميون الذين يمثلون الإدارة (فرنسيون معينون) .

الطبقة الثانية : أعضاء يمثلون غرف التجارة والزراعة والصناعة (فرنسيون ومراكشيون منتخبون) .

الطبقة الثالثة : ممثلون لأفراد الجالية الفرنسية غير الزراع والتجار والصناع (فرنسيون منتخبون) .

ويجتمع المجلس مرتين فى السنة فقط ، ورئيسه هو المقيم الفرنسى العام ، ويحضره رؤساء المصالح الفرنسيون لكي يناقشهم الأعضاء فيما يتعلق بالأعمال التى يقومون بها ، ويحضر الجلسة مندوب عن المجلس البلدى ، فى كل مدينة ، يناقش المجلس فيما يتعلق بالبلديات ؛ وهو ينقسم إلى قسمين مراكشى وفرنسى يجتمع كل واحد منهما على حدة .

وسلطة هذا المجلس استشارية بحته ، وأهم مايقوم به مناقشة الميزانية ووضعها فى القالب النهائى لكى يصادق عليها جلالة الملك .

وقد كان لإعطاء المراكشيين حق انتخاب ممثليهم فى الغرف التجارية والصناعية والغرف الزراعية أثر جد محسوس علي المجلس ، فقد تمكن عدد كبير من ممثلى الحركة الوطنية أن يأخذوا أمكنتهم فيه عندما نجحوا فى انتخابات ديسمبر سنة ١٩٤٧ . وبدلا من أن يعقد القسم المراكشى من المجلس جلسة عادية

لسماع برامج المقيم الفرنسى والأعمال التى قام بها ، والتى سوف يقوم بها ، ثم ينفض الاجتماع على أثر إبداء بعض الملاحظات البسيطة التى يبديها أعضاء عينتهم الإدارة ، و بعد أن يؤكد المقيم لهؤلاء الأعضاء عناية فرنسا بالمصالح المراكشية — بدلا من ذلك كله انبرى المقيم الفرنسى أثناء جلسة يناير سنة ١٩٤٨ و يناير سنة ١٩٤٩ — أعضاء أكفاء لينقدوا السياسة الفرنسية نقداً فنياً مراً شمل جميع وجوه نشاط الإدارات الفرنسية والتصرفات التى تقوم بها .

حقوق الشعب المراكشى :

بهذا العرض الموجز نستطيع أن نتصور مدى حق الشعب المراكشى فى التدخل فى شؤون بلاده ، فقد رأينا كيف بدأت الفكرة الديمقراطية تخرج إلى حيز الوجود تحت تأثير عوامل خاصة ، حتى أصبح السلطان عبد العزيز والسلطان عبد الحفيظ يعترفان صراحة بحق هذا الشعب فى قبول أو رفض كل نظام يمس مصيره من قريب أو بعيد .

ولقد قضى على هذا الاتجاه فى طريق الديمقراطية قضاءاً مبرماً بعد عقد معاهدة فاس سنة ١٩١٢ ، ثم نشأت فكرة الاستشارة على النحو الذى عرضناه ، أى إنه لم يعد هناك شئ يطلق عليه « حقوق الشعب » التى يجب المحافظة عليها بواسطة الرقابة التمثيلية ، وخلفه حق الحكومة فى أن تستشير الخبراء لكى تستنير بآرائهم فى تنفيذ سياستها . وقد دخل اعتبار خطير في قصة الشورى بمراكش منذ سنة ١٩١٢ وهذا الاعتبار مناقض تماماً للديمقراطية الشعبية ، وهو حق الجالية الفرنسية فى المساهمة فى نشاط الإدارات الفرنسية بواسطة الإدلاء برأيها في سبيل تحقيق مصالح تلك الإدارة التى تشترك مع الجالية فى صفتها الفرنسية ، أى أن هنك رغبة صادقة متبادلة بين الإدارات والجالية و سبيل تحقيق أشياء تمثل مصالح الفريقين معاً . وهذا ما يعطى لفكرة الاستشارة أهمية

خاصة بالنسبة للفرنسيين لأن تلك المصالح واضحة وتكفى الاستشارة ومجرد المناقشة لأجل التقريب بين وجهتى النظر .

أما بالنسبة للمراكشيين فى مجلس الشورى ، فهم يناقشون إدارة أجنبية عنهم ، أى إن هناك اختلافاً جوهرياً بين مصالحهم ومصالحها ، وفى هذا ما يقلل من أهمية الإستشارة ، ما دام فى استطاعة الإدارة أن تفعل ما تشاء ، وما دام الأعضاء المراكشيون لا يستطيعون الوقوف في وجهها .

وإذا سلمنا بأن هناك فائدة ما من هذه الحياة الاستشارية الموجودة اليوم فى مراكش ، وجب أن نتساءل ما مدى الحق الاستشارى الذى يتمتع به المراكشيون فى بلادهم كلها ، أما فى الشمال فإن أسبانيا لا تعترف لهم حتى بهذا الحق الذى ننتقده في الجنوب ولا يوجد مطلقاً شيء اسمه الاستشارة فى هذه المنطقة وكل مجلس بها يعين أعضاؤه المراكشيون من قبل الأسبانيين ، ولذلك فإن من العبث أن تعد مجالس الزراعة والتجارة والصناعة فى دائرة الحياة الاستشارية

وأما فى منطقة الحماية الفرنسيه فإن مجلس الشورى يمثل ثلاث طبقات فرنسية ، هى الإدارة الفرنسيه ، والزراع والتجار والصناع الفرنسيون ، ثم باقى الجالية الفرنسية ، أما المراكشيون فلا يمثل المجلس منهم سوى الزراع والتجار والصناع ويحدد القانون الزراع بمن يستعملون الآلات الحديثه ، الأمر الذى يدل على أن الإدارة رأت من مصلحتها أن تستشير بآراء أرباب المهن لمصلحتها الخاصة

وفى مقابل الإدارة الفرنسيه لا نجد ممثلين فى المجلس لحكومه المخزن ولا للادارات الوطنيه . أى إن الإدارة الفرنسيه قد حلت محل هذه الحكومة ، وفى مقابل ممثلى الجاليه الفرنسية التى لا يتعدى أفرادها ٢٥٠ ألفا لا نجد ممثلين للشعب المراكشى ، أى إن تلك الجاليه الصغيرة قد حلت محل هذا الشعب .

وعلى ذلك نستطيع أن نتصور مدى حق الشعب المراكشي فى التدخل فى شؤون بلاده ، وأن نقول ونحن متأكدون مما نقول إن الفكرة الديمقراطيه

التى بدأت تظهر فى مراكش فى أواخر أيام الاستقلال قد قضى عليها تماما ، وأن هذه الفكرة ما تزال بعيدة إلى الآن عن أن تتحقق ما دامت السلطة الفعلية فى يد الفرنسيين والأسبان .

وقد أثيرت فى السنة الماضية بإيعاز من الفرنسيين ، فكرة الدستور والبرلمان فى مراكش ، ولكننا آثرنا أن لا نتحدث عنها فى هذا الفصل وأن نؤخرها إلى مكان آخر ، لأنها أشبه بأن تكون مناورة سياسية من أن تكون اتجاهاً ديمقراطياً صحيحاً كما سنرى ...

الفصل الثامن

الاقتصـــاد

الزراعة :

تطور استغلال المعادن المراكشية تطوراً لا بأس به فى ظل الحماية ، ولكن مراكش مع ذلك ما تزال بلادا زراعية اصلاحية طقسها وجودة أراضيها المكسوة بالتربة السوداء الشهيرة ، ويؤثر اختلاف المناطق فى تنوع الإنتاج بشكل ملحوظ .

وبالرغم من أن البلاد حافلة بمجارى الأنهار فانها ما تزال خاضعة للأمطار فى زراعتها ، وذلك لعدم وجود خزانات كافية لاستغلال المياه التى تجرى هدرا إلى مصباتها . أما وسائل الرى فهى تقتصر على خزانات محدودة الأثر وعلى شق السواقى و إنشاء بحيرات صناعية صغيرة وحفر المجارى تحت الأرض ، وهى وسائل مراكشية قديمة ، وللمطر على ذلك أثر بليغ في كمية الإنتاج الزراعى بحيث ينخفض إلى الربع فى سنوات الجفاف كما حصل فى جفاف سنة ١٩٤٥ .

والزراعة عدو آخر غير الجفاف هو الآفات التى تتمثل بأخطر أشكالها فى موجات الجراد التى تكتسح البلاد من آن لآخر وتتمكن فى بعض الأحيان من إتلاف المحصول كله خصوصاً فى الأمكنة التى يقيم بها ، ولا تستطيع وسائل المقاومة الموجودة أن تكافح إلا الجراد الطائر الصغير .

ووسائل الزراعة عند الأهالى قديمة ، أما الوسائل الحديثة فلم تدخل إلا أخيرا

وانتشارها بين الأهالى محدود إلى الآن بسبب استئثار المستعمرين الفرنسيين بها .

تشتمل مراكش اليوم على ٤ ملايين هكتار من الأراضى الزراعية ، يستولى المستعمرون (الفلاحون الفرنسيون) على ٦٠٠ ألفاً منها بحسب إحصاءات المصادر الفرنسية ، ويختلف محصولها بحسب سقوط الأمطار وأصابته بالآفات المتلفة ، ولكنه بصفة عامة محصول ضخم .

وقد اشتهرت أقاليم مراكش بانتاج الحبوب وخصوصا مناطق الشاوية ودكالة وعبدة ومناطق الغرب وسهول مكناس وفاس وتادلة والحوز ومنطقة الشرق ، وكان مجموع ما أنتجته بمنطقتيها من مختلف الحبوب سنة ١٩٤٧ — وكانت سنة منتظمة الأمطار سليمة — ٢١٫٢٨٠٫٠٠٠ قنطار منها فى منطقة الحماية الفرنسية ١٠٫٥٠٠٫٠٠٠ من الشعير و ٣٫٢٦٥٫٠٠٠ من القمح الصلب و١٫٩٧٥٫٠٠٠ من القمح الطرى ، ومنها فى منطقة الحماية الأسبانية ١٫٤٠٠٫٠٠٠ قنطاراً من الشعير و٣٦٨٫٠٠٠ من القمح ومن الذرة ٤١٧٫٠٠٠ ويلاحظ أن كمية الشعير أكبر دائماً من كمية الحبوب الأخرى ، أما باقى هذه الحبوب فهو الذرة والفول والحمص والعدس .

وينتشر الزيتون فى مناطق شاسعة من شمال مراكش فى منطقة جبالة وحول مدينة طنجة وفاس ومكناس ووزان ويصل إلى تادلة ومدينة مراكش ومنطقة السوس ويبلغ ما يوجد منه ٩ ملايين شجرة .

ويشتهر إنتاج الحلبة فى منطقة الشاوية ، وفى الجنوب إنتاج الكمون والكراوية ، والحناء فى دكالة . وبدأت مراكش تعود إلي إنتاج القطن بكمية صغيرة فى السنوات الأخيرة ، وكان قد بدأ إنتاجه فى القرن السابع الهجرى ، ثم اضمحل أثره ووجدت له آثار بقرب مدينة وزان سنة ١٩١٢ . وقد بدأت المحاولة سنة ١٩٢٠ في نطاق محدود ، وانتشرت زراعته سنة ١٩٣٩ على مسافة تبلغ ٧٠٠ هكتاراً فى وادى بث وبنى عمير والغرب والأراضى القابلة

لزراعة القطن شاسعة فى البلاد . وقد شجعت الحرب الأخيرة على زيادة انتشاره ، والقطن المراكشى ذو تيلة طويلة ومظهر حريرى يصلح لصناعة أدق المنسوجات القطنية . ويتوقع أن يبلغ إنتاجه — إذا ما بذلت مجهودات كافية — إلى عشرة آلاف من الأطنان فى السنوات المقبلة . وقد تطور إنتاجه ما بين ١٩٣٩ و ١٩٤٧ من ٣٨٠ طن إلى ما يناهز ثلاثة آلاف . ولكن هذه الزراعة ما تزال فى حاجة إلى استعدادات فنية لاستكمال تطورها .

وتتطور كذلك فى البلاد زراعة القنب والطباق والكتان والخردل بشكل يسترعى الأنظار بالرغم من أن كمية الإنتاج ما تزال محدودة . ولكن قابلية الأراضي مبشرة فى المستقبل القريب .

وتشغل أشجار الفاكهة ٤٧ ألف هكتار من الأراضى منها ١٥ ألفاً فى يد الفرنسيين ، وتوجد إلى جانب أشجار الزيتون التى تبلغ ٩ ملايين ٧ ملايين من أشجار اللوز فى سفوح الجبال الشمالية و ٣ ملايين من أشجار النخيل في مدينة مراكش وتارودانت وتافيلالت و ٨ ملايين من أشجار التين .

أما أشجار البرتقال والليمون واليوسفى فتوجد منها أربعة ملايين شجرة ، ولكن ثلثها فقط بيد الأهالى . أما باقى أشجار الفاكهة فلا يملك الفرنسيون منها سوى النزر الذى لا يذكر ، وتنتشر فى مراكش بكمية أقل ولكنها ملحوظة أشجار الجوز والمشمش والبرقوق والتوت والزعزوف .

والعنب من أهم المنتوجات فى مراكش ، وكان كذلك قبل الحماية الفرنسية ولكن صناعة النبيذ التى كانت محدودة قبل الفرنسيين لقيت فيهم من يوسع دائرة مساحات زرع العنب فى البلاد وخصوصاً فى مناطق فاس ووازن وشمال الأطلس المتوسط ومراكش والصويرة وسوس ، فقفزت المساحة التى امتلكوها لذلك سنة ١٩١٩ من ٧٠٠ هكتار إلى ٩٠٠٠ هكتار سنة ١٩٣٠ وإلى ٢٥ ألف هكتار قبل الحرب العالمية الثانية ، وقد أنتجوا من النبيذ سنة ١٩٣٨ ٧٧٠ ألف هكتولتر وينتظر

أن يبلغ هذا الرقم المليون أى نصف مقدار الاستهلاك المحلى . وتعمل الإدارة على نشره لفائدة المستعمرين فى الأسواق الأجنبية ، وخصوصاً فى انجلترا وسويسرا وأفريقيا الغربية الفرنسية. ولم تحصل مراكش بعد على أرقام الجزائر فى إنتاجها الضخم ، ولكن الإدارة الفرنسية جادة فى محاولة الوصول إليها .

هذا وقد دأبت الادارة الفرنسية على إصدار قوانين مكنت لأفراد الجالية الفرنسية تملك جزء كبير من أجود الأراضى الزراعية فى هذه البلاد ، حتى أصبحت طبقة المستعمرين الفرنسيين — وكذلك الأسبانيين — طبقة متميزة فى مراكش ، وتجاوز خطرها الناحية الاقتصادية إلى الناحية السياسية بدافع من مطامعها المستفحلة ونفوذها الواسع في مراكش وفرنسا ، ويملك هؤلاء المستعمرون مايقرب من ٢٥ ٪ من الأراضى المزروعة ، وقد بلغ من شدة خطرهم أن الادارة الفرنسية نفسها بدأت تتوجس خوفاً من استفحال مطامعهم . وأغلبهم من طبقات فقيرة طرأ عليهم الغنى فجأة ، ولاحد لجشعهم الاقتصادى والسياسى وفى معاملة الفلاحين المراكشيين الموجودين فى أرضهم فقد سخروهم بمعاونة الادارة تسخيراً انحدر بهم إلى مصاف العبيد أو ما دون ذلك .

ويتهمهم كثير من الفرنسيين بأنهم يحذون حذو المستعمرين الفرنسيين فى الجزائر فى العمل ضد الوطنيين وضد الفرنسيين للانفراد وحدهم باستغلال خيرات البلاد .

تربية المواشي والطيور :

أما تربية المواشى والطيور فتشغل مكانة ملحوظة فى الاقتصاد المراكشى ويكفى أن نشير إلى أرقام الإنتاج لسنة ٩٤٤ فى المنطقة المشمولة بالحماية الفرنسية وحدها :

من جنس الغنم ٠٠٠ر٠٠٠ر١١ رأس
« « المعز ٠٠٠ر٠٠٠ر٦ «
« « البقر ٠٠٠ر٨٠٠ر١
« « الخيل ٠٠٠ر٣٣٥

يقابلها فى منطقة الحماية الأسبانية :

من جنس المعز ٣٠٠ر٠٩٣ر١
« « الغنم ٧٠٠ر٦٩٨
« « البقر ٣٠٠ر٣٢٤
« « الخيل ٠١٧ر١٠٤

وأغلب ذلك فى يد الأهالى ، ويكفى لحم الأبقار الاستهلاك المحلى وتصدر منه كمية معينة إلى الجزائر كل سنة ، وكذلك الأغنام التى تصدر منها كمية كبيرة كل سنة ، بينما نجد أن كمية إنتاج الألبان ما تزال بعيدة جداً عن أن تكفى هذا الاستهلاك والفرس المراكشى مشهور بقدرته على العمل فى السلم والحرب معا .

أما في تربية الدواجن فيكفى أن نقول لكى نصورها إن مراكش تصدر كل سنة من البيض ما يزيد على عشرة آلاف من الأطنان فوق ما تستهلكه منه محلياً .

صيد الأسماك :

ولا ينبغى إهمال ذكر صيد الأسماك ، فهى مهنة قديمة فى مراكش ، ولكنها ضعفت قبل الحماية الفرنسية ثم بدأ يعود إليها النشاط ، ويزيد عدد الصيادين اليوم فيها على ٨٠٠٠ أربعة أخماسهم من الأهالى ، و بلغ مقدار ما اصطادوه فى سنة ١٩٤٧ ما يزيد على ٥٠ ألف طن من الأسماك فى منطقة الحماية الفرنسية ، وما يزيد على ستة آلاف طن فى منطقة الشمال .

ويعد خليج أجادير الذى لم يستغل إلا بعد الحرب الأخيرة من أحفل الخلجان بالأسماك فى العالم ، وتسد هذه الكمية الاستهلاك المحلى وحاجة مصانع التحويل ، وأغلب الأنواع هو السردين الذى بلغت كمية المصطاد منه سنة ١٩٣٦ ٣٦ ألف طن، هذا مع ملاحظة أنه يتعذر إلى الآن التوغل فى داخل البحر لعدم وجود زوارق كبيرة للصيد تستطيع أن تستغل منطقة المياه الإقليمية كلها ، وسوف تتضاعف كمية الإنتاج حينما يتوفر ذلك .

ويكثر الصيد فى المحيط الأطلسى والبحر المتوسط ، وكذلك الأنهار وأهمها نهر سبو وأبو رقراق وأم الربيع ، ويستهلك السمك فى مدن السواحل أكثر منه فى مدن الداخل بسبب ضعف سبب المواصلات قديما . ولكن تقدم وسائل المواصلات اليوم كان له أثر واضح فى انتشار هذا الاستهلاك فى الداخل .

الغابات وإنتاج الخشب :

كانت الغابات منتشرة فى مراكش بشكل أوسع مما هى منتشرة الآن وقد تضافرت الحرائق والحروب والاستهلاك علي النيل من انتشارها ، ولكنها مع ذلك ماتزال تشغل مساحة تنيف على أربعة ملايين من الهكتارات منها حوالى نصف مليون فى منطقة الحماية الأسبانية ، وأشهر غابات مراكش كتامة والمعمورة والحرشة وويلماس ومولاى أبى عزة وباب الأزهار ، وأشهر أشجارها السنديان (١٫٣١٠٫٠٠٠ هكتار) والبلوط (٣١٠٠٠٠) والأرز (١٢٠٠٠٠) والصنوبر والعرعر والسرو (١٨٠٠٠٠) والسندروس (٨٢٠٠٠٠)

وتسد كمية الإنتاج الخشبى مقداراً كبيراً من كمية المستهلك محلياً فى التدفئة والنجارة ، ومن هذه الغابات ما هو ملك للدولة لأنها استولت عليها وشجرتها ، ومنها ما هو ملك للأفراد ، ومما يلاحظ أن أغلب الآلات التى كان يستعملها الأهالى في مراكش — وما يزالون — مصنوعة من الخشب .

وتزيد كمية الأخشاب المختلفة التى تنتجها البلاد سنوياً على ثلاثة ملايين
كما تبلغ كمية المنتوج من السبيب النباتى ١٧ ألف طن ، ومن الحلفة ٦٠ ألف طن

المعادن :

تشغل المعادن المكانة الثانية بعد الزراعة فى حياة مراكش الاقتصادية ويمكن أن تشغل المكانة الأولى إذا استمرت فى تطورها ووجدت المقدرة الفنية على استغلال طاقة هذه المعادن كاملة ، الأمر الذى يمكن أن يقلب البلاد من الزراعة إلى الصناعه ، وتنتج مراكش اليوم أكثر من خمسة ملايين طن من المعادن باستثناء الفسفات ، والمعادن التى كانت معروفة قبل الحماية الفرنسية هى معادن الملح والنحاس والرصاص ، فلما فرض الفرنسيون حمايتهم على البلاد استطاعوا أن يستخدموا معارفهم فى سبيل كشف معادن أخرى استولوا عليها بأموالهم ورجالهم .

والفسفاط فى طليعة معادن مراكش اليوم ، وقد عرف سنة ١٩٠٢ أى قبل الحماية ، وبدأ العمل فى استغلاله سنة ١٩١٩ ثم صدر مرسوم ملكى بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٢٠ أعطي الدولة المراكشية حق اكتشاف جميع مناجم الفسفاط واستغلالها . ويشرف على إنتاجه اليوم « مكتب الفسفاط » باسم الدولة .

واستغل لأول مرة سنة ١٩٢١ وبلغ إنتاجه ٨٠٠٠ طن ثم ما زال يتطور تطورا جبارا إلى أن تجاوز اليوم إلى رقم مليونين من الأطنان ينتظر أن تتضاعف فى السنوات القليلة المقبلة ، وقد قالت اللجنة الألمانية التى قدمت إلى مراكش إن هذا الرقم يمكن أن يرتفع إلى عشرة ملايين متى ما استخدمت فى الانتاج أحدث الوسائل الفنية ، ومن هذه الأرقام يستطيع القارىء أن يتبين أن مراكش سوف تصبح الدوله الأولى فى انتاج الفسفاط فى العالم .

أما المنجم الذى ينتج القدر الوافر من هذه الكمية فهو منجم (خريبجة) ثم منجم وادى زم والبروج .

والفحم النباتى وافر الكمية فى مراكش بسبب وجود الغابات التى تحدثنا عنها ، ولكن يوجد إلى جانبه الفحم الحجرى . وقد كانت مراكش أهم موردة للفحم الحجرى إلى فرنسا بعد الهند الصينية قبيل الحرب الأخيرة ، وذلك بسبب عدم استقرار إنتاجه فى الجزائر ، ولأنه ما يزال فى بداية عهده بتونس .

وينصرف الذهن عند ذكر الفحم الحجري إلى منجم « جرادة » جنوب مدينة وجدة فى مراكش الشرقية ، وهو المنجم الذى عرف سنة ١٩٠٨ ، وتم اكتشافه سنة ١٩٢٨ وهو أهم مناجم المغرب العربى . وقد كان لأهمية موقعه الجغرافى وظروفه الجيولوجية أثر كبير فى إمداد الأسواق الأوربية بالفحم .

وقد ظل إنتاج منجم « جرادة » محدودا إلى سنة ١٩٣٦ إذ لم يتجاوز إنتاجه ٥٠ ألف طن سنويا ، ولكنه ما زال يتطور إلى أن أنتج سنة ١٩٤٦ ٢٢١ ألف طن . وقد استولت عليه الدولة سنة ١٩٤٤ ، وتبين من البحث أن المنجم يمتد غرباً ، ويمكن أن ينتج متى ما توفرت الوسائل الفنية أضعاف هذا الرقم ، وهو منجم جبار يضم بين جنباته — بحسب ما عرف إلى الآن — ما يزيد على ٤٠ مليون من الأطنان .

والبترول يبعد عن سطح الأرض فى بعض المناجم ٣٠ متراً فقط ، وبدأ البحث عنه سنة ١٩١٨ بواسطة شركات محدودة القدرة ضعيفة إلى أن بدأت تستغله شركات حكومية سنة ١٩٤٥ ساهمت فيها الحكومة الفرنسية بنسبة ٧٥ ٪ من رأسمالها ، ووزعت الأسهم الباقية على شركات أجنبية بعضها فرنسى

وتوجد مناجم كبيرة للبترول فى المنطقة الجنوبية المجاورة لسلسلة الريف تمتد من مدينة العرائش إل مدينة تازة على مسافة طولها ٣٠٠ كيلو متر ، ولكن العمل بها شاق وعسير . ويجرى البحث عن البترول فى غرب مراكش بمنطقة

سوق الأربعاء وفى محلين آخرين بين مكناس وسيدى قاسم ، وكذلك فى جبل تسلفات وأبي درعة ، ولكن وسائل الاستغلال ماتزال قاصرة إلى الآن ، إذ لابد من وجود آلات يستطيع مفعولها أن يغوص فى عمق ٤ آف متر بينما لا يكاد مفعول الموجود منها يمتد إلى عمق ألف متر . هذا وقد ضرب بئر للبترول فى منطقة المدينة الجديدة أخيراً رقماً قياسياً فى الإنتاج اليومى هو ٣٠ ألف لتر .

والرصاص يوجد فى مناطق الأطلس ،ويتجاوز إنتاجه ٤ ألف طن ، وينتظر أن يصل فى المستقبل إلى رقم ٢٠٠ ألف . ويوجد الزنك كذلك ويتجاوز إنتاجه العشرة آلاف طن ، وينتظر أن يتضاعف هذا الرقم أيضاً .

وهناك مناجم الحديد فى خنيفرة والسوس وتيفلت والسهل الغربى ومناطق الشرق ، وأهمها مناجم آيت عمار على بعد ٢٥ كيلو متر من وادى زم فى الاتجاه الشمالى الشرقى . وقد بلغت الكمية التى أنتجتها سنة ١٩٣٩ ٤٢٠ ألف طن ، ويقدر ما تضم جنبات منجم خنيفرة بما يقرب من ٥٠ مليون طن . وتصدر أغلب الكمية إلى الخارج .

ويوجد إلى جانب ذلك معادن أخرى منها المنجنيز فى منجم « أبو عرفة » فى الشرق ، وفى استطاعته أن يمد البلاد بنحو ٩٠ ألف طن فى السنة . ولكن أهم مناجمه المستغلة اليوم في الجنوب . ويقدر ما بمنجم « ايمنى » بجنوب سلسلة الأطلس الكبير بحوالى ١٠ ملايين من الأطنان ؛ الأمر الذى يجعل منه منجماً عالمياً للمنجنيز ، ولكن إنتاجه ما يزال أضعف من مقدرته إلى الآن .

ومنها معدن الكوبلت ، وأثمن مناجمه فى « أبو عزار » ومدينة مراكش إذ أصبحت مراكش بفضله إحدى الدول العالمية الثلاثة التى تنتج الكوبلت إلى جانب الكنغو البلجيكي وكندا . ويشغل المنجم مساحة قدرها ٥٠ كيلو متراً مربعاً تحتوى على سدس ما فى العالم .

ومنها معدن الملبديوم الذى لا تنتجه سوى دولتين أخريتين فى العالم هما :

الولايات المتحدة والنرويج . ويوجد بكثرة فى جبال الأطلس وينتج منجم آزمور منه ما يقرب من ٣٠٠ طن .

ومنها النحاس وخصوصا فى منطقة السوس والجبيلات بالجنوب ، وما تزال كمية الإنتاج ضعيفة لا تتجاوز ٣٠٠ طن فى السنة ، وإن كانت وسائل استغلاله تحت الدرس .

وإلى جانب هذه المعادن توجد معادن أخرى بكمية أصغر ، هى القصدير والأنيتمونى والجرافيت وحجر الملح والرخام والجبس والكبريت والزنبق والذهب والفضة والباريوم والجرانيت والجير .

وفيما يلى جدول إنتاج سنة ١٩٤٦ ، وتزيد هذه الأرقام وتنقص فى السنوات الأخرى بحسب المجهود المبذول فى هذا السبيل مع استثناء إنتاج المنطقة الشمالية المشمولة بالنفوذ الأسبانى التى تنتج سنويا مايقرب من ٨٠٠ ألف طن من الحديد و ٢٠٠ طن من الأنتيمونى وكميات أخرى لا بأس بها من النحاس والجرانيت والرصاص والزنك والجير :

الفسفاط	٢ر٧٨٣ر٦٣٦
الفحم	٢٢١ر٧٥٠
الحديد	١٢٥ر٢٤٩
المنجينز	٥٠ر٤٤٧
الرصاص	١٥ر٣٠١
الخزف	١٥ر٠٣٠
الملح	١٠ر٨٥٤
المنجنيز السكيماوى	٤ر٧٣٣
الزنك	٢ر٩٧٣
البترول الخام	٢ر٥٧٧

الكوبلت	١٦٩٣ر١
الجرافيت	٦٣٧
الانتيمونى	٤٥٦
الحديد الصخرى	٤٤٧
النحاس	٢٤٠
الملبديوم	٧٩
القصدير	١٢

بالإضافة إلى ذلك أذيع فى أكتوبر الماضى نبأ العثور على مادة الأورانيوم فى منطقة أبى عازر بالجنوب ونبأ الرقابة التى فرضت على المنطقة نتيجة لذلك ولزمت السلطات الفرنسية جانب الصمت فيما يتعلق بالموضوع .

هذا والملاحظ بصفة عامة أن فى استطاعة مناجم مراكش أن تقدم أضعاف هذه الأرقام لو كانت هذه المناجم تستغل استغلالا علميا ولو كانت هناك قدرة فنية على ذلك .

الصناعة :

ما تزال مراكش بلادا زراعية بالرغم من المجهودات الصناعية بها ، وهى تتكون اليوم من نوعين من الصناعة أولاهما الصناعة القديمة التقليدية ، وثانيتهما الصناعة الحديثة .

أما الأولى فهى فى يد الأهالى ، وهى تشمل كل شىء يتوقف عليه المراكشى فى حياته ، ذلك لأن مراكش عاشت حقبة طويلة من الزمن تعتمد على نفسها في كل ما تحتاج إليه ، وبذلك كانت جميع الصنائع عريقة في هذه البلاد من حدادة ونجارة ودباغة وصناعة السجاجيد والجلود والأوانى والأقمشة المختلفة والصناعات الكيماوية ، وقد ساعدت موارد مراكش المختلفة على تنمية هذه

الصناعات المختلفة و إمدادها بجميع المواد التى تحتاج إليها .

وهى صناعة يدوية ، و إنتاجها بطىء ولكنه جيد ككل الصناعات التى تعتمد على اليد ، و يشتغل بها ماينيف على ١٥٠ ألفاً من المراكشيين ، ولا تعرف نظام الشركات إلا فى حدود ضيقة ، أما النظام الغالب فيها فهو أن الصانع هو صاحب رأس المال ، وهو الذي يبيع صناعته للمستهلك مباشرة ، و بذلك قربت المسافة بين المنتج والمستهلك فكان ثمن المصنوعات يحافظ دائماً على أقل مستوى معقول .

ولقد كان لإنشاء الصناعات الحديثة وكثرة البضائع الواردة من الخارج أثر ملموس على هذه الصناعة ، ولكنه لم يستطع القضاء عليها أولا لما لها من أثر فعال فى حياة المراكشيين ولعجز المصانع الحديثة عن تقليدها لما تمتاز به من جودة ، مصدرها الاعتماد على اليد المجردة ، وثانياً لأن الأساليب الحديثة نفسها بدأت تتسرب إليها ، فتطورت بذلك أنظمة العمل وأساليبه .

و بالرغم من بطء أساليب العمل فإن مراكش تصدر مصنوعاتها إلى الخارج حيث تجد لها دعاية لا بأس بها ، وخصوصاً فى أسواق إنجلترا وهولندا والولايات المتحدة والأرجنتين، وفى أثناءالحرب الأخيرة وقف التصدير والاستيراد ، وبذلك أفسح المجال أمام هذه الصناعة فاستطاعت أن تزدهر وتطور أساليبها إلى أن تمكنت من أن تحل محل الصناعات الأجنبية ، وقد استطاع النساجون المراكشيون ابتداء من سنة ١٩٤٢ أن يسدوا النقص فى الأقمشة إلى حد يلفت النظر ، ولولاهم لما وجد لأزمة الكساء أى حل نظراً لانقطاع الواردات .

وأما الثانية الحديثة فأغلبها فى يد الفرنسيين والأسبان ، ومدينة الدار البيضاء أهم مركز لهذه الصناعات الحديثة ، وهى تعتمد فى الغالب على رأس مال أجنبي وبها ما يزيد على ٢٥٠ ألف عامل نصفهم من المراكشيين ، وتعمل أكثر هذه المصانع على سد حاجة الاستهلاك المحلى ، ومنها ما يعمل للخارج .

وأهم المصانع التى تتمثل فيها الأولى المصانع الغذائية والمطاحن، وهذه الأخيرة تنافس المطاحن الأهلية التى تعد بالمئات ، على أن جزءاً كبيراً من المطاحن الحديثة ملك للأهالى ، ومنها معامل البيرة التى يقرب إنتاجها من ١٥٠ ألف هكتوليتر نظراً لجودة الشعير بالنسبة لهذه الصناعة ، وكذلك مصانع الزيتون التى تنتج أكثر من ١٢٠ ألف طن من الزيوت المختلفة ، علاوة على إنتاج المعاصر اليدوية الأهلية

وهناك مصانع شركة السكر المراكشية ، وهى تنتج كمية لابأس بها ، ولكنها لا تسد إلا ثلث المقدار المستهلك محلياً نظراً لضخامته فهو يبلغ ما يزيد على سبعين ألف طن فى السنة .

وهنالك أيضاً معامل الكهرباء ومعامل الصابون والشمع والزجاج ومواد البناء ، وتكاد هذه الصناعة فى تضافرها مع الصناعة الأهلية أن تسد حاجة الاستهلاك المحلى ومصانع الأقمشة القطنية والصوفية ومعامل صناعة الورق وصناعة الجلود ، وتكاد هذه الصناعة الأهلية أن تسد حاجة الاستهلاك المحلى فلم تكن مراكش تعتمد على غيرها طول مدة الحرب .

وأهم المصانع التى تتمثل فيها الثانية — أى التى تعمل للخارج — مصانع حفظ الخضر والفاكهة ، وتوجد منها فى منطقة الحماية الفرنسية ٣٠ معملا تنتج حوالى ٤٠ ألف طن سنوياً ، و ٤٠ معملا لحفظ الأسماك واللحوم ،و ٣٠ ورشة للتمليح منتشرة في المدن الساحلية تنتج حوالى ٢٥ ألف طن .

ولن يكون فى استطاعة هذه الصناعة الحديثة أن تقضى على القديمة ، ولكنها سوف تؤثر عليها ، إلى أن تتقدم الصناعتان وتنحصر الصناعة الأهلية فى صنع أدوات الترف لما تمتاز به من جودة ولما لها من دعاية فى الخارج وللمركز الحيوى الذى تمثله بالنسبة للحياة المراكشية وتقاليدها .

التجارة :

وتتأثر الحركة التجارية فى مراكش بالحالة الزراعية أو بعبارة أخرى بانتظام سقوط الأمطار، وذلك من حيث الصادرات التى تتكون غالبا من الحبوب والحيوانات، ثم إن اضطراب سقوط الأمطار أو انقطاعها يحدث كساداً فى هذه الحركة.

ولقد كان على فرنسا أن تقبل نظام الباب المفتوح الاقتصادى حينما فرضت حمايتها على البلاد، وبذلك يحق لكل الدول أن تصدر ما تشاء إلى مراكش بمناطقها الثلاث على أن تدفع ١٠ ٪ بالإضافة إلى ضريبة خاصة قدرها ٢٫٥ ٪ وقد ظل الأمر يسير على هذا النظام منذ ذلك الحين إلى قيام الحرب الحاضرة حيث مكنت قوانين النقد الجديدة سلطات الحماية من السيطرة على الواردات.

وبذلك تسيطر السلطة الفرنسية والأسبانية على الحركة التجارية بواسطة قوانين النقد الاستثنائية، ويرجع هذا إلى الحرب الأخيرة، وبواسطة ذلك استطاعتا أن تتحكما من حيث الواردات، أما من حيث الصادرات فان نفوذهما في الداخل يمكنهما من السيطرة عليها سيطرة تامة.

كما تسيطر هذه السلطات على التجارة بواسطة رؤوس الأموال الفرنسية والأسبانية، ويكفى أن نقول إن هجرة رؤوس الأموال بلغت ذروتها بعد الحرب خصوصاً فى منطقة الحماية الفرنسية، فقد انتقلت إلى مراكش فى سنة واحدة بعد الحرب ١٥ مليار فرنك ويوجد بالبنوك ٣٠ مليار فرنك من أموال الفرنسيين، وقد حصل هذا بتشجيع من السلطات الفرنسية التى تعمل على استغلال خيرات هذه البلاد البكر لتحقيق مصالح الفرنسيين، ولمنافسة المراكشيين الذين بدأوا اليوم يستيقظون ويعملون على استغلالها لمصلحتهم ومصلحة بلادهم الخاصة.

وإذا كانت الحياة التجارية متأثرة كل هذا التأثر بالحياة الزراعية فانها

تختلف فى قوتها بحسب اختلاف السنوات . وليس من الممكن أن نقدم عنها أرقاماً مستقرة . ففى سنة مثل سنة ١٩٤٥ نجد أن مراكش لا تصدر لا حبوباً ولاماشية ، لأنها كانت سنة جدب ،وفي هذه الحالة يقتصر التصدير على الأسماك والمنسوجات والمعادن، ولكن يمكن أن نقول بصفة عامة إن الصادرات المراكشية تشتمل على ١٠ ./. من المواد المصنوعة و١٠ ./. من الأسماك و ٣٠ ./. من المعادن ، أما الخمسون الباقية فتتكون من المواد الزراعية .

وتتكون أغلب الواردات من الشاى والسكر والثياب القطنية والأقمشة والآلات وسائر المصنوعات ، وما يزال رقم الواردات يفوق رقم الصادرات ولاينتظر أن يلحقه أو يفوقه إلا إذا بذلت جهود أكبر لتحسين الحالة الزراعية واستغلال طاقة البلاد كاملة ، ولا ينتظر أن يتم ذلك إلا إذا انتشرت الآلات الزراعية الحديثة بين الفلاحين المراكشيين ، وهو أمر لم يتمكنوا منه لامتناع الحكومة عن تزويدهم بالعملة الأجنبية خوفاً من أن ينافسوا المزارعين الفرنسيين الذين يستخدمون هذه الآلات ، كما أنه لن يتم إلا إذا جلبت آلات أقدر من الآلات الموجودة لاستخراج المعادن .

وقد بلغ مجموع قيمة الواردات سنة ١٩٤٧	٢٩	مليار	فرنك
بينما لم تبلغ قيمة الصادرات سوى	١٦	«	«
وعلى ذلك يكون الفارق	١٣	«	«

هذا فى منطقة الحماية الفرنسية ، أما فى منطقة النفوذ الأسبانية فتجد نفس الأصول التى ذكرناها مع ملاحظة أن الماشية تأخذ مكان الحبوب من حيث الصادرات ، وتستورد هذه المنطقة سنويا حوالى ٥٠٠ مليون بسيطة أسبانية ، بينما لا تصدر سوى ١٥٠ مليون ويرجع الفارق إلى نفس الأسباب السالفة الذكر .

الفصل التاسع

مالية الدولة

كان النقد فى مراكش يصدر من حين لآخر منسوباً إلى أسماء الملوك الذين أصدروه ، وقد كان « الحسنى » هو الوحدة النقدية حينما فرضت الحماية الإسبانية والفرنسية على البلاد ، وهو النقد الذى أصدره المولى الحسن (١٨٧٣ — ١٨٩٤) وقد ظل هذا النقد معمولا به فى المنطقتين إلى سنة ١٩٢٠ حينما صدر الفرنك المراكشى فى منطقة الجنوب ، وهو الفرنك الذى يصدره « بنك الدولة المراكشية» الذى تأسس بمقتضى معاهدة الجزيرة الخضراء . والفرنك المراكشى هو الوحدة النقدية فى هذه البلاد إلى الآن .

أما فى منطقة النفوذ الإسبانى فقد بذلت السلطات الإسبانية جهوداً متواصلة إلى أن استطاعت القضاء على « الحسنى » وأحلت البسيطة الإسبانية محله ، ولا يوجد الآن فى هذه المنطقة أى نقد محلى، وهكذا تم القضاء على الوحدة النقدية بعد القضاء على الوحدة السياسية بين المنطقتين .

والفرنك المراكشى مرتبط من الوجهة الواقعية بالفرنك الفرنسى ، ولكنه ليس كذلك من الوجهة النظرية ، ولذلك فإن جلالة الملك بذل جهوداً كبيرة دون جدوى لأجل أن يفصله عن الفرنك الفرنسى بمناسبة التدهور المتوالى الذى أصيب به هذا الأخير بعد الحرب العالمية الثانية .

وتعانى مراكش تضخما مالياً لا عهد لها به ، ولم يكن ذلك بسبب الحرب فقط كما حصل فى كثير من الدول ، وإنما كان أيضاً بسبب تدهور الفرنك

الفرنسى وهجرة رؤوس الأموال الفرنسـية بعد الحرب . ويكفى أن نقول إن الميزانية قفزت من مليار ونصف من الفرنكات فى سنة ١٩٣٤ إلى خمسة عشر ملياراً ونصف فى سنة ١٩٤٧ .

وقد أسلفنا القول فى الدين المراكشى قبل الحماية ، هذا الدين الذى كان له أثر كبير فى اضطراب الأحوال الاقتصادية وقد وضع لذلك صـندوق للدين ، وألفت لجنة دولية لهذا الغرض تشرف على الموانئ وتقتطع ثلث الجمارك لتسديد فوائد هذا الدين الذى لا يزال قائماً إلى الآن .

أما الدين الفرنسى فقد تمـكنت مراكش من تسـديده جميعاً فى خلال الحرب الأخيرة بسبب حاجة فرنسا إلى المال والعتاد والمنتجات ، وما كادت تنتهى الحرب حتى أصبحت فرنسا بدورها قد استدانت من مراكش بمبلغ ضخم .

وتتكون مالية الدولة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والجمارك والتسجيل ومداخل أملاك الدولة وأرباح احتكاراتها ، وقد وصـل ذلك كله فى مشروع ميزانية سنة ١٩٤٧ إلى مبلغ ١٥٫٠٤٠٫٣٦٦٫٢٠٠ فرنك .

وأهم مصدر لهـذه الميزانية هو الضرائب بنوعيها وتبلغ قيمتها فى مشروع نفس الميزانية ما يقرب من مليارين ونصف من الفرنـكات ، ثم الجمارك ، ثم أرباح الاحتكار .

وقد أسلفنا القول فى قواعد الجمرك فى الحـديث عن التجارة أى دفع مبلغ ١٢٫٥٪ من قيمة البضائع و بلغ ذلك فى المشروع ١٫٩١٦٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك ، أما الاحتـكار فيتمثل فى الشركات التابعة للحكومة وأهمها شركة المعادن التى بلغ مدخولها فى المشروع ١٫٨٤٧٫٩٦٥٫٠٠٠ فرنـكا .

أما الضرائب بأنواعها ، فمقدارها يكون القسط الأوفر من هذه الميزانية ، ولذلك نرى أن نتحدث عنها قليلا :

كانت الضرائب محدودة فى عهد الاستقلال كما كانت مصروفات الدولة محدودة بالنسبة للحياة العامة ، ولذلك بدأت تظهر ضرائب جديدة يرزح تحت تكاليفها المراكشيون الذين تطورت مطالب حكومتهم أو السلطة المدبرة لشؤونهم دون أن تتطور كثيراً أساليبهم فى الكسب ، فهناك اليوم ضرائب متنوعة على السكنى والأرباح والأجور والتسجيل العقارى وضريبة الدمغة وأخرى على الصناع والملاك وضرائب تدفع عند مرور البضائع ببوابات المدن .

ويبلغ مدخول ميزانية منطقة النفوذ الإسبانى ١٨٥ مليوناً ونصف من البسيطات يجمع أكثر من نصفها عن طريق الضرائب المجباة ، أى ما يقرب من مائة ألف بسيطة ، و بذلك يستطيع القارئ أن يتصور فداحة هذه الضرائب فى منطقة الشمال .

ولا بد لنا أن نستعرض أرقام الدخل والخرج فى الميزانيتين لكى نعرف كيف تصرف الأمور فى هذه البلاد معتمدين على أرقام مشروعى ميزانية سنة ١٩٤٧ :

فى منطقة الحماية الفرنسية	
ضرائب مباشرة	١ر٨٤٠ر١٩٠ر٠٠٠
الجمارك	١ر٩١٦ر٠٠٠ر٠٠٠
ضرائب غير مباشرة	٥٠١ر٠١٠ر٠٠٠
ضرائب التسجيل	٧٣٥ر٦٣٥ر٠٠٠
مدخول أملاك الدولة	١٣٥ر٢٥٠ر٠٠٠
أرباح الاحتكار	١ر٨٤٧ر٩٦٥ر٠٠٠
أرباح أخرى	٣٦٢ر٢٤٣ر٠٠٠
الدخل النظامى	١ر٠٥٥ر٠٠٠ر٠٠٠
المجموع	٨ر٣٩٣ر٢٩٣ر٠٠٠
الديون	٤ر٣٣٢ر٠٠٠ر٠٠٠
مداخل ذات طابع خاص	٢ر٣١٥ر٠٧٣ر٢٠٠
المجموع	١٥ر٠٤٠ر٣٦٦ر٢٠٠

هذا ما عدا الملحقات التى تبلغ قيمة الدخل فى قسمها الأول والثانى والثالث :

المطبعة الرسمية	١٢ر٩٩٥ر٠٠٠
ميناء الدار البيضاء	٥٢ر٥٤٠ر٠٠٠
موانئ الجنوب	٢١ر١٠٠ر٠٠٠
المجموع	٨٦ر٦٣٥ر٠٠٠

فى منطقة النفوذ الإسبانى

ضرائب مباشرة	٣٥ر٤٢٥ر٠٠٠
ضرائب غير مباشرة	٦٠ر٣٥٧ر٠٠٠
أرباح الاحتكار	١٣ر٢٠٠ر٠٠٠
أملاك الدولة	٣ر ٢٥ر٠٠٠
أرباح متنوعة	٣ر٥٥٢ر٥٠٠
مدخول خاص	٧٠ر٠٠٠ر٠٠٠
المجموع	١٨٥ر٥٥٩ر٥٠٠

تحضر هذه الميزانية فى الإدارات الفرنسية والإسبانية ، و إذا استثنينا مبالغ صغيرة تخص القصر الملكى والقصر الخليفى فإن الفرنسيين والإسبان يشرفون على توزيع جميع أرقام الميزانية ، أى أنهم يسيطرون سيطرة تامة على مالية البلاد و يسيرونها فى مصلحتهم لا فى مصلحة المراكشيين .

وللبرهنة على ذلك يحسن أن نعرض كيف تصرف الميزانيتان مع ذكر الجانب المختص فى الإشراف عليها .

مصروفات منطقة الجنوب

١	— الدين العام		٨٦٧ر٠٥٦ر٠٠٠
٢	— القائمة المدنية والبرتوكول والخاصة الملكية والحرس الأسود		٧٥ر٧٩٧ر٠٠٠
٣	— الإقامة العامة	(فرنسية)	٦٣٠ر٤٣٣ر٠٠٠
٤	— مجلس شورى الحكومة	(مراكشى — فرنسي)	٤ر٠٩٦ر٠٠٠
٥	— مندوبية الإقامة والسكرتيرية العامة للحماية	(فرنسية)	٢٩٢ر٩١٨ر٠٠٠
٦	— إدارة الداخلية	(فرنسية)	٣٧٤ر٥٢٨ر٠٠٠
٧	— « « الأمن	(« «)	٦٠١ر٦٦٠ر٠٠٠
٨	— « « الشؤون المراكشية	(مراكشية)	١٨٦ر٤٧٥ر٠٠٠
٩	— « « القضاء الفرنسى	(فرنسية)	١١٧ر٣٣٠ر٠٠٠
١٠	— « « الشؤون المالية	(« «)	٨٢٧ر٤٥٤ر٠٠٠
١١	— « « البريد	(« «)	٧١٣ر٤١٦ر٠٠٠
١٢	— « « الأشغال العامة	(« «)	٧٦٨ر١٥٥ر٠٠٠
١٣	— « « الشؤون الاقتصادية	(« «)	٧٠٤ر٦٢٠ر٠٠٠
١٤	— إدارة التعليم	(« «)	١ر٠٦٤ر٠٧٣ر٠٠٠
١٥	— إدارة الصحة	(« «)	٤٥٩ر٥١٩ر٠٠٠
١٦	— مصروقات عامة	(« «)	٦٦٥ر٠٠٠ر٠٠٠
	المجموع		٨ر٣٩٣ر٢٣٠ر٠٠٠

وتصرف فى منطقة الشمال على الوجه التالى بالبسيطة الاسبانية :

١	— التزامات عامة	(مراكشية)	١٢ر٤٦١ر٣٨٤ر٠١
٢	— القصر الخليفى	(« «)	٣ر٥٢٤ر٤٥٠ر٠٠
٣	— الصدارة العظمى	(« «)	٤ر٧٣٩ر٧٩٨ر٣٢
٤	— وزارة العدلية	(« «)	١ر٦٩٨ر١٤٥ر٠٠
٥	— وزارة الأوقاف	(« «)	٣٦٠ر٨٢٥ر٠٠
٦	— وزارة المالية	(« «)	٧٢٨ر٣٨٠ر٠٠
٧	— وزارة الزراعــة	(« «)	٣٦٠ز٨٢٥ر٠٠

٨ — وزارة المعارف	(مراكشية)	٧ر٤١٧ر٩٠٥ر٠٠
٩ — القوات الخليفية	(« «)	٤٧ر٥٥٥ر٤٤٧ر٦٧
١٠ — المندوبية السامية	(إسبانية)	١ر٠٥٤ر٩٢٩ر٠٠
١١ — النيابة العامة	(« «)	١٦ر٦٤٤ر٠١٧ر٥٥
١٢ — نيابة الأمور الوطنية	(« «)	٥٠ر٤٨٤ر٣٤٠ر٦٠
١٣ — نيابة الأشغال	(« «)	٢٨ر٤٩٢ر٧٢٨ر٨٥
١٤ — نيابة المالية	(« «)	٨ر٣٩٣ر١٥١ر٣٤
١٥ — نيابة الاقتصاد	(« «)	٦ ٥٣٤ر٨٥٩ر٣٠
١٦ — نيابة التربية والثقافة	(« «)	١١ر٧١١ر٥٩٤ر٤٠
١٧ — محاكم القضاء الإسبانى	(« «)	١ر٤٧٠ر٢٧٠ر٠٠
١٨ — منطقة الحماية الجنوبية	(« «)	٤ر٩٧٤ر٠٤٨ر٠٠
١٩ — حط من إيرادات المخزن	(« «)	٢ر٥٩١ر١٤٤ر٠٠
المجموع		٢١١ر٠٣٠ر٢٣٣ر٠٤

وعلى ذلك نجد أن ميزانية المنطقة الجنوبية متوازية الدخل والخرج ، بينما نجد أن العجز فى ميزانية الشمالية يبلغ ٢٥ر٤٧٠ر٧٣٣ر٠٤ من البسيطات وهو ليس بالمبلغ الصغير .

نقد الميزانية :

لا نريد الخوض فى مدخولات الدولة ، ونكتفي بالإشارة إلى أن مراكش ما تزال فى حاجة إلى جهود فنية لتنمية مدخولاتها ، وقد أشرنا إلى هذه المجهودات فى الفصل الاقتصادى ، كما نكتفي بالإشارة إلى أن هذه الميزانية تجبى من عرق جبين المراكشيين وحدهم ، وعلى ذلك فلا بد من أن نشير إلى الفوائد العامة التى تعود عليهم من هذا التنظيم الذى يقول الفرنسيون والإسبان إنهم أدخلوه على مالية البلاد كما تعهدوا بذلك فى معاهدة الحماية .

أشرنا إلى أن الفرنسيين والإسبان هم الذين يشرفون على وضع الميزانية

وتوزيعها ، وأن مايخص حكومة مراكش فى الشمال والجنوب شىء تافه لايتعدى أجور الموظفين وأثمان المواد .

وإذا نحن استعرضنا الفوائد التى تعود على الشعب المراكشى من هذه الميزانية وجدناها محدودة جداً لا تتعدى الشؤون الصحية وخدمات الأشغال والبريد فى منطقة الجنوب ، أما فى منطقة النفوذ الإسبانى فلا نجد من ذلك سوى الأشغال ، وقيمة هذه الأشغال نفسها لا تستحق الذكر ، ولم نشر إلى مخصصات التعليم لأن معظمها يصرف فى تعليم أبناء الجاليتين الفرنسية والإسبانية .

والمستعرض لبنود الميزانيتين — وفيهما كثير من التشابه — يلاحظ أنهما مرهقتان خاليتان من المبالغ المخصصة لرفع المستوى الاجتماعى ، ويشتملان على مخصصات تعود بالضرر على الشعب المراكشى .

ويأتى الإرهاق من كثرة الإدارات وتنوعها كما رأينا فيما سبق ، بل إن هذه الكثرة مضاعفة لمصروفات الميزانية خصوصاً بالنسبة للادارات التى يوجد منها نوعان مراكشى من ناحية وفرنسى وإسبانى من ناحية أخرى ، هذا مع ملاحظة أن إدارة الاحتلال تستنزف أضعاف ما تستنزفه الإدارات الوطنية ، سواء من ناحية عدد الموظفين أو مستوى المرتبات والمواد اللازمة وغير اللازمة ، وفي هذا ما يرهق الميزانية ويجعلها خالية — كما يلاحظ من يستعرض المدخولات والمصروفات .

ولا يشعر المحتلون بالتعب الذي يبذله المراكشيون فى سبيل تسديد هذه الميزانية ، ولذلك فهم لايقدرونها ولا يفكرون فى العمل على إشعار الشعب بأنه يستفيد منها . وليس فى ذلك أى غرابة ، فالذين يحصلون على الأموال بسهولة ودون أن يشعروا بما بذل فى سبيلها من جهد يبذرون عادة .

ولا يقتصر الأمر على ذلك ، بل إن بعضاً من هذه الأموال التى تجبى من

المراكشيين تصرف فيما يعود على بلادهم بالضرر، مثل القضاء الفرنسى الذى يزاحم القضاء المراكشى ويفرق بين أقدار الناس في البلاد الواحدة ، وكذلك إدارة الأمن العام مثلا التى تستغل تلك الأموال للقضاء على التطور الفكرى وحماية الجهل .

ومنها ما ينفق على غير المراكشيين من الجالية الاستعمارية ، كالقسط المخصص للتعليم ، فإن ماينفق منه على أبناء هذه الجالية ، وعددها محدود بالنسبة للمراكشيين ، أضعاف ما ينفق على أصحاب البلاد الشرعيين .

وإذن فأموال مراكش تضيع فى مسائل أقل ما يقال فيها إنها لا تعود على المراكشيين بخير ما ، بينما نجد أن هذه البلاد من أشد بلاد العالم حاجة إلى مجهود صادق وأموال وافرة لرفع مستوى الحياة الاجتماعية من ناحيتيها الفكرية والمادية معاً .

الفصل العاشر

القضاء

كان القضاء فى مراكش قبل أن يفرض عليها نظام الحماية على نوعين :
القضاء المراكشى ويتمثل فى المحاكم الشرعية ورئيسها القاضى ، والمحاكم المدنية ورئيسها الباشا فى المدينة والقائد فى البادية ، وكان كل من الباشا والقائد يتمتع فى منصبه بالسلطتين القضائية والتنفيذية معاً .

ثم القضاء القنصلى الذى اكتسبته الدول بسبب الامتيازات الأجنبية ، ويتمثل فى المحكمة التى يرأسها القنصل فى مقر عمله للفصل بين الخصوم من رعايا دولته ، أو بينهم وبين من يتخاصمون معهم من المراكشيين .

وإذن فقد جاءت فرنسا وإسبانيا إلى هذه البلاد فوجدتاها تشكو نقصين كبيرين فى حياتها القضائية ، الأول الخلط بين السلط التنفيذية والقضائية ، والثانية تعدد أنواع القضاء بحسب الجنسية التى ينتمى إليها المتخاصمان .

وقد استطاعت فرنسا أثناء الحرب العظمى الأولى أن تصفى قضية الامتيازات الأجنبية إلا فيما يتعلق بانجلترا وأمريكا ، ثم صفيت الامتيازات الإنجليزية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٨ فى منطقة الحماية الفرنسية ، وبقيت الامتيازات الأمريكية وحدها فى منطقة الجنوب ، وبذلك انتهى القضاء القنصلى فى مراكش ، ولكن ذلك لم يتم لمصلحة القضاء المراكشى ، وإنما بنى على أساس القضاء الفرنسى والإسبانى ، أى أن الدولة الحامية قضت على القضاء القنصلى لتنشئ قضاء أجنبياً أشد خطورة منه ، وذلك لمنافسته الفعالة للقضاء المراكشى ولما يتمتع به من نظام

محكم تحميه سلطة مهيمنة على مقادير البلاد ، و إلى جانبه القضاء المراكشى لا يكاد يتمتع بحول ولا قوة .

ولا يزال القضاء المراكشى يتمثل إلى اليوم فى محكمة الباشا — حاكم المدينة — ومحكمة القائد — حاكم البادية — والمحكمة الشرعية ، أى إنه ما يزال فى القالب الذى كان عليه قبل الاحتلال الفرنسى والإسبانى .

أما التغييرات الجديدة التى أدخلت على هذا الهيكل القضائى فهى شكلية محضة ، ولكن أخطرها كان تعيين مراقب مدنى أو عسكرى بحسب نظام المدينة أو المنطقة ، يعهد إليه مراقبة القضاء المدنى والشرعى ، وهذا المراقب فرنسى أو إسبانى يجلس إلى جانب الباشا أو القائد و يتدخل فى الأحكام التى لا تصدر إلا بعد الاتفاق معه . أما فيما يتعلق بالمحكمة الشرعية فهو يراقبها من بعيد ، وللأهالى أن يرفعوا إليه شكاواهم من الأحكام التى تصدر ضدهم ، وله هو أن يحقق فيها مع القاضى الشرعى ، أى إنه يتمتع بنوع من حق النقض للأحكام .

والباشا أو القائد يمثل السلطة التنفيذية المراكشية أصدق تمثيل ، ولذلك فقد أبقى على الخلط بين السلطتين بعد الحماية كما كان الأمر فى عهد الاستقلال .

وقد ظل نفس النظام مطبقاً على منطقة شمال مراكش إلى فترة الحرب الأهلية فى إسبانيا حين أعلن استقلال القضاء ، ولذلك ألغيت وظيفة المراقب الإسبانى فى المحاكم المراكشية ، ولكن القضاء الإسبانى ظل قائماً مع ذلك .

وظل القضاة الشرعيون يأخذون أجورهم من المتنازعين إلى عهد قريب جداً ، ولكن لم تقرر لهم إلا مرتبات تافهة يتناولونها إلى جانب ما لا يزالون يأخذونه من المتخاصمين إلى الآن . أضف إلى ذلك أن الحكومة لم تبن لهم أمكنة فى البادية يفصلون فيها بين الناس ، وإنما يحكم القاضى فى مكتب المراقب الفرنسى أو الإسبانى أو فى منزله ، وقد تعقد الجلسة تحت شجرة وخصوصاً فى المنطقة الخاضعة للاحتلال الإسبانى .

وقد تكونت فى مدينة الرباط محكمة عليا شرعية وأخرى مدنية للاستئناف .

ولكن القضاء المراكشى ازداد تمزقاً حينما أصدرت فرنسا المرسوم البربرى فى ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ وهو الذى قضي بإنشاء محاكم عرفية فى البلاد التى يسكنها البربر للفصل فى الأحوال الشخصية والمدنية ، وجعل من اختصاصها كل مايتعلق بالشؤون الدينية ، ويحضرها المراقب الفرنسى أيضاً فاجتمع فيها اختصاص المحاكم المدنية والشرعية . أما الجنايات فجعلت من اختصاص المحاكم الفرنسية .

ثم أبطل العمل بهذه المادة من المرسوم بعد ذلك بعدة سنوات . وجعلت الجنح والجنايات التى تقع فى بلاد البربر من اختصاص فرع خاص بالمحكمة العليا بالرباط . أما الشؤون الشرعية فظلت من اختصاص المحاكم العرفية إلى الآن ، وهى تستمد أحكامها من تقاليد وأعراف بربرية خالصة يرجع كثير منها إلى ما قبل الإسلام فى هذه المناطق التى لم تتأثر كثيراً بما قام فى البلاد من حضارات ودول ، ولهذا النوع من المحاكم أيضاً محكمة استثنائية أنشئت بعد الحرب الأخيرة .

ويوجد إلى جانب ذلك محاكم ملية يترافع أمامها اليهود طبقاً لديانتهم .

هذا وسوف يدهش القارئ عند ما يعلم أنه لا يوجد بهذه البلاد سواء فى شمالها أو فى جنوبها شىء يمكن أن يطلق عليه قانون مدنى أو قانون جنائى فإن الأحكام تصدر طبقاً لمجموعة مختلفة من المراسيم تصدر من آن لآخر وطبقاً لما يصطلح عليه .

ويشعر الفرنسيون بخطر هذا القضاء المتعدد ، ولكنهم لا يجدون له حلاً ، وقد ألفت لجنة لوضع الإصلاحات القضائية فى ٤ مارس سنة ١٩٤٤ ولم تصل هذه اللجنة إلى نتيجة نهائية إلى الآن ، وإن كان المعروف أنها سوف تضع للبلاد قانوناً جنائياً جله مقتبس من القانون التونسى .

ولا توجد بمراكش محكمة إدارية ، ولذلك فلا حق للمراكشي فى أن يرفع قضية ضد أى موظف تعدى اختصاصه في عمله الإدارى .

ويحكم القاضي بالنيابة عن جلالة الملك لا باسمه ، ولذلك فإن الأحكام لا تدخل فى دور التنفيذ إلا بعد مصادقة جلالته عليها ، أى أن جلالته يتمتع بحق النقض والإبرام . و إذا كان فى هذا الآن ضمان للعدالة وذلك للصفات التى يتمتع بها جلالة محمد الخامس ملك البلاد الحالى الساهر على نشر العدل والحق بين رعاياه ، فإن ذلك لا يمنعنا من القول بأنه خلط آخر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والقضائية .

وقد قلنا إن ذلك الآن ضمان لتحقيق العدالة بسبب الاحتلال ، لأن هذه السلطات يجب أن تبقى الآن من حق جلالته لكي لا يتلاعب بها المحتلون فهى الآن فى حرز أمين ، وقد صرح جلالته بأنه لن يتنازل عن حق من الحقوق الواسعة التى يتمتع بها إلا بطريقة ديمقراطية شرعية ، أى بعد تحقيق الاستقلال وتأليف المجلس المراكشي التأسيسى .

ولما قضى علي القضاء القنصلى حل محله القضاء الفرنسى والأسبانى . فالمحكمة الأسبانية أو الفرنسية هى التى تفصل فى كل نزاع يقوم بين الأجانب جميعاً مهما كانت جنسيتهم وكذلك فى كل قضية يكون أحد طرفيها من الأجانب أو من المراكشيين الذين يرضون ذلك ، وهى تفصل فى هذه القضايا طبقاً للقانون الفرنسى ، ومعنى ذلك أن المحاكم الفرنسية والأسبانية قد ورثت المحاكم القنصلية فى مبدئها وقانونها .

وتتكون هذه المحاكم من محاكم للصلح وأخرى جزئية وأخرى جنائية . ومحكمة عليا للاستئناف . ولا سلطة للحكومة المراكشية عليها لا فى تشريعاتها لأنها تنفذ القانون الفرنسي والأسبانى ، ولا فى السلطة التنفيذية لأن السلطة هى التى تنفذ أحكامها ، أى إن فى البلاد قضاء أجنبياً لا يستند إلى أى قانون مراكشى

لأنه لا يخضع لقوانين هذه البلاد، ولا لأى قانون فرنسى أو أسبانى لأن المعروف أن هذه القوانين تطبق فى الأراضى الفرنسية والأسبانية وحدها .

هذه صورة مختصرة عن القضاء في مراكش تكفى لأعطاء القارئ صورة عن هذه الجانب من الحياة فيها ، فالحماية الفرنسية والأسبانية قد زادت فى تعدد نواحيه وتشعبها ، لذلك نشأت أنواع مختلفة من المحاكم تستهدف أغراضاً متناقضة ، وبدأت فروع القضاء تتطور دون أن يكون عندها هدف موحد ، وأصبح القضاء لا يتعدد بحسب الديانات والجنسيات فحسب ، وإنما بحسب العادات والتقاليد أيضاً ، كما يتمثل ذلك فى القضاء الذى أنشأه الفرنسيون فى القبائل البربرية وهى قبائل تختلف فى عاداتها وتقاليدها .

وهذا القضاء غير مفصول عن السلطة التنفيذية المراكشية لأن ممثل هذه السلطة هو القاضى المدنى . والقاضي الشرعى ينوب عنها فحسب ، كما أنه غير مستقل عن السلطة الفرنسية لما للمراقب الفرنسى من نفوذ إلى جانب القاضى . ولهذه السلطة حقوق أخرى مغتصبة تتمثل فى تعيين الحكام أو القضاة — ولا فرق بين الحاكم والقاضى فهو شخص واحد في مراكش — وتحديد أجورهم ولفت أنظارهم بأسلوب لا يخلو من التهديد ، وبذلك يقع الحاكم القاضى تحت رحمة السلطة المطلقة وليست له أية حرية أو استقلال .

ولا حرمة للقضاء المراكشى سواء كان مدنياً أو شرعياً فإن كثيراً من القضاة فى البدو بالخصوص لا يعقدون جلساتهم فى بنايات تتمثل فيها حرمة القضاء كما فى البلاد الأخرى أو لا تتمثل فيها ،وإنما يعقد القاضى جلسته كما قلنا فى بعض أنحاء البادية تحت شجرة من الأشجار .

ولابد من أن نلفت النظر هنا إلى أن قليلا فقط ممن يتولون هذه المهمة تتمثل فيهم الصفات المؤهلة ، أما الأغلبية الساحقة فإنهم يتولونها بواسطة الحظوة أوالرشوة أوالتملق ، ولذلك فهم لايخلون من فقر فى العقل أوالضمير ، فلو أرادوا أن

يعدلوا لما استطاعوا ، لأنهم لا يتمتعون بثقافة نظرية ولا بخبرة فى الحياة ، وفيهم من لو أراد أن يعدل لما استطاع لضعف فى ضمير تكتنفه المغريات .

وإذا أضفنا إلى ذلك أن القاضى الشرعى اليوم يأخذ أغلب أجره من المتخاصمين سهل علينا أن نتصور مدى ما وصل إليه القضاء المراكشى من فوضى لا نهاية لها . فالقاضى باختصار رجل جاهل ، واقع تحت رحمة السلطة المطلقة من ناحية وهو ممثل السلطة التنفيذية فى نفس الوقت ، ثم واقع من ناحية أخرى تحت مقدرة الخصوم الذين يتنافسون فى أن يقدموا إليه رشوة ، لا محيد لنا من أن نصفها بأنها رسمية ، ويتسع الخرق حينما نقول إنهم لا يحكمون طبقاً لقوانين مدونة ، وإنما للاجتهاد نصيب كبير فى هذه الأحكام . ولذلك فليس من الغريب أن نقول إن أحكاماً مختلفة تصدر فى قضايا واحدة فوق أرض واحدة . لا بسبب تعدد القضاء فحسب ، بل بسبب عدم وجود قانون وبسبب جميع الاعتبارات التى ذكرناها أيضاً .

ولعلنا لسنا فى حاجة إلى القول بأنه لا يوجد معنى لاعتبار الدوافع إلى ارتكاب الجرائم، ممايعرف فى سائر أنحاء العالم وهى الدوافع التى تخفف العقوبات ، وكيف نبحث عن مخففات فى بلاد ليس فيها قانون جنائى ؟

وإذا أعدنا النظر فى جميع ما ذكرناه فلابد لنا من أن نحكم بأن مراكش بلاد مباحة للسلطة تفعل فيها ما تشاء فى تطبيق مختلف العقوبات ، هذا من الوجهة الواقعية ، أما من الوجهة النظرية فإنها بلاد لا عقوبة على الجرائم فيها لعدم وجود قانون للعقوبات طبقاً لمبدأ « لا عقوبة إلا بنص » .

وإلى جانب ذلك يترعرع القضاءان الفرنسى والأسبانى فى نظام محكم ، الأمر الذى يضطر معه المراكشى إلى أن يلجأ إليهما للوصول إلى حق لا سبيل إليه فى محاكم مراكش المدنية .

الفصل الحادى عشر

التعليم

كان التعليم فى مراكش قبل الحماية الفرنسية والأسبانية يتمثل بصفة عامة فى الكتاتيب القرآنية وفى بعض المدارس الابتدائية ثم فى الدروس العلمية الإسلامية التى كانت تلقى فى المساجد الكبرى وفى طليعتها جامع القرويين الذي يشغل فى بلاد المغرب العربى نفس المكان الذى يشغله جامع الأزهر فى الشرق ، وإليه يرجع الفضل فى المحافظة على اللغة العربية سليمة فى هذه البلاد ، وكانت العلوم التى تدرس فيه هى علوم الدين وعلوم الأدب ، وهى العلوم العربية الخالصة التى ظلت المصدر الوحيد للثقافات فى مراكش إلى عصر الحماية الحديث.

ولكن وجدت نهضة علمية محدودة المدي قبل هذه الحماية ، وحركة كان الغرض منها نشر التعليم بصفة واسعة في البلاد كلها ، وفطن ملوك مراكش فى أخريات القرن الماضى بحاجة البلاد إلى التعليم الحديث فأرسل السلطان محمد بن عبد الرحمن والسلطان الحسن بن محمد بعثات صغيرة إلى بعض العواصم الأوربية وإلى القاهرة لاتقان العلوم الحديثة .

وعندما تأسست الحركة الوطنية وانتصر السلطان عبد الحفيظ على أخيه عبد العزيز كما رأينا من قبل صدر مشروع قانون التعليم الإجبارى وإصلاح المدارس ، ولكن الحوادث التى تطورت فى غير مصلحة البلاد حالت دون تطبيق هذا القانون كما حالت دون تطبيق القوانين الإصلاحية الأخرى .

ووصل الفرنسيون والأسبان على أثر ذلك ، فكانت حاجتهم ماسة إلى طبقة

تتقن الفرنسية والأسبانية في هذه البلاد التي لا يتقنون لغتها ، أي طبقة من الموظفين تكون واسطة بينهم وبين الشعب ، ففتحت بعض المدارس العربية الفرنسية والعربية الأسبانية لتحقيق هذا الغرض ، وكان ذلك كل التغيير الذى أدخل على التعليم فى البلاد إلى اليوم من الناحية الرسمية .

ولكن التعليم العربى ظل كما كان من قبل واسع الانتشار إلى اليوم ، وهو الانتشار الذى أدهش الفرنسيين والأسبان أنفسهم حينما جاءوا إلى هذه البلاد ، وبالرغم من أنه كان يسير طبقاً لقواعد قديمة بيد أنه كان يسير فى حرية دون أن تحاول أية سلطة التأثير عليه أو استغلاله أو تحديده أو مراقبته لتحقيق مصلحة من المصالح الخارجة عن دائرته .

التوجيه الاستعمارى :

بيد أن الفرنسيين والأسبان ما لبثوا أن أخضعوا إدارة التعليم الأهلى للادارة السياسية ، بحيث أصبح أداة من الأدوات السياسية ، ولذلك أصبح محدوداً مراقباً مستغلا ، لأن السلطة الجديدة أصبحت ترى فى انتشار التعليم تهديداً لها في الصميم .

وبذلك بات التعليم فى البلاد يسير طبقاً لمبادئ استعمارية تتلخص فى العمل على تكوين طبقة صغيرة من الموظفين محدودة العقلية يصلحون لأن يكونوا أدوات ، ولكنهم لا يصلحون للتفكير ، وذلك لكى يكونوا مساعدين فى الإدارات المختلفة التى لا يمكن أن تستغنى عنهم .

ويجب أن تكون هذه الثقافة التى يتلقاها الطلبة فى المدارس محدودة لكى لا ينقلب من يتلقاها إلى مخلوق مفكر يحسن فهم الحياة المدنية على حقيقتها .

كما يجب أن يخلو من اللغة العربية إلا بمقدار ضئيل لا يشترط أى حد لضآلته ، ومن كل ما من شأنه أن يخلق العزة القومية أو يبعث على التفكير فيها

من تاريخ وأدب ، ولكن يجب أن يترع بأمجاد الفرنسيين والأسبان بصفة تثير الدهشة ولكنها لا تثير التفكير ، ولا بأس من التعليم الصناعى لأنه عامل من عوامل الثروة التى يستهدفها الاستعمار .

برامج التعليم المختلفة :

وقد حصل فى التعليم ما حصل فى القضاء من حيث التعدد والاختلاف ، إذ توجد اليوم فى هذه البلاد أنواع مختلفة من المدارس الفرنسية والمدارس الأسبانية الخالصة وهى المدارس التى لم تكن إلى عهد قريب جداً تقبل الطلبة المراكشيين وإنما كانت تقتصر على قبول أبناء الجالية الفرنسية والأسبانية لكى يكون فى استطاعتهم أن يتمتعوا بثقافة فى مستوى الثقافة التى يتلقاها زملاؤهم فى أرض الوطن .

وأنشأت مدارس عربية فرنسية وعربية أسبانية لخلق طبقة الموظفين اللازمين لمساعدة الاستعمار على إدارة البلاد .

منها مدارس أبناء الأعيان لاستغلال طبقة الأعيان فى المدن وقلب عقليتهم وتختلف عنها مدارس البادية التى وضعت لها برامج خاصة لإعداد الفلاحين لكى يفهموا تصرفات المستعمرين والنصائح التى يقدمونها إليهم ، وهى تنقسم إلى قسمين ذات البرامج العربية وذات البرامج البربرية ، والغرض منها أيضاً كما يقول أحد الفرنسيين أن تستميل إلينا فى أقرب وقت أبناء تلك القبائل التى حاربتنا محاربة الأبطال .

وتهدف هذه البرامج باختلافها إلى :

١ — خلق طبقة الموظفين اللازمين للادارة .

٢ — خلق اللغة البربرية وتقويتها كلغة صالحة للكتابة .

٣ — إضعاف اللغة العربية .

٤ — بث الثقة بالفرنسيين والأسبان والانصياع لهم .

ولا نهاية لاختلاف البرامج المطبقة بل نستطيع أن نقول إن كل مدرسة ذات برامج خاصة تتلاءم مع المنطقة التى توجد بها ، ولا يمكن أن نذكر هنا ما يقال عن فوائد اختلاف برامج التعليم لأن تلك الفوائد لا يمكن أن تذكر إلا مع توفر حسن النية ، وليس من المعقول أن تكون له أية فائدة والباعث عليه سياسى صرف .

الحد من انتشار التعليم :

وهكذا أصبح التعليم الحكومى محدوداً جداً ، ففى التعليم الابتدائى لا نجد فى منطقة الحماية الفرنسية سوى خمس مدارس لأبناء الأعيان و ٣٣ مدرسة ابتدائية شعبية و ١٥ مدرسة صناعية ومدرستان للزراعة و ١٠ مدرسة ابتدائية و ٣٢ مدرسة للبنات .

أما فى منطقة النفوذ الأسبانى فلا نجد من الفصول الابتدائية فى البلاد كلها سوى ٤٩ فصلا ، والتعليم الثانوى الحكومى محدود وابتر فى منطقة الحماية الفرنسية إذ لا توجد سوى مدرسة ثانوية واحدة فى كل من مدينتى فاس والرباط حذف منها قسم البكالوريا منذ ١٩٤٤ وأخرى بمدينة مراكش مدة الدراسة بها أربع سنوات فقط ، ومدرسة بربرية ثانوية مدة الدراسة بها سنتان فقط . و يوجد إلى جانب ذلك قسمان تكميليان بمدينتى وجدة والدار البيضاء لم يفتحا إلا فى سنة ١٩٤١ وقسمان مماثلان بربريان في الخميسات وصفرو لم يفتحا إلا فى سنة ١٩٤٣ .

أما فى منطقة النفوذ الأسبانى فلا توجد بها مدرسة ثانوية واحدة .

هذه هى خلاصة ما استفادته مراكش من الحماية فى باب التعليم منذ ١٩١٢ إلى اليوم ، وهو محصول تافه في بلاد يبلغ تعداد سكانها اثنى عشر ميوناً .

وإذا نحن راجعنا المقدار المخصص لشؤون التعليم فى الميزانية وجدنا أن

معظمه يصرف على أبناء الفرنسيين والأسبان والاسرائليين ، و بينما يبلغ الأطفال الذين فى سن التعليم مليونى طفل لا تسع منهم هذه المدارس سوى النزر القليل .

ولا يوجد تعليم عالى سوى فى قسم بمعهد الأبحاث بالرباط يمنح الليسانس فى الأدب والحقوق ، وهناك التعليم الإسلامى العربى العالى في جامع القرويين بمدينة فاس وجامع ابن يوسف فى مراكش .

ولذلك فان على المراكشيين الذين يريدون أن يتمموا دراستهم العالية أن يسافروا إلى الخارج ، و إلى مصر وفرنسا فى الغالب ، و يوجد منهم عدد يقرب من المائتين اليوم فى معاهد فرنسا العليا ، تمنح الحكومة جانبا ضئيلا منهم إعانة تافهة ومنهم قسم على نفقة جلالة الملك وقسم آخر على نفقة حزب الاستقلال والباقى يواصل الدراسة على نفقته الخاصة .

أما فى مصر فقد ساعدت السلطة الأسبانية على إرسال بعثتين إلى القاهرة قبل الحرب الأخيرة كانتا تشتملان على نحو ستين طالباً تخرج معظمهم وعاد إلى بلاده ، ولكن يظهر أن السلطة الأسبانية تضايقت من النتيجة التى أسفرت عنها هذه التجربة فلم ترسل أية بعثة أخرى منذ ذلك الحين .

ولم ترسل أية بعثة حكوميه إلى معاهد القاهرة منذ ١٩١٢ إلى الآن من منطقة الحماية الفرنسيه ، وتمانع السلطه فى منح جوازت السفر للطلبه القادرين على مواصلة الدراسه فى مصر على نفقتهم الخاصة ، ولكن مع ذلك استطاع عدد محدود أن يصل إلى القاهرة بطريقه أو بأخرى فى مختلف العهود وحصل بالفعل على شهادات عليا من معاهدها .

و بذلك نستطيع أن نقول إن المراكشيين هم الذين يدفعون ميزانية التعليم ولكن معظم هذه الميزانيه يصرف على المدارس الفرنسيه الخالصه ، وعلى مدارس الإسرائليين ولا يصرف منها على المراكشيين إلا النزر اليسير لأغراض تحدثنا عنه من قبل .

التعليم الحر :

ولكن يوجد إلى جانب التعليم الحكومى المحدود المراقب المغرض تعليم حر أنشأته الهيئات الوطنية ، وهو ينتشر بشكل واسع فى البلاد كلها ، ولا يحد من انتشاره سوى المراسيم التى تمنع المراكشيين من فتح المدارس الثانوية إلا بعد الحصول على إذن خاص .

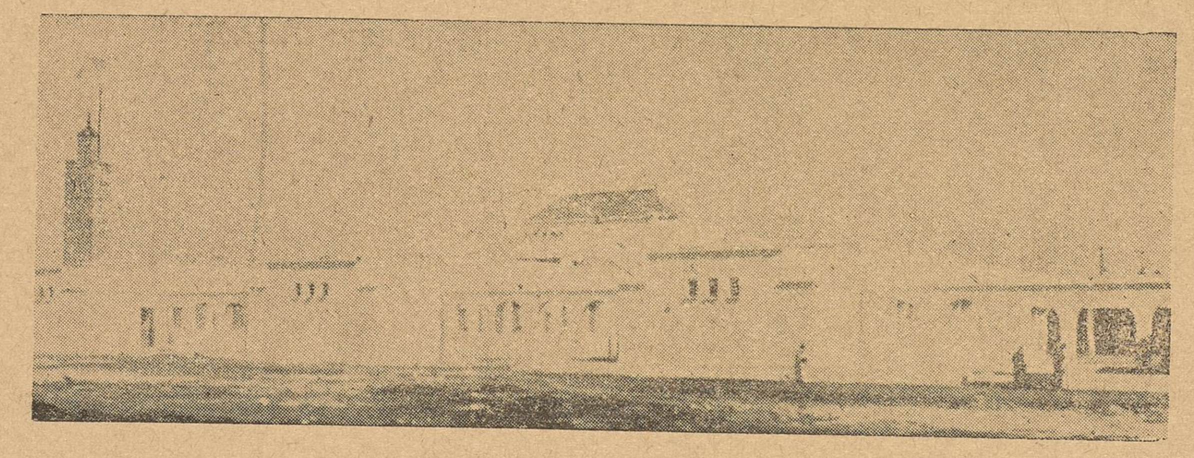
ولكن المدارس الابتدائية الحرة التى توجد فى كل مكان ذات البرامج الوطنية ، والتى تنشر التعليم لذاته تقوم مقام التعليم الحكومى فى القضاء على الأمية ، وهي تلقى من تأييد جلالة الملك المادى والمعنوى ومن تأييد الشعب والهيئات الوطنية ما يقلل من قيمة محاربة الفرنسيين والأسبان لها .

ولا يلقى التعليم الحر من الحكومة فى الجنوب أية إعانة مادية تساعده على أداء المهمة السامية التى يقوم بها ، بينما يتلقى الشمالى إعانة محدودة لا تساعده على ذلك .

وهذه المدارس نوعان نوع منها تطور عن الكتاتيب إلى مدارس ابتدائية ذات برامج عربية خالصة تؤهل للالتحاق بالأقسام الثانوية من جامع القرويين وابن يوسف ، والنوع الثانى مدارس ابتدائية حديثة تدخل فى اعتبارها برامج إدارة المعاهد لكى تخول حامل الشهادة الابتدائية منها الدخول فى المدارس الثانوية التابعة للادارة .

وقد ازدهر هذا التعليم الحر بنوعيه ازدهاراً أدهش جميع من زار مراكش خلال العشر سنوات الأخيرة وكان السبب في هذا الانتشار :

١ — إشراف جلالة الملك عليه وتشجيعه له ، فقد تبرع جلالته لهذا الغرض بملايين من الفرنكات من ماله الخاص ومن مال الأوقاف و بكثير من الأراضى لتشيد عليها هذه المدارس .



مجموعة مدارس محمد الخامس الحرة وهى التى بنيت فى السنة الماضية لتكون مجموعة نموذجية وقد جمعت تبرعات هائلة من جميع أفراد الشعب لتشييدها وساهم جلالة الملك مساهمة كبيرة فى نفقاتها .

٢ — ويستغرق التعليم الحر قسما وافراً من نشاط حزب الاستقلال المراكشي (لجنة التعليم)، ويكفى أن نقول إن عدد المدارس التى أنشأها الحزب تبلغ سبعين مدرسة .

٣ — إقبال الشعب المراكشى على التعليم واستعداده للتضحية بأمواله في سبيل نشره، ويتبرع الأغنياء من أبناء مراكش سنوياً بمبالغ تبلغ فى بعض الأحيان أرقاماً خيالية لتشجيع التعليم والعمل على القضاء على الأمية، ويبذل المثقفون اليوم فى هذه البلاد مجهودات حرة جبارة ترتفع بالكثير منهم إلى مصاف الأبطال الذين يكرسون اليوم حياتهم للقضاء على الأمية قضاء مبرماً .

ولا يقتصر التعليم فى ذلك على مدارس البنين، بل يتعداه إلى مدارس البنات وهى المدارس التى نجحت فى السنوات الأخيرة نجاحاً لم يكن ينتظره حتى المتفائلون بمستقبلها حينما أنشئت .

ويلاقى التعليم الحر مصاعب جمة من السلطة الفرنسية، فهى لا تكتفي بعدم تشجيعه بل تزيد على ذلك فرض الضرائب الهائلة على المدرسة باعتبارها مبنى وتمنع الأجانب من التدرس في مدارسه منذ سنة ١٩٢٥ وهذا يحرمها من مجهودات خارجية لا بد منها نظراً لانتشار التعليم الحر وعدم وجود الأساتذة بالقدر الكافى المساعدة على زيادة انتشاره، ولا يسمح للمراكشيين بفتح مدرسة ابتدائية حرة إلا بعد الحصول على إذن من الفرنسيين الذين كثيراً ما يمانعون فى منحه .

هذا بينما يتلقى التعليم الحر الإسرائيلى إعانة سنوية من ميزانية الدولة تزيد على خمسة ملايين من الجنيهات .

ولو لقى التعليم فى مراكش من ينظمه أو يشرف عليه بإخلاص لكان من الممكن القضاء على الأمية فى مدة وجيزة أقل ما يمكن أن يقال فيها إنها لن تتعدى ثمانى وثلاثين سنة ،وهى المدة التى قضتها هذه البلاد راسفة فى قيود الحماية ،

ذلك أنه لا يوجد فى هذه البلاد أحد لا يدرك مزايا التعليم ولا يحرص على تعليم أبنائه ، و بذلك فإن الجميع على استعداد لبذل أقصى ما فى استطاعته ، وخصوصاً من الناحية المادية لكى يعم التعليم جميع المناطق فى البلاد ، و يصبح إجبارياً ولذلك فسوف يظل التعليم الحر هو الذى يتحمل مسؤولية القضاء على الأمية تدريجياً إلى أن تتألف حكومة مراكشية حرة فى عهد الاستقلال فتتسلم وزارة المعارف هذه المسؤولية ، فيوضع يومئذ مشروع واسع النطاق لرفع المستوي الفكرى فى البلاد والقضاء عل الأمية ، وهما أمران لا تستطيع تحقيقهما على الوجه الأكمل وهى تحت رحمة الفرنسيين والأسبان .

الفصل الثانى عشر

العسكرية والجيش

كان لمراكش فى عهد استقلالها بطبيعة الحال جيش نظامى هو الذى خاض فى القرن التاسع عشر حربين ضروسين ، إحداهما ضد فرنسا والأخرى ضد أسبانيا ، وهو الذى كانت الدولة بواسطته تسيطر على حالة الأمن في البلاد .

ولقد دعت الهزيمتان المنكرتان التى منى بهما الجيش فى هاتين الحربين إلى التفكير المستمر فى إدخال الإصلاحات الضرورية عليه .

وكانت القبائل المشهورة بإمداد الجيش المراكشى بالرجال أربعة هى : شراقة فى شرق البلاد ، والوداية وتتكون من أعراب الصحراء ، والبخاريون وهم الزنوج النازحون إلى مراكش من الجنوب ، وأخيراً قبيلة شراردة التى ترجع فى أصلها إلى حوز مدينة مراكش .

كان السلطان يستدعى المجندين الذين يبلغ عددهم فى وقت الضرورة ٨٠ ألف رجل ، ثم يسرح العدد الذى يستغنى عنه بعد أن يؤدى مهمته .

وكان الجيش ينقسم إلى فرق يطلق على كل واحدة منها « الرحى » يقودها « قائد الرحى » وتنقسم كل رحى إلي كواكب ، كل كوكبة مئة رجل ، عليها قائد المئة .

وكانت قوات الدفاع تتمثل فى المشاة والخيالة والمدفعية ، وفيها مدفعية الحصون فى المدن الساحلية ، ثم الأسطول البحرى .

وقد أدخلت تحسينات حديثة على هذا الجيش إثر معركتى تطوان وإيسلى ، وأنشأ السلطان مولاى الحسن معملا للسلاح لتزويده بالمعدات ، كما أرسلت

بعثات إلى الخارج لدراسة فن الحربية ، ولـكن ذلك كله لم يغن الدولة عن الاستعانة بالأجانب ، حتى إذا وصلنا إلى أواخر القرن التاسع عشر وجدنا بعثة عسكرية فرنسية قد استطاعت الوصول إلى البلاد لتدريب الضباط المراكشيين ووجدنا أن قيادة الجيش قد انتقلت إلى يد ضابطين أجنبيين ، أحدهما الضابط الإنجليزى ماك لين وذلك فى قيادة الجيش النظامى، والثانى الضابط الفرنسى إيركمان، وكان يشغل نفس المـكانة فى المدفعية .

أما الأسطول فقد اشتهرت مراكش منذ قديم بالاستعداد البحرى ، نظراً لشواطئها المترامية ، وقد حاول الملوك العلويون أن يحيوا صناعة البحرية كما قلنا فى فصل سابق ، باستثناء واحد أو اثنين ، رأوا أنها لا تجلب على الدولة سوى المشاكل ، وقد جاءت إلى مراكش فى عهدهم بعثة تركية بحرية تتألف من عشرين رجلا ، كانت مهمتهم نشر التعليم البحرى فى الموانيء ، وقد تخرج على يدهم مئات من البحارة المراكشيين .

وقد كان الأسطول الذى استقبلت به مراكش القرن التاسع عشر يتكون من عشرين قطعة كبيرة ، وثلاثين قطعة صغيرة ، وكان يقودها ستون من كبار الضباط يطلق عليهم لقب « رؤساء البحر » ، وكان جيش البحرية يتألف من البحارة المراكشيين ، وألف من البحارة الشرقيين ، وألفين من رجال المدفعية هذه نبذة مختصرة عن الجيش المراكشى قبل الاحتلال ، ولقد كان موضوع العسكرية آخر الموضوعات الستة التى تعهدت فرنسا وأسبانيا بمعاونة حكومة مراكش على اتمامها ، فماذا فعلتا ؟

أما فى منطقة الشمال التابعة لأسبانيا فقد أخضع الجيش المراكشى للضباط الأسبانيين ، ولـكنه مع ذلك ظل ذا شخصية متميزة عن الجيش الأسبانى ، ويطلق عليه اسم « الجيش الخليفى » نسبة إلى خليفة جلالة الملك ، وأدخلت عليه الأنظمة الحديثة ، وهو الجيش الذى استطاع بواسطته الجنرال فرانـكو



قطعة من الأسطول البحرى المراكشي فى عهد الاستقلال وتسمى « الحسنى » ٠ ويرى على ظهرها بعض ضباطها وبعض الزوار الأجانب

— بعد الوعود التى بذلها المراكشيين — أن يتم سيطرته على أسبانيا كلها .

وأما فيما يتعلق بالنسبة للجيش المراكشى فى منطقة الحماية الفرنسية ، فقد أبقى عليه كما كان إلى أن ثار فى فاس عقب فرض الحماية مباشرة ، فاغتنمت فرنسا هذه الفرصة وشردته ، وبذلك لم يبق منه اليوم سوى الحرس الملكى ، وهو عبارة عن فرقة فخرية ، ويتألف من الزنوج الذين قلنا إنهم ينتمون إلى البخاريين ، ثم ألفت فرق مراكشية جديدة ضمت إلى جيش الاحتلال ، ويطلق عليها الفرنسيون الجيش المساعد ، ولا علاقة له بالميزانية المراكشية ، وإنما يصرف عليه من ميزانية الاحتلال .

وبذلك يكون الجيش الفرنسى قد حل محل الجيش المراكشى فى البلاد ، أى إن فرنسا بعد أن تعهدت بإصلاح الجيش أجهزت عليه وشردته ، وتركت البلاد خاضعة خضوعاً مطلقاً للجيش الفرنسى .

ولم يعد هناك ما يمكن أن يطلق عليه اسم الأسطول المراكشى اليوم ، فقد أصبح الأسطول الفرنسى والأسطول الأسبانى يقومان مقامه .

وإذن ، فلم يكن هناك إصلاح ، وإنما قضت الحماية قضاء مبرماً على كل ما يمكن أن يطلق عليه وسائل الدفاع الوطنية .

وقد رأينا في فصل الإدارة كيف يسيطر الجيش الفرنسى والأسبانى على البلاد فحسب ، وإنما حققنا منة فوائد استعمارية أخرى .

فقد خاضت هذه الجيوش الحرب الأهلية الأسبانية إلى جانب الجنرال فرانكو بعد الوعود الخلابة التى بذلها كما قلنا ، كما خاض هذا الجيش معارك طويلة داخل الجيش الفرنسى فى الحربين العالميتين الماضيتين ، بل حارب فى صفوف الجيش الفرنسى ضد الحركات التحريرية التى قامت فى أنحاء الامبراطورية الفرنسية ، الأمر الذى دفع الوطنيين إلى الاحتجاج على السلطة لأنها تستخدم مثل هذه الوسائل لا للسيطرة على الوطن فحسب ، بل لاستغلال أبناء الوطن

لمحاربة الحرية فى أوطان الآخرين أيضاً ، وهو أمر يتنافى مع الشرف المراكشى والفرنسى معاً .

وقد عرف المراكشى فى مختلف الأجيال بين الشعوب بأنه محارب من الطراز الأول لكثرة ما خاض من حروب وثورات خلال التاريخ ، ولذلك حرصت السلطات الفرنسية والأسبانية على ترغيب سكان البوادى — وتفكيرهم في كل بلاد محدود عادة — على الالتحاق بجيشيهما ، مستغلين على الأخص ظروف المجاعات والأزمات الاقتصادية .

ولكنهما فى نفس الوقت تحرمان على الجنود المراكشيين أن يتجاوزوا رتبة الضباط المساعدين ، لكيلا يتمكنوا من احتلال مراكز مهمة فى هذا الجيش .

وعلى ذلك فقد انتقلت السيطرة على حالة الأمن فى الداخل الى يد الفرنسيين والأسبان ، وهو أمر لا تقره هذه الحماية التى نصت على الاحتلال فقط لاقرار الأمن ، أما المحافظة عليه فالمفهوم أنها من مهمة الجيش المراكشى ، ولولا ذلك لما كانت هناك حاجة إلى النص فى المعاهدة على أن فرنسا وأسبانيا سوف تساعدان مراكش على إدخال الإصلاحات العسكرية الضروية على حالة الجيش ، وهو نص يقضى برفع مستوى الجيش البرى والبحري معاً لا بالقضاء عليهما .

هذه هى الموضوعات الستة التى نصت معاهدة فاس على ضرورة إدخال الإصلاحات عليها ، عرضناها فى فصول مستقلة ليفهم القارىء كيف تطورت خلال المدة التى قضتها مراكش تحت الحماية الفرنسية والنفوذ الأسبانى .

أما لفظة «الاصلاحات» فلا نريد أن نناقشها ، وإنما نترك للقارىء الحكم عليها بعد أن عرضنا عليه الوقائع والأرقام .

ثم بعد ذلك نستمر فى عرض موضوعات أخرى لإتمام الصورة التى نحاول أن نرسمها لهذه البلاد .

الفصل الثالث عشر

طنجة الدولية

تاريخ :

تقع مدينة طنجة على الضفة المقابلة لجبل طارق ، الأمر الذى جعل لها مركزاً ممتازاً بالنسبة لمراكش وللدول الأجنبية ، وقد بدأ الصراع حول هذه المدينة المراكشية العربية المسلمة مع التفكير فى ارتياد البحار و بناء الامبراطوريات ، ولست أرمى إلى التحدث عن الدور المهم الذى لعبته فى تاريخ البلاد قبل الإسلام و بعده ، و إنما يكفى أن نقف عند القرن الخامس عشر لنجدها ، وقد استولى عليها البرتغال خلال اضطراب الأحوال الداخلية فى البلاد ، و بعد معارك طاحنة وقعت فى مياهها وفى ضواحيها .

ومنذ ذلك التاريخ طمست معالمها الإسلامية وارتفعت صوامع الكثلكة فيها وطورد المسلمون كما طوردوا من قبل فى أسبانيا النصرانية ، وعرض ذلك المدينة لهجمات متوالية حاولت بها مراكش استرداد مدينتها الضائعة التى كانت من أهم موانئها يومئذ .

ولسنا ندرى هل ضاقت دولة البرتغال بالثمن الباهظ الذى كانت تدفعه من دمها فى مقابل احتفاظها بمدينة طنجة أم جاملت انجلترا مجاملة سياسية حينما قدمتها مهراً للتاج الإنجليزى يوم تزوج ملك انجلترا العابث ، تشارلز الثانى ، بالأميرة كاثرين البرتغالية ، وقد استمرت المدينة تابعة لانجلترا منذ ذلك الحين ؛ فقضى الإنجليز فيها على الكثلكة وجعلوا منها حصناً حربياً منيعاً ، كلفهم أموالا

هائلة تضايق منها الإنجليز ، فبدأت الحكومة تنسى أمرها شيئاً فشيئاً إلى أن انقطعت المؤونة عن حاميتها ، فهام الجنود على وجوههم ، وباعوا ملابسهم العسكرية للحصول على القوت .

فكرت الحامية فى بيع المدينة للبرتغال من جديد ، ولكن الحوادث فى داخل البلاد أسفرت عن قيام العائلة المالكة الحالية ، وكان على رأسها يومئذ السلطان اسماعيل الذي استطاع بفضل حنكته وصرامته أن يزحف علي المدينة المتداعية ويردها إلى حظيرة الوطن ، نخربها الإنجليز قبل مغادرتها ، وهكذا عادت المدينة إلى أحضان أمها مراكش بعد أن قضت تحت السلطان الأجنبى ما يزيد على القرنين .

وقد أعاد إليها ذلك صبغتها الإسلامية ، فوزع الفاتح العظيم أراضيها بين قواد الجيش وأعيد بناؤها على الطراز الإسلامى ، وأصبح سكانها جميعاً مراكشيين بعد أن أتى عليها حين من الدهر لم يكن يوجد فيها منهم سوى خمسة أفراد ، ولكن موقع المدينة جعل من المستحيل إبعاد الأجانب عنها بعد ذلك .

وقد لمس الإنجليز أهميتها بالنسبة لجبل طارق يوم حاصره الفرنسيون والأسبان فى القرن الثامن عشر ، إذا استطاعوا الاتصال بطنجة ، ثم لما أعلن السلطان محمد بن اسماعيل الحرب على جبل طارق ، مؤكداً أن حاكمه قد خرق الاتفاقات المراكشية الإنجليزية ، ولذلك فهو يعلن عليه الحرب وحده . ولمس الإنجليز أيضاً أهميتها كمركز للتموين بين البحر والمحيط حين وقف عندها القائد البحرى نلسون ليتزود منها بالمؤن وهو فى طريقه إلى معركة أبو قير ، وقد قال عنها بعد ذلك « يجب أن تكون طنجة تابعة لدولة محايدة ، وإلا فيجب أن تكون بريطانية » .

وازدادت أهمية المدينة حينما اشتبكت المصالح المراكشية بالمصالح الأجنبية ، إذ لم يعد فى استطاعة الحكومة أن تقاطع أوربا ، وأصبح من المحتوم أن تنظم

علاقاتها معها ، فنشأ التمثيل السياسى المنظم . ولما كان من المستحيل أن يقيم الأجانب فى داخل البلاد ، فقد أصبحت هـذه المدينة التى عرفوها منذ بعيد مركزاً للحياة الدبلوماسية . وتشتبك هذه المصالح كلما تقدم القرن التاسع عشر ، وتقوي المنافسة بين الأوربيين فى عرض خدماتهم على الدولة ، و يستفحل تكالبهم الاقتصادى ، وسرعان ما أصبحت المدينة مركزاً للقنصليات والشركات والوكالات المختلفة ، وتمثل فيها النشاط السياسى والتجارى ، وباتت الوضعية تستلزم إحداث نظام خاص حتى لا تظل فاس بعيدة عما يجرى فيها ، ولذلك عين لها مندوب خاص يمثل فيها جلالة الملك ، ويكون الاتصال بجلالته عن طريق هذا المندوب ، حتى إذا كان هناك داع لمقابلة الملك طلب القنصل من المندوب مقابلة جلالته ، فيدبر له ذلك و يرحل القنصل فى قافلة موفدة من الملك تصحبه إلي بلاط فاس ، وهكذا بدأ يتكون فيها ذلك المركز الخاص ، إلى أن أصبح القناصل يجتمعون فيها على هيئة مجلس ، و يتدخلون فى شؤونها ، وهم يستمدون القوة من حكوماتهم ، متذرعين بمصالحهم التجارية والاقتصادية .

حتى إذا وصلنا إلى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وجدنا طنجة أهم مدينة فى مراكش ، وتقوى أهميتها كلما أقتربنا من القرن العشرين ، فيتسع أمر الشركات والوكالات ، وتنشأ فيها المطابع وتصدر الصحف بمختلف اللغات ويقصدها المراسلون والصحفيون ، وكان من نتائج ذلك أن ترعرعت فيها الوطنية ، فهى مركز للنشاط السياسي ووسـائل الدعاية متوفرة فيها ، ولذلك أمها كل مشتغل بالسياسـة ، واستطاع رجال الحركة الوطنية الأولى ، أن يلمسوا فيها — وهى المدينة الوحيدة التى توجد بها يومئذ أقلية أجنبية ذات شأن — مقدار الخطر الأجنبى الذى يتهدد البلاد ، فصدرت عنها الصحية الأولى التى أنذرت بالمستقبل القاتم .

يقول أحد الرحالة الإنجليز فى أوائل القرن العشرين ، إنه لا توجد إلا مدينة

واحدة فى مراكش قد ألفها الأوربيون ، وهى مدينة طنجة التى تقع على الضفة الأخرى المقابلة لجبل طارق ، ويقول أيضاً : إنك لا تدرك الحياة المراكشية الحقيقية فى طنجة لأنها مكروهة من الأهالى بسبب نفوذ الأجانب فيها ، ولكن المؤلف يحدثنا فى نفس الوقت عن طابع المدينة ، ويرينا كيف ظل مراكشياً بالرغم من نفوذ الأجانب .

وليس أدل على أهمية المدينة السياسية من أنه لما تفاقم النزاع بين فرنسا وألمانيا فى مفتتح القرن الحالي قصدها امبراطور ألمانيا غليوم الثانى ، ودخل ميناءها فى يخته الإمبراطورى « هوهنزولرن » واخترق شوارعها على جواده المطهم ليعلن فى مظاهرة مسرحية للعالم أنه ضيف جلالة سلطان مراكش ، سيد البلاد ، ويفهم حكومة جلالته أنه عضده ضد فرنسا .

ولكن شاء القدر أن يفضى توغل فرنسا السلمى إلى النتيجة المحتومة ، وهى فرض الحماية ، وكان من جملة ما اشترطته انجلترا لتأييد الحماية الفرنسية أن تسند الحماية على الجزء الشمالى من مراكش إلى أسبانيا ، وأن لا تخضع طنجة لمثل هذا المصير .

ذلك أن طنجة تؤلف مع صخرة جبل طارق ومدينة سبتة مثلثاً حربياً بالغ الأهمية ، فإذا سيطرت على زاويتين منه دولة واحدة قوية ، أو دولتان معاديتان فان ذلك يفقد جبل طارق أهميته الحربية .

وهكذا قضى الموقع الجغرافى والعامل التاريخى والسياسة الإنجليزية البحرية ، أن لا تشاطر المدينة البلاد فى مصيرها .

وأخيراً وبعد خلافات شديدة تم الاتفاق على أن تصبح طنجة مدينة دولية ، ولكن أسبانيا عارضت فى تطبيق ما اتفق عليه خلال الحرب العظمى ، طمعاً بعد اندحار ألمانيا فى أن تستولى بمفردها على المدينة ، ثم حاولت فرنسا فعلا الاستيلاء عليها وحدها عقب انتصاراتها فى الحرب ، ولكن الاتفاق لم يتم إلا فى مؤتمر لندن سنة ١٩٢٣ بين فرنسا وأسبانيا وانجلترا ، ثم بعد إبرام الاتفاق

ترك لدول مؤتمر الجزيرة الحرية فى الانضمام إليه ، حسبما نص عليه الاتفاق فعارضته أمريكا لأنها لم تقنع بالمركز الذى منحته ، وكذلك إيطاليا ، أما روسيا فقد كانت بعيدة عن النزاع بسبب ظروفها الداخلية ، ثم عدل الاتفاق سنة ١٩٢٨ لإدخال إيطاليا التي منحت حقوقاً مساوية للحقوق الإنجليزية تقريباً .

النظام الدولي :

يقضى نظام طنجة الدولى بأن يستمر مندوب السلطان رئيساً للمدينة ، وبأن تقوم فيها هيئتان : « المجلس التشريعى » ويتألف من ٢٦ عضواً على النحو التالى :

٦ مراكشيون لا ينتخبون وإنما يعينهم المندوب .

٣ أهالى إسرائليون يعينهم المندوب من ٩ ينتخبهم هؤلاء الأهالى .

وتعين القنصليات الأعضاء الباقين على النحو الآتى :

أربعة فرنسيون وأربعة من الأسبان وثلاثة من الإنجليز وثلاثة من الإيطاليين ، ولكل من بلجيكا وهولندا والبرتغال عضو واحد ، وكان المفروض أن يكون للولايات المتحدة عضو واحد لو انضمت إلى الاتفاق ولكنها رفضت .

والرئيس الأعلى لهذه الهيئة هو مندوب السلطان ، وله أربعة من النواب . إنجليزى وفرنسى وأسبانى وإيطالى ، يتولى كل منهم إدارة الجلسات ثلاثة أشهر من السنة ، وتمثل الهيئة برلماناً صغيراً للمدنية -- يشترك فيه الأجانب .

وإلى جانب المجلس التشريعى توجد « الإدارة الدولية » وهى المسيطرة الحقيقية على المدينة ، وتتألف من قناصل بلجيكا وفرنسا وانجلترا وإيطاليا وهولندة والبرتغال وأسبانيا ، وترجع سلطتها المطلقة إلى أنها تتمتع بحق نقض قرارات المجلس التشريعى ، بل لها فوق ذلك أن تصدر الأمر بحله .

وتوجد بالمدينة أيضاً محكمة مختلطة مكونة من خمسة قضاة ، فرنسى وأسبانى وإنجليزى وبلجيكى وإيطالى .

هذا هو النظام الذى وضع بمقتضى معاهدة سنة ١٩٢٣ المعدلة سنة ١٩٢٨ وهو النظام الذى ظل مطبقاً فيها إلى سنة ١٩٤٠ .

تحت الحكم الأسبانى :

اغتنم الجنرال فرانكو ظروف الحرب سنة ١٩٤٠ والهزيمة التى منيت بها فرنسا ليخطو الخطوة الأولى فى سبيل تحقيق أمنية أسبانية قديمة هى الاستيلاء على مراكش كلها ، ذلك أنه زحف على مدينة طنجة واحتلها زاعماً أنه يحميها ، ولكن ما كادت تمر السنة حتى كانت منطقة طنجة قد انضمت إلى القسم الشمالى من مراكش ، إذ سحب عليها الجنرال فرانكو جميع الأنظمة والقواعد الإدارية والقوانين التى توجد بتلك المنطقة ، وطرد مندوب جلالة الملك ، وبذلك ألغى النظام الدولى إلغاء تاماً ، ولم يبق من مظاهره سوى المحكمة المختلطة .

وقد عمل الأسبان المستحيل لتثبيت أقدامهم فيها ، ولكن حوادث الحرب سارت بعد ذلك فى غير مصلحتهم ، فما كاد يتم انتصار الحلفاء حتى بدأوا يفكرون فى طنجة من جديد ، وأرسلوا إلى الجنرال فرانكو يطلبون منه مغادرتها فى سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، وبذلك عادت المدينة إلى سابق عهدها ، بعد أن قضت تحت الحكم الأسبانى خمس سنوات استبدلت أثناءها المدينة مبادىء النظام الدولى بمبادىء النفوذ الأسبانى . وقد تم الاتفاق فى باريس فى أغسطس من نفس السنة على أن تعود إلى نظامها القديم ، مع مراعاة الظروف الجديدة بالنسبة للأعضاء .

التيارات الجديدة :

وقد نصت الاتفاقية على أن تعود المدينة إلى نظامها القديم بصفة مؤقتة ، إلى أن يتم الاتفاق على حل آخر ، بعد مدة ستة أشهر ، ولكن مرت الآن أربع سنين دون أن يوضع نظام جديد لطنجة ، لأن الدول الراغبة فى التغيير

مختلفة الأهداف ، وإن كانت مجمعة عليه .

فمراكش تريد التغيير لكي يتمتع الأهالى بنصيب أوفر من الحرية ، ولكي تتمكن من جعلها عاصمة للوطنية المراكشية ، وهو أمر ضرورى بالنسبة لبلاد لا توجد فيها أية حرية فى المنطقتين المحميتين .

وفرنسا وأسبانيا تريدان التغيير لتعزيز موقفهما ، لمنع المراكشيين من استغلال النظام الدولى ، وهذا ما لا يمكن أن يسمح به جلالة الملك ومصادقته جوهرية لتغيير الاتفاقية .

وانجلترا والولايات المتحدة تريدان التغيير لتوسيع النظام الدولى وتدعيمه والقضاء على ما بقى من فكرة المركز الخاص لدى أسبانيا وفرنسا ، بل أشيع فى بعض الظروف أنهما سوف تطلبان توسيع المنطقة ووضعها مباشرة تحت سيطرة مجلس الأمن ، لكى تكون مركزاً للجيش الدولى الذى كان يقال أيضاً إن مجلس الأمن سوف ينشئه ، وهذا أمر لا يمكن أن توافق عليه فرنسا وأسبانيا وموافقة جلالة الملك عليه أمر متوقف على ما يحققه من مصالح مراكشية وذلك ليس من المنتظر .

أما روسيا فقد طلبت الانضمام إلى الدول الممثلة في طنجة دون أن تستدعى ، فقبل طلبها نظرياً ، ولكنها غير ممثلة إلى الآن ، وقد أعلنت أنها لن تعترف بأى نظام لطنجة لا تمثل فيه ، فإن كل إثارة لموضوع النظام فى المدينة يعطى للروس فرصة للتدخل .

وهكذا نجد أن الجميع يطالب التغيير ، ولكن الأغراض متناقضة ، ولذلك لم تستطع الدول إلى اليوم أن تضع نظاماً جديداً المدينة بالرغم من مرور أربع سنوات على اتفاقية باريس . .

مساوئ النظام الدولى ومحاسنه :

وللنظام الدولى الحاضر أثر سيء جداً فى حياة المراكشيين ، وأول ما يلاحظ أن المدينة أصبحت وكراً من أوكار الجاسوسية فى العالم ، ففيها تلتقى أجناس مختلفة لا حصر لها ، تفد إليها من الشرق والغرب وبذلك تلتقى فيها الأخبار ، وتسهل إذاعتها والتقاطها ، ولكل من الشيوعية والفاشية والديموقراطية فيها عيون ساهرة ، وأفواه ناطقة ، وآذان مصغية .

وقد كان لوجود هذا المزيج البشرى الغريب تأثير عميق على أحوال المدينة العامة ، فانتشرت فيها المراقص والحانات وأمكنة المقامرة ، ونقل إليها هؤلاء الوافدون عليها — وهم من طبقات منحطة فى الغالب — كل ما يوجد فى العالم من موبقات .

ثم إن هؤلاء الوافدين عليها قد تجاهلوا أن هناك غيرهم ، مع أن عدد المراكشيين ينيف على المائة ألف يشتط الأجانب فى اغتصاب حقوقهم من الإدارة الدولية ، ولما كانت هذه الإدارة تتأثر بعوامل مغرضة ، ولما كان الفرنسيون والأسبانيون يخشون أن يستفيد المراكشيون من الأنظمة الدولية التى يعمل الأجانب على استصدارها فقد استطاعوا أن يصلوا إلى غاياتهم بالتفريق بين التشريعات الخاصة بالأجانب ، والتشريعات الخاصة بالوطنيين ، وبذلك صدرت قوانين استثنائية لحق الأهالى منها ضرر بليغ .

صحيح أن جلالة ملك مراكش ممثل بواسطة « مندوب » يمثل السلطة العليا فى المدينة ، وأن كل ما يخصها يصدر بمراسيم ملكية ، ولكن كل هذا من الناحية الشكلية فقط ، أما الحقيقة الواقعة فهى أن حق النقض الذي يتمتع به أعضاء مجالسها قد أفقد المراكشيين كل سلطان . وبينما يدفع الأهالى الوطنيون ٩٠٪ من ضرائب المدينة إذا بالأجانب يتمتعون بالمدارس الخاصة والقوانين

الاستثنائية والامتيازات المجحفة ، أى أن الأجانب يعيشون فيها على حساب المراكشيين .

ولما كان لبعض الدول الممثلة فى المجلس أغراض معينة تعمل على تحقيقها ، ولما كانت هذه الأغراض المعينة تتضارب فى بعض الأحيان ، ولما كان النفوذ ينتقل بالدور بين الأعضاء تحت الرئاسة الأسمية لمندوب جلالة الملك فقد تعرضت المدينة ونظامها للخلل بسبب كثرة الأبرام والنقض وفوضى الأهواء والنزعات .

ولكن لهذا النظام الدولى محمدة ظهر لها أثر لا بأس به بعد الحرب ، وهو أن الوطنيين النازحين إلى طنجة يجدون فيها ما يمكن أن يطلق عليه اسم « الحرية » إذا هو قيس بالحالة فى داخل البلاد ، ولذلك فهم يعملون اليوم على تعزيز مركزهم ، ليجدوا لهم مجالا في جو التنافس الذى قلنا إنه يوجد بالمدينة ولم يعد من السهل مطاردتهم و إلقاء القبض عليهم مثل ما يسهل ذلك فى الأراضي المحمية حيث السلطة الاستعمارية محررة حتى من قيود المجاملة والاستحياء ، وذلك بالرغم من أن نظام المدينة يقضى بعدم السماح بقيام حركة تهدد مركز فرنسا ومركز أسبانيا فى المنطقتين ، ولكن الدول اليوم تختلف فى فهم هذا القيد ، ولذلك فليس من البعيد إذا سارت الأمور على ما يرام أن تصبح طنجة عاصمة للوطنية المراكشية خصوصاً بعد زيارة جلالة الملك لها كما سنرى فى فصل تال .

نظام مؤقت :

وإذا كان الأجانب ينظرون إلى نظام طنجة الحلى على أنه مؤقت ، فان الوطنيين ينظرون إليه كذلك ، ويكثر الوطنيون الحديث عن طنجة ونظامها لأنهم يعرفون أن هذا النظام يجر الدول إلى الاحتكاك بقضية مراكش وهو أمر لم يستفيدوا منه كثيراً إلى الآن ، ولكنهم غير يائسين من الاستفادة منه فى المستقبل ، والأحوال تتغير بسرعة منذ الانقلاب الذي حصل بعد انتصار

الحلفاء وظهور الولايات المتحدة فى الميدان .

ويرى الوطنيون أن الظروف فى البلاد كلها استثنائية ، ولا بأس على طنجة إذا هى ظلت دولية ما دامت بقية البلاد مقسمة ومحمية ، كما أنهم يرون فى نفس الوقت ضرورة العمل على توسيع نفوذ الأهالى بها ، ذلك لأن النظام الدولى تابع للحماية ، وسوف ينهار بانهيار الحماية الفرنسية والنفوذ الأسبانى ، فهو فى حد ذاته عيب ، ولكن يمكن الاستفادة منه ، وهو فوق ذلك من عيوب الحماية لأن الحماية هى التى قضت به ، وعندما تنهار هذه الحماية سوف تنهار معها جميع الاعتبارات التى قضت بالنظام الدولى ؛ لأن مراكش الحرة المستقلة سوف لا تكون خطراً على أية دولة من الدول ، وسوف تحتاج إلى عشرات السنين تضمد فيها جراحها قبل أن تفكر خارج حدودها .

الفصل الرابع عشر

مناطق أخرى

على الساحل الشمالى :

كانت أسبانيا كما رأينا فى فصل سابق تستند إلى ممتلكاتها فى شمال مراكش لبسط سيطرتها على البلاد ؛ ذلك أنها استطاعت فى فترات مختلفة من التاريخ أن تستولى على بعض المدن الساحلية ، واستطاعت الحكومة المراكشية استرداد بعض هذه المدن ولكنها عجزت عن استرداد البعض الآخر بسبب موقعها المنيع .

وأقدم هذه المدن مدينة سبتة التى يبلغ سكانها اليوم ٣٥ ألفاً ؛ وهى تؤلف مع صخرة جبل طارق وطنجة كما قلنا مثلثاً حربياً بالغ الأهمية ، وقد استولى عليها البرتغال سنة ١٤١٥ ثم اتحد العرش البرتغالى والأسبانى فى المدة بين سنة ١٥٨٠ و ١٦٤٠ ، وعند ما افترق العرشان ثانية آلت المدينة إلى أسبانيا بمقتضى معاهدة لشبونة سنة ١٦٨٨ .

وقد بذلت محاولات كثيرة منذ ذلك الحين لاسترداد المدينة ، وكاد يستولى عليها المولى اسماعيل سنة ١٦٩٤ ولم يمنعه من اتمام استردادها — كما استرد طنجة — سوى قلاقل داخلية ، وقد دام حصارها مدة ٢٠ سنة وبذل جلالة خلفه وابنه المولى عبد الله نفس المحاولة سنة ١٧٣٢ ولكنه عجز عن الاستيلاء عليها .

وقد كان الأسبان ينظرون إلى مدينة سبتة على أنها مفتاح البحر الأبيض

المتوسط ، وقد دفعت هذه الأهمية الانجليز — لتأمين طرق مواصلاتهم — إلى احتلالها بقيادة فرايزر سنة ١٨٦٠ ، ولكنهم عادوا وجلوا عنها بعد ذلك بمدة قصيرة . وقد فقدت المدينة أهميتها بالنسبة لانجلترا بعد استيلاء هذه على جبل طارق ، و بعد أن أصبحت طنجة خاضعة للنظام الدولى المحايد .

ومما يدل على أهمية المدينة فى نظر المراكشيين والبرتغال معاً أن أحد أخوة ملك البرتغال وقع أسيراً فى يد الجيش المراكشى سنة ١٤٣٧ فنقل إلى مدينة فاس حيث عذب عذاباً شديداً — إذ عهد إليه بإدارة رحى حجرية — واشترط لأجل فدائه تسليم المدينة ، ولكن أخاه الملك تركه يموت دون أن يقبل هذا التسليم .

ومن هـذه المدن مدينة مليلية على شاطىء بلاد الريف تقع على إحدى المرتفعات الصخرية و يبلغ سكانها اليوم ٦٤ ألفاً استولى عليها الدوق دى مدينة سيدونيا سنة ١٤٩٧ ، ثم أصبحت من الممتلكات الأسبانية سنة ١٥٠٦ ، وقد هاجمها الجيش المراكشى لاستردادها مرات كثيرة خلال سنة ١٥٦٣ ، وظلت طول تاريخها إما محاصرة أو فى حالة مجاعـة ، وأهم الضربات التى وجهت إليها حصار المولى اسماعيل — الذى كان مصمما على استرجاع هذه المدن واسترجع بعضها فعلا — وذلك سنة ١٦٩٤ وسنة ١٧١٥ ، وظلت محاصرة إلى أن مات دون أن يتمكن من الاستيلاء عليها ، وقد حاولت السلطات الأسبانية بها أن تدخل فى علاقة مباشرة مع منطقة الريف متجاوزة جلالة السلطان ، فـكان ذلك سبباً فى حرب تطوان سنة ١٨٦٠ التى أشرنا إليها فيما مضي .

وتعتبر سبتة ومليلية اليوم جزأ من أسبانيا بعد أن محيت معالمهما الإسلامية وخربت مساجدهما أو أصبحت كنائس ، ولا يوجد بهما من المراكشيين سوى أقلية ضئيلة ، وقد عدلت حدود المدينتين بمقتضى معاهدة الصلح عقب مؤتمر تطوان فى ٢٦ إبريل سنة ١٨٦٠ .

وقد استولى الأسبان سنة ١٦٧٣ على جزيرة صغيرة تبعد ميلا عن الساحل علوها ٤٨ قدماً تدعى حجرة النكور ، وذلك خلال الحرب التى نشأت بين المراكشيين والاتراك ولم يحاول المراكشيون استردادها فى ذلك الوقت ؛ لأنهم كانوا يخشون استيلاء الأتراك عليها ، ولكنها ظلت منذ ذلك الحين من الممتلكات الأسبانية .

وفى سنة ١٨٤٨ استولت أسبانيا على مجموعة جزائر الزعفران التى تقع عند مصب نهر الملوية بالقرب من حدود الجزائر ، وعلى مسافة ميل من السواحل التى كانت فرنسا قد استولت عليها ، وقد طالب الفرنسيون بها سنة ١٨٤٤ فاغتنمت أسبانيا تلك الظروف المضطربة واستولت عليها .

منطقة افنى :

ورد فى كتب التاريخ أن الدوق ديجيودى هريرا ملك جزر الخالدات البرتغالى باع تلك الجزر للعرش الاسبانى ومعها منطقة على شاطىء المحيط بجنوب مراكش أسمها (سانت كروز دى لا مار بيكينيا) وذلك سنة ١٤٧٧ ، وصادقت البرتغال على البيع بمقتضي معاهدة سانترا سنة ١٥٠٨ .

هذا هو الأساس الذى استند عليه الأسبان فى حق ملكيتهم لهذا المكان المجهول من مراكش ، والظاهر أنه كان قد تأسس سنة ١٤٧١ فى مكان ما بجنوب مراكش الأقصى ، وأن الأهالى قد خربوه سنة ١٥٢٤ فضاعت معالمه تماماً .

ظل الأسبان يطالبون بهذا المكان منذ ذلك الحين ، ولكنهم لم يتمكنوا من إرغام حكومة مراكش على الاعتراف بهذا الحق إلا عقب انتصارهم فى حرب تطوان ، ولكن المكان لم يكن محدوداً ولا معروفاً ، ولذلك لم يتمكنوا من تحقيق أهدافهم عقب ذلك مباشرة ، و إنما ظلوا على اتصال بحكومة مراكش

يستعجلونها فى الاتفاق على تلك البقعة التاريخية لكي يستولوا عليها .

وقد أرسلت بعثة من الطرفين إلى تلك الأصقاع فى عهد المولى الحسن سنة ١٨٧١ فلم تصل إلى نتيجة ، وعرض عليهم جلالته أن يشترى منهم هذا الحق فرفضوا .

ثم أرسل جلالته وفدين متعاقبين إلى أسبانيا للوصول إلى اتفاق بشان التنازل عن المنطقة ، ولكن لم يستطيع الوفدان أن يصلا مع الأسبان إلى أى اتفاق .

وفى سنة ١٨٨٣ لم يسع جلالة المولى الحسن إلا أن يقوم بنفسه برحلة إلى بلاد السوس للقيام بتحقيق حول المطالبة الأسبانية ، ثم اقترح جلالته إرسال بعثة مشتركة أخرى ، فقبل الأسبان ذلك ، ولكن البعثة الجديدة لم تستقر على رأى ، فاقترح جلالته أن يسلم للأسبان منطقة البويضة بدلا من هذا المكان الذى لم يستطيعوا الاهتداء إليه ، وتقع جنوب افنى ، فرفض الأسبان ذلك لعدم وجود مياه فيها .

وهكذا ظل الأسبان يتعنتون فى مطالبتهم بهذا المكان المجهول إلى أن توفى جلالة المولى الحسن ، وفى أوائل القرن الحالى استطاع الأسبان والفرنسيون أن يصلوا إلى اتفاق فيما بينهم حول مطالبهم المتضاربة فى تلك البلاد ؛ إذ اعترفت فرنسا بحقهم فى سانت كروز المجهولة ، واعترفت بأنها هى منطقة افنى ، ثم تم هذا الاعتراف علناً بعد فرض الحماية الفرنسية .

ولكن الأسبان ظلوا عاجزين عن احتلالها منذ ذلك التاريخ بسبب انشغالهم بمراكش الشمالية وتأسيس نظامهم بها ، ولم يتمكنوا من ذلك إلا قبل نشوب الحرب الأهلية الأسبانية ؛ إذ نزلت جيوشهم بها سنة ١٩٣٤ .

وتمتد منطقة افنى على طول ساحل أفريقيا الغربية أمام جزر الكنارى

ابتداء من نهر درعة إلى الرأس الأبيض ، وتبلغ مساحتها ٢٠٠ر٢٨٥ كيلو متر مربع من الأراضى الصحراوية ، ويزيد تعداد سكانها على ثلاثين ألفا .

وقد أصدرت الحكومة الأسبانية فى سنة ١٩٤٧ قراراً بضمها إلى الممتلكات الأسبانية وتجريد أهلها من جنسيتهم المراكشية ، فكان ذلك سبباً فى انتشار القلاقل بين الأهالى والسلطات الأسبانية ، وبذلك يكون استيلاء أسبانيا على منطقة افنى المراكشية كما كان استيلاؤها على المنطقة الشمالية حلقة ثانية من سلسلة الاتفاقات التى تمت بين فرنسا وأسبانيا . أما اعتراف الحكومة المراكشية فى عهد الاستقلال بحق أسبانيا بذلك المكان المجهول فهو — بالإضافة إلى الأسباب الواهية التى يستند إليها للاستيلاء على أراضى الغير — لا يمكن أن يعطيها الحق فى احتلال افنى بدلا من ذلك المكان التاريخى الذاهب .

منطقة شنقيط :

أما منطقة شنقيط ، و يطلق عليها الفرنسيون اسم موريتانيا ، فتقع شمال بلاد السنغال ، ومساحتها ٨٣٤ ألف كيلومتر مربع ، ويبلغ تعداد سكانها ٣٥٠ ألفاً ، وهى تتكون من مقاطعتين : تاغنت والأدرار ، ويفصل بينهما وادى غات ، وهى سهل رملى شاسع حافل بالمراعى الخصبة ، وقد اشتهرت شنقيط بتربية المواشى وصيد الأسماك والزراعة ، كما اشتهر أهلها بالبسالة فى الحروب ، وأغلب سكانها بيض من أصل مراكشى ، إلا على حدود السنغال ، وأغلبيتهم الساحقة عرب ، واللغة الوحيدة فيها هى العربية .

وقد احتل المراكشيون هذه المنطقة أثناء القرن الثالث قبل الميلاد ، وظلت منذ ذلك الحين وثيقة الصلة بمراكش فى كل حياتها ، فلما نشأت الدولة الإسلامية المراكشية وقويت في عهد المرابطين دخل أهلها فى الإسلام ، وكانت الدولة المرابطية بمثابة العقد الذى ضم هذه المنطقة إلى مراكش لشدة اتصالها بها ، وقد قويت عروبة المنطقة — حينما انتقلت إليها عن طريق مراكش

قبيلة بنى حسان العربية فى القرن الخامس عشر الميلادى ، وازدهرت فيها الثقافة العربية ، وظهر فيها كثير من العلماء والأدباء والشعراء ، وقد بدأ الفرنسيون يوجهون جهودهم نحو هذه المنطقة عقب احتلالهم للسنغال ، وفى سنة ١٩٠٣ بدأوا يتوغلون فيها سلمياً بقيادة كوبولانى الذى استطاع أن يحتل ترارزة سنة ١٩٠٣ ثم براكنة سنة ١٩٠٤ .

وفى سنة ١٩٠٥ بدأ يهاجم منطقتى تاغننت والأدرار ، ولكنه قتل فى زحفه على الأدرار يوم ١٢ مايو سنة ١٩٠٥ فقررت الحكومة الفرنسية وقف التوغل بعد مقتله .

وقد ظهر فى شنقيط زعيم للمقاومة يدعى الشيخ ماء العينين ، وكان زعيما موهوباً قضى عشرين سنة فى سمارة وفى مراكش الجنوبية ، واستطاع أن يستولى على بلاد الأدرار في سنة ١٩٠٢ ، وولى عليها أحد تلامذته وأتباعه .

وما كاد الفرنسيون يهاجمون الأدرار حتى انتقل الشيخ إلى مراكش ، ووفد إلى فاس يطلب المعونة من جلالة المولي عبد العزيز، فأرسل جلالته إلى شنقيط الأمير إدريس أحد أبناء أعمامه ليقدم له تقريراً عن الحالة في المنطقة ، وحينما حل الأمير بها نظم هجوماً على منطقة تاغننت لطرد الفرنسيين منها ، وقد نجح الهجوم وحوصر حصن كوبولانى وكاد يسفر عن طرد الفرنسيين من بلاد تاغننت ولقى كبار رجال الحملة الفرنسية حتفهم فى هذا الهجوم . وكانت الخسارة الفرنسية فادحة ، وقد أرسل الأهالى عقب ذلك عريضة إلى جلالة المولى عبد العزيز يطلبون منه إرسال جيوشه لتنظيم البلاد وحمايتها .

وسافر زعماء شنقيط إلى فاس لتحقيق هذا الغرض ، ورجعوا إلى بلادهم في فبراير سنة ١٩٠٨ ومعهم كثير من العتاد والأسلحة ، وبدأوا يهاجمون الفرنسيين هجوماً شديداً ، وكان حسانة ابن الشيخ ماء العينين يقود هذا الهجوم بمهارة فائقة .

كان الفرنسيون فى نوفمبر سنة ١٩٠٧ قد عينوا لا كون حاكما عاماً لموريتانيا ، وعهدوا إليه باعادة تنظيم الصفوف تمهيداً للاستيلاء على البلاد كلها ، فقرروا أن لا مستقبل لهم فى شنقيط ما لم يستولوا على بلاد الأدرار .

ذلك أن الأدرار كانت بلاداً خصبة محفوفة بالرمال المترامية ، توجد بقلبها قلعة صخرية منيعة تحف بها مزارع القمح والشعير وحقول النخيل ، وكانت هذه القلعة بمثابة مخزن من مخازن الصحراء .

وخاض الفرنسيون حرباً شعواء ضد الأدرار استمرت من ١٩٠٨ ، ولم يتمكنوا من إتمام احتلالها إلا سنة ١٩١٢ ، بعد أن خسروا فى سبيل ذلك خسارات فادحة ، وحاربهم الأهالى ببسالة منقطعة النظير دفاعاً عن استقلالهم .

وشنقيط اليوم منفصلة عن مراكش ، فقد أصبحت منذ سنة ١٩٢٠ مستعمرة فرنسية يحكمها حاكم عام مستقل عن الحاكم العام لأفريقيا الغربية ، وله سكرتير عام ومجلس إدارة .

وتنقسم شنقيط إلى ٨ دوائر ، ثلاث منها مدنية ، وتحكم الدوائر الخمس الباقية حكما عسكرياً ، على كل دائرة حاكم فرنسى مدنى أو عسكرى .

الفصل الخامس عشر

من ثورة فاس إلى الحرب الريفية

ما كاد الفرنسيون والأسبان يشرعون فى تنفيذ معاهدة الحماية حتى عمت مراكش كلها ثورة جامحة ، إذ أحس الشعب المراكشى بمرارة الحقيقة التى لم يصدق أن من المفروض عليه أن يواجهها . وقد كان السلاح منتشراً في البلاد ولذلك اندفع الناس إليه يلتمسون بواسطته أن يتخلصوا من الحقيقة المرة القاسية التى نزلت بهم . كانوا يندفعون إلى القتال تارة بتدبير محكم وعمليات موضوعة ، ولكنهم كانوا يندفعون إليه تارات أخرى اندفاع اليائس الذى يحاول أن ينتقم بأية طريقة من الذين أنزلوا به هذا اليأس .

كان من جملة التدابير التى اتخذها الفرنسيون وضع الجيش المراكشي تحت إشراف ضباطهم ، وهو جيش ذو تاريخ مجيد طويل ، فأخذ هؤلاء الضباط يشتطون فى معاملة الجند لإخضاعهم للظروف الجديدة و إفهامهم التغيير الذى طرأ على الجيش ، والروح الذى يجب أن يسوده ، فلم يطق الجيش صبراً ، ولم تكد تمر أسابيع حتى سرت بين أفراده مؤامرة لمحاولة السيطرة على الموقف من جديد ، فقد كان من الواضح أن مهمة هذا الجيش هى حماية البلاد من التدخل الأجنبى لا تدعيم هذا التدخل تحت إشراف ضباط فرنسيين ، قضوا حياتهم فى المستعمرات الأفريقية يتلقون دروس الفتح والاستعمار .

سرت المؤامرة فى فرقة مراكشية عسكرية بمدينة فاس مكونة من ثلاثة آلاف جندى ، فلما تم التدبير ووضعت الخطة واتخذت الاستعدادات ، انقض

الجنود المراكشيون على ضباطهم الفرنسيين — فى الليلة الفاصلة بين ١٧ و ١٨ أبريل سنة ١٩١٢ — واغتالوهم جميعاً ، وكانوا ثمانية وستين ضابطاً يحملون أعلى الرتب فى الجيش الفرنسى ، ثم خرج الجيش من المعسكر واستولى على معظم المدينة ، وانضمت الجماهير المتحمسة إلى الجيش المتمرد حتى بلغ عدد رجال القبائل الذين زحفوا إلى فاس عشرين ألف رجل ، واستفحل أمر الثورة ، وقد عين فى هذه الظروف المارشال ليوطى ممثلا لفرنسا ، فشاهد فى الأيام التى وصل فيها إلى مراكش لحظات يا ئسة كاد يحرق فيها جميع الوثائق التى كان يحملها معه كما يعترف هو نفسه في مذكراته . وكانت رداءة وسائل المواصلات من الأسباب التى مكنت المراكشيين من السيطرة على الموقف زمناً ليس بالقصير .

ووصلت النجدة الفرنسية فى النهاية واستطاعت أن تخوض مع هؤلاء المحاربين معارك طاحنة انتهت بانتصار الجيش الفرنسى واستيلائه على المدينة من جديد ، لكن السبب الرئيسي فى هذا الانتصار لم يكن يرجع إلى النجدة الفرنسية التى وصلت ، ولكنه كان يرجع إلى الثورة العسكرية التى اتسع نطاقها بحيث لم يعد فى استطاعة قوادها أن يظلوا مسيطرين عليها .

وانتشرت هذه الروح فى جميع أنحاء البلاد فنهض الشيخ ماء العينين — وقد تحدثنا عن قيادته للحرب ضد الفرنسيين فى منطقة شنقيط — بمعاونة ابنه وساعده الأيمن « الهبة » واستطاع أن يكتسح مناطق الجنوب ويحتل مدينة مراكش فى ٨ أغسطس سنة ١٩١٢ وبدأ ينظم الزحف على منطقة الشاوية ، واحتدمت المعارك بين الجيشين مدة من الزمن ، فلما انهزم الجيش في مراكش انسحب إلى الجنوب ، وقد استمرت مقاومة الجنوب هذه بفضل دعوة الشيخ ماء العينين إلى سنة ١٩٣٥ .

أما فى منطقة تافيلالت بأقصي الجنوب فقد ظلت المقاومة العسكرية مستمرة فيها أكثر من عشرين عاماً وذلك بقيادة الزعيم السملالى الذى يدعى

«موسى وحمو» والذى ضاق به الفرنسيون ذرعا ووجهوا إليه الحملات تلو الحملات فكان يهزمها بالرغم من أنهم كانوا يستعينون عليه بحاميات الجزائر ، وكان موسى وحمو يقود رجاله ببسالة فائقة ، ولكن هؤلاء الرجال ظلوا على عهدهم له حتى بعد اغتياله ، فقد تزعم أمرهم القائد أبو القاسم النقادى ، الذى استطاع أن يظل مسيطراً على الموقف إلى أن انهزم سنة ١٩٣٥ واستسلم ، وما يزال معتقلا إلى اليوم .

هذا وقد شبت كثير من المعارك فى مناطق مختلفة من قلب مراكش بين جبال الأطلس ، فكان على الجيش الفرنسى أن يخوض قتالا مريراً كلما أراد أن يستولى على إحدى هذه المناطق ، ولسنا نستطيع أن نتتبع هنا ذكر هذه المعارك وإنما يكفى أن نقول إن أسماءها لا يمكن أن تنسى فى تاريخ الجيش الفرنسى بمراكش ، وأن نضيف إلى ذلك أنها ظلت تنشب الواحدة تلو الأخرى إلى سنة ١٩٣٣ دون أن يؤثر سقوط البلاد المحتلة فى مقاومة البلاد الأخرى .

وبينما كانت هذه المعارك ناشبة فى منطقة الحماية الفرنسية ، كانت هنك معارك أخرى حامية الوطيس فى منطقة الشمال التى بدأت أسبانيا تشملها بنفوذها ، وقد بدأ الأسبان توغلهم فى بلاد الريف من مدينة مليلية سنة ١٩٠٩ ، فقاومتهم تلك البلاد الباسلة مقاومة شديدة بقيادة السيد محمد أمزيان ، وقتل فى تلك الوقائع عدد كبير من الضباط الأسبانيين ، كما أبيدت فيها فرق عسكرية كاملة ويقدر البعض الخسارة التى لحقت الجيش الأسبانى بسبب هذه المحاولة المبكرة بنحو عشرة آلاف جندى .

وقد عجز الجيش الأسبانى بعد احتلاله لتطوان عن أن يستمر فى التوغل ويبسط نفوذه على البلاد كلها ، واضطرت السلطة الأسبانية بعد أن ظهر عجزها إلى أن تعقد هدنة مع القبائل لكى تتم استعداداتها العسكرية قبل أن تزحف عليها مرة أخرى .

وظل الأمر يتأرجح بين الهدنة والقتال إلى أن ظهر فى الميدان الأمير عبد الكريم الخطابى الذى لا بد من كتابة فصل خاص عن الحرب الضروس التى قادها ضد أسبانيا أولا ، ثم ضد فرنسا ثانيا . تلك الحرب المنظمة التى دامت حوالى خمس سنوات ، لا مناص من أن نبسط القول فيها قليلا ، أولا لمكانتها فى تاريخ مراكش والعرب ، وثانياً لوفرة مصادرها خصوصاً والأمير نزيل القاهرة اليوم ، وثالثاً لأنها تعتبر نموذجاً للمقاومة التى لقيها الفرنسيون والأسبان فى مراكش وهم يحاولون السيطرة عليها ، ثم لأنها كانت نتيجة منطقية للحروب التى نشبت فى مناطق مراكش الأخرى .

الحرب الريفية

بنو ورياغل :

قبيلة بنى ورياغل من أكبر القبائل التى تقيم فى شمال مراكش ، وهى مشهورة بشجاعة أهلها وغيرتهم فى الدفاع عن شمال الدولة ضد إغارات الأجانب التى طالما تعرضت لها منذ أقدم العصور ، فقد كان سلاطين مراكش يعتمدون عليها فى القيام بمهمة الدفاع الوطنى فى مناطق الريف المراكشى ، وبذلك أصبحت الرئاسة فيها تقليدية ، وكان يتولى هذه الرئاسة أبرز شخص فى هذه القبيلة الباسلة ، وآلت الرئاسة فى أيام السلطان مولاى الحسن إلى جد الأمير عبد الكريم بطل الريف ، ثم إلى والده فى أيام السلطان عبد العزيز ، وأخيراً آلت الرئاسة إلى الأمير محمد بن عبد الكريم الذى شاءت الأقدار أن يكون أكبر قائد حربى أنجبته مراكش في العصر الحديث .

وقد أفلحت أسبانيا فى بداية القرن الحالى فى إثارة القلاقل فى وجه السلطان

عبد العزيز ، فشبت ثورة دامت سبع سنوات بقيادة المشاغب الجيلالى الزرهونى الذى استطاع أن يهدد الحكومة بخطر مستطير فى بعض الفترات ، ولكن جيوش المولى عبد العزيز استطاعت أخيراً أن تهزمه وتبدد أعوانه فالتجأ الثائر المنهزم إلى منطقة الريف فى الشمال .

ولم يهدأ نشاط الزرهونى فى قبائل الريف ، فقد بدأ يعمل للسيطرة عليها للاستمرار فى الثورة ضد السلطان ، وبدأ يستعيد مركزه شيئاً فشيئاً بمعونة الوكلاء الأسبان .

وقد عرف القائد للأسبان فضلهم عليه فباع لهم امتياز معادن الحديد والرصاص ، وبدأ الأسبان يفكرون فى السيطرة على منطقة الريف كلها بواسطة الزرهونى ، ولذلك أغروه بمهاجمة قبيلة بنى ورياغل التى عجزوا عن الاستيلاء عليها من قبل .

وهنا يبزغ اسم قبيلة بنى ورياغل التى جردت عليه جيشاً كبيراً برئاسة السيد عبد الكريم — والد الزعيم — ودارت بين الفريقين معارك طاحنة انتهت بهزيمة الثائر وفراره من منطقة الريف إلى مدينة فاس ، حيث تمكنت جيوش السلطان من القضاء على ثورته وإعدامه .

وهكذا قامت القبيلة بواجبها نحو الحكومة القوميه للمساعدة فى القضاء على ثورة كانت تهدد البلاد بالخراب . وبذلك ساعدت السلطان على الاحتفاظ بنفوذه فى مناطق كانت مهددة بالانفصال .

الأمير :

هذه هى الظروف التى كانت تحيط بمراكش ، وهي الظروف التى عملت عملها فى تكوين بطل مراكش الحربى؛ فقد كان الأمير عبد الكريم فى ذلك الوقت يلاحظ بعين يقظة كل هذه الدسائس ، وبدأ نجمه يتألق فى هذه

المعارك الداخلية التى خاضها فى جيش والده ضد الثوار ، و بدا من الواضح أن تر بية الفروسية التى نشأ عليها والظروف الشاذة التى نشأ فيها ، سوف يكون لها أبلغ الأثر فى حياته حينما تؤول إليه الزعامة فى منطقة الريف .

معركة مع الأسبان :

ولم تكن هذه هى الفرصة الوحيدة التى أتيحت للأمير لكى تستفيد بلاده من شجاعته ، فقد رأى الأسبان بعد انهزام الزرهوني و إعدامه أن يطالبوا بالمعادن التى اشتروها منه ، ولكن والد الأمير رأى أن تلك المعادن ملك للدولة ، وأنه لم يكن من حق الثائر أن يبيعها فهو مجرد ثائر وليست له أية صفة تخول له التصرف فى أملاك الدولة ، وأعلن أيضاً باسم الحكومة أنه لا يسمح لأى أسبانى بأن يصل إلى منطقة المعادن ولا لأى مكان فى منطقة الريف ، سواء كان هذا الأسبانى عسكر ياً أو مدنياً .

هناك عبأ الأسبان جيشاً قوامه ٩٠ ألف مقاتل ، تحت قيادة الكابتن جنرال (مرتينا) وبدأ التدخل العسكرى من ناحية مليلية . ونشبت نتيجة لذلك معركة حامية الوطيس تكبد فيها الأسبان خسائر فادحة فى الأرواح والعتاد ، وقد ظلت الحرب سجالا بين الطرفين منذ سنة ١٩٠٩ إلى أن نشبت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، ومن أشهر المعارك التى نشبت بين الفريقين خلال هذه الفترة معارك (وادى الذئب) و (سلوان) و (اغزانا) .

وفى نفس الوقت اكتسحت ريف مراكش مجاعة هائلة شغلت الناس عن القتال ، و بذلك احتفظ الفريقان بمراكزهم طيلة الحرب العالمية الأولى إلي أن أسفرت عن انتصار الحلفاء .

أضف إلى ذلك أن كثيراً من المراكشيين كانوا يعتقدون أن الحرب العالمية سوف تصفى جميع المشاكل الاستعمارية ، وأن الدول الصغيرة سوف

تتمتع بحق تقرير المصير ، ولكن الحرب انتهت فاستأنفت الدول الكبرى سيرها في طريق الاستعمار المحفوف بالمشاكل .

وفاة السيد عبد الكريم :

وقد أراد السيد عبد الكريم فى ذلك الوقت أن يبرهن على حسن نيته ، فأرسل نجله الأكبر محمد بن الكريم (الأمير ابن عبد الكريم) إلى مدينة (مليلية) وسمح له بأن يتولى القضاء فيها ، كما أرسل نجله سيدى محمد إلى مدريد لإتمام دراسته فى معاهدها .

بيد أن أسبانيا لم تعر ذلك أى اهتمام ، وما كادت الحرب العالمية الأولى تنتهي حتى بدأت تقوم باستعدادات كبيرة لاستئناف حربها ضد ريف مراكش وعينت الجنرال سلفسترى قائداً عاماً على جيوشها فى المناطق المتاخمة للريف .

وبذلك تأكد السيد عبد الكريم من أن الأسبانيين عازمون على الذهاب إلي النهاية فى سياستهم الاعتدائية فاستدعى نجليه من مليلية ومدريد وانصرف إلى الاستعداد لمواجهة الجنرال سلفستر ، ولكن فجأة — وفى ظروف غامضة — بدأت تظهر عليه أعراض التسمم ، وظهر بعد ذلك أن التسمم كان نتيجة لمؤامرة قام بها الأسبان ، وقد استطاع المتآمرون فى النهاية أن يحققوا أغراضهم فبدأت صحة الزعيم تتدهور إلى أن توفى .

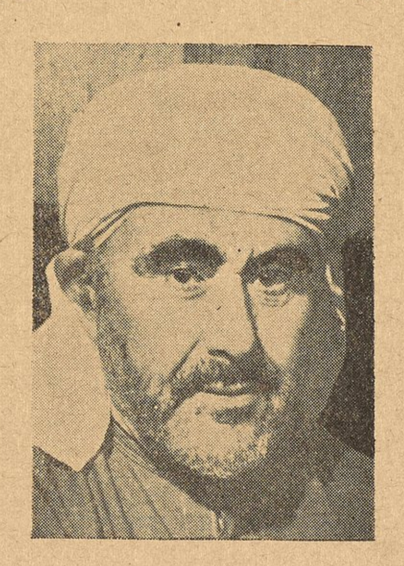
الأمير عبد الكريم زعيم الريف :

واجتمع زعماء قبيلة بنى ورياغل قبل دفن جثمان سيدى عبد الكريم وأجمعوا أمرهم على تولية الأمير محمد عبد الكريم رئيساً على القبيلة ، خلفا لوالده ، ثم أخذوا رأيه فى الموقف الذى يجب اتخاذه إزاء هذا العدوان الأسبانى ، وإزاء الهجمات التى بدأ يقوم بها الجنرال سلفستر فاتفقوا على وجوب الاستمرار فى المقاومة إلى النهاية .

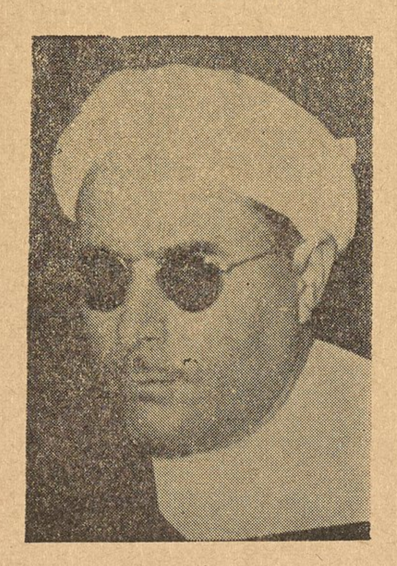
استئناف القتال :

بدأ الأسبانيون يهاجمون أراضى الريف فكان الجيش الريفى يرد على هذه الهجمات ، وقد وقعت معارك صغيرة هنا وهناك ، وكانت جيوش الريف تنتصر فى الغالب على الجيش الأسبانى .

ولكن الموضوع الأساسى الذى كان يقلق زعماء الحرب هو كيفية الحصول على السلاح لمواجهة الأسبان فى المعركة الفاصلة التى لم يكن بد منها . ولذلك



الأمير عبد الكريم الخطابى



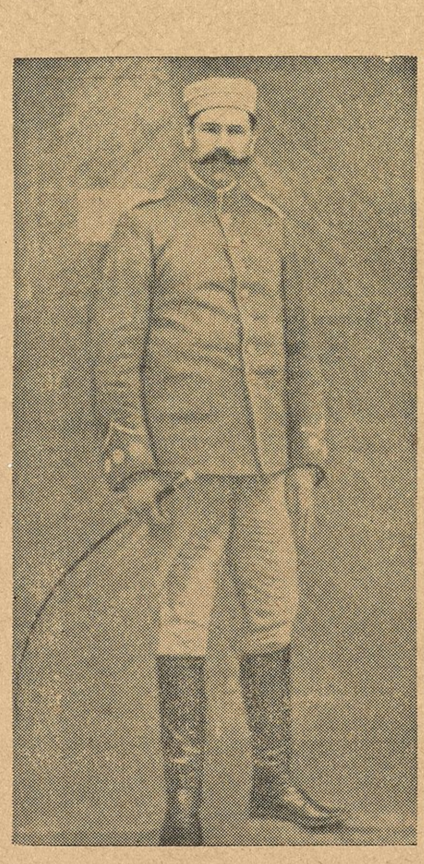
شقيقه سيدى محمد

فقد لجأوا إلى التسلح بواسطة الأعداء ، فكانت هناك فرق فدائية تعمل على تحطيم معنوية الأسبان وقوتهم المادية وغنم الأسلحة منهم ، وهكذا تابع الجيش الريفى الباسل خوض المعارك الصغيرة وكال للجيش الأسبانى ضربات متوالية جعلت الأسبان يستيقظون وقد أصبحوا يؤمنون بأنهم أمام خصم باسل لا بد من الاهتمام بمنازلته بشكل يتناسب مع المهمة الخطيرة التى تنوى أسبانيا القيام بها فى مراكش .

وبينما كان أبطال الريف يلحقون الخسائر المتوالية بالجيش الأسبانى ويصدون طلائعه ويكبدونه الخسائر الجسيمة كان القواد الأسبان يعدون جيشاً ضخماً لكي يقضوا قضاء نهائياً على هذه الثورة الباسلة التى لا تزداد إلا قوة واستبسالا ، فإذا عجزوا عن مقاومة الريف بالشجاعة والحنكة فى القتال فليحاولوا القضاء عليه بواسطة الكثرة العددية واستجلاب الأسلحة الثقيلة تمهيداً لخوض المعركة التى كان الأسبان يعتقدون أنها سوف تقضى قضاء نهائياً على جيش الريف المراكشي.

معركة أنوال :

وبدأت الحوادث تسير من تلقاء نفسها نتيجة لتحرش الجيش الأسبانى وجرأة الجيش المراكشى ، إلى أن انتهت إلى « أنوال » وحمى وطيس القتال ، وصمم الأمير على أن يصمد للأسبان فى جيشه الصغير ، وبدأ يكيل الضربات الجريئة المتوالية التي تتناسب مع ضخامة جيش العدو ، وبينما كان كبار قواد الجيش يفكرون فى الطريقة التى يمكن بها إنزال نكبة بالقوات الأسبانية ، جاءت الأنباء من خطوط القتال بأن الأسبان لم يصبروا للضربة الأولى ، وأنهم بدأوا يتقهقرون ، فاشتدت الهزيمة وصدر الأمر بتعقب المنهزمين .



الجنرال سلسفتر القائد العام للجيش الأسبانى فى الحرب الريفية وهو الذى لقي حتفه فى معركة أنوال الشهيرة.

هنا بدأت المأساة ، فقد انحطت معنوية الأسبان ، وساد بينهم الذعر والارتباك ، وهاموا على وجوههم وهم يرتدون ، وقد اختلت صفوفهم وتساقطوا فزعاً وذعراً ، كما تساقطوا صرعى لطلقات الرصاص ، إلى أن فنوا عن آخر رجل تقريباً .

وتقدم المراكشيون إلى الأمام ، وزار الأمير الميدان فى أركان حربه ، فساروا خمسة كيلو مترات بين جثث القتلى والجرحى والغنائم والأسلاب ، وقد استولوا على عشرين ألف بندقية ومائتى مدفع وبضعة ملايين من الطلقات والغنائم والأسلاب ومعدات طبية ومؤن تزيد على حاجتهم .

وبينما كان أحد المراكشيين يسير بين القتلى استرعى نظره بينهم جريح تمنطق بمنطقة الجنرالية ، فاشتبه فيه ، وبينما كان يتقدم إليه امتشق مسدسه وصوبه إلى صدغه ثم ضغط على الزناد وخر صريعاً ، فكانت تلك نهاية الجنرال ولكن من هو ؟ ذلك ما لم يتوقعه الجندى . وبعد أيام قليلة بدأت الصحف الأسبانية تتساءل أين الجنرال سلفستر قائد الجيش الأسبانى ، ثم بدأت تؤكد أنه فقد ، وتبين بعد أن حقق الريفيون في الامران الجريح الذى أفرغ رصاص مسدسه فى صدغه ، حينما تقدم إليه أحد الجنود كان هو نفسه الجنرال سلفستر الذى آلى على نفسه فى يوم من الأيام ليشربن الشاى كرهاً فى منزل الأمير عبد الكريم .

وهكذا تمكن جيش الريف المراكشى فى معركة أنوال من أن يتزود بذخيرة كبيرة من الأسلحة الحديثة الثقيلة ، مكنته من أن يخوض أكبر حرب خاضها العرب فى القرن العشرين .

اهتزت الدول الأوربية أيما اهتزاز بسبب هذه الهزيمة الماحقة ، وبدأ سواد الحداد ينتشر فى أسبانيا ، وبدأ العالم جميعاً يتبين أن اضطرابات الريف كما يسميها الأسبان هى حرب منظمة يقودها زعماء موهوبون فى الحرب والسياسة

الجبهة الغربية :

وقد رأى الأمير أن يتابع زحفه شرقاً لـكي يصـل إلى مدينة مليلية ، ولـكنه فى الوقت نفسه لم يغفل عن الميدان الغربى . ولذلك تحرك شقيقه سيدى محمد الخطابى فى ٨٠٠ من الجنود إلى ناحية الغرب ؛ لـكى يضع حداً للفوضى التى بثها الأسبان فى القبائل ، بدعايتهم ومكائدهم . وكان الجيش الأسبانى قد احتل بعض المراكز فى قبائل (جبالة) وأخذ يبث فيها الدسائس والأحقاد .

وكان الثائر الهدام أحمد الريسونى يبث نيران الفتنة فى قبيلة بنى عروس بعد أن سيطر بدهائه على أغلب قبائل جبالة ، وكان يمثل شخصية غامضة مبهمة يثور مرة على الأسبان ومرة أخرى يمهد لهم السبيل .

كانت أسبانيا تسيطر عسكرياً على جزء من قبائل غمارة وتسيطر على باقيها بواسطة المال الذى كانت تبذله لرؤساء تلك الأنحاء ، ولذلك فقد قرر سيدى محمد الخطابى أخو الأمير أن يهاجمها ، فنشبت معركة دامية أسبوعاً وتـكبد فيها الأسبان خسائر جسيمة وغنم فيها الجيش الريفى كثيراً من الأسلحة ، ولـكن بعد هذه المعركة ضعف تموين الجيش ، وبقى أفراده دون تغيير فاضطر الأمير إلى إرجاعهم إلى الريف ، وبقى هو فى ثلة صغيرة بقبيلة غمارة ينظم الصفوف إلى سنة ١٩٢٢ ، وقد نشبت أثناءها بعض المعارك الصغيرة .

وفى أواخر هذه السنة أوفد الأمير ابن عبد الـكريم شقيقه سيدى محمد إلى فرنسا للدفاع عن استقلال الريف والقيام بالدعاية للقضية الريفية فظل بها إلى أواسط سنة ١٩٢٣ ، وبعد رجوعه وجد أن الدسائس الأسبانية قد تمكنت مرة أخرى من إثارة قبائل غمارة ومرينة وصنهاجة وجزنابة ، بمعاونة بعض شيوخ الطريقة وفى مقدمتهم عبد الرحمن الدرقاوى ، فـكرس جميع الجهود للقضاء على هذه الثورات الداخلية . ولم تحل سـنة ١٩٢٤ حتى قمعت هذه الثورات جميعها ، واستقرت الحالة فى جميع المناطق ، إلا المناطق التى توجد فيها القوات الأسبانية .

معركة وادى لو :

وما كاد القائد الشاب يسيطر على الموقف حتى بدأ يستعد لمهاجمة المراكز التى يحتلها الأسبان أنفسهم ، وكان الفريقان قد استعدا استعداداً كبيراً ، وأخيراً اشتبكا فى معركة وادى لو . وكانت من المعارك الشديدة القاسية ، التى دامت سبعة عشر يوماً ، حاول كل من الفريقين خلالها أن يزحزح الفريق الآخر عن مركزه . ولكن قوة الأسبان تضعضعت مرة أخرى ووجه إليهم ضربات قوية إلى أن انهزموا هزيمة شبيهة بهزيمة معركة أنوال .

وبعد هذه المعركة القاسية خاض الجيش الريفى معارك أخرى كانت أشهرها معارك « دار أقوبع » و « شفشاون » و « غرعير » . وقد هزم فيها الأسبان شر هزيمة ، ولقى كثير من قواد الجيش الأسبانى فيها حتفهم ، وأسر الجيش الريفي أكثر من ١٢٠ ألفا من الأسبان ، كما استولى منهم على غنائم كبيرة ، وكان من المقرر أن يستأصل الجيش الأسبانى ، كما استؤصل فى الجبهة الشرقية ، ولكن الريسونى ساعده على الانسحاب ، وبذلك تمكن جزء صغير من الجيش الأسبانى من الإفلات بعد أن كاد يطبق عليه جيش الريف .

القضاء على الريسونى :

كان هذا في الحقيقة إخفاقاً لجيش الريف الذى كان يتحين هذه المعارك ليقضى فيها قضاء تاماً على جيوش الأسبان ؛ تمهيداً لتحقيق الاستقلال الذى لا يمكن أن يتم أمره مادامت الجيوش الأسبانية فى مراكش ، ولولا المساعدة التى قدمها الريسونى للجيش الأسبانى لما استطاع النجاة ، وكان الريسونى لا يزال يسيطر على قبيلة بنى عروس ، وبات من الواضح أنه يضمر نوايا سيئة نحو حرب الاستقلال هذه ، وأن الأموال الأسبانية كانت قد نجحت فى استغلاله ، وحاول

سيدى محمد الخطابى قائد الجبهة الغربية أن يستميله مرة أخرى لكى يستعين به ضد العدو الأجنبى المشترك ، فدعاه إلى مؤتمر يعقده زعماء القبائل وعرض عليه مركزاً كبيراً فى البلاد ، ولكن الريسونى كان قد تورط مع الأسبان فلم يرد على هذه الدعوة . ولذلك قرر المؤتمر ضرورة القضاء على الثائر قبل كل شىء ، ولكن القائد الأعلى طلب من المؤتمر التمهل في تنفيذ هذا القرار .

وفى هذه الأثناء عثر على رسالة من الثائر موجهة إلى إحدى القبائل يطلب منها أن تثور ضد الأمير عبد الكريم . وهناك لم يجد سيدى محمد بداً من استعمال القوة قبل أن تستفحل هذه الفتنة الداخلية . فلم يصمد الريسونى طويلا وانتهى أمره بالانهزام وأسر ، ثم أرسل إلى الريف حيث ظل إلى أن قضى نحبه

وهكذا أنهى جيش الجبهة الغربية المهمة التى عهدت إليه ، فاضطر الأسبانيون إلى التقهقر إلى سبتة وتطوان والقصر الكبير ، حيث أنشأوا خطاً دفاعياً يمتد من تطوان إلى طنجة ، ومن وراء هذا الخط كانت قبائل أنجرة التى ثارت أيضاً ضد الأسبانيين وانضمت إلى جيش الريف المراكشى الذى أصبح قاب قوسين من الانتصار النهائى ، وطرد الأسبان من المدن الساحلية التى كانوا يحتلونها .

فرنسا وحرب الريف :

ولكن فرنسا كانت تنظر بعين القلق إلى الحرب الريفية ؛ لأنها كانت ترى فيها تهديداً لامبراطوريتها فى المغرب العربي وفى أفريقيا كلها ، ولو كتب للجيوش الريفية أن تكتسح القوات الأسبانية فى شمال مراكش لأعلنت فرنسا عليها الحرب . وبالرغم من أنها لم تشارك مشاركة عسكرية رسمية فى هذه الحرب ، فقد كانت تقوم بدعاية واسعة النطاق ضد الأمير فى القبائل ، وكانت تدبر له الدسائس وتضع له العراقيل وتثير المشاكل فى وجهه ، وقد اكتفت بذلك حينما

كانت أسبانيا قادرة على المقاومة ولكنها بدأت تتحول حينما بدأ الخطر يحدق بمركز أسبانيا .

وعند ما وصل الجيش الريفى إلى قبيلة بنى زروال فى طريقه إلى الميدان الغربى هاجمه الشيخ عبد الرحمن الدرقاوى فى جماعة من أتباعه ، وكان هذا الشيخ صنيعة للفرنسيين فتقدموا لمساعدته ضد إخوانه الوطنيين ، لأن فرنسا كانت قلقة جداً بسبب النجاح الذى أحرزه الجيش الريفى فى القضاء على الجيش الأسبانى ، كما كانت هناك عوامل أخرى دفعتها إلى خوض غمار الحرب ضد الريفيين .

إزاء هذا التدخل العسكرى من جانب فرنسا اضطر قواد الريف المراكشى أن يعيدوا النظر فى خططهم الحربية على عجل ، وأن يؤخروا مسألة الهجوم على تطوان ومدن الساحل الأخرى استعداداً لمقاومة الهجوم الفرنسى الجديد ، وهكذا فتحت جبهة جديدة جنوبية وأصبحت الجيوش الريفية تحارب فى ثلاثة ميادين شرقية وغربية وجنوبية .

الجبهة الجنوبية وفرنسا :

كانت الجبهة الجنوبية التى تقابل فيها الجيش الريفي المراكشى والجيش الفرنسى تمتد من مدينة وزان إلى مدينة تازة ، أى على خط طوله ٢٠ كيلومتراً وقد منيت فيها الجيوش الفرنسية بهزائم متوالية .

أما السبب المباشر فى فتح هذه الجبهة فهو أن الجيوش الفرنسية بالإضافة إلى المعونة العسكرية التى قدمتها للشيخ الدرقاوى ، تقدمت إلى نهر ورغة واحتلت بعض المناطق المنيعة الخاضعة لنفوذ الأمير ، وبذلك حصلت اشتباكات كثيرة في تلك القبائل ، واضطرت جيوش الريف إلى التدخل ، وقد كانت دائماً تتحاشى الاصطدام بالفرنسيين ، لأن معنى الاصطدام بهم فتح جبهة ثالثة فى وقت كانت فيه تخوض معارك دموية ضد القوات الأسبانية فى الشرق والغرب .

وزعم الفرنسيون أن وادى ورغة الأعلى داخل فى حدود منطقة حمايتهم ، فبدأوا يرسلون قواتهم لاحتلاله ، فأرسل الأمير جيشه لاحتلال تلك المنطقة ، وأمره بأن يتحاشى الاصطدام بالفرنسيين ما استطاع إلى ذلك سبيلا .

ومما زاد الفرنسيين ذعراً جلاء القوات الأسبانية عن مناطق شاسعة فى الجبهة الغربية .

وقد قلنا إن القائد سيدى محمد الخطابى عرج على قبيلة بنى زروال حيث كان الشيخ الدرقاوى يخدم المصالح الفرنسية ، ولم تكن الحدود بين قوات الريف وقوات فرنسا معلومة محدودة ، وكانت هناك منطقة بين الجانبين غير خاضعة لأحد ، وعندما قرر سيدى محمد مهاجمة الدرقاوى دخلت القوات الفرنسية إلى جانب الدرقاوى .

وقد خاضت جيوش الريف المراكشي الحرب ضد فرنسا بنفس القوة والبسالة التى خاضت بهما الحرب ضد أسبانيا ، وتقدمت فى مناطق كبيرة كان يحتلها الفرنسيون ، واشتبكت معهم فى معارك طاحنة طول الثلاثة أشهر الأولى .

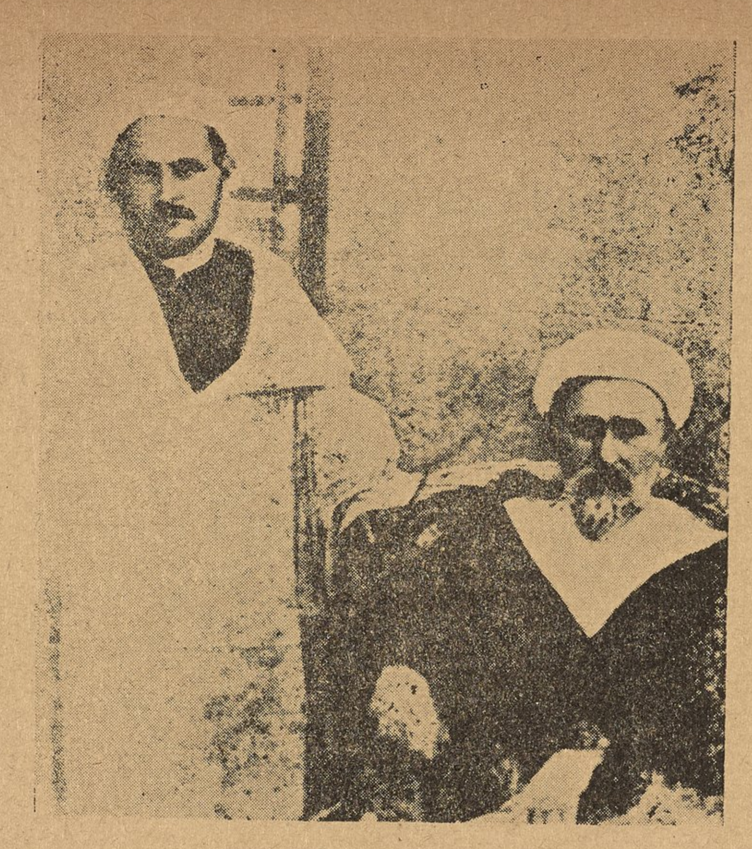
وقد استولى الجيش الريفى على أكثر من مائة مركز من مراكز الفرنسيين ، وغنم أسلحة كثيرة وخصوصاً مدافع الميدان ومدافع الخنادق والرشاشات ، وكانت أكبر المعارك التى التقى فيها الجيشان هى معارك بنى زروال والبيبان والجاية ومزيات وصنهاجة وعين مديونة ووادى اللبن والبرانس وتسول واللتغان .

متاعب الحرب ونهايتها :

نحن الآن فى أواخر سنة ١٩٢٤ وقد مر ما يقرب من أربع سنوات وقوات الريف تخوض المعارك ضد قوات الاحتلال ، وكانت الجبهة تزداد اتساعاً ، وكانت القبائل التى تمد الحرب بالرجال محدودة ، ولذلك لم يتمكن الأمير من أن



معركة أنوال كما تخيلها أحد الرسامين



صورة تاريخية للأمير عبد الكريم واقفاً إلى جانب المغفور له والده



سمو الأمير عبد الكريم بين عمه وأخيه مع أنجالهم الأطفال فى المنفى بجزيرة الرونيون

يستبدل جيشه لكى يستريح ، وإنما كان على الجندى الريفى الباسل أن يبقى فى الميدان .

أضف إلى ذلك أن المجاعة بدأت تنتشر فى هذه القبائل ، وبدأ يلوح أن الحرب سوف تطول ، وبذلك بدأ الإعياء يدب قليلا في الجيوش الريفية بسبب الوضعية الجديدة التى خلقتها فرنسا بدخولها الحرب إلى جانب أسبانيا ، ويكفى أن نقول إن دولتين من الدول الحديثة تضامنتا ضد قبائل الريف المراكشية ، وبذلك بدأت الكثرة العددية تهدد الشجاعة في هذه القبيلة الباسلة التى قامت بما يكاد يشبه المعجزات .

ومما زاد هذا التهديد قوة توحيد القيادة بين الأسبانيين والفرنسيين، فكانوا يطلقون على أنفسهم الحلفاء ، ويصدرون البلاغات الحربية المشتركة ، وبذلك استطاعوا أن يتآمرون هكذا ضد قوات الريف .

فقد طوقت الجيوش الفرنسية والأسبانية منطقة الريف بجيش قوامه ٢٠٠ ألف جندى كامل العدة والعتاد ، وبذلك حالت دون وصول المؤن إليها ، فاستطاعت بذلك أن تخنق الجيش الريفى الباسل ، دون أن تتمكن بغير تلك الوسيلة من هزيمته ، فلم تكن منطقة الريف تتلقى أية معونة من الخارج ، ومن سوء الحظ أن الأمطار قلت فى المنطقة طول سنى الحرب فنشأت عن ذلك قلة فى الأقوات ، إلى أن انتهت فى سنة ١٩٢٦ إلى مجاعة مخيفة مما أدى أولا إلى ضعف المقاومة ثم إلى التسليم .

التسليم وعهد الأمان :

إزاء هذا كله بدأ من الواضح أن متاعب جمة باتت تهدد الجيش الريفى ، ولذلك قرر الأمير ابن عبد الكريم وقواد الريف أن يسلموا للفرنسيين ، لأن

المدة التى حاربوا فيها الفرنسيين أقل من المدة التي حاربوا فيها الأسبانيين ، ولأن الحرب التى أعلنوها كانت بينهم و بين الأسبان ، أما الفرنسيون فقد تدخلوا فيها من تلقاء أنفسهم .

وطلب الأمير عهد الأمان من الفرنسيين ، فرجع ضابط المخابرة يحمل أمانا شفويا ، ولكن الأمير أصر على أن يكون مكتوبا ، وأعلن فى نفس الوقت أنه ما يزال فى استطاعته أن يستمر فى القتال ، وأخيراً أعطته فرنسا عهداً مكتوباً بتأمينه ، وتأمين قواده وجميع أفراد أسرته .

الأمير والسياسة :

وقبل أن نختم الحديث عن الأمير عبد الكريم ورجاله يحسن أن نشير إلى أنه كان دائماً يحاول أن يقنع الدول العظمى بعدالة القضية التى كان يدافع عنها ووجوب تدخلها ، و يقنعها أيضاً بوجوب التعاون على استتباب الأمن وصيانة حقوق الدول الصغيرة المسالمة ، وقد أرسل وفداً إلى لندن سنة ١٩٢٣ لإقناع الحكومة الإنجليزية بأنه يدافع عن حقوق بلاده ضد العدوان الأسبانى ، فأبى المسؤولون فى الحكومة مقابلة الوفد .

كما أرسل أخاه سيدى محمد إلى باريس سنة ١٩٢٣ ، حيث أقام ستة أشهر من غير أن يتمكن من مقابلة أية شخصية من الشخصيات الحكومية لكى يبلغها رغبة الأمير فى أن تلتزم الحياد الدقيق .

وكان الأمير يرسل من آن لآخر رسائل إلى ممثلى الدول المختلفة ، وفى طليعتها ممثل أمريكا وانجلترا ، يطلب منها أن تتدخل للفصل فى الخلاف بينه و بين الأسبانيين ، ولمنع فرنسا من الاعتداء على بلاده ، كما أرسل رسالة إلى البرلمان الفرنسى الذى قرر عدم عرضها ومناقشتها ، وأرسل كذلك

رسالة إلى عصبة الأمم بجنيف ، ولكنه لم يتلق أى رد من أية دولة ولا هيئة .

وبذلك بدا من الواضح أن على الأمير أن يعتمد على نفسه ، وأن الجميع يناصر أسبانيا وفرنسا فى اعتدائهما على مراكش ، وقد كان لذلك أثر فعال — إلى جانب تأثير المجاعة وقلة الرجال وتضامن الفرنسيين والأسبانيين — فى النتيجة التى انتهى إليها القتال .

الفصل السادس عشر

طابع السياسة الاستعمارية

عرض ومقارنة :

لا نستطيع أن ننتقل إلى الكلام عن حركة المقاومة السياسية فى مراكش قبل أن نمهد لذلك بهذا الفصل عن طابع السياسة الاستعمارية الفرنسية والأسبانية بهذه البلاد ؛ لأن ذلك أدعى المساعدة على فهم التيارات السياسية الوطنية . وهنا لا نقصد الحديث عن السياسة الاستعمارية من جميع وجوهها ، ويكفى أن نتحدث عن طابعها المميز فقط .

لقد جاءت فرنسا وأسبانيا إلى مراكش بعد تلك الجهود المضنية التى بذلتها فرنسا بالخصوص لفرض الحماية علي البلاد ، واستطاعتا الوصول إلى السيطرة عليها وهما مقيدتان بمعاهدات مختلفة ، وفى طليعتها معاهدة الجزيرة الخضراء ، وكان هذا التقييد يتمثل بصفة واضحة فى الناحية الاقتصادية فتعهدتا بالمحافظة عن مبدأ الباب المفتوح الذى تحدثنا عنه فيما سبق ، كما كان يتمثل فى التعهد بعدم الإخلال بمصالح الدول ، وخصوصاً انجلترا ، لما لمركز البلاد من أهمية جغرافية مقارنة لجبل طارق .

ولم يكن على السياسة الفرنسية والأسبانية أن تكون دائمة المراعاة للسياسة الدولية فحسب ، وإنما كان عليها أيضاً أن تراعى الظروف فى الداخل ، وهى ظروف تتمثل في سلطة جلالة الملك وتقاليد الشعب المراكشى الذي لم يسبق أن خضع لدولة أجنبية عنه .

ولقد أوصى الساسة الفرنسيون بالخصوص بالتزام جانب الحذر دائماً ، وبأن يشرف على السياسة الفرنسية فى البلاد ربان ماهر يستطيع أن ينجح فى اختراق هذه التيارات المختلفة ، وكانوا يوصون بمراعاة المراكشيين ومراعاة الأجانب حتى لا يتحدا ضد الحماية فتنهار من تلقاء نفسها ولا سبيل إلى منع هذا الاتحاد إلا بالمحافظة على حقوق الأجانب أولا ، ثم محاولة التوفيق بين السياسة الفرنسية وعواطف المراكشيين ثانيا وذلك باتباع طرق اللين والمسالمة .

نادى كبار الساسة الفرنسيين بهذه المبادىء ، وحذروا الحكومة من أن يستهويها النصر فتنطلق فى سراديب الاستعمار الملتوية ، وأعلن كثيرون منهم أن من الغلط أن تفهم الحكومة أن مراكش قد انتهت كدولة ذات كيان ، وأن فى استطاعتها أن تفعل بها ما تشاء ، وحذروها بالخصوص من اتباع سياسة الحكم المباشر .

وقد حاول المرشال ليوطى — أول مندوب مقيم لفرنسا بمراكش — المحافظة على هذه المبادىء ، ولكنه أثناء المدة التى قضاها فى منصبه حاول أن يستغلها هى نفسها فى سبيل تحقيق غايات استعمارية خطيرة ، بل إن كل شىء يدل على أنه كان — وهو واضع أسس الحماية الفرنسيّة العملية — قد قسم الحماية إلى مراحل ، وأن جانب الحذر الموصى به كان هو المرحلة الأولى التى يجب أن تستغل فى التمهيد للخطوة الثانية .

وكانت فرنسا دولة ذات تجارب استعمارية واسعة النطاق فى بلاد شديدة الشبه بمراكش هي بلاد الجزائر وتونس ، ولذلك لم تجد صعوبة كبيرة فى وضع سياستها الجديدة . أما أسبانيا فكانت على خلاف ذلك لا تجارب لها تؤهلها لخوض هذا الميدان الجديد ، ولذلك نجد أن سياستها تمتاز منذ ذلك العهد إلى الآن بكثير من الاضطراب ، بل إنها كانت تسارع إلي اتباع كل الاتجاهات الفرنسية . ونستطيع أن نقول : إن سياسة أسبانيا كانت ترسم فى الإدارات

الفرنسية بالرباط ، وظلت كذلك إلى عهد ثورة الجنرال فرانكو ، بل كانت أول خطوة يتخذها المقيم الأسبانى الجديد هو أن يخف إلى مقابلة ممثل الجمهورية الفرنسية .

ولكن مع مرور الأيام بدأت أسس جديدة تظهر فى السياسة الفرنسية بمراكش ، أولا لأن المشرفين على هذه السياسة كانوا بعيدين عن النظريات السالفة ، وكانت صبغتهم الاستعمارية الصرفة التى اكتسبوها فى الجزائر تجعلهم يعملون دائماً على تحويل الحماية عن الاتجاه في طريق الرقابة إلى طريق الحكم المباشر ، وثانياً لأن الملاءمة بين أهداف الحماية الحقيقية وأهدافها الصورية كانت شديدة الصعوبة ، فإنك لا تستطيع بسهولة أن تسيطر باللين على من أشربوا روح الحرية ، ولم يفقدوا أبداً الاستعداد لخوض المكاره دفاعاً عنها .

***

وتاريخ مراكش تحت الحماية حافل بالأمثلة التى تبرهن على هذا ، وأبرز مثل على ذلك العلاقة بين القصر المراكشى والإقامة العامة ، فقد كانت الحكومة الفرنسية تنظر إلى معاهدة الحماية على أنها اتفاق بينها و بين جلالة الملك ، وأنها قد جاءت لتحميه من شعبه ، أى أنها نصرته على شعبه لكى يتمكن من الاستمرار فى الجلوس على العرش ، وكان المرشال ليوطى شديد الحرص على مراعاة هذا ، فكان دائماً يساعد على إحاطة العرش بمظاهر الأبهة والفخامة . وذلك لسببين :

أولهما أن يكسب العرش إلى جانبه فينصره على الشعب .

وثانيهما أن يتحمل العرش مسئولية السياسة الفرنسية ، فإذا غضب هذا الشعب لم ينصب الغضب على الفرنسيين .

فما هى نتيجة تلك السياسة ؟ لقد تولى عرش مراكش فى ظل الحماية الفرنسية ثلاثة ملوك ، أولهم جلالة المغفور له المولى عبد الحفيظ الذى حمته

الجيوش الفرنسية من الشعب ، وقد أخفقت السياسة الفرنسية فى استرضائه ، وظل يقاومها إلى أن عجز عن ذلك ، وأخيراً تنازل عن العرش بعد أقل من سنة .

وبذل الجنرال ليوطى جهوداً جبارة لاختيار الشخصية المناسبة التى يمكن أن تعتمد عليها فرنسا فى تنفيذ سياستها ، وأخيراً استقر الرأى على جلالة المغفور له المولى يوسف أخى الملك المتنازل ، وقد ظل متربعاً على عرش مراكش من سنة ١٩١٣ إلى سنة ١٩٢٧ ، وظلت الحوادث تتطور إلى أن غضب فى النهاية غضباً شديداً على المقيم العام فى ذلك الحين ، وهو المسيو ستيج بسبب استفحال تصرفاته الاستعمارية ، فكانت النتيجة أن أرسل جلالته كتابا إلى الحكومة الفرنسية يطلب فيه منها عزل المسيو ستيج من منصبه ، فطلبت الحكومة الفرنسية منه أن يمهلها ستة أشهر توفى جلالته خلالها ، وقد حاول المسيو ستيج أن يقابله أثناء مرضه ليخفف من حدة النزاع ، ولكنه لم يتمكن من ذلك لأن الملك أصر على عدم مقابلته بالرغم من أنه سافر لأجل هذه المقابلة إلى مدينة مكناس .

وعلي إثر ذلك جلس على عرش مراكش ابنه حضرة صاحب الجلالة محمد الخامس ملكها الحالى ، وهو لم يتجاوز بعد سن السابعة عشرة ، تخيل إلى الساسة الفرنسيين أن سنه المبكرة سوف تمكنهم من قطع شوط مهم فى تحقيق أهدافهم ، ولكن جلالته ما لبث أن ضاق ذرعا بتصرفاتهم ، فكانت النتيجة أن اصطدم بكل من تولى منصب الإقامة العامة فى مملكته ، إلى أن تطور ذلك إلى النزاع المستفحل العلنى الذى يوجد بينه وبين الجنرال جوان مقيم فرنسا الحالى ، وبلغ ذلك مبلغاً اضطر معه جلالته إلى أن يرسل مذكرة مستفيضة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية فى أواخر سنة ١٩٤٧ يعرض فيها مختلف تصرفات الجنرال ، ويطلب سحبه ، ولكن الحكومة الفرنسية رأت أن فى سحبه مساساً بهيبة

فرنسا ، وقد حاولت فى السنة الماضية أن تسند إليه منصب قيادة جيوش الدول الغربية عند إنشائه لكى يكون فى ذلك حل للموقف ، ولكن الجنرال رفض هذا المنصب الجديد .

وإذا كان هذا هو الاتجاه الفرنسى بالنسبة لعرش مراكش فإن الاتجاه الأسبانى يختلف عنه كل الاختلاف ، وقد رأينا كيف أنشأت اسبانيا فى منطقة حمايتها حكومة مركزية ، وكيف أنها بدلا من أن تساعد حكومة المخزن على إدخال الإصلاحات خلقت حكومة جديدة ، ووضعت على رأسها ممثلا لجلالة الملك هو خليفته فى مدينة تطوان — ولجلالته خلفاء فى كل المدن — وجعلت من مدينة تطوان عاصمة جديدة .

والحقيقة أن اسبانيا ارتكبت أخطاء لا حصر لها بالنسبه للعرش المراكشي ؛ إذ عملت دائماً على فصم العرى التى تربط الخليفة بالملك ، وأحاطت سموه بمظاهر الملك ، وأغرته بالاستقلال ، وكان الداعى إلى ذلك هو خوفها من أن تستغل فرنسا سيادة الملك على المنطقة للتدخل فيها ، وليس أدل على ما نقول من أن جلالته حينما زار مدينة طنجة حاولت السلطة الأسبانية عدم الموافقة على مروره بالأراضي المشمولة بنفوذها ، ولكنها لم تجد إلى ذلك سبيلا لأنه لا يوجد ما يمكن أن يمس سيادة جلالته على البلاد كلها .

ومر جلالته فعلا بأراضى الشمال ، فكان سمو الخليفة أول من سارع إلى استقباله و إعلان الولاء له ، وكان ذلك أسطع برهان — كما سنرى — على أن وحدة مراكش السياسية أمتن من أن تنال منها معاول الاستعمار .

***

ذلك هو الاتجاه الذى سارت فيه السياستان بالنسبة للعرش . فعلى أى أساس سارت مع الشعب ؟

جاءت السلطتان إلى مراكش وهما تتوجسان خيفة من الشعب ؛ ذلك

الشعب الذى استفاضت الأخبار بأنه صعب المراس نزاع إلى الثورة ، ولذلك كان الحرص على أن تتم المعاهدة مع العرش دون أى رجوع إليه . والواقع أن خوف الفرنسيين والأسبان من الشعب المراكشى لم يحد قيد أنملة عن أعين ساسة الدولتين فى هذه البلاد ، ونستطيع أن نقول إن هذا الخوف يتمثل بصفة أوضح فى السياسة الفرنسية .

لا شك أن الأسبانيين يخافون الشعب خصوصاً بعد أن تلقوا ذلك الدرس القاسى فى الحرب الريفية ، ولكن هذا الخوف لا يسيطر على سياستهم سيطرة تامة ، كما يسيطر على السياسة الفرنسية .

لقد كان نصيب الشعب المراكشي الاضطهاد من السلطتين ، ولكن بباعث مختلف ؛ فالفرنسيون لا يأمنون جانبه ، ولذلك سارت سياستهم على عدم التسامح معه أبداً ، أما الأسبان فقد هدأ من خوفهم أنهم يستطيعون أن يعصفوا به فى أى وقت شاءوا ، ولعل ذلك يرجع إلى صغر المنطقة التى يستولون عليها .

إن السياسة الفرنسية فى خوفها تعترف ضمناً بوجود هذا الشعب وإلا لما خشيته ، أما السياسة الأسبانية فان الاطمئنان الذى عاد إليها مكنها من تجاهله تجاهلا منكراً ، وعلى ذلك نستطيع أن نقول إن السياستين تميلان معاً إلى اضطهاد هذا الشعب ، ولكن بينما نجد مصدر الاضطهاد الفرنسى هو الخوف نجد أن مصدر الاضطهاد الأسبانى يصطنع لوناً من الانتقام ، فالأسبان يعتقدون أن المراكشيين أقرب إليهم من الفرنسيين ، ولذلك كان يجب أن تتعلق قلوبهم بهم ، ولكن هالهم أن ينظر إليهم كما ينظر إلى الفرنسيين على أنهم غزاة محتلون .

على أن الباعث إذا كان مختلفاً فان ما تسبب عنه كان متشابهاً بصفة عامة ، فان السلطتين معاً تحرصان على الحيلولة بين الشعب وفتح آفاق جديدة من الحياة الحديثة أمامه ، والحيلولة بينه و بين التطور ؛ لأن فى ذلك خطراً عليهما ، وهما تحرصان على منعه من التمتع بسائر الحريات العامة لأن من شأن

هـذه الحريات أن تنمى فيه روح الثورة والتمرد على الحماية ، ولذلك لم يعرف الشعب المراكشى منذ سنة ١٩١٢ ما يمكن أن يطلق عليه الحريات العامة .
وقد كانت السلطة الفرنسية أشد تعنتاً من الأسبانية فى المحافظة على هذا الوضع ، ولـكن تساهل الأسبان يرجع فقط إلى ظروف الحرب الأهلية ، حينما كان الجنرال فرانكو فى مسيس الحاجة إلى مساعدة الجيش المراكشي ، حتى إذا انتهت الحرب سحبت جميع الحريات مرة أخرى .

والغريب أن السلطتين معاً تقبلان أن ترضيا هذا الشعب فى مسائل لا علاقة لها بالتطور الحديث ، فتظهران مثلا فى مظهر الغيور على الإسلام والمدافع عن الزوايا أو الطرق الصـوفية أو على الأقل تغضان الطرف عن كل ما يشبه ذلك ، ولـكنهما لا تقبلان مطلقاً أن ترضياه في أى شيء يمس الناحية السياسية أو الحريات العامة .

أما من حيث اختلاط الجالية الفرنسية والأسبانية بالمراكشيين في المعيشة فهو مختلف تمام الاختلاف ؛ فالفرنسيون قد تحاشوا الاختلاط بهم ، وأنشأوا لهم أحياء خاصة بهم فى معظم المدن ، وكان المارشال ليوطى هو الذى دعا إلى هـذا لسببين : أولهما لأن الفرنسيين لا يستطيعون أن يعيشوا بين المراكشيين لما بين أسلوب الفريقين فى الحياة من اختلاف . وثانيهما لأن وجود الفرنسيين بين المراكشيين من شأنه أن يستثير هؤلاء ويكون بمثابة تذكير دائم لهم بأنهم محتلون .

وعلى عكس ذلك الأسبان ؛ فانهم يتصلون بالشعب ويخالطونه فى المعيشة والسكنى بالرغم من أن لهم أحياء خاصة فى جميع مدن المنطقة الشمالية .

وقد رأينا فى الحديث عن الحياة الاستشارية أن الفرنسيين رأوا أن يستعينوا بممثلى المهن في الغرف المختلفة لأجل الاستعانة بهم وبآرائهم فى نواحى التجارة والزراعة والاقتصاد عموماً ، وإن كان ذلك منحصراً فى زاوية ضيقة على النحو

الذى بيناه ، أما السياسة الأسبانية فلم تقم للشعب أى وزن فى هـذا السبيل ، وإن الناظر المخلص — بالرغم من عنف الخصومة مع الفرنسيين — يستطيع أن يحكم بأن سياستهم رديئة جداً وخطيرة جداً ومضرة جداً ، وذلك لأنها تمس برداءتها وخطورتهـا وضررها — الجانب الأكبر من الشعب المراكشى ، ولـكن السياسة الأسبانية وإن لم تكن أفظع منها فى تأثيرها لأن منطقتها أصغر ، بيد أنها أشد رداءة وخطورة وضرراً فى جوهرها .

فالفرنسيون يسيطرون لأنهم يخشون ، ويسيطر الأسبان كذلك ، ولـكن لا لأنهم يخشون الشـعب ، بل لأجل أنهم لا يرون أنه يستحق منهم غير الاضطهاد ، ونستطيع أن نجد من التاريخ ما يبرر لنا هذا ؛ فالأسبان خصوم الداء للمراكشيين ، وبين الفريقين من الحروب التاريخية ما يملأ الصـدور كراهية ومقتاً .

وعلى ذلك — سواء صحت هذه التفسيرات أو لم تصح — نستطيع أن نقرر هنا هذه الحقيقة ، وهى أن الشعب المراكشى لم يلق من السلطتين معاً سوى ما يعوقه عن التطور فى كل ما له علاقة قريبة أو بعيدة بالحضارة والتقدم والفكر .

***

كان التفريق للسيادة شعاراً للاستعمار فى كل مكان ، وقد عمل الفرنسيون والأسبان معتمدين على وجود عنصرى العرب والبربر فى البلاد ، على استغلال ذلك لتوطيد دعائم سلطتهم ، ولـكن الاتجاه الفرنسى كان أوضح وأبرز وأخطر من الاتجاه الأسبانى فى هذا السبيل .

وترجع السياسة البربرية الفرنسية إلى القرن التاسع عشر حينما أنشأت فى الجزائر ما يعرف بمحاكم الجماعة فى القبائل سـنة ١٨٥٩ ، وهى محاكم تستمد أحكامها من العرف البربري القديم بدلا من الشريعة الإسلامية ، ولـكن هذه القبائل ثارت فى سنة ١٨٧١ ثورة واسعة النطاق ، وما كاد الفرنسيون يقضون عليها

حتى ألغوا محاكم الجماعة وأنشأوا بدلا منها محاكم فرنسية لتشرف على تنفيذ تلك الأعراف ، وإذن فمحاكم العرف البربرية فى الجزائر كانت مرحلة من مراحل الانتقال من القضاء الإسلامى إلى القضاء الفرنسى .

كان الفرنسيون يرون أنهم يستطيعون الاعتماد على البربر فى فرنسة البلاد ، ولذلك كان اعتناؤهم بهذا الجانب واضحاً منذ فرض الحماية ، فقد أنشأوا مدرسة للهجات البربرية سنة ١٩١٣ ، وذلك لدراسة لغتها وآدابها تمهيداً للبعث البربرى وفى ١١ سبتمبر سنة ١٩١٤ صدر مرسوم كان بمثابة تسجيل لوجود هذه الأعراف وتعيين للقبائل التى توجد فيها ، وفى سنة ١٩١٥ تألفت لجنة الأبحاث البربرية برئاسة سكرتير الحماية وكان الغرض من تأليفها تقديم المعلومات الضرورية والدراسات اللازمة إلى الإقامة العامة لتستعين بها فى وضع قواعد ثابتة لسياستها الجديدة ، كما تألفت إلى جانب ذلك لجنة خاصة بدراسة الأعراف وجمعها .

وقد أعيد إنشاء محاكم الجماعة فى مراكش بحيث لا نكاد نصل إلى سنة ١٩٢٤ حتى نجد أن عددها قد وصل إلى الثمانين محكمة عين لكل واحدة منها سكرتير فرنسى هو فى الواقع رئيسها .

إلى جانب ذلك بذلت جهود أخرى لإحياء اللغة البربرية — وهى لغة قديمة متشعبة ذات لهجات تكاد تصبح لغات منفردة — وتدوينها ووضع نحو لها وتوحيدها وجمع أمثالها وأقاصيصها .

كانت هذه الجهود المختلفة كلها بمثابة الجداول التى تألف منها المرسوم الصادر فى ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ ، وهو المرسوم الذى نظم هذا الاتجاه البربرى تنظيماً خطيراً فكان سبباً فى اندلاع نيران الثورة فى البلاد كلها ، كما كان سبباً فى كشف الستار عن الحركة الوطنية التى كانت قد ترعرعت فى البلاد كما سنرى .

ولا حد لخطورة السياسة البربرية التى اندفعت فيها فرنسا بتسرع في تلك الأيام ؛ فقد كانت ضربة قاصمة موجهة إلي وحدة البلاد السياسية ووحدتها فى

الدين واللغة والتقاليد ، ولـكن لا ينبغى أن يفهم من ثورة الشعب المراكشى على هذه السياسة أنه لا ينبغى أن يكون للأعراف شأن فى القضاء بمراكش ، فقد ظل العرف منذ كان مصدراً من مصادر القوانين الوضعية والسماوية ، كما كان معترفاً بأهميته فى الشريعة الإسـلامية نفسها ، وقد كان النظر إلى العرف فى مراكش على هـذا الأساس قبل الحماية ، وآخر ما يحفظة لنا التاريخ فى هذا الموضوع هو ما فعله جلالة المولى الحسن — آخر الملوك العظام فى عهد الاستقلال حيث أقر من هذه الأعراف فى منطقة سوس سنة ١٨٨٥م مالا يتنافى منها مع الشريعة الإسلامية .

ولـكن الفرنسيين لم يراعو هذا المبدأ مطلقاً ، بل راعوا قاعدة أخرى هى أنهم ألغوا من هذه الأعراف كل ما يتنافى منها مع مصـالحهم ، مثل العرف البربرى الذى يعترف للأجانب بامتلاك الأراضى ، فقد رأى الفرنسيون فى هذا العرف ما يتنافى مع سياستهم فى استعمار الأراضى .

وإذا كان الاتجاه البربرى قد خفت حدته قليلا بعد الحرب الأخيرة ، فإنه ما يزال واضح المعالم فى السياسة الفرنسية إلى اليوم ، ولا نعدم له أثراً فى السياسة الأسبانية كذلك .

* * *

منذ نحو قرن من الزمان لم يكن يوجد بمراكش سوى عدد قليل جداً من الأجانب كانوا يزاولون التجارة فى بعض المدن الساحلية . ولقد رأينا فيما مضى كيف استفحل أمر هؤلاء الأجانب فى البلاد قليلا قليلا بعـد هزيمة أيسلى سنة ١٨٤٤ وهزيمة تطوان سنة ١٨٦٠؟ ، وكيف ازدادت خطورة الامتيازات التى كانوا يتمتعون بها ، وكيف نظمت هذه الامتيازات بمقتضى معاهدة مدريد سنة ١٨٨٠ ، كما رأينا مبلغ الضرر الذى كان يلحق البلاد بسبب هذه الحمايات التى كانت الدول الأجنبية تمنحها للأهالى ، والتى حرمت الحـكومة من السيطرة

على جزء كبير من رعاياها .

بالرغم من كل ذلك لم يكن يوجد فى مراكش عند فرض الحماية ما يمكن أن يطلق عليه جالية أجنبية ، ولكن فرض الحماية كان بمثابة فتح أبواب الهجرة على مصاريعها أمام الفرنسيين والأسبان ، فقد اندفع إليها هؤلاء من كل حدب وصوب ، يمنون أنفسهم بالثروة والغنى فى هذه الأرض البكر التى يجدون كل تشجيع من السلطة الجديدة فى الانتقال إليها .

واليوم — بعد مرور هذه المدة الوجيزة — نجد أن الجاليتين الفرنسية والأسبانية قد نمتا نمواً خطيراً بحيث أصبحتا تمثلان أقلية ذات أثر أكبر من أثر الأكثرية على السلطتين الاستعماريتين فى غالب الأحيان .

ونجد بصفة عامة من هاتين الجاليتين كبار الموظفين الذين يهيمنون عملياً على مقادير البلاد كما نجد منهما الرأسماليين المستحوذين على مقدرات البلاد الاقتصادية ، وآلافاً من كبار الزراع المستولين على أجود الأراضي الزراعية بمعاونة من السلطة ، والذين يبتزون خيراتها بالوسائل الحديثة ، وعدداً كبيرا من الماليين الذين أسسوا الشركات الضخمة لاستغلال مختلف المعادن التى أسلفنا القول فيها ، كما نجد إلى جانب ذلك عدداً ضخما من الأفراد يشغلون وظائف متوسطة وصغيرة ويزاولون أعمالا جليلة وحقيرة ، وقد انتشروا فى كل مكان ليضايقوا المراكشيين فى أرزاقهم وأقواتهم .

ويتجاوز عدد أفراد الجالية الفرنسية اليوم ٢٥٠ ألف شخص بينما يتجاوز عدد الأسبانيين فى منطقة الشمال الصغيرة ١٠٠ ألف . وإذا كان لا بد من المقارنة بين الهجرتين فلا بد من القول بأن الأسبانيين يضايقون المراكشيين أكثر من الفرنسيين ، لأن عددهم أضخم جداً إذا روعيت نسبتهم إلى الوطنيين فبين ١١ مليون مراكشى يوجد ٢٥٠ ألف فرنسي ؛ بينما يوجد بين مليون مراكشى من سكان الشمال ما يتجاوز ١٠٠ ألف أسبانى ، فلا بد أن يكون أثر

الأسبانيين أشد من هذه الناحية ، كما أن أثرهم أشد ؛ لأنهم يندمجون فى كل الأوساط ، ويقومون بمختلف الأعمال ، وتجدهم بين الفراشين كما تجدهم بين كبار موظفى الإقامة العامة .

ولـكن الجالية الفرنسية أخطر منها لما يقوم بها أفرادها من مشاريع ضخمة تستنزف أرزاق الأهالى ، وتسيطر على الحياة الاقتصادية ، وتستغل معظم خيرات البلاد . وأخطر قسم منها هو ما يعرف بطائفة المستعمرين ، وهى طائفة الفلاحين الفرنسيين الذين يستولون على قسم كبير من أراضي مراكش ، ويستعملون مختلف الوسائل — بمساعدة من السلطة — لاغتصاب الأراضى ، وتسخير الفلاحين والعمال المراكشيين ، وهم بحكم المصالح الـكبيرة التى نتجت لهم عن هذا الاغتصاب يحاولون أن يفرضـوا إرادتهم على السلطة نفسها ، ويتدخلون فى كل كبيرة وصغيرة للمحافظة على تلك المصالح .

ونستطيع أن نقول بصفة عامة إن السياستين سارتا فى اتجاه تشجيع الهجرة منذ سنة ١٩١٢ ، وإن هذا التشجيع تضاعف — خصوصاً من الجانب الأسبانى بعد الحرب الأخيرة . هذا والجالية الفرنسية أكثر نشاطاً ونظاما وتأثيراً على السلطة ، وهى تشتط فى بعض الأحيان فى إلحاحها على هذه السلطة — متجاهلة أنها فى بلاد أجنبية — لتحقيق مطلب من مطالبها المتطرفة ، وكثيراً ما يضيق الممثل الفرنسى نفسه بالأساليب المختلفة التى تستعملها للوصول إلى أغراضها .

* * *

وإذا انتقلنا بعد ذلك إلى الحديث عن بواعث السياستين نجد أن هناك — علاوة على البواعث الاستعمارية — بواعث أخرى كامنة فى كل منهما لا يمكن إغفالها عند تحليلهما ..

فالفرنسيون ينظرون إلى إمبراطوريتهم — وخصوصاً فى المغرب العربى — كما ينظرون إلى صرح مركب من لبنات غير متماسكة ، وقد بذلوا جهوداً مضنية

في سبيل بنائه ، فإذا سمحوا بسحب لبنة منها انهار الصرح كله ، كما يعتقدون أن باب الحرية إذا فتح فى شمال أفريقيا فلا بد من أن تخرج منه مراكش والجزائر وتونس ، كما دخلت جميعاً فى باب الاستعمار لما فتح .

وفرنسا اليوم أشد محافظة على امبراطوريتها وغيرة عليها بعد هزيمتها فى الحرب الأخيرة ؛ لأنها تستطيع بواسطتها أن تحافظ على مكانتها بين الدول ، كما أنها استطاعت بهذه الأمبراطورية أثناء الحرب أن تنظم مقاومة أقوى وأشد من المقاومة التى استطاعت أن تنظمها دول ليست لها امبراطوريات أو تقع امبراطورياتها فى أمكنة بعيدة ، ولذلك نجد الفرق شاسعاً بين نظرتها إلى الامبراطورية وبين النظرة الإنجليزية التى لم تتعرض لمثل هذه الظروف .

وقد عمدت فرنسا بدافع من هذا الباعث — وهو مستمد من روح تتنافى مع روح العصر — إلى ابتداع فكرة الوحدة الفرنسية لأجل أن تلائم بين ذلك الباعث وهذا الروح ، ولكنها لم توفق إلى ذلك إلى الآن كما سنرى .

فالفرنسيون إذن ينظرون إلى أنفهم على أنهم بذلوا المجهود وكسبوا ، ويجب أن يحافظوا على ما كسبوه للأسباب السالفة . أما الأسبان فعندهم بواعث أخرى تختلف كل الاختلاف عن ذلك ، ولابد لنا من الرجوع إلى الماضى وتذكر بعض الحقائق التاريخية لأجل أن نفهم بواعث السياسة الأسبانية

كان الأسبان يعدون أنفسهم أحق من الفرنسيين للاستيلاء على هذه البلاد ، ولكن الظروف التى أحاطت بهم عقب هزيمتهم أمام الولايات المتحدة وبروز فرنسا فى الميدان كدولة استعمارية كبيرة وتأثيرها فى السياسة الدولية — كل ذلك أرغمهم على الاعتراف بحق فرنسا ، ثم على الخضوع لها .

وقد عقد الطرفان كما قلنا معاهدة سرية اقتسما فيها مراكش على أن يستولى الأسبان على قسم أكبر من القسم الحالى يشمل مدينتى فاس وتازة ، ولكن الفرنسيين عادوا وغيروا حدود المنطقة الشمالية وضيقوها بحيث صارت في شكلها الحالى ، فلم يجد الأسبان بدأ من الرضوخ مرة أخرى ، لأنه لم يكن

فى استطاعتهم فى ذلك الوقت أن يقفوا فى وجه فرنسا ، ولا أن يثيروا أمامها مشاكل ، ولكنهم كانوا بعيدين كل البعد عن الرضى بما آل إليهم من أمر هذه البلاد التى كانوا ينظرون إليها على أنها كلها من حقهم فى يوم من الأيام .

وعندما أثيرت قضية تدويل مدينة طنجة سنة ١٩٢٣ نشب نزاع بين الدولتين ؛ إذ كانت كل واحدة منهما تحاول الانفراد بها أو التمتع بالمركز الممتاز فيها ، فلم ينجح الأسبان فى ذلك ولا الفرنسيون ، واتخذت المدينة صبغة دولية .

وظلت خفايا السياسة الأسبانية كامنة بعد ذلك لخروج فرنسا من الحرب العظمى الأولى منتصرة ، ولكن ما حصل بعد ذلك يدل على أن الأسبان كانوا يتحينون الفرصة الملائمة لاسترداد ما فقدوه ؛ فما كادت الهزيمة تلحق الجيوش الفرنسية سنة ١٩٤٠ وما كادت الظروف العصيبة تحيط بسائر الدول الديمقراطية حتى أسرعت جيوش الجنرال فرانكو إلى الإطباق على طنجة والاستيلاء عليها وضمها إلى المنطقة الشمالية وطرد المندوب الملكي منها ومحو صبغتها الدولية .

وكان كل شيء فى تلك الأيام يدل على أن الظروف باتت مواتية لظهور النوايا الأسبانية ، وأن الأوان قد آن لتحقيق تلك الأحلام البراقة التى أقبرتها الشقيقة اللاتينية المنهزمة .

وكان الكولونيل بكبدير ، وهو مستشرق أسباني ، وزيراً للخارجية حينذاك ، وقد كان يقابل ممثلى الدول الأجنبية فيحدثهم عن علاقة أسبانيا بالعرب ، وعن عظمة العرب التاريخية ، وما قدموه للحضارة ، حتى ظن السفير الإنجليزى — كما يقول فى مذكراته — أن به خبلا ، والواقع أنه كان يتم المسرحية البالغة الغرابة التى كان يمثلها أمام المراكشيين حينما كان يشغل منصب المندوب السامى ؛ فقد كان يرصع مكتبه بصور عظماء الإسلام ، ويتصل شخصياً بمختلف طبقات الشعب ، ويبدى اهتماماً شديداً بتحقيق الرغبات الكبيرة والصغيرة ، ويوزع الأموال هنا وهناك ، ويشترى ما يمكن شراؤه من الضمائر ، ويخادع

ما لا يمكن شراؤه منها .

وكانت جميع الدول المعارضة لأسبانيا فى تحقيق أحلامها قد انهزمت أو اضمحلت أهميتها فى العالم الدولى ، ولم تعد فى مركز القادر على إملاء إرادتها ، فبدأ ممثلو اسبانيا فى برلين يهيئون الجو ، إلى أن طلب إلى الجنرال فرانكو أن يدخل الحرب إلى جانب المحور ، نخف الجنرال إلى مقابلة هتلر فى فرنسا المحتلة ، حيث وافق على دخول الحرب على أن يغزو بلاد المغرب ، فأوصاه هتلر بالرجوع إلى موسولينى لأن هـذه المنطقة من اختصاص إيطاليا ، ثم عرف الأسبان بعد ذلك أن إيطاليا فى مسيس الحاجة إلى الاستيلاء على منفذ يصل بها إلى المحيط الأطلسى . وهكذا عدل فرانكو فى آخر لحظة عن دخول الحرب ، ولعل من سخرية الأقدار أن تكون مطامعه هى التى أنقذته من دمار محقق .

ولسنا فى حاجة إلى الاستمرار فى سرد الجهود التى بذلتها أسبانيا للاستيلاء على مراكش فى تلك الظروف التى كان كل شىء فيها يدل على أنها مواتية ، وإنما نكتفي بالإشارة إلى ما وراء ذلك .

فإذا كانت فرنسا تنظر إلى نفسها على أنها فى آخر الشوط فإن أسبانيا تنظر إلى نفسها على أنها ما تزال فى أوله ، وأنها خطت فقط الخطوة الأولى في سبيل تحقيق أهدافها فى هذه البلاد ، وهـذا سر ما تتسم به سياستها بعد قيام الجنرال فرانكو من اضطراب ، ويفسر نظرتها إلى الشعب المراكشى أو القسم الذى يقع تحت نفوذها منه ، فهى لا تريد الاحتفاظ به كما تريد فرنسا ، وإنما تنظر إلى بلاده على أنها مركز احتشاد للاستيلاء على البلاد كلها فى ظروف مناسبة لم تتح بعد .

وإذا كانت فرنسا تنظر إلى الحركة الاستقلالية نظرة كلها حذر ، فإن أسبانيا تنظر إليها كما تنظر إلى حركة لم تسبق أوانها فحسب ، ولكن لا محل لها فى نظرها اليوم ؛ فأسبانيا نفسها لهـا مطالب أخطر وأوسع من مطالب هذه

الحركة الاستقلالية ، أى إن المراكشين يطالبون بالاستقلال عن دولة لم تحقق أهدافها بعد فى الاستيلاء عليهم .

ولذلك فليس صحيحاً ما يذيعه الأسبانيون من آن لآخر — وكان له مفعول مخدر مروع — من أن وجودهم فى مراكش مستند إلى وجود فرنسا ، وأن قضية هذه البلاد خاصة بالفرنسيين ، أما الأسبان فهم على استعداد للجلاء فى أى وقت ، ولكن بعد جلاء الفرنسيين ؛ لأنهم لا يستطيعون أن يجلوا ليحل الفرنسيون محلهم ، وقد كان هذا من جملة الأضاليل التى يذيعها الكولونيل بكبدير ليخفف من حدة الوطنية و يستميلها إليه .

فبواعث السياستين — على ما بيناه — متنافية ، وأثرها مختلف فى حياة الشعب المراكشى أشد الاختلاف .

***

وطابع آخر تمتاز به السياستان الفرنسية والأسبانية معاً فى هذه البلاد يتمثل فى عقلية الرجال المشرفين على السلطتين فيها وطبيعتهم ؛ هؤلاء الموظفين الذين يغلب عليهم الطابع الاستعمارى المتطرف فيجعل الأغلبية الساحقة منهم تذهب فى جشعها ونهمها إلى حد الفوضى والإباحية .

و يعد هؤلاء الموظفون إعداداً خاصاً — وخصوصاً الفرنسيين منهم -- فى مدارس معينة يلقنون فيها مبادىء استعمارية بعيدة كل البعد عن روح العصر الحديث ، وتصم عقولهم بجمود هائل يجردهم من صفة المرونة التى يجب أن تتوفر دائماً فى الإدارات الأجنبية .

ومنهم طائفة كبيرة تنتمى إلى الجيش تقيم وزناً للحديد والنار أكثر مما تقيمه للمنطق والتفاهم ، وطائفة أخرى تتولى مناصب فى الأصقاع الداخلية البعيدة فتستغل بعدها عن عين الإدارة المركزية للعبث بمصالح المراكشيين دون رقيب وتستأنس بهذا الهدوء الذى يكتنفها فتندفع اندفاعاً شديداً فى سبيل إرواء

نهمها المادى وإشباع شهواتها ، وفى تربيتها وعقليتها ما يمنعها من أن تفهم أن للحياة فى هـذه البلاد أصولا يجب أن تراعى ، أو قواعد يجب عدم غض النظر عنها .

أما رجال السلطة المركزية فى الرباط وتطوان فيوجـد بينهم موظفون — يقل عددهم ويكثر — ارتقوا إلى تلك المناصب في داري الإقامة أو الأدارات التابعة لهما من مناصب صغيرة في الأقاليم ، فـكان لتاريخهم القديم أثر كبير فى سيرتهم الحديثة من حيث اسـتغلال النفوذ والتدليس لأجل تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب المصالح المراكشية .

وإلى جانب هؤلاء توجد طائفة أخرى أوتيت من الاستقامة ما يجعلها ترأ بنفسها عن الاندفاع فى تحقيق المآرب الشخصية ، وينظر أفرادها إلى أنفسهم نظرة أشرف من أن يسمحوا لهـا بالنزول إلى ذلك المستوى الخفيض ، ولـكن الأكثرية الساحقة من هذه الطائفة تسير على ضوء مبادىء قديمة استعمارية ، ولم تؤت من حرية الفـكر ومرونة المزاج واتساع الثقافة ما يمكنها من أن تفهم الوضعية على حقيقتها لـكى تتصرف تصرفاً صالحاً .

ومن الإنصاف أن نقول إنه عند ما تنتهى الحماية الفرنسية والأسبانية سوف يحفظ لنا التاريخ أسماء قليلة لبعض الموظفين الفرنسيين والأسبان استقالوا من من مناصبهم ونزهوا أنفسهم عن أن يشاركوا السلطة فى اتجاهاتها ، ومنهم من انبرى لنقد مثل هذه التصرفات على صفحات الجرائد ، كما سوف يحفظ أسماء قليلين منهم من بين أفراد الجاليتين .

ومن المبادىء التى سارت عليها السياستان فصل أقطار المغرب العربي عن بقية العالم العربى حتى لا تتأثر بموجات النهوض التى عمت الشرق الأوسط ، ولم يكن الأمر فى حاجة إلى كبير عناء قبل الحرب الأخيرة ، لأن الدول العربية فى الشرق الأوسط كانت خاضعة أيضاً لألوان أخرى من التدخل الأجنبى ،

وقد كانت فرنسا نفسها تتولى مهمة الانتداب في سوريا ولبنان، ثم لأن السياسة العربية لم تكن قد اتسمت بعد بطابع الاتحاد الفعال كما حصل بعد إنشاء الجامعة العربية .

وقد عرف المارشال ليوطى العالم العربى بأنه مثل الصندوق المجوف تكفى نقرة صغيرة على أى جانب من جوانبه لكى يتردد صداها فى جميع أنحاء الصندوق . وهذا صحيح ؛ فقد كان لجميع الحوادث التى حصلت فى البلاد العربية الأخرى أثر فعال فى تكييف الحياة الوطنية فى مراكش ، ويكفى أن يكون هذا الرأى صادرا عن المرشال ليوطى ليثير الاتصال بين المغرب والمشرق قلقاً دائماً فى دوائر فرنسا .

ويتسع العمل على الفصل بين جناحى العالم العربى إلى أوسع مداه منذ فرضت الحماية على هذه البلاد ، وهو يتجاوز مرحلة مطاردة الثقافة ومنع الاتصال بين الجانبين إلى منع عرب الشرق عموماً من زيارة هذه البلاد ، ومنع عرب المغرب من زيارة بنى عمومتهم فى المشرق ، حتى قوافل الحجاج تتخذ دائماً التدابير لكى لا يكون اتصالها بالدول العربية إلا فى أقل دائرة ممكنة ، ويكفى أن نقول إن عدد الأفراد الذين زاروا هـذه البلاد من عرب المشرق منذ فرضت الحماية لا يتجاوز عدد الأصابع ، ولم يسمح لهؤلاء بهذه الزيارة إلا بعد اقتناع الفرنسيين والأسبان اقتناعاً تاماً شاملا بأنهم سوف لا يقومون بأى نشاط مضر سواء أثناء زيارتهم أو بعدها .

ولقد تمكن عدد كبير ولا شك من أبناء المغرب العربى من زيارة المشرق والاتصال به للقيام بنشاط سياسى أو الالتحاق بجامعاته ، ولكنهم كانوا يلجأون دائماً إلى مختلف الحيل للحصول على جوازت السفر أو للسفر بدونها .

حقيقة أن الحكومة الأسبانية سمحت بارسال بعثة من الطلاب إلى القاهرة قوامها أربعون طالباً ، ووافقت على أن تمثل شمال مراكش فى لجان الجامعة

العربية ، كما سمحت باستقدام بعض الأساتذة المصريين لمزاولة مهمة التدريس ، ولكن ذلك كان ارتجالا لجأت إليه أسبانيا فى ظروف خاصة جعلتها فى مسيس الحاجة إلى عطف العرب فى المشرق والمغرب للأسباب التى تحدثنا عنها فى هذا الفصل ، وحينما انتهت هذه الحاجة لم تتردد لحظة واحدة فى إرجاع الأساتذة المصريين ، و بذلت كل ما فى استطاعتها لإقفال بيت الطلبة فى مصر ، ولو كانت لها أية سلطة على الوفد المراكشى بلجان الجامعة لأرجعته إلى بلاده فى الحال لما يقوم به من نشاط سياسى .

ولا يعدو كل هذا أن يكون مظهراً من مظاهر القلق التى قلنا إن السياسة الأسبانية تتسم بها ، ولا أدل على أن تلك البارقة التى بدت منها عقب انتصار الجنرال فرانكو قد انطفأت نهائياً من أن أسبانيا تبذل اليوم جهوداً كبيرة لاكتساب عطف دول الشرق الأوسط العربية ، ولكنها حتى فى هذه الحالة لم تحاول ولو بدافع مدسوس أن تحسن علاقتها بالوطنية المراكشية ، وهى التى منعت زعماءها من العودة إلى بلادهم فظلوا فى مدينة طنجة .

***

أهداف السياستين إذن واضحة ، ووسائلها واضحة أيضاً ، ولكن هناك خلاف بينهما فى أسلوب العمل ؛ ذلك أن السلطة الفرنسية وإن كانت أقسي من السلطة الأسبانية — لسبب كثرة الاصطدامات بينها و بين الوطنيين — تمتاز بطابع من الصراحة الصارمة ، والصرامة الصريحة ، ولا تحاول أن تكسب أى عطف من جانب الوطنيين ؛ فهى تعرف أنهم خطر عليها ، ولذلك قررت مقاومتهم بمنتهى الشدة فكان لذلك أثره الكبير في انتشار الروح الوطنية بين سائر الطبقات .

أما السياسة الأسبانية فلا تسير على هذه الخطة الواضحة ، و إنما يحلو لها أن تتصل بالوطنيين وتحاول تضليلهم و إغراءهم بالمناصب الكبيرة ، وتغدق عليهم

المال محاولة أن تشترى ضمائرهم .

حاول الأسبان أن يصادقوا الوطنيين نظير إعطائهم بعض الحريات ، ولكنهم حرصوا على أن لا تستغل هذه الحريات ضدهم ، بل حاولوا هم أن يستغلوها ضد فرنسا ، وذلك لكسب صداقة المغاربة عموماً وتشويه السمعة الفرنسية فى تلك الظروف السابقة التى كان يخيل لأسبانيا فيها أن الوقت قد حان لبناء امبراطوريتها فى شمال أفريقيا أو الاستيلاء على مراكش كلها على أقل تقدير .

وقد وزعوا أموالا طائلة لشراء هذا العطف شراء ، ولكنهم لم يخفقوا فحسب فى إنشاء تلك الامبراطورية ، وإنما أخفقوا أيضاً فى كسب صداقة أغلبية الوطنيين . وما كاد بعض رجال الحركة الوطنيـة فى شمال مراكش يغادرون البلاد إلى أمريكا ومصر للتنديد بالاستعمار الأسبانى الذى طالما وعد وغر وخادع دون أن تخف وطأته فى البلاد — حتى أصدرت السلطة الأسبانية أمرها بمنعهم من العودة إلى منطقة نفوذها ، وبالرغم من أن هؤلاء الرجال ما يزالون منفيين عن بلادهم فان المقيم العام الأسبانى الحالى — ويدعى الجنرال فاريلا — مايزال مستمراً فى ارتياد سوق شراء الضمائر ، ولم ييأس إلى الآن من النجاح فى كسب صداقة الوطنيين فى مقابل الذهب والمناصب ، لا الحرية والاستقلال .

ولا يجد الجنرال فاريلا أي تناقض بين أن يفتح باب قصره للشعراء ليمدحوه فيغدق عليهم الجوائز كما كان يفعله أمراء العرب وأن يستأجر طائفة من أدعياء الوطنية ليحتفلوا به وينعموا عليه بلقب — ابن تطوان البار — ويشيدوا أثناء الاحتفال بمناقبه ، وأن ينشىء ما يقرب من عشر صحف عربية في تطوان لمدحه والإشادة بأعمال — لا يجد الجنرال فاريلا أى تناقض بين هذا وبين إلقاء القبض على الوطنيين والزج بهم فى السجون ومنع السيد عبد الخالق الطريس رئيس حزب الإصلاح الوطنى — وهو الحزب الوطنى الوحيد فى المنطقة — من العودة إلى بلاده .

ولقد كان لمثل هذه السياسة أثر كبير فى تمزيق الصفوف الوطنية فى أول عهدها ، ولكن لم يكن من المستطاع أن تخدع المراكشيين مدة طويلة فقد فرحوا بها فى أول أمرها وحسبوها بادرة خير ، ثم بدأوا يشكون فيها بعهد ذلك ، ثم أفضت بهم إلى اليأس أخيراً .

ولا يسعنا أن نختم هذا الفصل دون أن نشير إلى سياسة أسبانيا وفرنسا فى المناطق ؛ فقد عمدتا إلى تقوية حكامها المراكشيين — ويطلق عليهم اسم القواد — وذلك لكى يشعروا باستقلالهم عن سلطة حكومة المخزن المركزية ويتعاونوا معهما فى سبيل تحقيق مآربهم الشخصية من ناحية ومآرب الاستعمار من ناحية أخرى .

هذه بعض معالم السياسة الفرنسية والأسبانية فى مراكش التى رأينا أن نقف عندها لكى تساعدنا على فهم الموقف فى البلاد فهماً صحيحاً ، ولسنا نظن أننا فى حاجة إلى الاستمرار فى التحدث عن كل ما يمكن أن يقال عن هذه السياسة مما تشارك فيه سائر السياسات الاستعمارية من خنق للحريات وتضييق على سائر أوجه النشاط العلمى والثقافى والصحفى ، وكذلك عدم السماح لتكوين جمعيات مهما كان لونها ونقابات للعمال أو نوادى أو أى شىء من هذا القبيل ، ويكفى أن نقول إن أسبانيا أغلقت جميع صحف الوطنيين وأنشأت بدلا منها صحفاً استعمارية ، وإن فرنسا لم تسمح لهؤلاء الوطنيين إلا باصدار صحيفتين أو ثلاث وإنها ألغت الرقابة على الصحف — وهى التى فرضت بمناسبة الحرب الماضية — فى كل من تونس والجزائر ، ولكنها رفضت أن تلغى الرقابة فى مراكش إلى الآن ، وسوف نمر بكثير من هذه التصرفات عند الحديث عن الوطنية فى هذه البلاد .

الفصل السابع عشر

نشأة النشاط الوطنى

عهد المطالبة بالاصلاح : ١٩٣٠ — ١٩٣٧

قلنا إن إصدار المرسوم البربرى فى ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ كان بمثابة كشف الستار عن الحركة الوطنية فى سائر أنحاء البلاد ، فما كادت تنتهى المصادمات بين الشعب و جال السلطة فى جل المدن لمقاومة السياسة البربرية حتى بدا من الواضح أن هناك قوة كامنة فى الشعب ، تتمثل فى طائفة من الشبان الذين نشأوا فى ظل الحماية من ناحية ، وفى ظل الحروب الطاحنة التى عرفنا كيف استمرت إلى سنة ١٩٣٥ في مناطق البلاد الداخلية من ناحية أخرى ، فقد شعر هؤلاء الشبان بدافع من الثقافة الحديثة التى أتيح لهم الاتصال بها أن مجرد الاعتماد على القوة العسكرية لمقاومة الحماية ليس من شأنه أن يبلغ البلاد أمانيها .

لم تكن الخطوة الأولى هى الاصطدام بالفرنسيين والأسبان ومقاومتهم بالسيف ؛ ولكن هنك مجهوداً أكبر يجب أن يبذل أولا فى سبيل إنشاء حياة حديثة فى هذه البلاد لا سيطرة للحماية عليها .

وفى البلاد من أسباب الحضارة ما يمكن الاعتماد عليه لبناء هذه الحياة الحديثة . كما أن هناك أصولا عريقة يمكن الاعتماد عليها فى خوض المعركة التى يجب أن تحفظ الروح من أن يصيبها ما أصاب الجسد بسبب الاحتلال ؛ فقد ضاع الجسد حقيقة ، وهو شىء يمكن استرداده ، فإن الأزمات تنزل بالشعوب

فى كل وقت ، أما الضربة القاضية التى ينهار معها الأمل فى استرداد ما ضاع فهى تلك التى تنزل بأرواح الأمم فتزهقها .

ولقد سلمت روح مراكش من أن تزهقها الحماية لأسباب كثيرة تتلخص فى قصر الفترة بين فرض الحماية ويقظة البلاد ، وصمود المقاومة العسكرية منذ فرضها إلى ما بعد إنشاء الحياة السياسية الوطنية ، ولذلك لم تتمكن الحماية من فترة هدوء تستطيع أثناءها أن تقضى على العزة القومية فى البلاد . ولسنا نعنى ما لها من تاريخ مجيد ، وما ساهمت به من أثر محمود فى الثقافة العربية والاسلامية ولا وراثتها للحضارة العربية فى الأندلس ، ولا تأثير الدين الإسلامى ، وقد كان لكل ذلك أثر لا شك فيه ، ولكن هناك جانباً آخر من العزة القومية لا نجد في تصويره أصدق مما ورد فى تقرير سرى رفعه المارشال ليوطى إلى الحكومة الفرنسية حينما كان مقيما عاماً فى هذه البلاد .

قال : « لقد وجدنا هنا (فى مراكش) دولة وشعباً . نعم إن هذا الشعب قد مرت عليه أزمة فوضى ، ولكنها نسبياً أزمة حديثة ، وهى أزمة حكومية أكثر منها أزمه اجتماعية ، وإذا كانت حكومة (المخزن) لم تصبح وقتئذ إلا واجهة فإنها على الأقل ما تزال قائمة ، ويكفى أن نرجع بضع سنوات لنجد حكومة مراكشية حقيقية قائمة لها فى العالم مركز دولى ، ولها وزراء كبار ، وسفراء عظام ذوو علاقات مع رجال الدول الأوروبية ، ولايزال كثيرون منهم على قيد الحياة ، وتعيش ذكراهم دائماً وأبدا ، على أن أكثر المؤسسات المراكشية عند قدومنا كانت ما تزال قائمة ... وكانت هناك عدة مراكز تجارية لها وكلاء فى كبريات الموانىء الانجليزية والألمانية والإيطالية ، وفوق ذلك كله وجدنا طبقة من الميسورين متنورة وغنية وقوية ، يضاف إلى ذلك أن عامة الشعب سليمة من الجمود ... فهى عاملة نشيطة ظامئة إلى المعرفة قابلة للتجديد ، متمسكة بالأرض والملكية والزراعة » .

هذه العزة القومية المستندة إلى وقائع قريبة كانت سبباً بالإضافة إلى تاريخ مراكش الطويل المجيد فى استعجال نهضة البلاد ضد الحماية الفرنسية والأسبانية.

ولعل من سخرية الأقدار أن تكون هذه الحماية المزدوجة سبباً فى أسباب اليقظة المراكشية ؛ فلقد اندفع الفرنسيون اندفاعاً شديدا فى تطبيق سياستهم الاستعمارية ، فكانت هذه الشدة سبباً من أسباب تنبيه الشعب إلى ما يراد به. كما تربصت السياسة الأسبانية فى سبيل المراوغة والخداع على النحو الذى شرحناه فكانت سبباً من أسباب تنبيه الناس عاجلا إلى خططها التى كشفت عن نواياها البعيدة . ولذلك نستطيع أن نقرر حقيقة تاريخية هى أن السياسة الفرنسية والأسبانية المندفعة خلت من الحكمة ؛ تلك الحكمة التى كان من الممكن أن تهوى بالبلاد فى سبات عميق ، ولكن عنف السياستين واستعجالهما للحوادث واندفاعات الرجال الذين نيط بهم تنفيذ هذه السياسة — كل ذلك أفضي إلى تنبيه الشعب تنبيهاً سريعاً ، كان من الممكن أن يتأخر عن ميعاده .

ولكن من الإنصاف أن نقول إن المسألة لا ترجع فحسب إلى العزة القومية المكينة ، ولا إلى عنف السياسة الاستعمارية ولكنها ترجع أيضاً إلى هذه الحركات الاستقلالية التى انتشرت فى الشرق عامة وفى تونس والجزائر خاصة ، فاستعجلت قيام النهضة السياسية فى مراكش . وإذن فقد كان من حسن حظ هذه البلاد أنها لم تسقط مبكرا ، وكان من حسن حظها أيضاً أن السياسة الدولية ظلت محافظة على استقلالها إلى أن وصلت بين فترة السقوط وفترة النهوض .

ومهما يكن من شيء فقد انطلقت العواصف الوطنية من عقالها فى يوم ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ واندفعت اندفاعاً شديدا دون أن تستند فى هذه المرة إلى السلاح ، بل دون أن تقيم وزناً للحديد والنار ، ولا شك أن هذه المدة القصيرة منذ فرض الحماية سنة ١٩١٢ أى ١٨ سنة بما تخللها من حروب مستمرة إلى سنة ١٩٣٥ ـ

هذه المدة أقصر مدة يمكن أن يسقط فيها شعب ثم يستيقظ دون أن تكون هناك أية فترة للراحة فى مقاومته المسلحة ، ثم فى مقاومته السياسية ، إذ لم تنته المقاومة العسكرية إلا بعد أن اطمأنت إلى أن أختها السياسية قد ورثتها حقاً .

فى سنة ١٩٣٠ كان ما يمكن أن نطلق عليه « أبناء الحماية المتذمرين » قد أصبحوا شباناً يؤمنون بقوميتهم ، ويشعرون بواجبهم نحو بلادهم ، فلم يترددوا لحظة واحدة فى الاصطدام بالحماية الفرنسية اصطداماً استطاعوا أن يبرهنوا فيه على مدى شعورهم بوجود بلادهم ، وعلى إيمانهم بقوتهم المعنوية التى تستطيع الصمود فى وجه الحديد .

ولا يهمنا أن نقف هنا عند الحوادث ، كما يهمنا أن نقف عند الأفكار ، فلقد انتهت حوادث سنة ١٩٣٠ وما كادت تنتهى مدد الاعتقال — فقد اعتقل الشبان الصغار الذين قادوا المظاهرات ضد المرسوم البربري — حتى انحسرت الحوادث عن تأليف هيئة تدعى (كتلة العمل الوطنى) لا يربطها بالحياة سوى إيمان أعضائها الصغار بها .

وقد استطاع هؤلاء الشبان الصغار (فوق وتحت سن العشرين) أن ينتشروا فى مراكش كلها وفى فرنسا ، وينشروا دعاية محدودة لم تلبث أن انتشرت فى الشعب انتشار النار فى الهشيم . وقد ساعدهم (المرسوم البربرى) على خلق جو من التذمر ، واستطاعت فى خلال مدة وجيزة أن تخلق لها صحيفة فى باريس باللغة الفرنسية (المغرب) ، وهى مجلة شهرية اتجهت إلى فضح مساوئ الاستعمار الفرنسى وتصرفات من يقومون بتطبيق السياسة الاستعمارية من الحكام المراكشيين والفرنسيين ، ثم صحيفة أخرى صدرت فى مراكش باللغة الفرنسية (عمل الشعب) اتجهت نفس الاتجاه ، وكان الغرض منها التأثير على الجالية الفرنسية ، ولم يكن فى استطاعة القوانين الموجودة أن تسمح بأن يتسع النشاط أكثر من هذا .



السيد علال الفاسى

ولـكن القانون كان يسمح بأن يتقدم شاب نحيف الجسم ، ضعيف البنية ، لم يكن يتجاوز سن العشرين إلا بقليـل ، جبار الإيمان ، هائل العناد بافتتاح دروس ليلية فى جامع القرويين ليتحدث فيها إلى الناس — أى إلى جمهور غفير — حديثاً ظاهره دينى ، وباطنه شـديد الاتصال بالسياسة إن لم يكن هو السياسة بعينها ؛ ذلك الشاب هو علال الفاسى .

وظلت الحوادث تتقلب من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٧ استطاع فى خلالها هؤلاء الشبان أن يصدروا صحفاً وطنية فى تطوان وفى الرباط — ونسجل منها صحيفتى (الأطلس) و (الحياة) وهما أول صحيفتين حرتين صدرتا باللغة العربية فى ظل الحماية — فكان للصحيفة الفرنسية وللصحيفتين العربيتين ولمجلة عربية أخرى كانت تصـدر فى تطوان بعنوان (السـلام) مفعول السحر فى انتشار الوطنية بين الجماهير .

وقد اصطدم الوطنيون الجدد بالفرنسيين اصطدامات خفيفة خلال هذه المدة ، فـكان الفرنسيون يسـتعدون عليهم رجال الدين تارة ، ثم يلجأون إلى اتهامهم بتهم مختلفة تارة أخرى .

وقد أصدرت السلطة أمرها بحل « كتلة العمل الوطنى » فما كادت تفعل ذلك وتعتقل رجال « الـكتلة » حتى وجدت نفسها عاجزة عن الاستمرار فى سياسة القمع ، فأطلقت سراحهم ثانية بدافع لا نعدم له تأثيراً من القصر الملـكى .

وإذا كانت هناك بعض العجلة فى نشأة الحياة الوطنية فى مراكش فقد كانت هناك أيضاً بعض العجلة فى انشقاقها ؛ فقد أصدرت السلطة أمرها بحل « كتلة

العمل الوطنى » وكانت أقرب إلى جمعية منها إلى حزب سياسى منظم ، فلما انقشعت الأزمة رأى هؤلاء الشبان أن الفرصة قد واتتهم بعد تراجع الفرنسيين لتأليف حزب سياسى منظم ، والحصول على حق حصلت عليه من قبل تونس والجزائر ، وهكذا تألف الحزب الوطنى وهو أول حزب سياسى منظم فى البلاد ، وذلك سنة ١٩٣٦ وقد كانت جمعية « كتله العمل الوطنى » تتألف من أعضاء من منطقتى الحماية الفرنسية والأسبانية ، فلما تألف الحزب الوطنى فى منطقة الحماية الفرنسية كان أول انشقاق تأليف حزب باسم آخر هو حزب الإصلاح الوطنى فى منطقة النفوذ الأسبانى ؛ فكان ذلك بمثابة انصياع ضمنى لظروف التقسيم التى قضت بها الحماية في مراكش .

ولكن هذا الانشقاق لم يقف عند هذا الحد ؛ فلم يكد يتألف الحزب الوطنى حتى اعترضت أعضاءه مشكلة رئاسة الحزب ، وكان قد برز فى جماعة الوطنيين شابان أحدهما السيد علال الفاسى ، وهو يستند إلى دروسه الوطنية التى أسلفنا القول فيها ، وثانيهما السيد محمد الحسن الوزانى وهو شاب تخرج من المدارس الفرنسية وأشرف على تحرير صحيفة « عمل الشعب » .

وقد قضى اتجاه كل من الرجلين والأعمال التى قاما بها أن تبرز للأول دعاية شعبية قضت بأن ينتخبه أعضاء الحزب رئيساً ، وكان هذا الانتخاب بالإجماع مع استثناء صوت السيد الوزانى المنافس ، وهكذا دب الخلاف فى الصفوف ، وضاعت جميع الجهود التى بذلت فى سبيل لم الشعث .

كان السيد الوزانى يقول إن أعضاء الحزب الجديد قد تآمروا به حينما انتخبوا منافسه ، وكان الأعضاء الآخرون يقولون إن وسيلة كسب الأصوات — على أسوأ الفروض — لا تؤثر فى ديمقراطية الانتخابات ، ولذلك فلا حق للسيد الوزانى فى إطلاق لفظ المؤامرة عليها .

وهكذا نشأ حزبان وطنيان فى منطقة الحماية الفرنسية : أحدهما « الحزب

الوطنى » برئاسة السيد علال الفاسى ، والثانى « حزب الحركة القومية » برئاسة السيد محمد حسن الوزانى ، وكان الحزب الأول يضم جميع الشبان الذين برهنوا فى « كتلة العمل الوطنى » على المقدرة السياسية ، وبرزوا فى الدفاع عن حقوق البلاد ، وتحملوا التضحيات ، بينما ظل الحزب الثانى شديد الفقر فى الرجال ، واتسمت جهوده بطابع التكرار لجهود الحزب الوطنى ، شأن الأحزاب الانفصالية التى لا يقوم انفصالها على مبدأ من المبادئ الواضحة .

وقد حصل نفس الشيء فى منطقة النفوذ الأسبانى ؛ إذ تألف حزب سياسى برئاسة السيد عبد الخالق الطريس ، وهو كاتب سياسى وخطيب مفوه شق طريقه إلى المقدمة بعد وفاة السيد الحاج عبد السلام بنونة الذى قاد الحركة الوطنية فى تلك المنطقة بنجاح يحملنا على ذكر اسمه ونحن نرسم معالم الحركات الحزبية فى مراكش ، لما امتاز به من حكمة ، ولما قام به من مجهودات أسفرت عن نشوء هذه الحركة الوطنية فى منطقة الشمال . وتحت تأثير عوامل شخصية مماثلة لما حصل فى الجنوب آثر السيد محمد المكى الناصرى أن ينفصل عن الحزب ، ويؤلف حزب « الوحدة المغربية » ولا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن هذا الحزب كان بمثابة ترادف لاسم رئيسه لا لعدم انضمام أحد إليه فحسب ، ولكن لأن نشاطه فى المدة القصيرة التى عاشها كان يتلخص فى نشاط رئيسه ، وهو شخص لا بأس بتفكيره ونشاطه ، ولكن الظروف الغريبة التى حامت حول طبيعة الإخلاص فى حركته حتى قضت عليها .

السيد عبد الخالق الطريس

هذه هى الوضعية الحزبية فى مراكش قبل الحرب الأخيرة ، ولعلنا لا نحتاج إلى أن نشير إلى التفاهم الذى قام بين الحزب الوطنى وحزب الإصلاح بسبب كونهما حزبين رئيسين ، وإلى التفاهم الذى قام بين حزبى الحركة القومية والوحدة المغربية بسبب الطابع الانفصالى الذى اتسما به ، ولا غبار على نشاط السيد الوزانى وتفكيره ، ولكن السراديب المحفوفة بمواطن الزلل التى اندفع فيها بسبب منافسة حزبية كان يمثل فيها جانب الأقلية جعلت الشبهات تحوم حول حركاته ، وهى الشبهات التى أودت بحزبه أو كادت كما سنرى .

هكذا تطورت الحزبية فى هذه الفترة التى تمتاز بطابع خاص فى مجهوداتها الوطنية التى نستمر فى الحديث عنها فى بقية هذا الفصل .

كانت أهم غاية استطاع أن يحققها هؤلاء الشبان هى بعث الشعور القومى فى نفوس المراكشيين ، بحيث لم يمر وقت طويل حتى أصبحوا جميعاً يشعرون بحقيقة الموقف ، ويفهمون الأهداف الواضحة التى يرمى إليها الاستعمار فى هذه البلاد ، وبذلك قضى على التردد الذى ظل يسود الجماهير منذ فرض الحماية ، وحلت محله فكرة واضحة المعالم لا يختلف فيها اثنان ، هى أن هذه البلاد يجب أن تبذل كل ما تستطيع من جهود لأجل استرداد الحقوق التى غصبها الفرنسيون والأسبان .

وقد كان الدرس الدينى الذى كان يلقيه الشاب السيد علال الفاسى باعثاً من بواعث الإحساس بالذات والشعور بالواجب و بث الشجاعة فى القلوب .

كما كانت الصحف التى استطاع هؤلاء الوطنيون أن يصدروها فى ظل الحماية مدة قصيرة سبباً من الأسباب التى ساعدت على انتشار الإحساس الوطنى ، بالرغم من أن الحماية لم تسمح لها بالصدور إلا تلك الفترة الوجيزة ؛ فقد كانت هذه الصحف تميط اللثام عن أعمال الموظفين المنكرة ؛ تلك الأعمال التى كانت ترتكب فى الماضى فى صمت دون أن يطلع عليها أحد ، فيذهب ضحيتها عشرات بل مئات من المراكشيين الأبرياء ، ولذلك فقد رأت السلطة أن تصدر أمرها

بإغلاق هذه الصحف جميعاً ، ومن بينها صحف وطنية كانت تصدر باللغة الفرنسية .

كما أرسلت فى مختلف المناسبات وفود إلى باريس ومدريد للاتصال برجال الحكومة والأحزاب فيهما ولإفهامهم ما لابد أنهم يجهلونه عن الحالة فى مراكش، ثم للقيام بالدعاية الضرورية فى الأوساط السياسية ، وكان الداعى إلى ذلك هو كشف رجال السلطة أمام الحكومة الفرنسية والحكومة الأسبانية بعد أن كانوا يتمتعون بحرية تيسر لهم إخفاء جميع الحقائق عنهما ، بل أصدر هؤلاء الوطنيون فى باريس مجلة اسمها « المغرب » باللغة الفرنسية شارك فى تحريرها كثير من الكتاب الفرنسيين ، وكان هدفها الأول أن تقدم الأمثلة والبراهين على الأعمال القاسية التى يرتكبها الموظفون الفرنسيون والأسبان فى الظلام حتى يطلع عليها الشعب الفرنسى .

أضف إلى ذلك أن هؤلاء الشبان اتجهوا فى نفس الوقت إلى تأسيس عشرات من المدارس فى مختلف المدن لتحقيق هدفين : أولهما سد النقص الموجود فى المدارس الحكومية التى لم تكن كافية ، وثانيهما إنقاذ الأطفال من التعليم الحكومى لخلوه من الروح الوطنية والبعث على الإحساس بالذات .

وقد كانت هذه المدارس سبباً فى تربية جيل من الوطنيين أصبح اليوم هو بدوره يشرف على التعليم الحر ، والكتابة في الصحف ، ومن بينه أفراد استطاعوا أن يخرجوا إلى مصر وفرنسا و يواصلوا دراستهم العالية فيهما و يرجعوا إلي البلاد ليقوموا بواجباتهم الوطنية .

وقد استغل الشبان كل وسيلة لبث دعايتهم ، ومن ذلك عرض الروايات الوطنية فى المسارح، واستغلال المواسم والأعياد لإلقاء الخطب والقيام بالمظاهرات.

وبالرغم من تطور الحزبية في البلاد فإننا نستطيع أن نسجل هنا أن هذه الفترة خلت من المهاترات الحزبية على صفحات الجرائد ؛ فقد ظل الخلاف الحزبى عاملا من عوامل التنافس دون أن يكون باعثاً على الإسفاف ، وذلك

بالنسبة إلى الجميع ، ولا يستثنى من هذا الحكم إلا حزب الوحدة المغربية ؛ فقد دأب رئيسه السيد المكى الناصرى ينشر مقالات افتتاحية فى صحيفته « الوحدة المغربية » كلها مهاترة وسباب ، ولكن لم يكن لذلك أى تأثير ؛ إذ لم ينبر أحد للرد عليه من ناحية ، واستقبلت هذه المقالات باستهجان عام من ناحية أخرى ، الأمر الذى جعل الصحيفة تسعى بخطى سريعة إلى الإفلاس كصحيفة وطنية .

***

هذه الفترة أطلقنا عليها فترة المطالبة بالإصلاح ؛ لأن أهداف الحركة كما يتبين ذلك من مجهوداتها كانت تسعى إلى مطالبة الحكومة بتحقيق مختلف الإصلاحات التى كان الوطنيون يطالبون بها .

وفى سنة ١٩٣٣ رأت (كتلة العمل الوطنى) قبل أن تنشق القيام بدراسة واسعة فى مختلف شؤون البلاد ، وبنت على ذلك قائمة من الإصلاحات التى كانت تطالب بها ، وبناء على تلك الدراسة وضعت لائحة المطالب الوطنية التى قدمتها الكتلة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك وإلى الحكومة الفرنسية والأسبانية ، وقد اتسم هذا العمل بطابع من الحكمة بالغ الأهمية ؛ إذ صور الوطنيين حتى أمام الفرنسيين والأسبان فى صورة الذين يطالبون حقيقة بمطالب منطقية ومعقولة ولكن كتب النصر فى النهاية للرجعيين .

وسارت الحركة موفقة منذ بدأت عملها العلنى سنة ١٩٣٠ ، واصطدمت بالحكومة مرتين أو ثلاثاً خلال هذه الفترة ، ولكن هذه الاصطدامات كانت تنتهى بسلام ، حتى إذا عين الجنرال نوجيس فى منصب الإقامة العامة بدأ يحكم سيطرته على البلاد ، ويضيق الخناق على الوطنيين ، وذلك طبقاً لخطة واسعة النطاق وضعت لخنق الوطنية فى المغرب العربى كله — إذ كانت الخطة تطبق فى نفس الوقت فى الجزائر وتونس — فكان يهددهم ويتوعدهم ويستدرجهم إلى أن بدأت سنة ١٩٣٧ تقترب من نهايتها ، وهناك استطاع أن يحصل على موافقة حكومة الجمهورية الثالثة لإنزال ضربته القاسية الماحقة بالوطنيين فأصدر

أمره بحل الحزب الوطنى ، وألقى القبض فى شهر أكتوبر على السيد علال الفاسى رئيس الحزب ونفاه إلى أفريقيا الإستوائية حيث ظل منفياً إلى مايو سنة ١٩٤٦ ، وكذلك ألقى القبض بعد ذلك على السيد محمد الحسن الوزانى لما أبداه من تضامن مع الحزب الوطنى وأبعده إلى « ايتزر » بجنوب مراكش حيث ظل مبعداً نفس المدة ، كما ألقى القبض على عشرات آخرين من الوطنيين وزج بهم فى السجون حيث عذبوا عذاباً شديداً أزهق أرواح البعض منهم .

ولسنا نستطيع أن نتأكد هنا من أن الظروف الحربية هى التى دعت الحكومة الفرنسية إلى موافقة الجنرال نوجيس على اتخاذ تلك الخطوات الجريئة ، أو أن ذلك كان يرجع إلى نجاح دسائس الرجعيين الاستعماريين .

وهكذا بدأت غيوم الحرب العالمية الثانيـة تتلبد ، ورجال الوطنية فى مراكش مبعدون أو ملقى بهم فى السجون ، ثم ازداد الموقف سوءاً ولا شك بسبب نشوب الحرب العالمية . أما فى منطقة الشمال فقد كان الـكولونيل بـكبدير يلعب أثناء ذلك لعبته الـكبرى للقضاء على الوطنية بواسطة إمدادها بالمال لشراء ذمم الوطنيين ، وقد كاد ينجح نجاحاً تاماً فاستمرت الصحف فى الصدور ، واستمر حزب الإصـلاح فى العمل ، وقامت حركة لا بأس بها ، وكان أهم ما استطاعت هذه الحركة تحقيقه إرسال بعثتين علميتين إلى القاهرة للتزود بالعلم فى المعاهد العالية ، فتخرج معظم أفرادهما ورجعوا إلى بلادهم مزودين بهذه الثقافة ، وكانت إحدى البعثتين تابعة لحزب الإصلاح والأخرى تابعة لحركة الوحدة المغربية ، وكانت الحكومة تنفق عليهما .

ولـكن كان لانكشاف النوايا الأسبانية ولتطور ظروف السياسة العالمية ، وللرجات العنيفة التى أصابت جميع الدول بسبب الحرب ، وللحوادث التى حصلت فى هذه البلاد نفسها على نحو ما سنرى أثر واضح ملموس فى تـكييف الوطنية المراكشية فى شكلها الجديد .

وبدأ هذا الشكل الجديد يتبلور فى قالبه النهائى فى أخريات أيام الحرب سنة ١٩٤٤ كما سنرى فى الفصل التالى .

الفصل الثامن عشر

خلال الحرب

نشبت الحرب العالمية الثانية وظلت الحوادث بعيدة عن مراكش إلى أن اندحر الجيش الفرنسي واحتلت الفرق الألمانية جزءاً كبيراً من فرنسا وقامت حكومة فيشي ، حينئذ بدأت الظروف تتغير في البلاد تحت تأثير عاملين : أولهما بروز شخصية حضرة صاحب الجلالة محمد الخامس كمؤثر مهم فى السياسة ، بعد أن لم تعد الظروف تساعد الجنرال نوجيس على الاستمرار فى استبداده ، فقد بلغ جلالته أشده فى ذلك الحين ، وكان قد لمس عن قرب — طول المدة التى تولى فيها العرش ، أى من نوفمبر سنة ١٩٢٧ — نوايا السلطة الفرنسية والأسبانية فى البلاد ؛ الأمر الذى لم يعد معه أى شك فى أن الحياة لن تعود فى مراكش إلى سالف عهدها من الازدهار ما دام الفرنسيون والأسبانيون مسيطرين عليها .

وثانيهما الوعود البراقة التى ما فتئ الحلفاء فى مختلف الأوقات يلوحون بأنهم سوف يحققونها متى ما تم لهم النصر ، تخيل للعناصر المتنورة فى مراكش أن الوقت قد حان للاستفادة من الظروف الجديدة التى خلقتها الحرب ، فكرسوا جهودهم لاغتنام الفرصة لتحقيق تحرير البلاد .

فى ذلك الوقت و بعد التجارب التى مرت بها الوطنية المراكشية منذ بدأت نشاطها ، والضربات الشديدة التى تلقتها من السلطات الفرنسية والأسبانية ، واستمرار هاتين السلطتين استمرارا خالياً من كل رحمة فى استنزاف خيرات البلاد دون أى مقابل ، و إصرارهما على منعها من التمتع بأبسط أنواع الحريات —

انتهى كل ذلك بالجميع إلى هـذا المبدأ الجديد الذى بدأ يشق طريقه إلى الأذهان ، وهو ضرورة تحقيق الاستقلال قبل التفـكير فى أى موضوع آخر .

كان الوطنيون يعتقدون قبل الحرب أن الإصلاح هو الخطوة الأولى لتحقيق الاستقلال ، لأن بلادهم ما تزال فى حاجة إلى مجهودات جـديدة تساعدها على التمـكن من القدرة على حكم نفسها بنفسها دون الاعتماد على معونة أحد ، ولكن طبيعة الـسياسة الفرنسية والأسبانية فى مراكش جعلت هؤلاء الوطنيين يغيرون رأيهم ، بحيث أصبحوا يعتقدون أن بلادهم لن تستطيع أن تصل إلى اليوم الذى تجد فيـه نفسها قادرة على تولى شؤونها ، مادام فيها المحتلون ، وهكذا أصبح الاستقلال فى رأيهم هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاصلاح ، بعد أن كان الرأى قبل الحرب هو أن الإصلاح وسيلة إلى الاستقلال .

وهذا تطور جوهرى فى السياسة الوطنية ، ولـكنه منطقى ، فقد كانت فترة المطالبة بالإصلاح قبل الحرب، ضرورية لأنه لولا هـذه الفترة وما اشتملت عليه من تجارب قاسية ، لما توفرت للوطنيين الأدلة الضرورية العملية على هذه الحقيقة .

لقد كانت التجارب التى مرت بهذه البلاد منذ سنة ١٩١٢ تزيد على الكفاية للتدليل على هذه الحقيقة التى لم تعد اليوم تقبل النقض . جاء الفرنسيون والأسبان إلى هذه البلاد باسم الإصلاح ، ونصت معاهدة الحماية على الأبواب الستة التى سوف يشملها هذا الإصلاح ، وقد ناقشناها باباً باباً وعرفنا كيف تم الإصلاح لتحقيق مصالح السلطتين والجاليتين على حساب مصالح المراكشيين ، وحينما هب هؤلاء الوطنيون يطالبون بتحقيق الإصلاحات التى نصت عليها الحماية زج بهم فى السجون .

كان الغرض من الإصلاح المذكور هو رفع مستوى الشعب حتى يستطيع أن يحكم نفسه بنفسه ، أما ماحصل فهو العكس ، فقد دأبت السياسة الفرنسية

والأسبانية على « إخفاء » المعارف الحديثة عن المراكشيين ، لكى يقال عنهم دائماً إنهم غير أكفاء لتحقيق هذه الغاية . والنتيجة الحتمية لكل هذا هى أن الاستقلال هو الخطوة الأولى التى يجب أن تتحقق إذا أريد إصلاح هذه البلاد إصلاحاً حقيقياً .

ومهما يكن من شي ، فقد جاءت حوادث الحرب مشجعة على هذا الاتجاه ، ولأجل أن يتصور القارئ الوضعية على حقيقتها ، لا بد أن نسرد هنا بعض الوقائع التى تمت بعد الهزيمة الفرنسية .

حكومة فيشى :

كان الأهالى ينظرون إلى فرنسا على أنها دولة عظمى قبل أن يهزمها الألمان . وكانت صفة القوة التى تتمتع بها داخل البلاد ، تصورها فى صورة القاهر الذى لا يغلب ، وصورة « دولة الحضارة » التى تدين لها الإنسانية جمعاء فى النواحى الأدبية والثقافية . ولكن هذه الصورة انهارت كلها أمام انهزام الجيش الفرنسى ، وما تكشفت عنه تلك الهزيمة من عدم القدرة والكفاءة وسوء النظام وهلهلة النفوس ، وذلك أمام البراعة الألمانية فى الفنون المختلفة ، ثم أمام روعة الصمود الإنجليزى ، والمثال الذى ضرب به ذلك الشعب في الصبر على المكاره وتضحية المصالح والإخلاص للوطن ، ثم بعد ذلك أمام الصناعة الأمريكية وقدرة الولايات المتحدة الهائلة فى أحدث الفنون — كل ذلك صور فرنسا أمام الأهالى فى صورة دولة لا يمكن أن يرد لها ذكر عند التحدث عن الدول العظمى ، وكانت الصور التى تقدمها إليهم حكومة فيشى أبشع ما يمكن أن يوصل إلى مثل هذه النتائج ؛ فقد وصلت إلى البلاد لجنة ألمانية انصرفت إلى القيام بدراسات فنية خالصة كانت تقدم خلاصتها فى تقارير مسهبة إلى الحكومة الألمانية التى لا يستطيع أحد أن يتكهن بما كانت تضمره لهذه البلاد تكهناً دقيقاً ، وإن

كان من الممكن لفت النظر إلى ما أسلفناه عن الخلاف الذي نشب فى أوائل القرن الحالى بين ألمانيا وفرنسا بسبب هذه البلاد .

وقد حاول جلالة الملك أن يحمى مملكته من حكومة فيشي قدر المستطاع ، فكان يقف ضد قوانينها ، ويمنع تطبيقها . وظل الجنرال نوجس فى منصبه بعد ذلك لا تهمه صفة الحكومة فى بلاده ، وكان أقصى ما يرغب فيه هو المحافظة على هذا المنصب ، فظل ينفذ أوامر الحكومة ؛ الأمر الذى دعا الفرنسيين إلى المطالبة بعزله ومحاكمته بعد تحرير فرنسا ، وهروبه إلى البرتغال حيث يعيش منفياً إلى الآن .

كانت فى مراكش اللجنه الألمانية ، وكانت المنطقة الشمالية مفتوحة أمام الألمان لعلاقتهم الطيبة بحكومة الجنرال فرانكو ، وكان بعض الوطنيين المراكشيين فى أوربا أيام الاحتلال الألماني ، وهذا ما أعطى الفرصة لجس النبض الألمانى سواء فى مراكش أو فى برلين . ولكن تبين لهؤلاء الوطنيين أن الألمان مثل الفرنسيين لا يضمرون خيراً لهذه البلاد ، وأن كل ما يهمهم منها هو الاستيلاء على خيراتها ، ويكفى أن نقول إن اللجنة الألمانية التى ظلت بها حوالى سنتين لم تحاول أن تتصل بأحد من أبناء هذه البلاد ، أو تدرس الاتجاهات الوطنية بها وإنما ظلت تعيش فى برج من العاج إلى أن نزحت عنها دون أن تخرج يوماً عن صلفها وكبريائها .

حملة الحلفاء ووعد روزفلت :

وفى أواخر سنة ١٩٤٢ انتهى هذا كله ، واقتحمت حملة الحلفاء العسكرية شواطئ مراكش ، فأصدر الجنرال أمره بمقاومتها ، ونشبت الحرب بين الحلفاء والفرنسيين ، ولكن جلالة الملك استدعى الجنرال وأمره بإصدار الأمر بوقف القتال ، فعلى الفرنسيين إذا أرادوا أن يخرجوا إلى عرض البحر

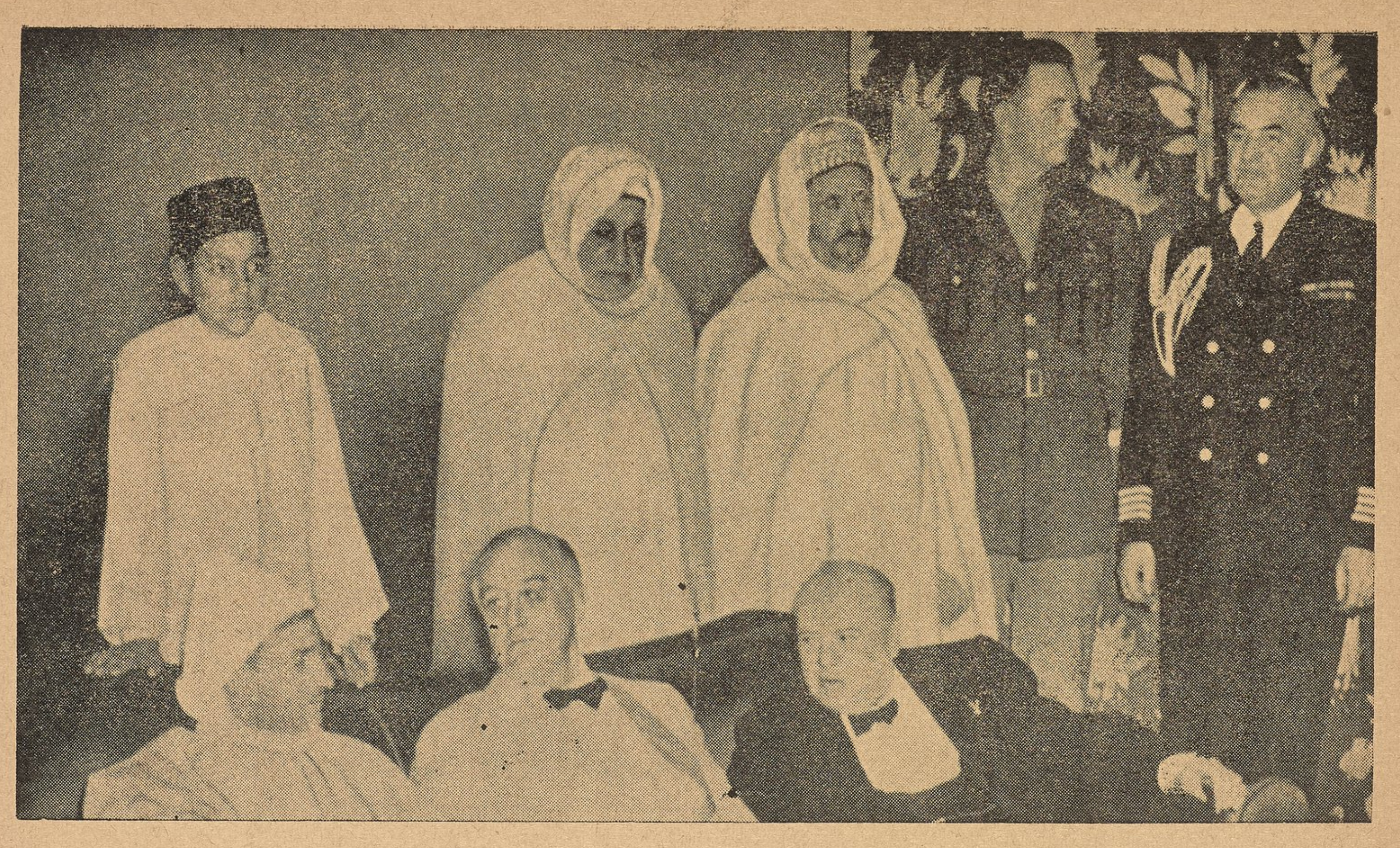
ويخوضو المعركة فى المياه ، حيث لا يوجد سكان أجانب عن المعركة تجب المحافظة على أرواحهم . وهناك وبدافع من عوامل أخرى فى طليعتها القوة الأمريكية ، اضطر الجنرال إلى إصدار الأمر بوقف القتال . هذا مع العلم بأن جلالته كان قد أعلن الحرب على ألمانيا سنة ١٩٣٩ إلى جانب الحلفاء ، ثقة بالوعود التى أكثروا من الحديث عنها قبل الحرب من ناحية ، ثم نفوراً من الأساليب الألمانية فى الحكم من ناحية أخرى .

وفى يناير سنة ١٩٤٣ قدم إلى مدينة الدار البيضاء الرئيس روزفلت ومستر تشرشل لتنسيق الخطط الحربية وللتوفيق بين الجنرال ديجول ومن ورائه انجلترا ، والجنرال جيرو ومن ورائه أمريكا .

وكان الرئيس روزفلت يشمل برعايته دائماً هذه الشعوب المقهورة على أمرها والتى نكبت بالاستعمار الأوربى ، ولذلك كان شديد العناية باستطلاع أحوال الأهالى فى تونس والجزائر ومراكش ، وقد قال بعد ذلك قولته المشهورة : « إن الاستعمار الفرنسى أسوأ ما يمكن أن ينكب به شعب من الشعوب » .

اتصل الرئيس الراحل بطبقات مختلفة من الفرنسيين فأسهب له الجنرال نوجيس القول فيما يمكن أن يبتزه من مراكش لصالح الحلفاء ، وعند ما قابل الجنرال جيرو انصرف هذا إلى الحديث عن الجيش الجرار الذى يمكن أن يؤلفه من الأهالى إذا ما توفرت له المعدات الأمريكية ، وكان هم الجنرال ديجول أن يطيل الحديث عن عظمة الامبراطورية الفرنسية . وغضب الرئيس في المساء وتحدث إلى ابنه إليوت عن هؤلاء الفرنسيين الذين لا يفكرون حتى فى أيام محنتهم فى مصلحة الأهالى الذين شردوهم ، وابتزوا أرزاقهم ، دون أن يقدموا إليهم فى مقابل ذلك شيئاً . وقد ختم الرئيس حديثه بالتعبير عن رغبته فى مقابلة جلالة الملك ليعرف مدي عنايته بشعبه التعس .

وفي ٢٢ يناير تناول جلالة الملك طعام الغداء على مائدة الرئيس الأمريكى



أخذت هذه الصورة التاريخية أثناء مؤتمر الدار البيضاء . وهى تمثل : حضرة صاحب الجلالة محمد الخامس ملك مراكش المعظم ، وإلى يساره الرئيس روزفلت ثم المستر تشرشل . الواقفون من اليسار : صاحب السمو الملكى ولى العهد ، ثم رئيس الوزارة ثم رئيس التشريفات ثم اليوت روزفلت ، ثم معاون الرئيس البحرى .

بحضور رئيس الوزارة الانجليزية ، وامتقع وجه تشرشل حينما سمع نصائح روزفلت إلى جلالة الملك بأن يشتد فى المحافظة على ثروة بلاده المعدنية إذا كان يريد الحصول على الاستقلال ، وحذره من تسرب هذه الثروة إلى أيدى الأجانب وعبر لجلالته عن استعداد أمريكا لتقديم المعونة اللازمة لتكوين طائفة من من الفنيين المراكشيين فى معاهدها العلمية بصفة عاجلة ، تمكنهم من استغلال المعادن فى البلاد ، وأفاض الرئيس بعد ذلك فى الحديث عن عالم ما قبل الحرب وعالم ما بعد الحرب ، قائلا إن الفرق سوف يكون عظيما بين العالمين بالنسبة للشعوب المنكوبة بالاستعمار . كل ذلك ومستر تشرشل يحاول أن يقطع الحديث أو يغير مجراه دون جدوى .

كان ذلك بحضور حليف متبرم متضايق ، ولم يكن من الممكن أن يبذل أمامه وعد أصرح من هذا ، ولكن هناك من يؤكد أن الرئيس روزفلت بذل لجلالته على انفراد وعداً أكثر صراحة ، ويفسر مدى هذا الوعد ما حدث به الرئيس ابنه عنه بعد أن تمت المقابلة ، من ضرورة إنقاذ المغرب العربى من الاستعمار بعد الحرب .

إذا أضيف هذا الوعد إلى تصريحات الرجال المسؤولين فى بلاد الحلفاء عن العدل الدولى ، وإلى إعلان الحريات الأربع ، وإلى النتائج التى قلنا إن الوطنيين المراكشيين وصلوا إليها بعد تجارب الحماية — سهل علينا أن نفهم سر التطور من نظرية الإصلاح قبل الاستقلال إلى نظرية الاستقلال قبل الإصلاح .

حزب الاستقلال :

ظلت هذه العوامل تختمر في الأذهان بعد مؤتمر الدار البيضاء سنة كاملة إلى أن اجتمع حول الفكرة الجديدة كل الشباب المفكر ، وهنا برز شخص جديد



السيد أحمد بلافريج

ليحمل لواءها بينهم ، هو السيد أحمد بلافريج الذى سار بخطوات سريعة نحو المقدمة ، واستطاع أن يؤلف حزباً جديداً يضم إليه جميع العناصر الوطنية فى البلاد ، أطلق عليه اسم « حزب الاستقلال » أعاد إلى الأذهان « كتلة العمل الوطنى » التى حلت ، ولكن الحزب الجديد كان فى الواقع يضم عناصر جديدة من المثقفين ، وذلك ما يجعلنا نؤثر القول بأنه كان حزباً جديداً ، لا بالنسبة للفكرة التى تزعمها فقط ، ولكن بالنسبة للعناصر التى استطاع أن يضمها أيضاً .

ومهما يكن من شىء ، فقد افتتح الحزب الجديد حياته بإعلان « وثيقة الاستقلال » ؛ وذلك فى ١١ يناير سنة ١٩٤٤ ، وهى وثيقة تاريخية تشتمل على عشر حيثيات ، تتلخص فى أن مراكش لم تعهد غير الاستقلال خلال تاريخها الطويل المجيد ، وأن نظام الحمايه لم يحقق أى إصلاح من الإصلاحات التى تعهد بها ، وأن فرنسا حكمت البلاد حكما مباشراً بدلا من أن تساعدها على النهوض ، وأن الجالية الفرنسية احتكرت خيرات البلاد لنفسها دون أصحابها الشرعيين ، وأن الحماية قسمت الوطن الواحد تقسيما جائراً فأصبح المراكشيون في كل إقليم معزولين عن مواطنيهم فى بقية الأقاليم الأخرى ، وأن الظروف التى قضت بفرض هذه الحماية قد انتهت ، وأن مراكش ساعدت فرنسا مساعدة فعالة فى الحرب برجالها وخيراتها ، وأنها على أتم الاستعداد لتقديم أية مساعدة لها لأجل تحرير بلادها من الألمان الغزاة ، وأن دول الحلفاء ـ وفرنسا منها ـ قد اعترفت فى

ميثاق الاطلنطى بحق الشعوب فى حكم نفسها بنفسها ، وأنها قد ساعدت بعض الدول العربية الأخري على نيل استقلالها ، وأن الشعب المراكشى يكون وحدة متناسقة تشعر بما لها من حقوق وما عليها من واجبات .

و بناء على هذه الحيثيات ختمت الوثيقة بالمطالب التالية :

أولا : المطالبة باستقلال مراكش ووحدة أراضيها فى ظل حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد محمد الخامس نصره الله .

ثانياً : الالتماس من جلالته السعي لدى الدول الأجنبية التى يهمها الأمر للاعتراف بهذا الاستقلال وضمانه ، ولوضع اتفاقيات تحدد — ضمن السيادة المراكشية — ما للأجانب من مصالح مشروعة .

ثالثاً : المطالبة بانضمام مراكش إلى الدول الموقعة على ميثاق الاطلنطى (الأول) ، والاشتراك في مؤتمر الصلح .

رابعاً : الالتماس من جلالة الملك أن يشمل برعايته حركة الإصلاح الداخلى الذى تتوقف عليه بلاده ، و إحداث نظام سياسى شورى شبيه بنظام الحكم فى البلاد العربية الشقيقة .

وقد قدمت هذه الوثيقة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك ، و إلى ممثلى كل من لجنة التحرير الفرنسية وحكومات كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وجمهوريات روسيا السوفياتية .

كان لهذا العمل أثر مروع لدى السلطات الفرنسية فى مراكش والجزائر (مقر لجنة التحرير) ؛ إذ خيل لها أن الوطنيين قد حصلوا على موافقة الولايات المتحدة قبل تقديم الوثيقة .

وبدأت وفود ممثلة لجميع طبقات الشعب تفد إلى القصر الملكي من جميع أنحاء المملكة مؤيدة لوثيقة الاستقلال ، واجتمعت بعد ذلك حكومة (المخزن) تحت رئاسة الملك فأيدتها أيضاً ، وهكذا تطورت الحركة لتتخذ صفة شعبية عامة .

ولكن السلطة الفرنسية التى كانت تتريث خوفاً من تدخل الأمريكيين — وجيوشهم تحتل البلاد — ما لبثت أن اطمأنت إلى أنه لا توجد علاقة بين الأمريكيين وهذه الحركة ، وحينئذ أصدرت أمرها فى يوم ٢٩ يناير — أى بعد مرور ثمانية عشر يوماً على تقديم الوثيقة — بإلقاء القبض على أبرز أعضاء الحزب الجديد فى القطر كله ، وعلى رأسهم أمين الحزب العام السيد أحمد بلافريج الذى نفته إلى كورسيكا . وذلك بتهمة الفاشية ، وعند ما ذاع خبر الثورات التى انتشرت فى البلاد كلها أعلنت السلطات الفرنسية أنها قلاقل أثارها أستاذ فى إحدى المدارس الابتدائية بسبب ميوله الفاشية ...

وانقضت القوات الفرنسية المصفحة على مدن فاس والرباط وسلا والدار البيضاء ووجدة ، وأمعنت فى قمع الحركة بحد السلاح قمعاً لا رحمة فيه ، قتل بسببه عشرات من الوطنيين ، وألقى القبض على المئات منهم ، وعذبوا تعذيباً شديداً فى المعتقلات العسكرية ، وجلدوا وسيقوا حفاة عراة فى مناطق الثلج والصقيع ، وصمدت بعض هذه المدن فى وجه القوات الفرنسية — مثل فاس — ما يقرب من شهرين كاملين ، قطع الفرنسيون عنها خلالها التيار الكهربائي والمياه ومواد التموين . وبعد نهاية هذه الحوادث الدامية قدم المتهمون فيها إلى المحاكم العسكرية التى حكمت عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين سنة وسنتين .

وكانت هذه الأعمال تجرى تحت سمع السلطات الأمريكية وبصرها فى نفس المكان الذى قال فيه الرئيس روزفلت منذ سنة واحدة فقط إن أمريكا لم تدخل الحرب لتعزيز استعباد فرنسا وانجلترا لهذه الشعوب الحرة التى ابتليت باستعمارها . ولكن حاجة الولايات المتحدة لاكتساب عطف الشعب الفرنسى كانت ما تزال ضرورة من الضرورات التى لابد من الاعتماد عليها قبل اقتحام قلعة هتلر الأوروبية .

وهكذا نكبت الوطنية المراكشية نكبة أخرى قبل نهاية الحرب ، كما

نكبت قبل بدايتها ، وسيق رجالها مرة أخرى إلى المنافى والسجون ، ولم تعد الحالة إلى طبيعتها مرة أخرى إلا بعد هذه الحوادث بما يزيد على السنتين ظلت مراكش تحكم خلالها حكما عسكرياً استثنائياً يسيطر على جميع أنفاسها .

* * *

ونستطيع أن نلاحظ بصفة عامة فى هذه الفترة من تاريخ البلاد أنها عانت إلى جانب هذه النكبات السياسية نكبات أخرى تتعلق بنقص شديد فى الأقوات بسبب الجفاف وقيود التموين وسيطرة الفرنسيين والأسبان على جميع المنتجات ، إلى أن أفضى كل ذلك إلى مجاعة شاملة فى سنة ١٩٤٥ .

وقد ازدادت عناية الولايات المتحدة بقضية مراكش فى الحرب نتيجة لأن جيوشها كانت تحتل البلاد ، وارتاب الفرنسيون فى هذه العناية ، ولكن تبين أخيراً أنها مقتصرة على الجوانب الاقتصادية ، وإن كانت تحرص على أن تكون لها سمعة طيبة بين الأهالى .

وفى خلال الحرب أيضاً وضعت أسبانيا حداً لكل تلك المجاملات الصورية التى كانت تحاول أن تهدىء بها الوطنيين وتخدعهم وتستغلهم ، فحلت جميع الهيئات الوطنية ، وعززت سيطرتها على المنطقة الشمالية ، وفتحت أبواب الهجرة أمام رعاياها ، وأغرتهم بمزاحمة الأهالى ، وبدأت تظهر هذه السياسة الخطيرة التى بلغت اليوم أوجها ، وهي العمل على جعل مصير منطقة مراكش الشمالية مصير المدن الساحلية التى قلنا إنها قد ضمت إلى أسبانيا ، بعد أن محق جميع المراكشيين فيها ، وعماد هذه السياسة الإمعان فى إنزال النكبات بالشعب ليضعف اقتصادياً و يتلاشى وينقرض ، وفى خلال ذلك يحل الأسبان محله .

وقد كان كل شىء يدل خلال الحرب على أن فرنسا لن تتردد لحظة واحدة فى مقاومة أى نشاط سياسى وطنى ؛ فقد خلعت باى تونس الشرعى المرحوم محمد المنصف باشا ، وشردت الوطنيين فى الجزائر ، فكان ذلك كله دليلا على

أن الحرب — بدلا من أن تخفف من غلواء استعمارها — دفعتها على العكس من ذلك إلى مضاعفة سيطرتها .

على أنه إذا كانت الفترة التى عاشتها الوطنية المراكشية قبل الحرب والتجارب التى اكتسبتها فيها قد دفعتها إلى المطالبة بالاستقلال عن فرنسا فإن هذه الفترة التى عاشتها قد أفضت بها إلى الإيمان بأن هذا الاستقلال الذى تطالب به لا يمكن أن يأتى عن طريق الاتفاق مع فرنسا وأسبانيا لأن الدولتين تحيطان البلاد بسياج من حديد ، وتستطيعان أن تلحقا بها ما تشاءان من النكبات كما حصل فى سنة ١٩٤٤ دون أن يسمع العالم الخارجى شيئاً عنها ، ولذلك فلا بد من تدعيم نظرية الاستقلال بتحطيم هذا النطاق الحديدى والخروج بقضية البلاد من هذه الحدود الضيقة التى عاشت فيها فيما مضى إلى حدود أوسع ، وذلك بتحطيم الحصار السياسي الذى تضرب به الدولتان حول البلاد ، وهذا ما استطاع أن يحققه فريق من الشبان المراكشيين الذين تمكنوا من الإفلات إلى القاهرة قبيل الحرب ؛ فقد ألفوا جمعية للدفاع عن مراكش فى القاهرة ، وبدأوا يوسعون نشاطهم قليلا قليلا ، ويدافعون عن إخوانهم المقبوض عليهم ، وقدرفعوا عشرات من العرائض إلي ممثلى الدول فى القاهرة ليرفعوها إلى حكوماتهم ونشروا رسائل صغيرة عن أحوال هذه البلاد ، واستطاعوا أن يكونوا نواة للحركة المغربية الواسعة النطاق التى ترعرعت فى القاهرة فى السنين الأخيرة ، وهى الحركة التى أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية فى الداخل .

وبذلك تنتهي الحرب فى مراكش وهى منكوبة فى وطنيتها ، وقد ازداد الاستعمار الفرنسى والأسبانى فداحة ، وأنهكتها أزمات الحرب الاقتصادية ، ولكن ذلك كله — بالإضافة إلى ما حصل قبل الحرب — تعاون على صقل هذه الوطنية وشحذ تفكيرها ، وبعثها إلى إيجاد منافذ أخرى تنفذ منها إلى تحقيق غايتها .

الفصل التاسع عشر

بعد الحرب

الوضع الحزبي :

لم تنته الحرب بالنسبة لمراكش إلا فى منتصف سنة ١٩٤٦ ، حينما صدر الأمر بإطلاق سراح علال الفاسى وأحمد بلافريج ومحمد بن الحسن الوزانى ، الذين عادوا إلى بلادهم ، وبذلك بدأ يعود إلى الوطنية نشاطها من جديد .

وكان يخيل إلى الجميع أن وحدة الصفوف قد تمت بعد تأليف حزب الاستقلال وبعد هذه المحنة الطويلة التى لحقت الوطنية والوطنيين ، ولكن سرعان ما تبين أن العوامل القديمة — بالرغم من أن حزب الاستقلال كان حزباً جديداً كما قلنا — ما تزال تعمل عملها .

عاد السيد احمد بلافريج ليشغل منصب الأمين العام فى حزب الاستقلال وهو المنصب الذى شغله منذ نشأة الحزب فى مستهل سنة ١٩٤٤ ، ولم تثر مسألة الرياسة حتى لا تحدث انشقاقاً جديداً . أما السيد علال الفاسى فقد رأى أن التغير الذى أصاب الوطنية المراكشية فى الأفكار والرجال كان من قبيل التطور الزمنى ، ولو كان حراً خلال الثمانى سنوات الأخيرة لكان فى طليعة العاملين على إحداث هذا التطور وتشجيعه ؛ ولذلك رأى فى حزب الاستقلال امتداداً طبيعياً للحزب الوطنى ، بل يروى فى كتابه عن الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى أن أفكاره السياسية تطورت نفس التطور وهو بعيد عن إخوانه في المنفى ، ولذلك كله انضم بصفة طبيعية إلى حزب الاستقلال منذ وصوله إلى أرض الوطن .

أما السيد الوزانى فإنه لم ير هذا الرأى ، وتدل الأفكار التى نادى بها فيما بعد ، كما سنرى ، على أن تفكيره السياسى لم يتطور نفس التطور لا فى المعتقل ولا بعد إطلاق سراحه ، ولذلك كان حزب الاستقلال بالنسبة له حزباً جديداً لحماً ودماً ، وهو لا يستطيع أن ينضم إلى هذا الاتجاه الجديد دون أن يكون له تأثير عليه ، وسوف نرى أنه آثر المضى فى المناداة بفكرة الاصلاحات التى نادت بها الأحزاب قبل الحرب ، مع تطور بسيط لا يؤثر فى صميم الفكرة ؛ وعلى هذا ألف حزباً أسماه « حزب الشورى والاستقلال » باللغة العربية وأطلق عليه باللغات الأجنبية اسم « الحزب الديمقراطى »

ونحن نؤثر أن نذهب إلى القول بأن السيد الوزانى لم يؤلف الحزب الجديد بناء على مخالفة فى الرأى ؛ فقد انشق للأسباب السالفة أولا ، ثم بعد ذلك ابتدع لنفسه سياسة جديدة يتميز بها . ودليلنا على ذلك هو أنه نادى بفكرة عدم التعاون مع الفرنسيين حينما أوفد حزب الاستقلال وفداً إلى باريس للقيام بالدعاية ودراسة الاتجاهات السياسية فى فرنسا ، فلما عاد الوفد واستمر الحزب فى مناداته بعدم التعاون عاد السيد الوزانى ونادى بأفكاره الإصلاحية التعاونية ، ولما نادى حزب الاستقلال بالفكرة العربية وأوفد الوفود إلى الشرق عاد السيد الوزانى وتنكر لجدوى الاعتماد على الفكرة العربية ، بل وذهب إلى حد التنديد به فى الصحيفة الأسبوعية التى يصدرها .

ولو كانت الأفكار التى نادى بها بعد ذلك واضحة فى مخيلته في ذلك الوقت لما أطلق على حزبه اسم « الشوري والاستقلال » فليس فى هذا الاسم ما يدل على اختلاف فى وجهة النظر ، لأن حزب الاستقلال دعا إلى الحياة النيابية كما رأينا فى الوثيقة التى طالب فيها بالاستقلال سنة ١٩٤٤ ، وعند ما وجد السيد الوزانى مبرراً لتصرفاته فسر الاسم بالشورى أولا والاستقلال ثانياً ثم ركز الفكرة فى الشورى وحدها ، ثم تطور الأمر تطوراً غريباً فأصبح اسم

الشورى واسم الاستقلال يدلان على معنى عقد معاهدة جديدة مع الفرنسيين ، وهكذا ابتعد تدريجياً عن الاسم الذى وضعه للحزب فى أول الأمر دون أن تكون له فكرة واضحة عن الاتجاه الذى سوف يسير فيه فيما بعد . وعلى ذلك فقد انفصل السيد الوزانى أولا ثم بعد ذلك خالف فى الرأى .

أما فى منطقة الشمال فقد عاد النشاط إلى صفوف «حزب الإصلاح» من جديد بعد أن تغيرت سياسته هو أيضاً ، بالرغم من أن اسم الحزب لم يتغير ، ولكن لا يكاد يمر وقت قصير على نهاية الحرب حتى نجد حزب « الوحدة المغربية » قد انقرض كحزب منظم بعد أن أصبح رئيسه يقيم فى طنجة ، وذلك عقب انقراض عهد بكبدير ، فقد كان السيد المكى الناصرى من أكبر ضحاياه معنوياً لا مادياً — ومهما تكن الاتهامات الموجهة إلى نشاطه فى تطوان وطنجة أيام الحرب وبعدها ، فإننا نستطيع أن نؤكد أن هذا النشاط لا يمكن إدراجه ضمن تاريخ مراكش الوطنى .

هذا هو الوضع الذى استأنفت الأحزاب نشاطها على أساسه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

العمل فى الخارج :

لفت نظر الوطنيين فى كل من تونس والجزائر ومراكش النشاط الذى قام به بعض الشبان المراكشيين فى القاهرة ، فبدأت الأنظار تتجه إليها وبالأخص بعد تأليف جامعة الدول العربية التى نص ميثاقها على عطفها على الدول العربية غير المستقلة ، وسرعان ما وصل إلى القاهرة السيد الحبيب أبو رقيبة رئيس الحزب الحر الدستورى التونسى ، ثم لفيف من الوطنيين التونسيين والجزائريين ، وفى أواخر سنة ١٩٤٦ استقر رأى هؤلاء الوطنيين على توحيد نشاطهم لأنه يبدو مكرراً ، وهكذا عقدوا مؤتمر المغرب العربى فى القاهرة فى فبراير سنة ١٩٤٧ واستطاعوا

أن يعلنوا فيه مبادئهم الوطنية الحرة ، بعيدين عن وطأة السلطة الفرنسية والأسبانية ، وأوصى المؤتمر بإنشاء مكتب يطلق عليه اسم « مكتب المغرب العربى » تكون مهمته إذاعة الأخبار السياسية عن هذه البلاد ونشر قضيتها من القاهرة فى جميع الشرق الأوسط ، والعمل للاستفادة من الحرية التى تتمتع بها الشقيقات العربيات ، ونشر الكتب الصغيرة والكبيرة عن هذه البلاد ، والاتصال برجالات العرب ، وعمل كل شيء لتمتين الروابط بين الشرق العربى والغرب العربى بصفة متبادلة .

وسارعت جميع الأحزاب في المغرب العربى إلى إرسال برقيات التأييد للمكتب الجديد لا يستثنى من ذلك حزب الشورى والاستقلال ، وبهذا حصل نوع من الإجماع على جدوى العمل فى الخارج ، وكان المؤتمر بمثابة تعبير عن العاطفة الفذة التى تجمع العرب فى المشرق والمغرب ، ولذلك لا نستطيع أن نغفل بعد الآن ذكر القاهرة ونحن نتحدث عن الوطنية فى مراكش خصوصاً بعد نجاح المكتب فى مهمة إنقاذ الأمير عبد الكريم من الأسر الفرنسى ، وقد كان باعثاً على قدوم السيد عبد الخالق الطريس ثم السيد علال الفاسى إلى القاهرة للاشتراك فى نشاطه .

وقد استطاع المكتب أن يحطم بسرعة النطاق الحديدى الذى كان مضروباً حول هذه البلاد ، فأصبح العالم يطلع بواسطته على جميع ما يدور فيها .

وفى الوقت نفسه نظم مكتب آخر تابع لحزب الاستقلال فى باريس وبدأ يقوم بنشاط واسع ، وقد أشرف علي تنظيمه كبار رجال الحزب بأنفسهم ، كما أرسل السيد المهدى بنونة عضو اللجنة التنفيذية لحزب الإصلاح إلى الولايات المتحدة فقام بنشاط رائع فى أروقة هيئة الأمم المتحدة ، واستطاع أن يتقدم بقضية المغرب العربى خطوات واسعة إلى الأمام بسبب الدعاية الموفقة التى قام بها .

هـذا وقد بذلت جهود صادقة فى أروقة هيئة الأمم وفى بعض العواصم الأخرى لإثارة قضية مراكش فى الهيئة ، ولكن تشعب مشاكل الهيئة ، وعجزها عن حل القضايا المعروضة عليها حتى الآن ، وموقفها من فلسطين ومن قضيتى أندونيسيا وليبيا ، جعل الوطنيين يعتقدون أن الوقت لم يحن بعد لعرض قضيتهم على الضمير العالمى .

ولكن قانون الهيئة يقضى بأن تقدم كل دولة تستولى على أراض أجنبية تقريراً سنوياً عن الأحوال المختلفة فى تلك الأراضى ، وخصوصاً عن حالة الأهالى . وقد قدمت فرنسا بناء على ذلك تقريراً إلى الهيئة عن الحالة فى مراكش فعمد حزب الاستقلال إلى تقديم مذكرة يفند فيها المعلومات المخطئة التى وردت فى التقرير الفرنسي ، كما قدم مذكرات أخرى إلى مختلف الفروع التابعة للهيئة ، و بذلك لم يعد الفرنسيون وحدهم يتحدثون عن مراكش كما شاؤوا .

وقد كان لانتشار هذا النشاط الوطنى فى كل من القاهرة وطنجة وباريس ونيويورك أثر فعال فى الخروج بقضية هذه البلاد من الظلام إلى النور ، بحيث أصبح العالم كله على بينة من تذمرها وما يجرى فيها ، والواقع أن تاريخ العمل فى الخارج تاريخ قصير محفوف بالصعوبات المادية التى ما يزال من الصعب التغلب عليها ، ولكن النتائج التى أمكن الحصول عليها نتائج يمكن أن تعد فاصلة .

الجامعة العربية والوحدة الفرنسية :

بذل المراكشيون والمغاربة عموماً جهوداً كبيرة لضم بلادهم إلى الجامعة العربية منذ المشاورات الأولى واستطاعوا الحصول على إثبات ذكر بلادهم فى ميثاق الجامعة العربية ، ولم تكن الظروف يومئذ تسمح بأكثر من ذلك .

وفيما يلى نص ما ورد فى الميثاق : « نظراً لأن الدول المشتركة فى الجامعة

ستباشر فى مجلسها وفى لجانها شؤوناً يعود خيرها على العالم العربى كله ، ولأن أمانى البلاد العربية غير المشتركة فى المجلس ينبغى له أن يرعاها وأن يعمل على تحقيقها ، فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص أن توصى مجلس الجامعة عند النظر فى إشراك تلك البلاد فى اللجان المشار إليها في الميثاق ، بأن يذهب في التعاون معها إلى أبعدمدى يستطاع ، وفيما عدا ذلك بأن لا يدخرجهداً لتعرف حاجاتها ، وتفهم أمانيها وآمالها ، و بأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب » .

فالجامعة العربية أنشئت على أساس أن هناك دولا عربية أخرى سوف تنضم إليها بعد أن تحقق استقلالها ، وقد أبيح لهذه الدول أن تشارك فى لجان الجامعة العربية تمهيداً لتحقيق الوحدة من الوجهة الفنية ، وقد استطاعت المنطقة الشمالية من مراكش أن تستفيد من هذا النص فأرسلت وفداً ليمثل سمو الخليفة برئاسة السيد محمد بن عبود وعضوية السيد محمد الفاسي ؛ وقد ندمت السلطة الأسبانية على السماح بمثل هذا التمثيل لأن الوفد رفض أن يكون لها أى تدخل فى أعماله .

وربما كان تأثير إنشاء الجامعة العربية فى الدول العربية بالمغرب أقوى من تأثيره فى الدول العربية بالشرق الأوسط نفسه ، فقد كانت باعثاً على تأجيج الروح القومية وساعدت على توضيح أهداف المستقبل ، وكانت عاملا على تقوية الأواصر بين المنطقتين العربيتين الكبيرتين ، وقد احتفلت أقطار المغرب بأعياد الجامعة ، وأقامت المهرجانات الشعبية احتفالا بها ، وأصبح سعادة عبد الرحمن عزام باشايستغل كل مناسبة للدفاع عن حقوق هذه البلاد ، كما أصبحت برقيات المجاملة تتبادل بمختلف المناسبات بين جلالة الملك فاروق وجلالة الملك محمد الخامس

وقد ساعد على ذلك كله نجاح الجامعة العربية في قضيتى سوريا ولبنان ونجاحها فى توحيد كلمة العرب فى بلادهم وفى المحافل الدولية ؛ وقد أعلن جلالة

الملك محمد الخامس فى مختلف المناسبات أن هنالك علاقات متينة تربط بلاده ببلاد الجامعة العربية لا يمكن فصم عراها ، وسوف يسجل التاريخ الفوائد التى جناها المغرب العربى بسبب وجود الجامعة العربية .

وقد ضجت فرنسا لهذا كله فسارعت إلى ابتكار فكرة جديدة هى فكرة الوحدة الفرنسية ، وبنى الفرنسيون دعوة مراكش إلى الدخول فى هذه الوحدة على أساس فكرة جديدة ابتدعوها ، وهى أن مراكش دولة غربية أكثر منها شرقية ، وهى الفكرة التى يروج لها الجنرال جوان فى معظم خطبه . ولكن فكرة الوحدة الفرنسية لم تلق أى رواج لأسباب مختلفة ، منها أن البلاد متذمرة من الحكم الفرنسى ، وأنها لا ترتبط بفرنسا لا فى تاريخها ولا فى لغتها ولا فى حضارتها فالرابطة الوحيدة التى تجمع البلدين هى رابطة الغزو والقهر على خلاف العلاقات بين المشرق والمغرب العربيين .

والوحدة الفرنسية غير طبيعية ، فهى مؤلفة من أقطار لا وحدة بينها من الناحية الإقليمية والجغرافية . بيد أن هذه الوحدة مبنية على أساس التبعية لفرنسا ، وإذا تمت فسوف يكون ذلك بحد السلاح .

وبخلاف ذلك الارتباط بالجامعة العربية ، فإن العالم العربى وحدة متماسكة محورها وادى النيل ، تترامى على ضفته الغربية بلاد المغرب العربى وعلى ضفته الشرقية بلاد المشرق العربى .

ويعرف الفرنسيون أن معاهدة ٣٠ مارس تحول دون ضم مراكش إلى الوحدة الفرنسية ، ولذلك دعا الجنرال جوان إلى استبدال هذه المعاهدة باعتبار أنها ليست معاهدة دائمة ، ويمكن تغييرها متى ما استوفت أغراضها ، ولم تلق هذه الفكرة أى رواج — سوى من جانب حزب الشورى والاستقلال — لأنها كانت ترمى إلى استبدال المعاهدة الرديئة بمعاهدة أردأ ، ولذلك أقلع الجنرال عن ترديدها .

أضف إلى ذلك أن الوحدة الفرنسية قامت على أساس لا يتلاءم مع وضعية مراكش لأن مراكش ملكية وفرنسا جمهورية ، وسوف يترتب عليها أن يكون الملك تابعاً لرئيس الجمهورية ، وهو أمر لا يقره منطق ، وهى تتناقض مع القانون الدولى الذى ينظر إلى مراكش على أنها دولة متميزة عن فرنسا ، وهى مرتبطة بمعاهدات دولية خاصة بها ، ومهما تكن القيود التى تفرضها الحماية فإن رئيسها الأعلى فى نظر هذا القانون هو جلالة ملكها ، لا رئيس الجمهورية الفرنسية أما داخل الجامعة العربية فلا توجد دولة تابعة لأخرى ولذلك فلن تعترض مراكش هذه المشكلة إذا هى انضمت إليها .

لهذا كله — وبدافع من التردد الذى يساور السياسية الفرنسية — لم تستطع فرنسا أن تضع فكرة الوحدة الفرنسية فى صورة واضحة المعالم بينة التفاصيل ، ولذلك فإن من شأن الانضمام إليها أن يزيد قضية هذه البلاد غموضاً ووضعيتها اضطراباً .

كان هذا هو رأي رئيس حكومة المخزن أيضاً فقد صرح دولة محمد المقرى للصحفيين حينما زار باريس فى منتصف سنة ١٩٤٧ بتصريح دعا فيه إلى ضرورة تغيير معاهدة الحماية بمعاهدة أخف قيوداً منها ، ثم تساءل عن معنى الوحدة الفرنسية ، وقال عنها إنها وحدة غامضة ، ولذلك لا تستطيع مراكش أن تنضم إليها .

هذا فيما يتعلق بالحكومة ، أما حزب الاستقلال فقد رفض الفكرة منذ نشأت ، وأدلى السيد أحمد بلافريج سكرتير الحزب فى نفس الوقت إلى صحيفة المساواة الجزائرية بتصريح جاء فيه ، أن الحزب عدو ألد للحماية الفرنسية ، ولن نقبل أن تقوم العلاقة بيننا و بين فرنسا إلا على أساس استخلاص سيادتنا الوطنية واستقلالنا ، ولن تقدم مراكش على عقد معاهدة أو الدخول فى مفاوضات إلا إذا كانت متساوية مع فرنسا وقادرة على أن تحدد بنفسها علاقاتها بها ، ولن نقبل

بأى حال من الأحوال أن يزج بنا فى الوحدة الفرنسية » .

ولنختم هـذا الموضوع الآن ، لنرى كيف سارت الأمور بعد ذلك ، إذ ما كادت سنة ١٩٤٧ تهل حتى بدأت الحوادث السياسية ترج مراكش رجاً عنيفاً على النحو الذى نستمر فى التحدث عنه فى بقية هذا الفصل .

مذبحة الدار البيضاء :

بذلت جهود كبيرة بعد الحرب لـكى يقوم حضرة صاحب الجلالة ملك مراكش برحلة إلى مدينة طنجة ، على أن يمر بمنطقة النفوذ الأسبانى لـكى يؤكد بذلك وحدة بلاده ، و بعد معارضة طويلة من جانب السلطتين الفرنسية والأسبانية ، تم الاتفاق أخيراً فى أوائل سنة ١٩٤٧ على هذه الزيارة . وكان من المفهوم أنها سـوف تحدث ضجة كبيرة فى الداخل والخارج ، ويتهم الوطنيون السلطة الفرنسية بأنها أرادت أن تصرف النظر عنها بإثارة القلاقل قبل حصولها بيومين .

كان سبب الحوادث الدامية التى حصلت فى مدينة الدار البيضاء فى يوم ٧ إبريل سنة ١٩٤٧ يرجع إلي خلاف نشب بين جماعة من الأطفال كانوا يلعبون فى حى العمال بالمدينة و بعض الجنود السنغاليين ، وقد تطور هذا الشجار تطوراً خطيراً فأقبل الجنود السنغاليون من كل مكان وهم يشهرون أسلحتهم و يطلقون النار ، وحاول الأهالى أن يقاوموهم فزاد ذلك فى حماسهم ، فانطلقوا يحطمون الأبواب و يقتحمون المنازل ، وأمعنوا فى القتل والسلب طول اليوم تقريباً دون أن تتدخل السلطة لإيقافهم عند حدهم ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل انطلق السنغاليون يشوهون جثث القتلى و يبقرون بطونهم و يفصلون أعضاءهم ، وقد قتل وجرح فى هذه الحوادث الدامية التى يطلق عليها الوطنيون مذبحة الدار البيضاء ، ما يقرب من ألفى شخص .

ويبنى الوطنيون اتهامهم للسلطة فى تدبير هذه الحوادث — أو استغلالها بعد حدوثها على أقل تقدير ، وذلك لصرف النظر عن زيارة جلالة الملك لطنجة — على أن السلطة الفرنسية لم تتدخل بالرغم من أن ذلك كان فى استطاعتها ، فقد كانت ثكنة الحامية العسكرية قريبة من مكان الحوادث ، وكان ضباط هذه الحامية مجتمعين عند باب الثكنة يرقبونها .

ويبنون هذا الاتهام على حقيقة خطيرة أخرى ، هى أن السلطة أمرت بنزع سلاح الجنود المراكشيين قبل الحوادث بيومين ، حتى لا يتمردوا ويتدخلوا فى النزاع .

ومهما يكن من شيء فإن حوادث الدار البيضاء الدامية كادت تفسد الزيارة الملكية لطنجة لولا الحكمة التى تذرع بها جلالة الملك الذى أسرع إلى المدينة يتفقد الأحياء المنكوبة ويواسى المصابين .

الزيارة الملكية لطنجة :

استغرقت الزيارة التى قام بها جلالة الملك بعد يومين من هذه الحوادث ثلاثة أيام ، كان لها من الأثر فوق ما كان يتصوره المتفائلون ، فكانت مظاهرة واسعة النطاق أمام العالم كله ، أشاد فيها جلالته بوحدة بلاده وبحقها فى نيل الحرية والاستقلال ؛ وقدم له المراكشيون فى منطقة النفوذ الأسبانى ، وعلى رأسهم صاحب السمو خليفة جلالته ، وكذلك فى منطقة طنجة ، فروض الطاعة والولاء

وقد ألقى جلالته بمسجد طنجة الجامع خطبته التاريخية التى نقلتها الصحف فى جميع أنحاء العالم ، واهتزت لها الحكومة الفرنسية اهتزازاً عنيفاً ، وطوحت بالمسيو اريك لابون مقيم فرنسا العام . وقد أعلن جلالته أمام صحفيين يمثلون أكبر الصحف العالمية أن مراكش بلاد واحدة بمناطقها الثلاث ، وأن لها

مطالب عادلة يجب أن تتحقق ، وأنها جزء من بلاد العروبة ، كما أعلن جلالته أنه يود أن يتمتع شعبه بالحقوق الديمقراطية .

وأسرع رئيس الوزارة الفرنسية إذ ذاك — المسيو رامادية — إلى تفسير المطالب العادلة الشرعية التى طالب بها جلالته ، فى تصريح أدلى به للصحفيين ، بأن جلالة ملك مراكش يعتقد أنه الوارث الشرعى لمركز الخلافة وهذا ما يقصده جلالته من المطالب المشروعة التى نادى بها فى طنجة . وكان رئيس الوزارة الفرنسية يرمى من وراء ذلك إلى إثارة العالم العربى ضد جلالته ، ولكن أحداً لم يغتر بهذه الخدعة المكشوفة ، خصوصاً بعد أن أدلى جلالته للصحفيين برد قال فيه إن مطالبنا تخصنا داخل حدودنا ، وأثنى على الوشائج التى تربطه بأصحاب الجلالة والفخامة ملوك العرب ورؤسائهم .

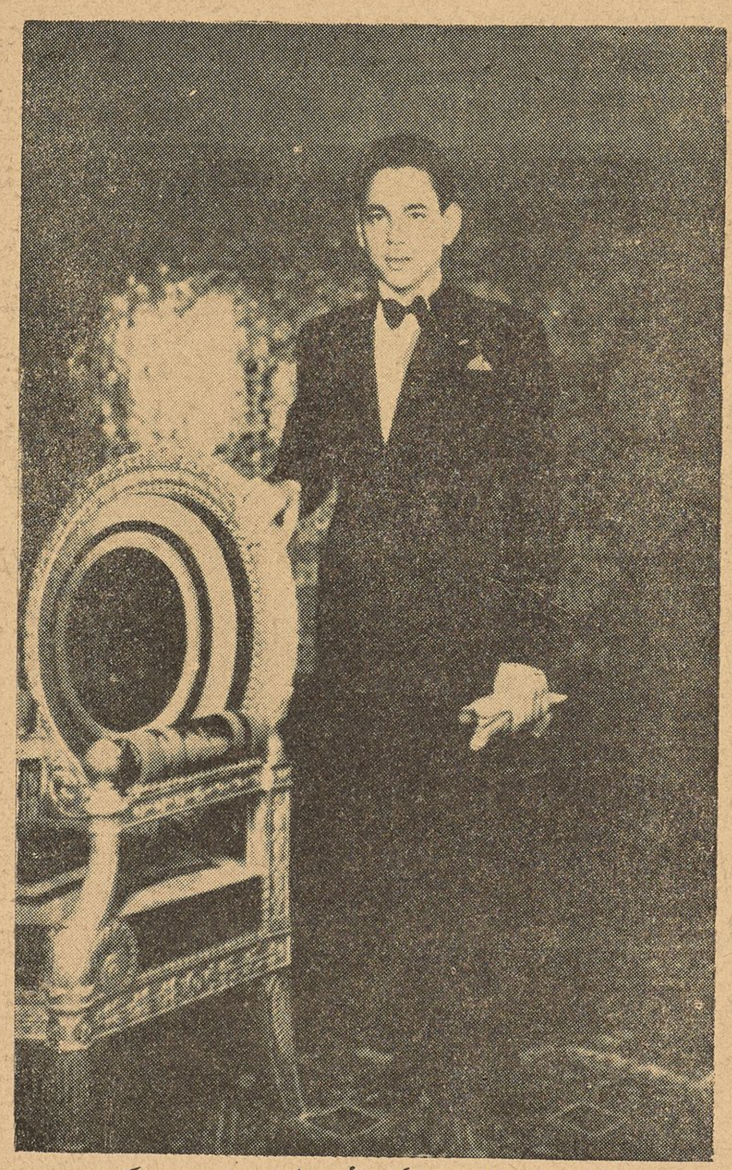
وقد خطب خلال هذه الأيام الثلاثة سمو ولى العهد الأمير الحسن ، وكذلك سمو الأميرة عائشة ، داعيين الشعب المراكشى إلى النهوض والتشبث بالوحدة والمطالب المشروعة العادلة .

وقد كان لزيارة جلالة الملك لطنجة أثر بليغ سواء فى داخل البلاد أو خارجها .

أما في الداخل فقد عرف الشعب المراكشى أن على رأسه مليكا هو الرئيس الأعلى للبلاد وأنه فى طليعة الذين ينادون بالمبادىء الوطنية الاستقلالية فاندلع الحماس لهذه المبادىء بين الجماهير بشكل رائع ، وازداد إيمان المراكشيين — ولو أن هذا الإيمان كان موجوداً دائماً — بأن بلادهم بلاد واحدة ، وأن ملكها ملك واحد ، وكان للموقف الوطنى الذى وقفه حضرة صاحب السمو الخليفة مولاى الحسن أثر سوف يسجل له في التاريخ ، وإذا كانت المحاولات الاستعمارية قد أخفقت فى تمزيق وحدة الشعب المراكشى ، فإنها قد أخفقت أيضاً فى تصديع وحدة حكومة مراكش الوطنية .



حضرة صاحب الجلالة محمد الخامس يلقي خطاب طنجة التاريخي



حضرة صاحب السمو الملكى الأمير الحسن ولى عهد مراكش

وتزيد هذه الأهمية حينما تعلم أن مثل هذه الزيارة لم تتم منذ أواخر القرن الماضى ، ولذلك فقد كان لها معنى خاص ، وقد رأى المراكشيون ملكهم فى طنجة يتصرف تصرف المستقل ، فقد رفض جلالته أن يقدم إليه المقيم العام الفرنسى ممثلى الدول باعتباره وزيراً للخارجية ، وقام بهذه المهمة مندوب جلالته في المدينة .

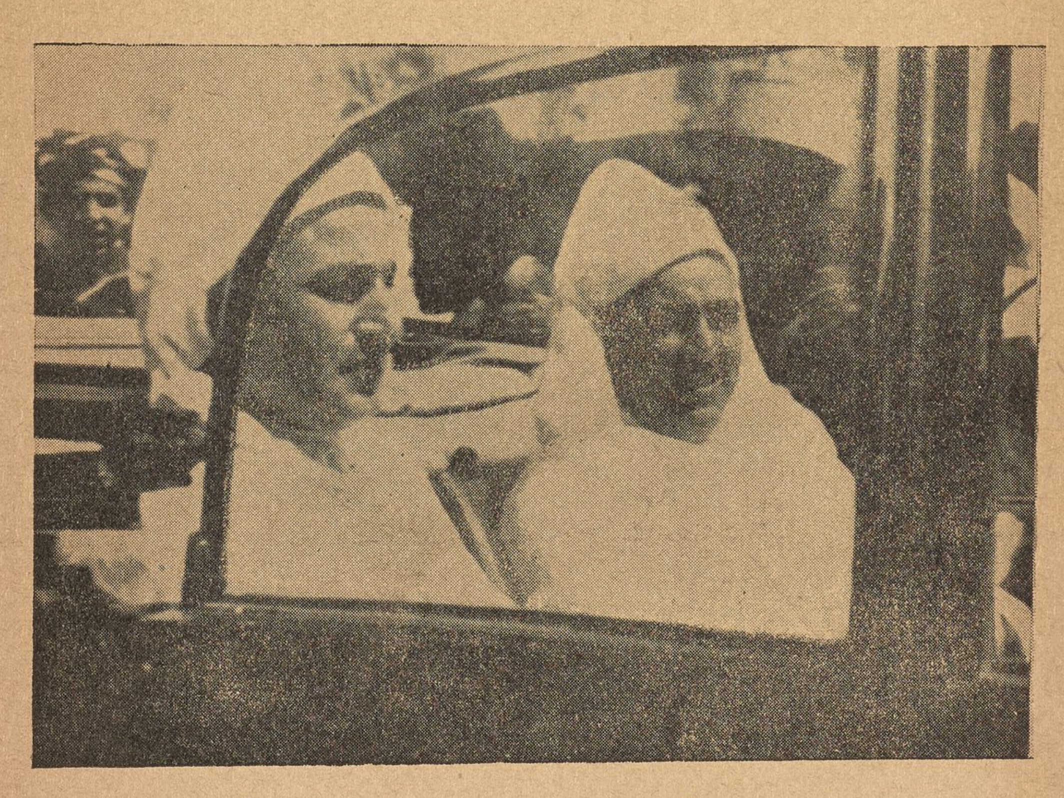
أما أثرها فى الخارج فكان رائعاً ، فقد تناقلت معظم صحف العالم الخطبة التاريخية التى ألقاها جلالته ، وبذلك انهار ما كان يزعمه الفرنسيون من أن جلالته إلى جانبهم ، فهم يتولون مهمة تمثيل رأيه ، فقد صورت خطبة طنجة جلالته فى صورة المناهض الأول للسياسة الفرنسية والأسبانية فى هذه البلاد . وبذلك كان فى استطاعة العالم أن يعرف أن مراكش — ملكا وشعباً — تريد القضاء على العهد الحاضر والخروج بالبلاد إلى عصر جديد يقوم على أساس من الحرية والاستقلال .

وقد حاول المقيم الفرنسى السابق أن يضيف إلى الخطاب عبارة يفهم منها أن جلالته لا ينكر فضل فرنسا على بلاده ، ولكن هذه العبارة لم تلق أولا لأنها تتنافى مع الحقيقة وثانياً لأنه لم يعد لها محل فى الوقت الذى كانت دماء المراكشيين لم تجف بعد فى شوارع الدار البيضاء .

وبذلك بات من الواضح أن لهذه البلاد شخصية متميزة تتمثل فى الملك والشعب ، وأن المطالب التى ينادي بها الوطنيون الاستقلاليون ليست صادرة عن شرذمة من الشبان المثقفين كما يزعم الفرنسيون والأسبان ، وإنما هى مطالب ينادى بها سائر أفراد الشعب ابتداء من الملك إلى آخر رجل فى الشارع .

تعيين الجنرال جوان فى الإقامة العامة :

كانت زيارة طنجة بمثابة تنديد عالمى بالسياسة الاستعمارية ولذلك كان لها



حضرة صاحب الجلالة ملك مراكش المعظم وإلى جانبه حضرة صاحب السمو الأمير الحسن بن المهدى خليفة جلالته فى شمال مراكش



حضرة صاحبة السمو الملكى الأميرة عائشة كريمة جلالة الملك تلقى خطابها فى طنجة

أثر عميق فى الوزارة الفرنسية فكان أول إجراء اتخذته هو إعلان عزل المسيو أريك لا بون من منصب الإقامة العامة ، وتعيين قائد عسكرى بل من أكبر القواد الفرنسيين — فى مكانه « ليعيد الأمور إلى نصابها » — وهو الجنرال جوان الذى ما يزال يشغل المنصب إلى اليوم .

وقد شرحت الصحافة الفرنسية هذا التصرف بأن المسيو أريك لا بون — وهو اشتراكى يؤمن بأن أساليب اللين أجدى من أساليب القهر لتحقيق أقصى الأهداف الاستعمارية - برهن على أن شخصيته كانت أضعف من شخصية جلالة الملك ، ولذلك استطاع جلالته أن يتغلب عليه فى سياسته

ويجبره على النزول عند رأيه ، فلم يعد هناك مناص من عزله وتعيين شخصية عسكرية صارمة فى مركزه ، حتى لا تتعرض مصالح فرنسا للخطر .

والحقيقة أن الجنرال جوان أثار حول نفسه زوبعة إرهابية حينما عين فى منصبه الخطير ، بل كان يدلى بالتصريحات العدائية ، وكانت الصحافة الفرنسية تزيد فى بشاعة هذه التصريحات ، وتلت ذلك حملة واسعة النطاق شنتها الصحافة الفرنسية على البلاد لتسويه سمعتها فى العالم ، وذلك للقضاء على الأثر الذى خلفته زيارة طنجة .

وقد دخلت قضية مراكش فى سراديب مظلمة منذ ذلك الحين ، إذ اشتد الصراع بين الشخصيتين ، شخصية الملك المؤمن بحقوق بلاده ، المصمم على أن لا يتزحزح قيد أنملة عن موقفه ، وشخصية القائد العسكرى المتعنت الذى جاء لإنهاء هذا الموقف الذى يعد فى نظر فرنسا عبثاً يجب أن يوضع له حد عاجل ، وقد استمر ذلك الصراع منذ تعيين الجنرال ولا يزال قائماً إلى الآن ، ولن ينتهى إلا بعد نقله من هذه البلاد .

تحرير الأمير عبد الكريم :

أما الأثر الخطير الثانى الذى نجم عن زيارة جلالة الملك لطنجة فهو قرار الحكومة الفرنسية بنقل الأمير عبد الكريم الخطابى — الذى قضى ما ينيف على عشرين عاماً فى المنفي — من جزيرة الرينيون إلى مكان قريب من مراكش لتستطيع أن تهدد بهذا القرب جلالة الملك حتى لا يعود إلى مثل هذا التصرف مرة أخرى .

ولكن وجود مكتب المغرب العربى بالقاهرة ومرور الباخرة كاتومبا التى تنقل الأمير بالمياه المصرية فى عهد المغفور له دولة النقراشى باشا — كل ذلك انتهى بالمشروع الفرنسى إلى الفشل بالنسبة للأمير عبد عبد الكريم كما انتهى

إلى مثل ذلك فيما يتعلق بالجنرال جوان .

وقد طالما رفعت عرائض إلى الحكومة الفرنسية في مختلف العهود ومن مختلف البلاد العربية والإسلامية ، المطالبة بتحرير البطل الذى قست عليه فرنسا كل هذه القسوة ، ولكن فرنسا لم تقرر الإفراج عنه إلا بعد أن رأت أن فى استطاعتها أن تستفيد من ذلك ، ولم تقرر الإفراج ، ولكنها قررت فقط تخفيف الاعتقال .

وقد اضطلع الأستاذ محمد بن عبود رئيس الوفد المراكشى بالجامعة العربية بمهمة التحرير هذه ، فما كادت الباخرة كاتومبا تصل إلى السويس حتى كان فى استقبالها ، واستطاع الاتصال بالأمير ، و بعد حوار دام حوالى ساعتين رجع الأستاذ إلى القاهرة وهو يحمل رسالة من الأمير إلى جلالة الملك فاروق ، وما كادت الباخرة تصل إلى بور سعيد حتى كان فى استقبالها مرة أخرى ، ولم يمر أكثر من يوم واحد حتى كان الأمير فى طريقه إلى القاهرة حراً طليقاً ، وقد أنقذه جلالة الفاروق من الأسر ، وأنقذ مراكش من هذه المؤامرة الفرنسية الخطيرة .

وما تزال قصة تحرر الأمير ترن فى الآذان ، وهو يتمتع بسمعة عالمية تغنينا عن الإفاضة فى موضوع تتبعه الناس فى كل مكان .

وهكذا تحقق شىء غريب فى يونيه سنة ١٩٤٧ فقد أصبحت القاهرة تضم فى وقت واحد الأمير عبد الكريم الخطابى ، والسيد علال الفاسى ، والسيد عبد الخالق الطريس ؛ وذلك بالإضافة إلى السيد الحبيب أبو رقيبة الذى التجأ إلى القاهرة فى أخريات الحرب . فزاد ذلك فى مركز مكتب المغرب العربى قوة وهكذا أصبحت القاهرة أهم مركز للدعاية أسسته الوطنية المغربية منذ نشأتها إلى الآن .



حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق المعظم يصافح ضيفه الأمير عبد الكريم عقب التحرير

مشروع (الوزاني — جوان) :

أخفق الفرنسيون حينما عينوا الجنرال جوان مقيما عاماً ، وأخفقوا فى الاستفادة من تخفيف اعتقال الأمير عبد الكريم . فلم يبق لهم إلا محاولة الاستفادة من الوضعية الحزبية فى البلاد .

وهكذا أوحى إلى السيد محمد الحسن الوزانى الذى أنشأ ، كما قلنا ، حزب الشورى والاستقلال أن يضغط عَلَى نبرة الشورى أكثر من الاستقلال ؛ فإن فرنسا على أتم الاستعداد لتلبية مثل هذا المطلب المعقول ، أى إنها على استعداد لأن تسمح بأن تتمتع بحقوقها الديمقراطية ، وخيل للسيد الوزانى — بدافع من الحزبية — أن الفرصة قد وانته ليعطى لحزبه صفة خاصة هى صفة الديمقراطية وأنه قد بات من الممكن أن يختصر الطريق ويسبق حزب الاستقلال الذي كان قد اكتسحه فى جميع الميادين وسد أمامه جميع المنافذ .

وخيل للجنرال جوان أنه قد بات من المستطاع أن يوجه بواسطة ذلك الوطنية المراكشية وجهة جديدة ليصرف نظرها عن هذا المطلب الضخم الذى يدعى بالديمقراطاة ؛ هذا الشيء المتلون الذى يمكن تلوينه بصبغة الاستعمار .

وبعد مقابلات تمت بين السيد الوزانى وبين الجنرال جوان لدراسة مشروع تبرع الأول بكتابته دون أن يلتزم الثانى بأى شيء ، خيل للسيد الوزانى أن الفرصة قد واتت لتحقيق هدف من أهدافه ، وأن لا ضرورة للحصول على كل شيء مرة واحدة ؛ فإن السياسة العملية تقضى بأن نحصل على مطالبنا تدريجياً ؛ اليوم الشورى ، وغداً الاستقلال . ولا شك أن الحصول على جزء من كل أفضل من عدم الحصول على شيء . وهذا منطق واضح ، ولكنه مجرد ، مجرد عن الحوادث وعبر الأيام ؛ الأيام الطويلة القاسية التى تبرهن علي أن الحصول على أى شيء أمر مستحيل ، وقد أثبتت التجربة التى عانتها مراكش طيلة الأربعين

سنة الماضية أن الإصلاحات التى تتوقف عليها هذه البلاد لا يمكن أن تتم إلا على يد أبنائها وحدهم ، وذلك ما لا يمكن تحقيقه إلا بعد تحقيق الاستقلال .

بيد أن السيد الوزانى ضرب صفحاً عن هـذا كله ، وذهب فى تصريح أدلى به لمراسـل صحيفة « الأوبزرفر » ونشر فى عددها الصادر يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٧ إلى حد القول بانتقاد ما يذهب إليه حزب الاستقلال من المطالبة بالاستقلال العاجل ؛ لأن مراكش لا تستطيع أن تصبح مستقلة دفعة واحدة ، فهى فى حاجة إلى فترة انتقال ، ونحن لا نعتقد أن مراكش تستطيع أن تقفز دفعة واحدة من حالة الحماية إلى حالة الاستقلال ، إن فرنسا الآن هى الرأس ونحن الأعضاء ، أما ما نريده نحن فهو أن نصبح نحن الرأس وبعد ذلك نقبل أن تساعدنا فرنسا على الوصول إلى الاستقلال .

وهكذا يتضح أن هـذا الحزب الانفصالى قد عاد إلى نغمة الإصلاحات القديمة يطرق بابها مرة أخرى ، وعاد يطلب من فرنسا تنفيذ معاهدة الحماية ؛ لأن الحماية نصت على أن فرنسا سوف تساعد مراكش على تحقيق الإصلاحات الضرورية حتى تصبح دولة جديرة بالاستقلال .

كانت نكصة لم يحاول حزب الاستقلال أن يقاومها بالرغم من أن الجنرال جوان عبأ جهوده للتبشير بالنظرية في جميع المراكز التى كان حزب الاستقلال يقوم بالدعاية فيها ، وكذلك فعل السيد الوزانى ؛ ذلك أن حزب الاستقلال كان يعتقد أن الزمن وحده كفيل بالـكشف عن النظرية الوجيهة ، وذلك على الرغم من اعتقاده بأن السيد الوزانى مدفوع بوضعيته الحزبية . وقد أذيع على أثر ذلك أن مراكش على أبواب عصر جديد وأن مشروع معاهدة جديدة قد وضع .

كان ذلك فى سـنة ١٩٤٧ وقد مر الآن عامان على ذلك ولم يتحـقق شيء من هذا المشروع ، وبذلك بدأ حزب الشورى والاستقلال يتوارى لأنه وضع يده فى يد الجنرال جوان دون مقابل ، لقد قامر بحياته فى سبيل تحقيق مشروع كان ينبغى أن يعلم سلفاً استحالة تحقيقه من جانب الفرنسيين .

بين القصر والإقامة العامة :

وبعد هذا الإخفاق المتواصل الذى منيت به سياسة الجنرال جوان زاد الموقف توتراً بين القصر والإقامة العامة ، وذلك بسبب الخلاف الذى كان ينشب بينهما فى كل المسائل الجزئية تقريباً ؛ هذا مع ملاحظة أن اتفاق وجهتى النظر ضرورى لأجل تنفيذ أى مشروع . وأهم الموضوعات التى دارحولها الخلاف منذ تعيين الجنرال فى منصبه هو موضوع الميزانية ؛ إذ يرفض جلالته المصادقة عليها فى الغالب ، وقد يدوم هذا الخلاف شهرين أو ثلاثة .

ومن هذه الموضوعات أيضاً موضوع إنشاء دائرة انتخابية للفرنسيين فى مراكش ، وقد تطور الخلاف حولها إلى درجة أن جلالة الملك هدد برفع القضية إلى مجلس الأمن نظراً إلى أن مراكش بلاد أجنبية عن فرنسا ، ولذلك لا يجوز أن ينشىء الفرنسيون بها دائرة انتخابية ؛ فإن من شأن ذلك فى المستقبل أن يجعل من البلاد مقاطعة فرنسية تقدم النواب إلى البرلمان الفرنسى .

وقد حاول الفرنسيون إنشاء مثل هذه الدائرة فى فترات مختلفة قبل الحرب ، ولكنهم لم ينجحوا ، ثم حاولوا ذلك بعد الحرب ، ودام النزاع إلى أواخر سنة ١٩٤٨ حين أصدر الفرنسيون من جانبهم وحدهم قانوناً يقضى بأن تنتخب الجالية الفرنسية فى مراكش من يمثلونها فى البرلمان الفرنسى ، على أن لا تفتح صناديق الانتخاب إلا فى الأراضي الفرنسية على نحو ما كان يفعله الأمريكيون فى الانتخابات التى جرت أيام الحرب ، مع فارق خطير هو أن الفرنسيين فى مراكش ينتخبون نوابهم من بينهم لا ممن يقيمون فى أرض الوطن ، وفارق آخر هو أن الأمريكيين لجأوا إلى ذلك بصفة استثنائية دعت إليها ظروف الحرب وضخامة عدد الجنود المحاربين فمن شأن عدم اشتراكهم فى الانتخابات أن يؤثر فى نتيجتها .

ودار خلاف آخر حول تعيين مندوب لجلالة الملك فى طنجة على أثر وفاة المندوب السابق ؛ فقد أراد جلالة الملك أن يعين فى هذا المركز شخصية تمثل فيها الغيرة على المصالح الوطنية ، بينما كان الجنرال جوان يصر على تعيين شخصية اعتادت على الانصياع للفرنسيين . وتشبث كل من الفريقين بموقفه ، فكانت النتيجة أن ظل منصب المندوب الملكى فى طنجة شاغراً إلى الآن بالرغم من مرور أكثر من سنة .

وهناك نقطة أخرى يدور حولها خلاف دائم ، هى الطرق الصوفية ، فقد كان أمر هذه الطرق قد استفحل فى القرن التاسع عشر كما رأينا ، وكان بعض مشايخ الطرق بمثابة معاول كاد المستعمرون بواسطتها أن يحطموا كيان هذه البلاد ، ومايزال بعض مشايخها يخدمون المصالح الاستعمارية ، وقد أدرك جلالة الملك مقدار ما لحق البلاد منهم في الماضى ، وما لا يزال يلحقها إلى الآن ، ولذلك أصدر الأوامر التى من شأنها أن تخفف من غلواء هذه الطرق . هذا بينما تمتع — بطبيعة الحال — بمزيد عناية من جانب الجنرال جوان .

وقد ازدادت خطورة هذه الخلافات الجوهرية خلال سنة ١٩٤٨ فاشتدت مقاومة الملك لكل المشروعات الفرنسية التى تمس مصالح المراكشيين ، وأخفق الجنرال جوان فى « إعادة الأمور إلى نصابها » سواء فى المناورات الأولى أو فى المناورات الأخيرة حينما حاول أن يستفيد من الوضع الحزبى . ولذلك عمد إلى طرق سبل أخرى ملتوية لم يكن من المنتظر ولا من المستساغ أن يطرقها أو يسمح بأن تطرقها السلطة التى يمثل فيها الرئيس الأعلى ؛ ذلك أن الإدارة الفرنسية عمدت باتفاق مع بعض مشايخ الطرق إلى كتابة منشورات تتعلق بالقصر الملكى وتوزيعها بين مختلف طبقات الشعب على نحو ما تفعل الأحزاب ، وقد أترعت بإسفاف مخجل ، ولكن تأثيرها كان عكسياً ؛ إذ زاد الناس تعلقاً بملكهم ، وكادت هذه المنشورات تكون سبباً فى إثارة هياج غير مأمون العواقب ، ولذلك أسرعت السلطة إلى الإقلاع عن ذلك . وعزل مدير الداخلية الفرنسى بعد أن ثبتت صلته الوثيقة بهذه المنشورات .

ولعل أحدث هذه الموضوعات هو موضوع إنشاء ديوان لجلالة الملك ؛ فقد تم الاتفاق بين القصر الملكى والإقامة العامة على إنشائه منذ حوالى سنة ، ولكن الخلاف دار حول المميزات التى يجب أن تتوفر فيمن يشغل هذا المنصب الجديد — كما حصل فى موضوع المندوب الملكي بطنجة — ثم أعلن فى أوائل السنة الحالية أن الاتفاق قد تم على تعيين السيد محمد الزغارى ، وهو من أعضاء حزب الاستقلال البارزين ، فى هذا المنصب . ولكن المقيم الفرنسى عاد فى آخر لحظة وسحب موافقته على تعيينه . وقد كان تصرفه هذا سبباً فى توتر العلاقات من جديد بين القصر الملكى والإقامة العامة .

وهناك عدة موضوعات جزئية يدور حولها الخلاف دائماً ، وسوف يظل هذا الخلاف قائماً بقطع النظر عمن يشغل منصب الإقامة العامة فى المستقبل ، ما دامت الوضعية الحاضرة قائمة ، وما دام جلالة الملك يعمل لتحقيق مصالح بلاده الوطنية وما دام الجنرال جوان يعمل لتحقيق مصالح بلاده الاستعمارية .

والمراكشيون والفرنسيون متفقون على أن مثل هذه الوضعية لم تعد طبيعية ولكنهم مختلفون أشد الاختلاف فيما يتعلق بالتغيير الذى يجب أن يدخل عليها إذ يريد كل من الفريقين تقوية مركزه فى وجه الآخر ، وإلا فان هذه الوضعية الشاذة يجب أن تظل قائمة .

مذبحة تطوان :

فى أوائل سنة ١٩٤٨ رجع السيدعبد الخالق الطريس رئيس حزب الإصلاح والسيد محمد بن عبود رئيس الوفد المراكشى إلى لجان الجامعة العربية والسيد المهدى بنونة عضو حزب الإصلاح إلى طنجة فى طريقهم إلى تطوان ، ولكن السلطة الأسبانية أصدرت أمراً بمنعهم من العودة إليها ، واصرت على ذلك بالرغم من الجهود التى بذلت .

وهال المراكشيين فى الشمال هذا التصرف فأقاموا المظاهرات فى تطوان ، محتجين على ذلك . فغضب الجنرال فاريلا وأرسل إلى المدينة فرقاً عسكرية لاحتلالها ، ثم ألقى القبض على جميع أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الإصلاح الذين كانوا فى تطوان ، وأرسلهم إلى معتقلات سبتة العسكرية حيث عذبوا عذاباً شديداً أزهق أرواح البعض منهم ، وشوه آخرين ، وأضاع وعى بعضهم حتى أصيب أحدهم بالجنون وآخر بفقد الذاكرة .

وانتشر الهياج من تطوان إلى المنطقة كلها ، فازدادت قسوة الأسبان فى قمع الحركة بالحديد والنار .

وقد أصرت أسبانيا إلى الآن بعد مرور أكثر من سنة على أن لا تسمح لهؤلاء السادة بالعودة إلى مسقط رأسهم ، فكان ذلك سبباً فى استمرار جو من التوتر لا يطاق . وقد كانت مذبحة تطوان فاتحة لسلسلة من الإجراءات التعسفية الخطيرة التى دأب الأسبان على اتخاذها والتفنن فيها حتى أصبح شمال مراكش اليوم فى حالته الراهنه كأنه منطقة حربية لا سكان بها .

كما كانت مذبحة تطوان من ناحية أخرى فاتحة للعودة إلى سياسة شراء الضمائر بأسباب الحياة ؛ فلا يستطيع شخص في شمال مراكش أن يعيش فى عزلة بعيداً عن السياسة ؛ بل لا بد لكل عامل أو تاجر أو صانع وكل شخص من أن يعلن ولاءه الدائم للجنرال فاريلا ، وإلا فإنه يعرض نفسه وعائلته للخطر .

الصهيونية :

كان رد الفعل الذى حصل فى مراكش بسبب حوادث فلسطين عنيفاً نظراً للروح العربية التى تسودها والى استفحال أمر الصهيونيين فيها ؛ فما كادت الحرب تنشب بين العرب والصهيونيين حتى بدأ اليهود فى مراكش – وهى ثانى بلد عربى بعد فلسطين يقيم به عدد ضخم من اليهود – يرسلون أبناءهم للالتحاق

بعصابات الصهيونيين فى فلسطين ، فكانوا يعبرون فى وضح النهار الحدود المراكشية الجزائرية عند مدينة وجدة ومناجم جرادة للفحم ، فهال ذلك سكان المدينة وعمال المناجم ، فحاولوا أن يحملوا السلطة الفرنسية عبئاً على منع هذه الحركة ، وذلك بدافع من التضامن مع إخوانهم العرب فى المشرق ، ولكنهم لم ينجحوا ، ولذلك اصطدم المراكشيون باليهود اصطدامات خطيرة فى المدينة وفى منطقة جرادة ، فأسفرت الحوادث عن قتل ٣٦ من الصهيونيين .

وقد ألقت السلطة الفرنسية القبض على عشرات من المراكشيين وقدمتهم فى الأيام الأخيرة إلى المحاكم العسكرية الفرنسية التى لم تقم أى وزن لشعورهم القومى ، وأصدرت عليهم أحكاماً قاسية وصلت إلى حد الإعدام ، بالرغم من عدم إمكان إثبات التهمة على أى أحد ، نظراً للفوضى التى نجمت عن انتشار الهياج .

وللصهيونيين نشاط ملحوظ فى مراكش تأبى السلطة الفرنسية إلا غض الطرف عنه ، ويتمثل ذلك النشاط فى ما يكتبونه فى الصحف الفرنسية المحلية حول تشويه سمعة الدول العربية وإذاعة الترهات عنها ، كما يتمثل فيما يجمعونه من تبرعات ترسل إلى فلسطين . وقد استفحل هذا النشاط فى طنجة بصفة خاصة حيث جرؤت إحدى دور السينما التى يملكها الأجانب على عرض فلم يمثل العسكرية الصهيونية ، فهاج الأهالى وحطموا الدار .

وهكذا أصبحت الصهيونية فى مراكش تعمل إلى جانب السلطة الفرنسية والأسبانية لفصم العرى بين العرب فى المشرق والمغرب فتعود فائدة ذلك على الصهيونية والاستعمار .

ميثاق الأطلنطى :

ولعل آخر تطورات الحوادث فى مراكش هو موضوع انضمامها إلى ميثاق

الاطلنطى ؛ فقد أصدر حزب الاستقلال بياناً قال فيه إن مراكش لا تستطيع أن تنضم إلى هذا الميثاق إلا بموافقة أهلها و بصفتها دولة متميزة عن فرنسا .

كما ألقى الجنرال جوان خطاباً نوه فيه بمركز مراكش الاستراتيجى الممتاز وما تستطيع أن تقدمه من المعونة المادية والمعنوية لجيوش دول الميثاق فى حالة قيام الحرب . وكان الفرنسيون يريدون إدخال مراكش ضمن الميثاق بصفتها تابعة لهم ، لا كدولة متميزة كما دعا إلى ذلك حزب الاستقلال .

والظاهر أن دول الميثاق لم تشاطر فرنسا وجهة نظرها هـذه لاعتبارات قانونية تقضى بأن مراكش دولة متميزة عن فرنسا وذات كيان خاص فى العائلة الدولية . وبالرغم من أن دول الميثاق تعتقد أن مراكش مركز استراتيجى مهم بالنسبة لها فقد صدر الميثاق خالياً من أية إشارة إليها ، وبذلك تعتبر غير منضمة إليه .

وفي هذا تأكيد للاعتراف الدولى بشخصية هذه البلاد المتميزة ، ولـكن الغريب هو أن دول الميثاق تتحدث فى نفس الوقت عن نقل مركز قيادتها إلى مراكش فى حالة اكتساح دولة معادية للقارة الأوربية .

أما المراكشيون فيأبون الانضمام إلى أى اتفاق دولى إلا بعـد تحقيق الاستقلال ؛ لأنهم لا يريدون أن يكونوا وقوداً فى حرب لا يد لهم فيها ولا فائدة لهم منها .

خاتمة

وأخيراً « هذه مراكش » نرجو أن نكون قد وفقنا فى عرض الخطوط الضرورية لاستجلاء صورتها كاملة ، حتى يستطيع القراء فى العالم العربى أن يتعرفوا إلى هذه الشقيقة العربية الإسلامية . وقد حاولنا أن نقف فى كل القضايا إلى جانب الحق دون أن نتأثر بالعواطف ، ودون أن نخفى مواطن الضعف ؛ لأننا نعتقد أن من مصلحة كل بلاد أن تعرف على حقيقتها ؛ فإن مواطن الداء متى عرفت سهل علاجها ، ولكن هذا العلاج يعسر ويتعذر كلما خفيت هذه المواطن .

استعرضنا تاريخ مراكش وظروف بيئتها ومختلف نواحى الحياة فيها ، وأفضنا فى الحديث عن تقلب سائر الشؤون فيها فى عهد الحماية والتقسيم ، كما استعرضنا الظروف الحالية وتقلبات الحوادث .

ولا شك أن القارىء سوف يتساءل عند ما ينتهى إلى هذا المكان من الكتاب عن مستقبل هذه البلاد بعد أن عرف كل ما هو ضرورى عن ماضيها وحاضرها .

إن مستقبل الشعوب لا يمكن أن يقاس بالظروف الاستثنائية التى تعيش فيها متى كانت هذه الظروف حقيقة استثنائية ، ولا شك أن الأعباء التى ترزح اليوم مراكش تحتها أعباء فادحة ، ولكن لا شك أيضاً أن نيتها قد صدقت فى فى التصميم على التخلص من هذه الأعباء ؛ فالظروف الحالية بالرغم من قسوتها شاذة وغير طبيعية كما رأينا .

قوتان تتصارعان صراعا لا هوادة فيه ؛ قوة الإيمان بالذات ، وقوة السيطرة الأجنبية ، ولسنا نحب أن نستهين بهذه القوة الأخيرة ؛ فانها فعالة ، ومما يزيد فى خطورتها أن لها قناة لا تلين ، ولسنا نحب أيضاً أن نخفى أن تصميم الاستعمار على الاحتفاظ بمراكش لا يقل عن تصميم « الاستقلال » على تحريرها .

ولكن شتان بين تصميم وتصميم .

لقد بلغ الاستعمار أقصي وأقسى ما يمكن أن يبلغه من قوة ، كما يشهد بذلك كل فصل فى هذا الكتاب ، ولكنه لم يستطع أن يخمد أنفاس هذه البلاد لحظة واحدة .

أما القوة الشعبية الاستقلالية فهى ما تزال بعيدة عن أن تصل إلى أقصى طاقتها ، ولكنها تسير إلى الأمام .

ومهما يكن اليأس من الضمير العالمى ، فان الناس فى كل مكان يؤمنون شيئاً فشيئاً بأن الكوارث التى يعانونها ترجع فى صميمها إلى هذه الروح الاستعمارية التى لا تزال تصطبغ بصبغة رجعية فى بعض الدول الكبرى .

ومراكش ذات تاريخ حافل بالأمثلة على ما استقر فى روحها من الاستعداد لتحمل التضحيات والمكاره فى سبيل الحرية والكرامة الإنسانية .

ويؤمن الفرنسيون والأسبان بهذا ، ولكن تأثيره عليهم عكسى ؛ فقد دفعهم إلى تعزيز قوتهم الاستعمارية والتصميم على عدم التساهل ؛ لأنهم يعلمون أن التساهل من شأنه أن يفلت البلاد من أيديهم .

هذا ما عدا ما يحفل به ضمير الغيب من ظروف طارئة ، خصوصاً في عصرنا الحديث الذى تكثر فيه التلقبات والفرص السانحة .

ومراكش فوق ذلك جزء من العالم العربى الذى عمته اليقظة و بدأ يستنشق عبير الحرية والشعور بالذات .

ويكفي أن نذكر القراء — ونحن نودعهم — بهذه الحقائق ليستطيعوا أن يتخيلوا مستقبل هذه البلاد .

أهم مصادر الكتاب

الاستقصا فى أخبار المغرب الأقصى — للسلاوى

حقائق الأخبار عن دول البحار — للأميرلاى اسماعيل سرهنك

الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى — علال الفاسى

مفاخر العلويين — مجهول المؤلف

تقارير حزب الاستقلال وحزب الإصلاح وتقارير حكومية

دائرة المعارف الإسلامية

مجلة السلام

مجلة المغرب الجديد

مجلة رسالة المغرب

مجلات الثقافة والرسالة والهلال

دائرة معارف « لاروس »

رسائل ومنشورات مكتب المغرب العربى

فرنسا وسياستها البربرية — المكى الناصرى

The Moorish Empire — Budgctt Meakin

The Land of theMoors — « «

El , Maghrib — Hugh E.M.Stutfield

Morocco — John Finnemore

As I saw it lliot Roosvelt

Notre Protectorat Marocaine A, Colliez

Initiation an Maroc

Institut des hauts Marocaines

Traité dèconomie et de legistation marocaine J, goulven

Traité de Legislation Marocaine Louis Holtz

Lyauty Andre Maurois

Le lendemain d , Agadir Poincaré

Mauritanie General Gouraud

Maroc . Atlas historique , geographique et economique

Divers Auteurs